

8-6 20

3123
314

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ؛ والصلوة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمدا وعلى آله وصحبه
 اجمعين . أما بعد فيقول الفقير محمد الخزاز بن عثمان الباطوني ؛ الملقب
 بمفتي زاده ؛ احسن الله له في الآخرة الحسنى والزيادة ؛ وهذه تعليقات رابطة
 وتقييدات فائقة على كتاب القدوري ؛ الذي شاعت بركة كالعلم الضروري
 وقد طار في الاقطار ؛ وسار في الامصار ؛ وفاق في الاستبصار على الشمس
 في رابعة النهار ؛ حتى اكب الناس عليه ؛ وصار مغزعا اليه ؛ وانقضت
 بشبكة الافهام ارجل شوارده ؛ وقيدت باوتاد الاقلام جل اوابده ؛
 فطفقت اوش حواشي صفائح صحائفه اللطيفة بما هو في الحقيقة بياض
 للصحيفة مع عز كل فرع الى اصله وكل شيء الى محله حتى انجى و
 الدلائل ؛ وتعليقات المسائل ؛ حسبنا الله ونعم
 الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم

معارف نظارت جليله سنك (٤٦٤) ثروني وفي ١١ كانون اول
 سال الله تاريخلو رخصتنا مه سيده حكما كرجا رشوسنده صحاف
 الحاج شاكر افنديك معرفتيله طبع اولمشدر

هذا الكتاب لغة أما مصدر بمعنى الجمع مسمى به المشهور للبالغة أو فعل بالني الفعل كاللباس وعلى التقديرين يكون بمعنى الجمع واصطلاحاً مسألاً
اعتبرت مستقلة شملت أنواعاً وأولاً الطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الطاء وصحها والأول أفصح وهي لغة النظافة وحلافها الدفن وشرع
المطافاة المخصوصة المنوعة إلى وضوء وغسل وتيمم وغسل البدن والثوب ونحوه وإنما وجدناها لأنها في الأصل مصدر رتبة والليل والكنة
ومن جمعها قصد التصريح به **در**
والأفكار ليل خصوصاً على وجه التقديم ليس من عادة هي

بداً بها تبركاً ودليلاً على وجوبه ومن أسرارها أنها اشتملت على سبعة فصول كلها مشتملة طهارة في الوضوء والغسل ومطهرات الماء والصعيد
وتحكيان الغسل والسجود وتوجهاً في الحديث والنجاسة ومبجبان المرض والسفر وكذا التيات الناشئة والعلامة وكرامتان تطهير الذنوب وإتمام النعمة
وإتمامها موته شهيداً قال عليه الصلاة والسلام من داوم على الوضوء مات شهيداً وفي الآية أيضاً لا تحدث أي إذا قمتم إلى الصلوة وأنتم محدثون وأما

قال في الوضوء إذا قمتم وفي النجاسة وإن كنتم لا إذا
تدخل على أحوالكم أو منظر لا بحالة وإن تدخل على
امرئ بما كان وربما لا يكون والنجاسة إلى الصلاة ملازم
والنجاسة ليست بجملة أمة فإنها قد توجد وقد لا توجد
أي في هذه الحالة لا سقوط ما وراءها لولاها
لا استوعبت الوضوءية الكل **هذا**

في السنة والصفة في الطريقة سواء كانت مرضية
أو غير مرضية قال عليه الصلاة والسلام من سن
سنة حسنة كان له ثوابها وثواب من عمل بها
إلى يوم القيمة ومن سن سنة سيئة كان عليه
وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيمة وهي
في الشرع برأية عن ما يوجب عليه النبي صلى الله عليه
وسلم وأحد من أصحابه روي عن الجاهليين أنها
ويلازم أن تكون هي ته أول الفعل والفعل قال
الشيخ أبو الليث السنة ما يكون تاركها فاستقيا
وجا حدها مبتدعاً والنفل ما لا يكون تاركه فاستقيا
ولا جاحده مبتدعاً **جوهرة**

ك لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
الذي صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من
نومه فليستن به في الأناة حتى يغسلها ثلاث مرات
فإنه لا يدري أين باتت يده **ع**
هذا لما أخرجه أبو داود وغيره لا يروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انتهى الحديث والمراد نفي الفسيلة
ع

هذا لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
الذي صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من
نومه فليستن به في الأناة حتى يغسلها ثلاث مرات
فإنه لا يدري أين باتت يده **ع**
هذا لما أخرجه أبو داود وغيره لا يروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انتهى الحديث والمراد نفي الفسيلة
ع

هذا لما رواه الطبراني من حديث وأبو هريرة عنه
صلى الله عليه وسلم من أجل أصابعه بالماء غطها
أنه بالنار يوم القيمة **ع**
هذا لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
الذي صلى الله عليه وسلم من أجل أصابعه بالماء غطها
أنه بالنار يوم القيمة **ع**

هذا لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
الذي صلى الله عليه وسلم من أجل أصابعه بالماء غطها
أنه بالنار يوم القيمة **ع**
هذا لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
الذي صلى الله عليه وسلم من أجل أصابعه بالماء غطها
أنه بالنار يوم القيمة **ع**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد
واله أجمعين **قال الشيخ الإمام الأجل الزاهد أبو الحسن القدوري البغدادي**
رحمة الله عليه **كتاب الطهارة** **قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا**
إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤوسكم
وأرجلكم إلى الكعبين **فرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس**
والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل والمرفضان في مسح الرأس مقدار
الناحية الأروى المفعلة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسبابة قوم
فيالوقومنا وصية علي بن أبي طالب وخفيه وسنن الطهارة غسل المدين قبل
ادخائهم الأناة إذا استيقظ الموضي من نومه وتسمية الله تعالى في ابتداء
الوضوء والسؤال والأضحية والاستنشاقي ومسح الأذن وتطهير المشي
والأصابع وتكرار السدل إلى الثلاث وتسبب للتوضي أذني الطهارة و
يستوعب رأسه بالسج وريث الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى ذكره والماء
والأضحية تسمة السجادة أي التوضي على مسك الدور والغسل
والعالي النافضة الوضوء كل ما خرج من السبيلين والدم والقيح والصدأ
والصالح المذنب من صلاته

هذا الكتاب لغة أما مصدر بمعنى الجمع مسمى به المشهور للبالغة أو فعل بالني الفعل كاللباس وعلى التقديرين يكون بمعنى الجمع واصطلاحاً مسألاً
اعتبرت مستقلة شملت أنواعاً وأولاً الطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الطاء وصحها والأول أفصح وهي لغة النظافة وحلافها الدفن وشرع
المطافاة المخصوصة المنوعة إلى وضوء وغسل وتيمم وغسل البدن والثوب ونحوه وإنما وجدناها لأنها في الأصل مصدر رتبة والليل والكنة
ومن جمعها قصد التصريح به **در**
والأفكار ليل خصوصاً على وجه التقديم ليس من عادة هي

هذا لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
الذي صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من
نومه فليستن به في الأناة حتى يغسلها ثلاث مرات
فإنه لا يدري أين باتت يده **ع**
هذا لما أخرجه أبو داود وغيره لا يروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انتهى الحديث والمراد نفي الفسيلة
ع

هذا لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
الذي صلى الله عليه وسلم من أجل أصابعه بالماء غطها
أنه بالنار يوم القيمة **ع**
هذا لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
الذي صلى الله عليه وسلم من أجل أصابعه بالماء غطها
أنه بالنار يوم القيمة **ع**

فيه في الوضوء او الغسل وعن هذا قال اصحابنا اذا ازل دم من الرأس الى قصبة الاذن نقص الوضوء فجاءه الى موضع يجب تطهيره والغسل
لا البول اذا ازل الى قصبة الذكركل دم فجاءه الى موضع يجب تطهيره فيه والمراد من حكم التطهير الوجوب
هذا لما أخرجه ارقطبي في سنته من حديث عمر بن عبد العزيز عن نعيم الداري مرسلا الوضوء من كل دم سائل ولما أخرجه ابن ماجه عن
ابن شعبة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم من اصحابه في او رعا في او قل فيلنصرف ثم بين على سبيلته وهو في ذلك في
سنة لان الاضطجاع سبب لاسترخاء المعامل فلا يقرب من خروج شيء عادة والثابت عادة كالتحقق به والاكثار بزيادة في شكك اليقظ لروا
المقعد عن الارض ويبلغ الاسترخاء في النوم غايته هذا النوع من الاستناد غير ان السند يمتنع من السقوط هداية
سك لما روى بسند ضعيف عن ابى موسى الاشعري رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم الا من غسل منكم فقهة قلب الوضوء والصلوة جميعا
ث لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا امرالاظهار وهو تطهير جميع البدن الا ان ما ثبت رايصال الماء اليه خارج هداية

بدا الدم للعهد الذي وانه في معنى الكثرة حتى
يوصف المحل بلام العهد بالجملة التي لا يوصف بها
الا التكرات وتكون لحد احمر على اللشم يسبني وقوله
ثما كحل المحل رجلا اسفا فلا مرد ان قوله وبزيل
نخاسة اولي من قوله وبزيل النخاسة لانه لو ارد به
العهد فبانه قوله ان كانت لانه العهد يقتضي التكرار
ذكر او خلا وان ارد به الجنس فان ارد به الجنس فان
ابيد به الفرد المحل لم يصح كونه الجماسات كلها احمر بدنه
محال وقيل عليه الاستغراق وانه ارد به الحقيقي وهو
اقل النخاسة التي لا اقل منها وهو الجوز الذي لا يتجزأ
لم يستقم تحليله في الكتاب بقوله لا تزدلج
سك هكذا حكى ميمونة رضي الله عنها غشال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يؤخر غسل رجله
لانها في مستنقع الماء المستعمل فلا يذهب الغسل حتى
له كان على لوح لا يؤخر انما يسهل اذا زل النخاسة
المحتمية كذا تزداد باصا به الماء هداية
سك لما أخرجه الجماعة الا البخاري من حديث عبد الله
ابن رافع مولى ام سلمة عن ام سلمة رضي الله عنها قالت
قلت يا رسول الله اني امرأة اسود منفرأ مني افاغتضها
لغسل الجنابة فقال لا وانما يكفيني ان تخطي على راسي
ثلاث حثيات ثم تغتسل عليه الماء فتطهرى او فاذا
انت قد طهرت ع س
سك لان الامر بالتطهير يتناول الجنب والجنابة في
الغسل خروج المني على وجه الشهوة هداية
سك لما أخرجه البخاري ومسلم عن ابى هريرة رضي الله
عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد
بين ثقبها الاربع ومن تحتها الحنان فقد وجب الغسل
ع س

اذا اخرج من البدن فيجاء الى موضع يلحقه حكم التطهير والقي اذا كان
ملاء الفم والنوم مضطجعا او متكئا او مستندا الى شيء لو ازيل عنه سقط
والغلبة على العقل بالاغماء والجنون والفقهة في كل صلوة ذات ركوع
وسجود فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن
وسنة الغسل ان يبدأ باليمين فيغسل يديه ورجليه وبزيل النخاسة
ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءا اصلوه الارجله ثم يفيض الماء على
رأسه ونسأرجله ثلاثا ثم يتخلى عن ذلك المكان فيغسل رجله ويس
على المرأة ان تنقش عنانها في الغسل اذا بلغ الماء أصول السحر
والمعاني الموجهة للغسل انزال المني على وجه الذوق والشهوة من الرجل
والمرأة والنقاء الحيض من غير انزال والحيض والنفاس وسن رسول
الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والاعرام وليس في المذي والودي
غسل وفيهما الوضوء والطهارة من الاحداث جازية بماء السماء والابوة
والعيون والابار وماء البحار ولا يجوز بماء اعصر من الشجر والتمر ولا
بماء غلب عليه غيره واخرجه عن طبع الماء كالاشربة ولخل وماء الورد
وماء الباقلاء والمرق وماء الزردج وتجويز الطهارة بماء خالطه شيء
طاهر فقير احد او صافيه كالماء الذي يخلط به الاثنان والصابون
والزعفران وكل ماء وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلا كان او كثيرا

هذا لان المسكة
بما في
الحدود عن
غيره
اي ان كان في
الغسل وان
كان على مكان
من غير نجاسة
فقد الاغسل
ع س
الغسل في موضع
والا في غيره
على ان ينجس
انهم انفسا
ع س
وهو ماء اعصر
ع س
وقد ايسر
مجا

هذا لانه ليس بماء مطلق والمحكم عند فقده منقول الى الشبه هداية
هذا قوله كالاشربة ان كان المراد بالاشربة المتخذة من الشجر كشراب الخاض ومن الخلل المحل الخاص كانا من نظير المستصحب من الشجر والتمر وكان ماء
الباقلاء والمرق وغيره نظير الماء الذي غلب عليه غيره فكان من صفة الماء والنشر وان كان المراد بالاشربة المخلوطة بالماء كالشهد المخلوط
به ومن الخلل المحل المخلوط بالماء كانت الاربعة كلها نظيرة الماء الذي غلب عليه غيره نهاية
معد اما السيل فانه يخلط بالتراب والادواق والاشطار فمادت رقة الماء غالبية تجوز به الطهارة وان تغيرت اوصافه كلها وانها الطين غالبها لا ينجس
هذا لان اسم الماء باق على الاطلاق لا يرى انه لم يتجدد له اسم على حدة واصنافه الى الزعفران كاصنافه الى البئر والسمين هداية
هذا المراد منه الماء الغر الجاري وغيره في معنى الماء الجاري كالحوض الكبر الذي هو عشرين في حوض
هذا تعينت اوصافه ولا في هذا في غير الماء الجاري زمان حكمه كالحوض العظيم بدليل المقابل عبد الله الميمامة

في انتشار البيلة في اجزاء الماء هناية
أي رطوبة ذلك الحيوان

من لان الإيجار وردت مطلقة فيجعل على الأهم الأغلب من
من نزع الماء المذكور بالدلو أي الدلو

من أن ذلك القدر وقام مقامه ليحصول المقصود مع قلة التقاطر... أي التقاطر الماء عند إخراج الدلو وكما أكثر الإخراج كلما التقاط طهر
وأي نزع الماء المذكور الذي قدره الشرع
وقت ابتداء النزع نقله الخليل عن الكافي وطريق معرفته أن يحفر حفرة بمثل موضع الماء في البئر ويصب فيها ما ينزح من البئر إلى أن
تتسلى وله طرق أخرى وهذا قول أبي يوسف
بذلك انتهى في إيراد كثر ما بها وبها الدجلة كذا في السراج وفي قوله ما نادى لولا أن ثلاثمائة إشارة إلى أن المائة الثالثة مندوبة
ويؤيده ما في البسوط وعن محمد في النوادر ينزح ثلاثمائة دلو أو مائة دلو أو وجعله في العناية رواية عن الإمام وهو المختار والأيسر
كما في الإخبار وكان المشايخ إنما اختاروا قول

محمد لا يضبطه مطلقا
نك لأنه بنى قوله على ما شاهد في بلدة بغداد فإن
أما ما لا يزيد على ثلاثمائة دلو
نك لأن أقل المقادير في باب الصلوة يوم وليلة فإن
مادة ذلك ساعات لا يمكن ضبطها التقاطعها
وأما اليوم واليلة فلا ساعاتها حكم ساعة واحدة
محسنة الصلاة

نك وكان أبو يوسف أولا يقول يقول إلى حنيفة حتى
رأى طائرا في منقاره فارة ميتة القاها في بئر فخرج
إلى قول محمد لأنهم على يقين من طهارة البئر فيما مضى
وفي شك في نجاستها الآن فلا يزول اليقين بالشك
وأبو حنيفة يقول قد زال هذا الشك بقيت النجاسة
فوجب اعتباره ولأن الموت سببا ظاهرا وهو الوقوع
في الماء فيحال بالموت عليه وعدم الانقراض في الماء
دليل قرب العهد فقد روي يوم وليلة والانتفاخ دليل
التقادم فقد روي بالثلاث لا ترى أن من دفن قبل أن
يصل عليه فإنه يصل على قبره إلى ثلاثة أيام ولا يصل
عليه بعد ذلك لأنه يتنفس جوهرا
نك لأن الماء طاهر يوقن وقع الشك في نجاسته فيما
مضى واليقين لا يزول بالشك فصار كمن رأى في
ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم يدركه أصابته
لا يعد شيئا من صلواته بالاتفاق وهو الصحيح
نك لقوله عليه السلام المرة سبع والمراد ببلان الحكم
إلا أنه سقطت النجاسة لعل الطواف فبقيت الكراهة
أي تطوافها في البيوت هناية

دور الخلق والصورة لأن النبي عليه السلام إنما مكث بلبان
الشرايع
نك لأن حرمة الدم أوجب نجاسة الشئ إلا أنه
سقطت النجاسة لعل الطواف فبقيت الكراهة
هناية

أي غير سور الحمار وسور البغل
نك والمراد بالشك التوقف لتعارض الأدلة في
إباحته وحرمة واختلاف الصحابة رضي الله
عنهم في نجاسته وطهارته هناية
نك معنى الباب في اللغة النوع وقد يعرف بأنه
طائفة من المسائل الفقهية اشتمل عليها كتاب
ولقب بباب كذا

وإن انتفع الحيوان فيها أو تفشى نزع جميع ما فيها من الماء صغير الحيوان أو
كبر وعدد الدلو يعتبر بالدلو الوسيط المستعمل للأبار في البلد فإن نزع
مرة واحدة أي بوزن خمسة أو ساط أي أكثرها جمع بوزن خمسة أي في أكثرها
منها بدلو عظيم قدر ما يسع من الدلو الوسيط أحشبه وإن كانت البئر
مغنية لا تنزع ووجب نزع ما فيها من الماء آخر جزاء مقدار ما كان فيها
من الماء وقد روي عن محمد بن حسن رحمه الله عليه أنه قال ينزع منها مائتا
دلو إلى ثلاثمائة دلو وإذا وجد في البئر فارة أو غيرها ولا يذرون متى وقعت
ولم تنفخ ولم تنفخ أعادوا صلوة يوم وليلة إذا كانوا توضؤا منها و
غسلوا كل شيء أصابه ماؤها وإن كانت انفخت أو تفشت أعادوا صلوة
ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد
ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت وسورا لأدنى مما يؤكل
لأنه المختص بالعباد وقد تولد من ثم طاهر حلال نجاسة لجهاد
لحم طاهر وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس وسور الحرة و
الذبابة والخفلة وسباع الطير وما يسكن في البيوت مثل الحية والفأرة
مكروه وسور الحمار والبغل مشكوك فيها فإن لم يجد غيرها توضأ بها
ويتميم فبأيهما بدأ جاز... باب التيمم ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو
خارج المصربني وبين المصرب نحو النيل وأكثر أو كان يجد الماء إلا أنه مريض
خاف أن يستعمل الماء اشتد مرضه أو خاف أن يغسل بالماء أن يهلك
البرد أو مريضه فإنه يتييم بالصعيد والتيمم ضربان يمتنع بإحديهما وجهه

من أن لا يغني
ما في البئر من
الماء من
النجاسة

من أن لا يغني
ما في البئر من
الماء من
النجاسة

من أن لا يغني
ما في البئر من
الماء من
النجاسة

من أن لا يغني
ما في البئر من
الماء من
النجاسة

من أن لا يغني
ما في البئر من
الماء من
النجاسة

نك المراد من الوجود القدرة على الاستعمال حتى أنه لو كان مريضا أو على رأس بئر بعيد لو كان قريبا من عين وعليها عدد أو سبع أو حية
لا يستطيع الوصول إليه لا يكون واجدا والمراد أيضا ما يكفي لرفع حدثه ومادونه كالمعدوم ويشترط أيضا إذا وجد الماء أن لا يكون مستحاضا
آخر كما إذا خاف العطش على نفسه أو رفيقه أو دابته أو كلابه لما شربه أو مسه في الحال أو في ثاني الحال فإنه يجوز له التيمم وكذا إذا كان محتاجا إليه
للعجز دون اتخاذ المرقعة وسواء كان رفيقه المحتال له أو آخر من أهل القافلة فإن قلد قدم المسافر على المريض وفي القرآن تقديم المريض قال الله تعالى
وإن كنتم مرضى أو على سفر فإلى ما ذكر المسافر امتس لانه اعلم وأغلب لأن السافر أكثر من المرضي وإنما قدم في القرآن المريض
لأن الآية نزلت لبيان الرخصة وشرع الرخصة مرحمة للعباد والمريض أحق بالرحمة جوهرة
نك وإنما قيد هذا بناء على الغالب لا لا يحتراز عن المصر لأن عاد الماء في المصر يتييم
معد قيد الفصل لأن الحديث في المصر إذا خاف من النوى الحلال من البرد لا يجوز له التيمم إجماعا على الصحيح

لما اخرجهم الحاكم في المستدرك والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربية
 للوجه وضربة لليدين الى المرفقين ^{عنه}
 ولا يشترط تكراره الى الثلاثة كما في الوضوء لان التراب ملوث وليس بطهارة في الحقيقة وانما عرف مطهرا شرعا فلا حاجة
 الى كثرة التلوين اذا كان المراد قد حصل مرة قوله باحدهما اشارة الى سقوط الترتيب وقوله بجمع اشارة الى انه لو ذر التراب على وجهه
 ولم يمسحه لم يجز وقد نص عليه في الايضاح انه لا يجوز ويشترط الاستيعاب هو الصحيح ولا يجب عليه مسح اليدين ولا مسح الخبيرة ولو مسح
 باحدى يديه وجهه وبالاخرى يديه اجزاء في الوجه واليد الاولى وبعد الضرب لليد الاخرى ^{جوهري}
 نك قوله الى المرفقين احتراز عن قول الزهري فانه يشترط المسح الى المنكبين وعن قول مالك حيث يكتب به الى نصف الذراعين وفيه تنويع
 في اشتراط الاستيعاب هو الصحيح وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بشرط حتى لو مسح الاكثر جاز فاذا قلنا بالاستيعاب وجب نزح الخافض
 وتخليل الاصابع وفي الهداية لا بد من الاستيعاب

وبالآخر يدب إلى المرفقين واليدين في الجباة والحدس سواء ويحوي التيمم
عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والحصى
والجص والنورة والحل والزنج وقال أبو يوسف لا يجوز إلا بالتراب
والرمل خاصة والنية فرض في التيمم مستحبة في الوضوء وينقض التيمم
كل شيء ينقض الوضوء وينقضه أيضاً رؤية الماء إذا قدر على استعماله ولا
يجوز التيمم إلا بصعيد ظاهر ويستحب لمن لا يجد الماء وهو يريد أن يجده في
آخر الوقت أن يؤخر الصلوة إلى آخر الوقت فإن وجد الماء توضأ وصلى
ولا تيمم ويصلي تيممه ما شاء من الفرائض والتوافل ويجوز التيمم للصبي
في المصر إذا حضر الجنازة والولي غيره فخاف أن يشتغل بالطهارة أن تقوته
الصلوة فإنه يتييم ويصلي وكذلك من حضر العيد فخاف أن يشتغل بالطهارة
أن تقوته صلوة العيد فإنه يتييم ويصلي وإن خاف من شهود الجمعة أن يشتغل
بالطهارة أن تقوته صلوة الجمعة لم يتييم ولكنه يتوضأ فإن أدرك الجمعة
صلواتها والأصل الظاهر أن يتييم وكذلك إذا ضايق الوقت فخشى أن يتوضأ فأ
أوقف لم يتييم ولكنه يتوضأ ويصلي فائتة والمسافر إذا نسي الماء في رحلته
فتييم وصلى ثم رآه في الوقت لم يعد صلواته عند أبي حنيفة ومحمد اسمها
الله وقال أبو يوسف يتييمها ويلبس على التيمم إذا لم يغلب على ظنه أن يقربه
ماء أن يطلب الماء فإن غلب على ظنه أن هناك ماء لم يجز له أن يتييم حتى يطلبه

[illegible]

[illegible]

هذا لأن هذه مدة الأجل ما روي بسبعين سنة
 على استعمله جلدته كما أخذ للمسلمين
 وله أنه ليس في منى لأنه لا يمكن حواظية الشيء فيه إلا إذا كان متعلواً وصحوا على الحديث
 ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر من لم يسمع
 بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر من لم يسمع
 طلع جمع جبيرة وهي العبدان التي نُقِدَتْ على العظام المكسورة
 ما رواه أبو داود في مسنده عن جابر رضي الله عنه في رجل أصابه حجر فشج في رأسه حيث أجازه النبي صلى الله عليه وسلم

س ل لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوترأوله ومن طلع ان يقوم آخر الليل فليوترأول الليل هذا
س هو لغة الاعلام وشرعا اعلام وقت الصلوة بوجه مخصوص ويطلق على الالفاظ المخصوصة

علام وقت الصلوة بوجه مخصوص ويطلق على الألفاظ المخصوصة

لعل اعلم انه لا يجوز لاحد اداء فريضة ولا نافلة ولا صلوة جنازة الا متوجها الى القبلة فان صلى الى غير القبلة مستعدا من غير عذر كفر ثم من كان بمكة ففرضه اصابه عينها ومن كان ناسيا عنها ففرضه اصابته بجهتها هو الصحيح وقال الجرجاني فرضه اصابته عينها ايضا و فائدة الخلاف اشترط نية عين الكعبة للنافل فقل الجرجاني يشترط وعلى الصحيح لا يشترط وان صلى الى الميمن او نوى مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة لم يجز وكذا لو نوى المسجد الحرام ومن كان بالمدينة ففرضه العين لا يبعد وعلى اصابته بيقين لان قبلة المدينة ثبت من حيث التصريح بساكنة اليها بالاجتهاد ^{بجزمه} ^{منه} سواء كان الخوف من عدو او سبي او قاطع طريق او كان على حشبة في البحر يخاف اذا خرف من غلبة عدو من يجره الى القبلة او يجره الى غيره الا انه يتقرر بالتصريح ^{بجزمه} ^{منه} اعالتا اشتبه عليه القبلة ^{منه} لان اصابته بغيرها واصلها ولم يتكره عليهم وصول الله عليه السلام ^{منه} ^{منه} لان اهل قبلها سمعوا بجهت القبلة استداروا كهيئتهم واستحسنه النبي عليه السلام ^{منه} ^{منه} لقوله تعالى وركب فكبرك والمراد تكبيرة الافتتاح ^{منه}

لعل لقوله تعالى وقوموا لله قانتين ^{منه} ^{منه} لقوله تعالى فاقروا ما ينزل من القرآن ^{منه} ^{منه} لقوله عليه السلام لان مسعود رضي الله عنه حين علمه الشهاد اذ قلت هذا وقضيت هذا فقد قضيت صلاتك علق التمام بالفعل فقرأ ولم يقرأ ^{منه}

لعل اطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة وضم السورة اليها ومراعات الترتيب فيها شرع مكررا من الافعال والقعدة الاولى وقراءة الشهاد في الاخرة وسميتها بسنة في الكتاب لما ثبت وجوبها بالسنة ^{منه} ^{منه} لقوله عليه السلام تحريمها التكبير ^{منه} ^{منه} لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كبر يرفع يديه حتى يكون ابهاماه قريبا من شحمي اذنيه ^{منه} ^{منه} لان التكبير هو التعظيم لغة وهو حاصل ^{منه}

لعل لقوله عليه السلام ان من السنة وضع اليمن على الشمال تحت السرة ^{منه} ^{منه} ولا يقرأ فيها وحل ثناؤه لعدم ورودها في الرواية المشهورة بخلاف صلاة الجنازة فانها عبادة عن الدعاء ^{منه} ^{منه} لما روي ان النبي عليه السلام كان اذا افتتح الصلوة كبر وقرا سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره ^{منه} ^{منه} لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم معناه اذا اردتم قراءة القرآن ^{منه}

لعل لقول ابن مسعود رضي الله عنه اربع يخبرن الامام وتذكرنها التوبة والتسمية و آمين ^{منه} ^{منه} لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها القرآن قرى خلاص غير تمام ^{منه}

لعل لما اظنه عليه الصلوة والسلام على ذلك من غير ترويه ^{منه} ^{منه} اذا قال الامام آمين

وبين التسمية بعمل ويستقبل القبلة الا ان يكون خائفا فيصلي الى اي جهة ^{منه} ^{منه} قد روي ان اشبهت عليه القبلة وليس بحضرته من يشبه عنها اجتهاد ^{منه} ^{منه} فان علم انه اخطأ بعدما صلى فلا اعادة عليه وان علم ذلك وهو في الصلوة ^{منه} ^{منه} استدار الى القبلة ونوى عليها ^{منه} ^{منه} بآب صفة الصلوة ^{منه} ^{منه} ستة التسمية والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخرة ^{منه} ^{منه} مقدار الشهود وما زاد على ذلك فهو سنة فاذا دخل الرجل في الصلوة كبر ^{منه} ^{منه} ودفع يديه مع التكبير حتى يجازيها يديه شحمي اذنيه فان قال بئلا من التكبير الله اجل واعظم او الرحمن اكبر اجرام عندي خيفة وجد وقال ابو يوسف لا يجوز الا بلفظ التكبير ويحمد بيه النبي على اليسرى ويضعها تحت سترته ويقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جلالك ولا اله غيرك وتستعبد بالله من الشيطان الرجيم ويقرأ الحمد لله الرحمن الرحيم ويسمى بها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها او ثلاثا يات من اي سورة شاء واذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقولها المؤمن ^{منه} ^{منه} ويخفونها ثم يكبر ويركع ويصعد بديه على ركبته ويقفج اصابعه ويبسط ظهره ولا يرفع ولا ينكس ^{منه} ^{منه} ويقول في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلاثا وذلك ادناه ثم رفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المؤمن ربنا لك الحمد فاذا استوى قائما كبر ويسجد واعلم بديه ^{منه} ^{منه}

لعل لقوله عليه الصلوة والسلام اذا آمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينة تأمين الملائكة عقره ما تقدم من ذنبه ^{منه} ^{منه} لان اسبى عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع ^{منه} ^{منه} لقوله عليه السلام لا شيء رضى الله عنه اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفتح بين اصابعك ^{منه} ^{منه} لان النبي عليه السلام كان اذا ركع لا يرفع رأسه ولا يرفعه ^{منه} ^{منه} روي انه عليه السلام كان يعتدل في ركوعه بحيث لو وضع على ظهره قدح فيه ماء لم يهزق ولو انتهى الى الامام وهو راكع فكبر للاسرام قائما ورفع الامام رأسه قبل ان يركع لا يصير مدركا لهذه الركعة ولو انه لما انتهى الى الامام فكبر للاسرام قائما فكبر الاحرار لا تضع الا في حالة القيام ولو ان الرجل ادرك فطأ طأ رسة قبل ان كان الى القيام اقرب منه الى تمام الركوع لا يجوز له ^{منه} ^{منه} لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربك العظيم وذلك ادناه ^{منه} ^{منه}

لعل لقوله عليه الصلوة والسلام اذا آمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينة تأمين الملائكة عقره ما تقدم من ذنبه ^{منه} ^{منه} لان اسبى عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع ^{منه} ^{منه} لقوله عليه السلام لا شيء رضى الله عنه اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفتح بين اصابعك ^{منه} ^{منه} لان النبي عليه السلام كان اذا ركع لا يرفع رأسه ولا يرفعه ^{منه} ^{منه} روي انه عليه السلام كان يعتدل في ركوعه بحيث لو وضع على ظهره قدح فيه ماء لم يهزق ولو انتهى الى الامام وهو راكع فكبر للاسرام قائما ورفع الامام رأسه قبل ان يركع لا يصير مدركا لهذه الركعة ولو انه لما انتهى الى الامام فكبر للاسرام قائما فكبر الاحرار لا تضع الا في حالة القيام ولو ان الرجل ادرك فطأ طأ رسة قبل ان كان الى القيام اقرب منه الى تمام الركوع لا يجوز له ^{منه} ^{منه} لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربك العظيم وذلك ادناه ^{منه} ^{منه}

مد لان وائل بن حجره رضي الله عنه وصنف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدوا راحته ورفع عجزه بهذه
مد لان السجود يتحقق بوضع الوجه وهو المأمور به الا ان الخد والذقن خارجان عن الإجماع والمذكور في الرواية المشهورة
مد لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم وعضتها الجبهة مد لان النبي عليه السلام كان يسجد على كور عمامته
مد بالهزة من الابداء وهو الاظهار وبغير الهزة مشددا لئلا يسهل من الابداء وهو الابداء
مد لما روي انه عليه السلام كان اذا سجد فوج بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه عيسى مد لان عليه السلام كان اذا سجد جاني حتى يهتد لواردت ان تم بين يديه
مد لما روي في رواية النسائي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن ابيه قال من سنة الصلوة ان ينصب القدم اليمنى واستقبالها باصبعها القبلة
مد لما روي عن الحسن بن علي السري عيسى مد لما روي ان النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع كما
مد لما روي عن الحسن بن علي السري عيسى مد لما روي ان النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع كما

مد لقوله عليه السلام في حديث الاخير ثم ارفع
مد حتى تطحن قاصدا عيسى مد حتى تطحن قاصدا عيسى
مد لان عليه الصلوة والسلام كان ينفض في الصلوة
مد على صدف قدميه مد في ابتداء الصلوة
مد لانهما لم يشرا الاخرة واحدة هذه
مد في الاستفتاح والتعوذ
مد لان فيه توجيه اصابع يديه الى القبلة مد
مد في وضع يديه على فخذه وبسط اصابعه
مد لما روي عليه الصلوة والسلام ليلة المعراج بهذه
الاشياء روي الله عليه عليه السلام بمقابلة التحيات
الرحمة بمقابلة والصلوات البركات اي الضاء
الزيادة بمقابلة الطيبات
مد وذلك لما يقرب واصابع القدمين على هيئة السجود
مد لما روي عنه صلى الله عليه وسلم اذا ركع اسدكم
فلينقل ثلاث مرات سجدة في المظلم وذلك
اذناه واذا سجد فليقل سجدة في الاعلى ثلاث
مرات وذلك اذناه عيسى وهذا حديث مرسل
مد لما روي عنه صلى الله عليه وسلم ترفع الايدي
في سبع مواطن افتتاح الصلوة واستقبال البيت
والصفا والمروة والموقفين وعند الحجر عيسى
مد في هذه ومزلة
مد وهذا السلام مقول النبي عليه الصلوة والسلام
في تلك الليلة مد
مد وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
فانه قال اخذ رسول الله عليه السلام بيدي عطف
الشهد كما كان يعلق سورة من القرآن وقال
قل التحيات لله الى آخر
مد حديث ابن قتادة رضي الله عنه روي
روا في الاخيرين بفاتحة الكتاب هذه
مد لقوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت فقد تمت
صلواتك ان شئت ان تقوم فيقوم وان شئت ان
تقع فاقعد هذه ان تقوم واذ صليت حاجتك
مد ولا ينظر الصلوة بتركها عند ناو قال الشافعي
قراءة التشهد والصلوة على النبي فربما حتى
لو تركها لا تجوز الصلوة جوهره
مد ولا يقول وبركاته كذا في المحط

مد على الارض ووضع وجهه بين كفيه وسجد على فخذيه وجبهته فان اقصرت
مد على احد جانبي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الاقتصار
مد على الانف الا من عذر وان سجد على كور عمامته او فاضل لوجهه وجبهته
مد صبغته ويجافي بطنه عن فخذه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة ويقول
مد في سجوده سبحان ربنا الاعلى ثلاثا او ذلك اذ يرفع رأسه ويكثر فاذا
مد اطمأن جالساً كبر وسجد فاذا اطمأن ساجداً كبر واستوى قائماً على صدف
مد قد سجد ولا يقعد ولا يستدبره على الارض ويقعد في الركعة الثانية مثل ما فعل
مد في الركعة الاولى اي لا يقعد ساجداً لله
مد في الاولى الا انه لا ينتفخ ولا يتقوذ ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى
مد فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترض رجله اليسرى
مد فجلس عليها ونصب اليمنى نصبا ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على
مد فخذه وبسط اصابعه ويشهد والتشهد التحيات لله والصلوات
مد والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى
مد عباد الله الصالحين شهدان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله ولا
مد يزيد على هذا في القعدة الاولى ويقرأ في الركعتين الاخريين فاتحة الكتاب خاتمة
مد فاذا جلس في آخر الصلوة جلس كما في الاولى وشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
مد ودعا بما شاء مما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة ولا يدعو بما يشبه
مد كلام الناس يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
مد

مد لان عليه السلام كان اذا سجد فوج بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه عيسى
مد لما روي انه عليه السلام كان اذا سجد جاني حتى يهتد لواردت ان تم بين يديه
مد لما روي في رواية النسائي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن ابيه قال من سنة الصلوة ان ينصب القدم اليمنى واستقبالها باصبعها القبلة
مد لما روي عن الحسن بن علي السري عيسى مد لما روي ان النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع كما
مد لما روي عن الحسن بن علي السري عيسى مد لما روي ان النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع كما

مد لم يرد به حقيقة التشبيه لان كلام العباد لا يشبه كلام الله ولكنه اراد الدعوات المذكورة في القرآن ربنا انتا في الدنيا حسنة الى آخره او باق
بمعناه مثل اللهم عافني واعف عني واصلي امري واصبر عني كل شئ اللهم استعطني بطاعتك وطاعة رسولك وارحمي يا ارحم الراحمين جوهره
مد مثل المؤمن المروية عن النبي عليه السلام اللهم لك الحمد كله ولك الملك كله وبيدك الخير كله والمك يرجع الامر كله واعود بك
من الشر كله يا ذا الجلال والاكرام وعن ابن بكر رضي الله عنه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوه في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي
ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم جوهره
مد ولا كلامهم ما لا يستحيل سؤاله منهم مثل اللهم اكسني اللهم زوجني فلانة فان دعا به بعد الفراغ من التشهد لا يقصد صلاته لان
حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا يقصد ها فاولى واخرى ان لا يقصد ها بما يشبهه وهذا ان عدها ظاهراً وكذا عند ابن حنيفة لان كلام
الناس يمنع منه فيتم به صلاته لوجود الصنع فكان بهذا الدعاء خارجاً من الصلوة لا مفسداً لها جوهره

هذا روى ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام قنت في صلاة الغيم شهرا ثم تركه والزمه دليل التنعيم

ولا لقوله عليه السلام من كان له إمام فقرأه
الإمام له قراءة وعليه إجماع الصحابة رضي الله
تعالى عنهم ^{هـ} أي على هذا الحديث
سكنا لأنه يلزمه فساد الصلوة من جهة فلا بد
من التزاع ^{هذه} ^{الصلوة} بنسبة المتابعة

ولا لما رواه الطبراني عنه صلى الله عليه وسلم
ان سترك ان تقبل صلواتكم فليق منكم علما اركم
فانهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم عسى
ملا اى اكبرهم سنانا في تقديم الاسن تكثير الجاعة
لانه اخشع من غيره د اى غالبا
ملا وهو الذى يسكن البادية عربيا كانا وعجبالا
الغالب عليه الجهل الا ان يكون اعلم القوم د
ملا اى الخارج عن طاعة الله تعالى بان كتاب كبيرة
لانه لا يستمر بامر د

مثله ذلك ويحذر بالقراءة في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء
 ان كان اماماً ويحصى القراءة فيما بعد الأولىين وان كان منفرداً فهو مختار
 ان شاء يحصر واستمع نفسه وان شاء خافت ويحصى الامام القراءة في الظهر
 والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام ويقت في الثالثة
 قبل الركوع في جميع السنة ويقرأ في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب في سورة
 معها فاذا اراد ان يقت كبر ورفع يديه ثم قنن ولا يقت في صلاة غيرها
 وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها الا يحضر غيرها ويكره ان
 يتخذ سورة بعينها لصلاة لا يقرأ فيها غيرها وادنى ما يحضر من القراءة في
 الصلوة ما يتساو له اسم القرآن عندنا خيفة وقال ابو يوسف وعبد الجبار
 اقل من ثلاث ايات فصاروا آية طويلة ولا يقرأ المؤمن خلف الامام ومن
 اراد الدخول في صلاة غيره يحتاج الى نية نية الصلوة ونية المتابعة
 والجماعة سنة مؤكدة واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة فان تساوا
 فاوأمهم فان تساوا فافواورعهم فان تساوا فاستهم ويكره تقديم العبد والاعمى
 والفاسق والاعمى وولد الزنا فان تقدموا احتار وينبغي للامام ان لا يطول
 بهم الصلوة ويكره للنساء ان يصليبن وجدهن جماعة فان فعلن وقفت
 الامام وسطهن ومن صلى مع واحداً قامة عن يمينه فان كانا اثنين
 تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يتقدموا بامرأة او صبي ويصلي الجاهل

مثلا لقوله عليه السلام من اتم قوما فليصل بهم صلاة اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة
وسط الصف او تقدمه وهما مكروهان في حقهن كراهة تحريم
ثاني فلهذا لم يدخل ثاء التانيث
من كانت جماعتهن مستحبة ثم نسخ الاستنباب
بلى به واقامه عن يمينه
بعلقة والاسود فقام وسطهما قلنا قال ابراهيم الخنسي كان ذلك لصيق البيت جوهره
مثلا اما المرأة فللقول ابن مسعود رضي الله عنه اخروهن من حيث اخرهن الله
اقتداء المقرض به عني اي على جواز الاقتداء بالمرأة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لأن الخف مانع سرابة الحديث إلى القدر في ما جحد بالحق يزيله المسح هذه

قاعدا والقوم خلفه قائما هنا لا لما روی ان النبي عليه السلام صلى آخر صلاته

من حال الامام لكونه يصلي بالاياء لا بالالكوم والسبح

ولان الاقتداء بهاد و وصف القرضية معدوم
وجه الامام فلا يتحقق السام على المعدوم

في حوائجهم فلا يحقوا اليأس على السطور
تكون مستغلا اي اتحاد الصلوة بين الماء والطين
لان الإقضاء وشكوه وقت الصلاة

فذلك لان الاول اسمة وموقفه فلا بد من الاصل
فذلك لان الحاجة في حق ^{مستطاع} الى اصل ضرورة وهو موجود

في حق الامام فيحقق البناء **قوله** في حق الامام فيحقق البناء

ملا لا روی عن علی بن ابی طالب درسی الله عنه

ثلاثة العيش في العبلوة والروث في الصوم و

الفقيه في المقابر عيسى بن
ملا لما اخرج به احمد في مسنده عن ابى رضى

الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم
من كل شيء حتى سألت عن مسخ الحصى فقال

واحدة اودع عيني في
اناسم مرة واحدة اي انك

روایت نضلی عداۃ
و قد تقربہ علیہ السلام لا تفرق اصحابا

لأنه عليه السلام نبى عن الاختصار فى الصلوة

١٧ لأنه عليه السلام تبي هو السند وهو واضح
وسط ثوبه على رأيه أو على كتفه ثم يرسل أطراف

من جوانبه ولم يتدخل يدیه فی کینه

او یمنع لیتلبه فقد روی انه علیه السلام می
ان یصل الرجل وهو معقول ^{عقله} ای معقول من الشر

مثلا وهو رضى من بان بدركا او عن خلفه اذا اراد

نفسه لئلا فيه ثقل المستهـ
لعله لا يكف ثوبه

سُئِلَ الْإِسْقَاتُ بَأَن يُلَوِّحَ عُنْفَهُ حَتَّى لَمْ يَبْقَ وَجْهُهُ
مُسْتَقْبِلَ الْقَارِئِ لَمْ يَرَوْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

فَسَقَبِلَ الصَّلَاةَ لَمْ يَرَوْهَا عَاشَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهَا
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْإِنْفَاتِ
الْمُؤْتَمِرَةِ قَتْلًا وَهُوَ أَهْوَى مِنْ قَتْلِ الْفَرَسِ

في صلوة الجدر واه البخاري عيسى بن
شركة

رقة كثر الديك والنفقات كالنفقات الشعلب

سلم من اسبابه في اورعاف او قل اساو مدي
تحرز عن شبهة الخلاف هنا

بمنزلة الكلام وهو قاطع

والتهيل وقراءة القرآن
كان هـ

ثم الصبيان ثم النساء فان قامت امرأة الى جنب رجل وهما مشتركان في صلوة
واحدة فسدت صلواتهما وبكره للنساء حضور الجماعات ولا بأس بان يخرج
المعز في الجوف والغرب والعشاء ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول
ولا الطاهر ان خلف المستحاضة ولا القاري خلف الاتي ولا المتكسبي خلف
الغريبان ويجوز ان يؤم الميتم المتوضئين والمساكين على الخن الغاسلين ولا يصلي
القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومي ولا يصلي المفترض
خلف المتفطر ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر وتصل المتفطر خلف
المفترض ومن اقتدى امام ثم علم انه على غير وجهه أعاد الصلوة وبكره
للصلي ان يثبت بغيره او يجثو ولا يقبل الحي ان لا يتمكن السجود
فيسوي مرة واحدة ولا يرفع أصابعه ولا يتخضر ولا يسدل ثوبه ولا يرفع
شعره ولا يكف ثوبه ولا يلتفت ولا يقف ولا يرد السلام بلسانه ولا يسجد
ولا يترفع الا من عذرو ولا يأكل ولا يشرب فان سبقه الحدث انصرف فان
كان اماما استخلف وتوضأ ونوى على صلوة ولا يستنأف افضل وان
نام فاحلم او جرح او غشي عليه او فقهه استأنف الصلوة والوضوء
فان تكلم في صلاة عامدا أو ساهيا بطلت صلوة وان سبقه الحدث بعد
التشهد ثوبه أو سلم وان تعذر الحدث في هذه الحالة أو تكلم أو عمل عملا
ينافي الصلوة تمت صلوة وان رأى المتكلم المانع في صلوة بطلت صلواته

ملا
الاشنة
لأن هذا هو
الحبل الذي
سأضرب به
عبدكم
من بين الكفرة
منهم من يعرفون
من الغفلة كما
عنما يخص موضوع
اليد على الخاضعة
والتنفيذ التي
جاءت يدور
وسط الإنجليز
حماية قام في السلطة
نفسا الانقضاء
وضوء
في الزينة على
القندرية على
الإستعمال

هذا الحديث من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر الكبرى والمقاتلة كالمقاتلة الشعلاب

[illegible]

فليصرف وليتقنا ثم لين على صلته وهو في ذلك لا يقام عليه من
 ٢٠ لأنه لا يتبدل وجود هذه البعرات في العلم كمن معنى ما ورد به النص وكذلك إذا فهمه لأنه بمنزلة الكلام وهو قاطع
 في العلم والاعتقاد

متى أتى عليه السلام أنه صلى الله عليه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وإنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن

ولا يأنه تغذرا البناء لوجود القاطع لكن الإعادة عليه لأنه لم يبق عليه شيء من الإرسكان هـ

هذا الأصل في هذا قوله عليه السلام من تأخر أي داوم على ثنتي عشرة ركعة في اليوم واليلة بنى الله له بيتا في الجنة ركعتين قبل الفجر
واربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وهذه موكدات لا ينبغي تركها
لأن السنة وردت في صلاة النهار إلى أربع وصلاة الليل إلى ثمان لأن النبي عليه السلام فعل في تحييده ^{أي ما ذكره من صلاة الليل}
سكت ظاهر العبارة يقتضي أن تكون الثمان في الليل مكروهة عندها كما في النهار وليس كذلك لأن النافلة في الليل بتسليمه إلى الثمان
جائزة بغير كراهة اتفاقاً بل المراد أنها لا تزيد بالليل على ركعتين من حيث الأفضلية ^{أي ما ذكره من صلاة الليل}
لأن قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والأمر بالتفعل لا يقتضي التكرار وإنما أوجبت في الثانية استدلالاً بالأولى لأنها يتشاكلان
من كل وجه فاما الأخرى بان يفارقا في حق السقوط بالسفر وصحة القراءة وقد رويها فلا يلحقان بهما ^{هذه}
كذا روي عن أبي حنيفة وهو لما تقرر عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما إلا أن الأفضل أن يصرفه لأنه عليه الصلاة والسلام داوم
على ذلك هذا وقد روي هذا الحديث بثبوت هذا الأمر

أي ما وجوب القراءة في ركعاتها النفل كلها فلان الخ
ت أما النفل فلان كل شفع منه صلاة على حدة
والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة ولهذا لا يصح
بالتحريم الأولى إلا ركعتان في المشهور وعن أصحابنا
رحمهم الله ولهذا قالوا يستفح في الثالثة أي يقول
سبحانك اللهم وأما التور فلا حياط ^{هذه}
أي ما وجوب القراءة في ركعات التور كلها فلا حياط
أي صلاة النوافل هنا
لأن الموتى وقع قرينة فمنه الإتمام هو نافع
البطالان لقوله تعالى لا تظنوا أعمالكم
لأن الشفع الأول قد تم والقيام إلى الثالث
بمنزلة التحريم مبتدأة فيكون بمنزلة
أي حال كونها مبتدأة ^{أي صلاة النوافل}
معه بعد الشروع فيها بان قام إلى الثالثة ثم أفسد
لأنه لو أفسد قبل الشروع في الشفع الثاني لا يقتضي
نقل لما روي أنه عليه السلام كان يصلي ركعتين
قاعداً بغير عذر ^{دس}
ملك لأن القيام ليس بركن في النفل فجاء تركه
ابتداءً فبقاء الأولى ^{أي صلاة النوافل}
أي في البدء ^{أي صلاة النوافل}
نقل لأن الشروع بركعة كان نذر ولو نذر أن يصلي
قائماً لم يجز أن يصلي قاعداً فكذلك هذا ^{أي صلاة النوافل}
نقل والدابة تسير بنفسها فان سيرها الركب
لا لأنه داخل في العمل الكسبي ^{أي صلاة النوافل}
نقل أي يشير إلى الركوع والسجود بالإمام برأسه
ويجعل السجود اخفض من الركوع ^{أي صلاة النوافل}
نقل حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله
عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه
إلى خيبر فوجه الإمام ^{هذه}
نقل كما إذا ركع في ركعة ركوعين فانه زاد فعلا من
جنس الصلوة من حيث أنه ركع ولكنه ليس
منها لكونها زائدة ^{أي صلاة النوافل}
أي الركوع الثاني في ركعة واحدة

وان شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعا قبل العشاء واربعا بعد
الصبح ^{أي صلاة النوافل}
وان شاء ركعتين ولو اقل النهار ان شاء صلى ركعتين بتسليم واحدة
ان شاء ان شاء اقتصر على صلاة ركعتين ^{أي صلاة النوافل}
وان شاء اربعا وتكرار الزيادة على ذلك فاما نافلة الليل فقال أبو حنيفة
ان صلى ثمان ركعات بتسليم واحدة جاز وتكرار الزيادة على ذلك وقال
أبو يوسف ومحمد لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليم واحدة والقراءة في التور
واجبة في الركعتين الأولىين وهو مخير في الآخرين ان شاء قرأ وان شاء
سكت وان شاء سبع والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع التور
ومن دخل في صلوة النفل ثم أفسدها قضاها فان صلى أربع ركعات وقعد
في الأولىين ثم أفسد الآخرين قضى ركعتين ويصلي النافلة قاعداً مع القدرة
على القيام وان أفتتها قائماً ثم قطعها زعدي حنيفة فقل أبو يوسف
ومحمد لا يجوز إلا من عذر ومن كان خارج المصر يجوز أن ينفل على دابته
إلى أي جهة توجه يومئذ ^{أي صلاة النوافل}
في الزيادة والنقصان بعد السلام يسجد سجدتين ثم يشهد ويسلم
والشهر يلزم إذا زاد في صلاة فعله من جنسها ليس منها أو تركه فعلا مسنوعاً
أو تركه قراءة فافحمة الكائنات والقنوت والشهد أو تكبيرات العبددين
أو جهر الإمام فيما يخاف وخاف فيما يخشى وسهوا الإمام بوجه على التور
السجود فان لم يسجد الإمام لم يسجد المومنين وان سجد المومنين لم يلزم الإمام

هذا الأصل في هذا قوله عليه السلام من تأخر أي داوم على ثنتي عشرة ركعة في اليوم واليلة بنى الله له بيتا في الجنة ركعتين قبل الفجر
واربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وهذه موكدات لا ينبغي تركها
لأن السنة وردت في صلاة النهار إلى أربع وصلاة الليل إلى ثمان لأن النبي عليه السلام فعل في تحييده
سكت ظاهر العبارة يقتضي أن تكون الثمان في الليل مكروهة عندها كما في النهار وليس كذلك لأن النافلة في الليل بتسليمه إلى الثمان
جائزة بغير كراهة اتفاقاً بل المراد أنها لا تزيد بالليل على ركعتين من حيث الأفضلية
لأن قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والأمر بالتفعل لا يقتضي التكرار وإنما أوجبت في الثانية استدلالاً بالأولى لأنها يتشاكلان
من كل وجه فاما الأخرى بان يفارقا في حق السقوط بالسفر وصحة القراءة وقد رويها فلا يلحقان بهما
كذا روي عن أبي حنيفة وهو لما تقرر عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما إلا أن الأفضل أن يصرفه لأنه عليه الصلاة والسلام داوم
على ذلك هذا وقد روي هذا الحديث بثبوت هذا الأمر

نقل لأنها لا تفرق عن تأخير ركن أو تركه واجب ^{هذه}
نقل كأنه أراد به فعلاً واجباً إلا أنه أراد بتسليمه سنة ان وجوبها بالسنة ^{أي صلاة النوافل}
نقل لأنها واجبات فانه عليه السلام وأظن عليها من غير تركها مرة وهي أمانة الوجوب ^{هذه}
نقل قيد بالإمام لأن المفرد إذا خاف فيها يخشى فيه لا سهو عليه إجماعاً لأنه مخبر فيه وان جهر فيما يخاف فيه ففيه اختلاف المشايخ
فقال ^{أي صلاة النوافل}
نقل لتقرر السبب الموجبة في حق الأصل ولهذا يلزم حكم الإقامة بنية الإمام ^{أي صلاة النوافل}
هو أن يؤتم لوجه يصير

له لانه لو سجد وحده كان مخالفا لآما مده ولوتا بعد الامام ينقلب الاصل تبعا هذاته
يعني بان يرفع ركبته من الارض وفي المبسوط ما لم يستتم قائما يعود وان استتم لا يعود وصح هذا صاحب المحاشي جوهرة
لان ما قرب الى الشيء يأخذ حكمه كقضاء المعبر بان خذ حكم المصير في حق صلوة العيد والجمعة ولم يذكر الشيخ سجود السهو ههنا وفي الخلاصة
الاصح انه لا يسجد كما اذا لم يتم وفي النهاية المختار انه يسجد ويجزئ المكي رحمه الله انه يسجد جوهرة
مك لانه تركه الواجب فلو عاد ههنا بطلت صلوته كما اذا عاد بعد ما استتم قائما لان القيام فرض والقعدة الاولى واجبة فلا
يتركه الفرض لأجل الواجب فان قيل يشكل على هذا بما اذا تلاوة نية فانه يتركه القيام وهو فرض ويسجد للتلاوة وهي واجبة فقد ترك
الفرض لأجل الواجب وقد كان القياس ههنا ايضا ان لا يتركه القيام الا انه تركه القيام بالاثر فانه عليه الصلوة والسلام واصحابه كانوا يسجدون
ويتركون القيام لأجلها والعق فيه ان المقصود من سجدة التلاوة اظهار التواضع ومخالفة الكفار فانهم كانوا يستكبرون عن السجود فجوز
تركه القيام لتحقيق مخالفتهم وهذا في صلاة الفجر
واما في النفل اذا قام الى الثالثة من غير قعدة
فانه يعود ولو استتم قائما ما لم يتدبرها بسجدة
كذا في الذخيرة جوهرة
اي في الرجوع الى القعدة ههنا اي الى اصلاح
لانه ان فيه اصلاح صلاته وامكنه ذلك لانه
ما دون الركعة يحمل الرخص هذاته
ما ذكرنا من الخامسة من القعدة الاخيرة
مك لانه يرجع الى شيء محظا قبلها فترتفع
لانه استحكم شروعه في التلاوة قبل اكمال اركا
المكتوبة ومن ضرورته خروجه عن الفرض
هذاته
مك لان فساد وصف الفرضية لا يبطل اصل الصلوة
مك انتهى ابن مسعود رضي الله عنه عن الصلوة
المبشيرة بسم الله الرحمن الرحيم
مك قد يكون في صلوة لانه لو شك بعد الفراغ
او بعد ما قعد في التشهد لا يعتبر شكه الا ان يستن
بالركعة الثانية اي يتركه ركعة مثالا

ولا المؤتم السجود ومن سبى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال
من القيام اليه بان لم يرفع ركبته من الفرض
القعود اقرب عاد فجلس ونشده وان كان الى حال القيام اقرب لم يسجد ويسجد
لانه لو سجد عليه في الاصح لتركه الى اجزائه والاول
للسهو ومن سبى عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة رجع الى القعدة ما
قيل القعود مقدار التشهد اي الذي سبى عن القعدة الاخيرة
لم يسجد والى الخامسة ويسجد للتشهد وان قعد الخامسة بسجدة بطل فرضه
فانه اخروا حيا وهو القعدة
وتحولت صلوة فلاك كان عليه ان يضم اليها ركعة سادسة وان قعد
في الرابعة قد راى التشهد ثم قام ولم يسلم يظهر القعدة الاولى عاد الى القعود
ما لم يسجد في الخامسة ويسلم وان قعد الخامسة بسجدة ضمت اليها ركعة اخرى
لوجود الجلس في الاخير محله كذا
وقد تمت صلوته والركعتان له نافلة ومن شك في صلوة فلم يدرك الثانية صلى
ام اربعاً واذلها اول ما عرض له استأنفا للصلوة فان كان الشك يعرض له
كثيرا بني غالب ظنه ان كان له ظن قائم يمكن له ظن بيني على اليقين
من الشك بعد بلوغه في صلوة كذا
باب صلوة المريض اذا قعد رجلي المريض القيام صلى قاعدا يركع و
يسجد فان لم يستطع الركوع والسجود أو لم يجز ايماء وجعل السجود اخفض
من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فان لم يستطع القعود استلق
على ظهره وجعل يديه الى القبلة وأومى بالركوع والسجود وان استلقى على
جنبه ووجهه الى القبلة وأومى جازا فان لم يستطع الايماء برأسه آخر
الصلوة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بخارجية فان قد رجلي القيام ولم
يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام وجاز ان يصلي قاعدا يومى ايماء

على ما في نسخة
منه انما يسجد
لانه لو سجد عليه
في الاصح لتركه
الى اجزائه والاول
للسهو ومن سبى
عن القعدة الاخيرة
فقام الى الخامسة
رجع الى القعدة ما
قيل القعود مقدار
التشهد اي الذي
سبى عن القعدة
الاخيرة لم يسجد
والى الخامسة
ويسجد للتشهد
وان قعد الخامسة
بسجدة بطل فرضه
فانه اخروا حيا
وهو القعدة
وتحولت صلوة
فلاك كان عليه
ان يضم اليها
ركعة سادسة
وان قعد في
الرابعة قد راى
التشهد ثم قام
ولم يسلم يظهر
القعدة الاولى
عاد الى القعود
ما لم يسجد في
الخامسة ويسلم
وان قعد الخامسة
بسجدة ضمت
اليها ركعة
اخرى لوجود
الجلس في
الاخير محله
كذا وقد تمت
صلوته والركعتان
له نافلة ومن
شك في صلوة
فلم يدرك الثانية
صلى ام اربعاً
واذلها اول ما
عرض له استأنفا
للصلوة فان كان
الشك يعرض له
كثيرا بني غالب
ظنه ان كان له
ظن قائم يمكن
له ظن بيني على
اليقين من الشك
بعد بلوغه في
صلوة كذا

باب صلوة المريض اذا قعد رجلي المريض القيام صلى قاعدا يركع و
يسجد فان لم يستطع الركوع والسجود أو لم يجز ايماء وجعل السجود اخفض
من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فان لم يستطع القعود استلق
على ظهره وجعل يديه الى القبلة وأومى بالركوع والسجود وان استلقى على
جنبه ووجهه الى القبلة وأومى جازا فان لم يستطع الايماء برأسه آخر
الصلوة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بخارجية فان قد رجلي القيام ولم
يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام وجاز ان يصلي قاعدا يومى ايماء

نكاح لقوله عليه السلام لعمران بن حصين رضي الله عنه هذاته
فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها عني
هذا لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فامر برأسك هذاته
هذا لما رواه الدارقطني بسند ضعيف من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائما فان
لم يستطع يصلي قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما جعل سجوده اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن
مستقلا لقلبه فان لم يستطع صلى مستلقيا ورجلاه مما يلي القبلة
هذا اشارة الى انه لا تسقط الصلوة واذ كان العجز اكثر من يوم وليلة اذا كان مضيقا وهو الصحيح هذاته
هذا لان ركبة القيام للتوسل الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعبه السجود لا يكون ركعا هذاته

مسد لا بناء الادنى على الاعلى كافتداء المومى بالصحيح
انما ذكر من الامام قاعدا او الامام الآ
لقد وهذا عند ابن حنيفة وابن يوسف لان من اصلهما ان القاعد يوم القائم فكذلك يجوز ان يبنى الانسان في حق نفسه صلاة القائم
على حرمة القاعد وقال محمد يستقبل لان من اصله ان القائم لا يصلى خلف القاعد فكذلك لا يبنى في حق نفسه سجدة جوهره
هذا اذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجد اما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صح له البناء وكذا في جوامع الفقه وقال زفر
يبني في المومنين على اصله في الاقتداء لان عنده يجوز ان يقتدى الراكع بالمومى سجدة
مسد لانه لا يجوز افتداء الراكع بالمومى فكذلك البناء... اي لا يجوز بناء صلاة في حال سجته على صلواته في حال مرضه بايماء
في لان المدة اذا طالبت كثرت الفرائض فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلا حرج والكثير ان يزيد على غيره وليلة لا بد من تكرار الصلاة
اي يكثر من الفرائض

من اي تكرار الصلاة وذلك يكون باستيعاب الامام
في المعتمد عندها في الزيادة على اليوم والليلة
بالساعات وعند محمد بالاقوات اي من حيث الصلوة
فما لم تقصر الصلوة سنا لا يقطع التقضاء عنده
وقالته اذا اغشى عليه عند الضجيرة ثم افاف
من الغد قبل الزوال بساعة فهذا اكثر من يوم
وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه
عندهما وعند محمد عليه القضاء لان الصلوة
لم تزد على خمس والله تعالى اعلم سجدة
اي ما ذكر من سجود الثلاثة
ت كذا كتب في مصنف عثمان رضي الله تعالى
عنه وهو المعتبر هـ
ت ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال
السجدة على من سمعها ع س
لا سواء سمعها منه ام لا وسواء كان في صلوة
الجمهر او المخافتة الا انه يستحب ان لا يقرأها في
صلوة المخافتة فان سمعها رخص خارج الصلوة
ثم دخل مع الامام في تلك الركعة بعد سجود الامام
لها لم يجب عليه سجود وادركه في الركعة الثانية
او الثالثة لم يجب عليه ايضا عند ابن يوسف خلافا
لمحمد ونظيره لو ادركه الامام في الركعة الثالثة
من الوتر في الركوع في رمضان بصير مدركا للقنوت
حتى لا يأت به في الركعة الاخيرة ولو سمعها من الامام
اجنبى ليس معهم في الصلوة ولم يدخل معهم
في الصلوة لزمه السجود لانه قد سمع له السماع وهو
من يسمع منه السجود كذا في شرحه جوهره

فان صلى الصحيح بعض صلواته قائما ثم حدث به مرض أو قاعدا يركع
تسجد أو يومئذ لم يستطع الركوع والسجود أو مستلقيا ان لم يستطع
القعود ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لم يرض به ثم صلى على صلاته قائما
فان صلى بعض صلواته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف
الصلوة ومن اغشى عليه خمس صلوات فمادونها قضيا اذا صلى فان
فأنته بالانحياز أكثر من ذلك لم يقص بباب سجود التلاوة سجود
التلاوة في القرآن أربعة عشر في آخر الاعراف وفي الرد والخلف وبني اسرائيل
ومريم والاولى في الحج والفرقان والنمل والتميزل وص وخم السجدة
والنجم واذا السماع انشفت وأقرأ باسم ربك والسجود واجب في هذه
المواضع كلها على التالى والسماع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد
واذا تلى الامام آية السجدة سجد بها وسجد لها مؤمرا معه وان تلا المأمور
لم يسجد الامام ولا المأمور وان سجدوا وهم في الصلوة آية السجدة من اجل
ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة وسجدوها بعد الصلوة فان
سجدوها في الصلوة لم يخرجهم ولم تقصد صلواتهم ومن تلا آية السجدة ولم يسجد
حتى دخل في الصلوة فلاها وسجد لها اجزائة السجدة عن ثلاثين وان
تلاها في غير الصلوة فسجد لها ثم دخل في الصلوة فتلاها سجد لها ولم يخرج
السجدة الاولى ومن تلا آية السجدة واحدة في مجلس واجزا آية السجدة واحدة

من ان يخرج وقت الصلاة
اي اول ما ذكر
في سجدة
لان ما في الثانية
للصلوة عندها
اي سجدة
من ان يخرج وقت الصلاة
من ان يخرج وقت الصلاة
من ان يخرج وقت الصلاة

مسد لان فعلها في الصلوة وقع ناقصا كونه في غير محله... ومحلها هو السجود في خارج الصلوة لسماعها من الخارج
اي سجدة التلاوة المذكورة
لا لان اتحاد المجلس وقوة الصلاة فجعلت الاولى يتبعها لها
مسد لان الصلاة اقوى فلا يكون تبعا لا مضمنا... هو السجدة الغير الصلاة
مسد لان الصلاة اقوى فلا تنوب الاولى عنها ولو تلا آية سجدة في الصلوة ثم سلم واعاد تلك الآية فعليه ان يسجد اخرى وفي
فادار الصلوة لا يجب عليه اخرى ووفق ابو الليث بينهما فقال اذا تكلم بعد السلام تسجد سجدة اخرى لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم يحكم لا يجب عليه اخرى
وهذا هو الصحيح بخرجه... مسد لان مبنى السجود على التداخل ما امكن وامكانه على اتحاد المجلس كونه جاعلا مع التفريقات فيما يتكرر الحاجة كافي لا يجب
والقبول والقارح محتاج الى التكرار للحفظ والتعظيم والاعتبار فالزام التكرار في السجدة مفض الى الحرج لا مصلحة وهو مدفوع

١٦ اعتباراً بسجدة الصلوة كذا في الهداية وفيه إشارة إلى أن التكبير سنة وليس بواجب لأنه اعتبره بسجدة الصلوة والتكبير فيها ليس
 بواجب ويقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً هو المختار وبعض المتأخرين استحسنوا أن يقول فيها سبحان ربنا وإن كان وعد ربنا
 لمفعولاً وإن لم يذكر فيها شيئاً من أجزائه ولو ترك التكبير التي يحرم بها أجزاءه عند تأخلفا للشافعي ولا تجوز سجدة العداوة إلا بما تجوز به الصلوة
 من الشرائط من الطهارة من الحدث والنجس وستر العورة واستقبال القبلة إذا تلاها على الأرض ولا يسم لها إلا أن لا يصعد الماء أو يكون
 مريضاً فإن تكلم فيها أو فهمه أو أحدث متعمداً أو خطئاً فعليه إعادة قتها وإن سجدت امرأة إلى جنب رجل مقتدية لم تفسد عليه وإن نوى ما منها سجدة
 سجدة لأنه لم يشرع إلا في القعود ولا قعود عليه ^د أي على الساجد للتلاوة ^س لا يني للتحليل وهو يقتضي التحريم وهي منعقدة ^ك
 مع من خصر الصلاة وإباحة الفطر وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام ^{شرح هذه} التي أسلام ^{التي لتحليل الصلاة} في سجدة الطلوة
 مع لقوله عليه السلام يمسح المقيم كمال يوم وليلة والمسافر ثلاثة أيام وليأملها هذه ١٦ اعتباراً بسجدة الصلوة

وَمِنْ أَرَادَ السَّجْدَ كَثْرًا لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ وَسَجَّدَ ثُمَّ كَثُرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ وَلَا شَهَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا سَلَامٌ بِأَبِ صُلُوِّ الْمُسَافِرِ فِي الشَّفْرِ الَّذِي تَغْتَيِّرُ الْأَحْكَامُ

هو عنه اعتبار السب في البر بالسيف في البحر ان لو كان
موضع له طريقان احدهما في البر وهو يقطع في
يومين والثاني في البحر وهو يقطع في ثلاثة ايام
اذا كانت الرياح مستوية فانه اذا ذهب في طريق
البر يقصر وفي الثاني يقصر

من الرباعية في السفر
لأن الشفع الثاني لا يقضى ولا
ويهد آية التافؤة هـ في المحضر
أنى عدم القضاء وعدم الاثم على تركه

٤٠ لانه خلط النقل بالقرن قبل اكماله فانقلب
الكل نقلا ٥
اي من المص

لأن الإقامة تتعلق بدخولها فيتعلق
السفر بالخروج عنها ^{هذه} ^{أي} بيوت مصر

روى عن عمر بن عباس رضى الله تعالى
عنهما انهما قالوا اقل مدة الإقامة خمس عشرة
يوما

مَدَدَ لَانِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْوَامِدُ بِأَدْبَارِ بَيْحَانِ
سَنَةِ اَشْهُرٍ وَكَانَ يَقْبَضُ اِيَّ الصَّلَاةِ
اِيَّ اَرْضِ الْحَبَشَةِ

ملل لانها ليست موضع الاقامة لانهم
بين القرار والقرار

مثلا قيده لان بعد خروج الوقت لا يصح اقتداؤه
لان فرض المسافر لا يتغير بعد الوقت لاقتضائه
سببه وهو الوقت م د ح

شافى اى المسافر امام المقيم
لان لا يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما يتغير
مدة الإقامة لا يقسم المغير بالسب وهو الوقت

هذه هي الحقايق التي لا تنقضها الاقضاء بالحق
ابن المسافر الى الاربع
لقد لان فرقة لا يتغير بعد الوقت لا نقضاء الى

في الأوليين أو القراءه لوفى الاخيرين
أو المكتفين كما في القصة الأولى واجهه حتى
لا يترجم التزاموا الموافقة في المكتبين

لا نه عليه السلام قال: حين صلي يا
اي اتوا من

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان يقصد الانسان موضعاً بينه وبين ذلك الموضع مسير ثلاث ايام

وليس اليها يسير الا بِلِ ومشي الاقدام ولا يقصر في ذلك بالسيرة الماء ووضوء
 السيف عندنا في كل صلاة رباعية ركعتان لا تحوز له الزيادة عليها فان

صَلَّى أَرْبَعًا وَقَدْ عَدَّ فِي الثَّانِيَةِ مَقْدَارَ الشَّهَادَةِ أَجْرَ أَرْبَعَةِ رُكْعَانٍ عَنِ فَرْصِهِ

وكانت الاخرى ان له نافلة وان لم يقعد مقدار التشهد في الركعتين
الأوليتين ^{بما فيه} طلعت صلوة ^{بما فيه} ومن خرج مسافرا أصاب ركعتين اذا فارق بيوت

المضر ولا يزال على حكم السفر حتى يتوفى الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً

فصاعداً فيلزمة الإتمام وإن نوى الإقامة أقل من ذلك لم يتيم وإن دخل
بلداً ولم يتوان يقيم فيه خمسة عشر يوماً وإنما يقول غداً أخيراً أو غداً

أخرج حتى بقي على ذلك سبعين صلي ركعتين وإذا دخل العسكر أرض

الحرفين والاقامة خمسة عشر يوما ^{بالمقيم في الريا عى} ثموا الصلوة واذا دخل ^{بالمقيم في الريا عى} المسافر في صلوة المقيم مع تمام الوقت ^{بالمقيم في الريا عى} اتم الصلوة واذا دخل معه في

فأنت لم تجز مثله ولا خلفه وإذا أصل المسافر بالمقيم وكعنين سئل عن رجل سافر
فأنت لم تجز مثله ولا خلفه وإذا أصل المسافر بالمقيم وكعنين سئل عن رجل سافر

الْمُقِيمُونَ صَلَاتَهُمْ وَنَحْنُ إِذَا سَلَّمْنَا أَنْ يَقُولَ آمَنُوا صَلَاتَكُمْ فَأَنَا قَوْمٌ

بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد الموت
 من الاقمة او الخدم
 بيب كالاشيخيرة الاقامة فيلزم منه بناء الفرض على غير الفرض في حق القمة

فإن المرافقة في الأحكام واجب في حق المقيم كقرص في حق المسافر والمساكنة بينهما بالنية
 فيهم وقرص في حق المسافر لأنها كالقعدة الأخيرة بالنية إليه تكون ملازمة ركعتين
 فينفردون في الباقي كالمنسوق **ح** أي كما ينفرد المنسوق بعد فراغ ما
 لا تمام المسافر **نعم المكنة**

عليهم كما نزل مسافرون ويعودون إلى أوطانهم مقبلين من غير عزم جديد

قد لا نعلم بيق وظننا له الا يرى انه عليه السلام بعد الحجرة عذ نفسه بمكة من المسافرين هكذا
اي الوطن الاول ... اي ذلك المسافر حتى قصر الصلوة

ك وان استحدث وطن اهلها واهل الاولون باقون في الوطن الاول فكل واحد منهما وطن اهلي له واعلم ان الاوطان ثلاثة وطن اهل
ووطن اقامة ووطن سكني فالاهلي ما كان متاهلة فيه لا يبطل الا بمثله ووطن الإقامة ما نوى ان يقيم فيه خمسة عشر يوما فصاعدا يبطل
بالاهلي ومثله وبانشاء سفر ثلاثة ايام ووطن السكني ما نوى ان يقيم فيه اقل من خمسة عشر يوما وهو اضعف الاوطان يبطل بالكل
وهو من شرط وطن الإقامة فقد مر سفر عليه فيه روايتان احدهما لا يكون بعد سفر ثلاثة ايام والثاني يكون وطنا وان لم يتقدمه سفر
ولم يكن بينه وبين اهله ثلاثة ايام ومن حكم وطن الإقامة الا انه ينتقض بالاهلي لانه فوقه ووطن الإقامة لانه مثله وبانشاء السفر
لانه منه ولا ينتقض بوطن السكني لانه دونه بيان هذا زبيدي خرج الى الحجيم فاستوطنها ونقل اهله اليها ثم سافر منها الى عدن فزبيدي
فانه يمسك فيها ركعتين لانه وطنه الاول قد بطل
باستحداث هذا الثاني فان كان استحدث بالمعجم
اهلا واهل الاولون باقون بزبيدي فسا فر من الحجيم
الى عدن فزبيدي يمسك بها ركعتين لانه كلاً ما كان
وطنا له فان كان وطنه ابتداء بزبيدي فخرج الى مكة
فنوى المقام بالمعجم خمسة عشر يوما فصاعداً فانه
يتم ما دام بها فاذا خرج منها الى مكة ثم عاد الى الحجيم
مسك بها ركعتين حتى يأتي الى زبيدي لانه قد بطل
بانشاء السفر الى مكة فبطل حكمه جوهره
كاستكمال مدة السجدة وسقوط العبد والجمعة

وَمَنْ كَانَ لَهُ وَطَنٌ فَانْتَقَلَ عَنْهُ وَاسْتَوَطَنَ غَيْرَهُ ثُمَّ سَافَرَ وَدَخَلَ وَطَنَهُ
الاول لم يتم الصلوة واذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومكة خمسة عشر يوما
لم يتم الصلوة ومن فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاتته
صلاة في الحضر قضاها في السفر اربعاً والعاسي والطبيخ في السفر ركعتين
باب صلاة الجمعة لا تصح الجمعة الا بمصر جامع او في مصلى الحضر
ولا يجوز في القرى ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او من امره السلطان ومن
شرائطها الوقت فصيح في وقت الظهر ولا تصح بعده ومن شرائطها الخطبة قبل
الصلوة بخطب الإمام خطبتين يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائماً على طهارة
فان اقصر على ذكر الله تعالى جاز عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بد من
ذكر طويل يسمى خطبة وان خطب قائداً او على غير طهارة جاز ويكره ومن
شرائطها الجماعة واقليم عند أبي حنيفة ثلاثة سوى الامام وقال ابو يوسف
ومحمد اثنان سوى الامام ويجوز الامام بالقراءة في الركعتين وليس فيها
قراءة سورة بعينها ولا يجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبد
فان حضر او صلوا مع الناس اجزأهم عن فرض الوقت ويجوز للمسافر والعبد
والمرضى ان يؤم في الجمعة ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام
ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلواته فان بدله ان يحضر الجمعة فتوجه
اليها بطلت صلاة الظهر عند أبي حنيفة بالسعي وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل

ك لان اعتبار الثانية في موضعين يقتضي اعتبارها
في مواضع وهو يمنع لان السفر لا يجري عنه
يبنى لوجه نية بموضعين يصح بموضع فيؤدي ذلك
الى القول بان السفر لا يتحقق لان اذا جمعت اقامة
المسافر في المراحل بما يزيد ذلك على خمسة عشر يوماً
بمسح مائة وهو المنزل
ك لان القضاء على حسب الاداء
انما كانت القائمة ثمانية كما في السفر يقتضي ثمانية
واذا كانت رابعة كما في الحضر يقتضي رابعة
ك قوله والعاسي اي المسافر العاسي في سفره
كما في العبد والخروج على الامام
ك لا طلاق في النصوص الواردة في القصر
ك وهو كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام
ويقيم الحدود هكذا
ك لما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا
جمعة ولا شريق ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في
مصر جامع او مدينة عظيمة
ك لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المزارعة في القرية
والبتدويم وقد تقع في غيره فلا بد منه جميعاً لاسرها
من ضرر اداء من سبق الى الجماعة من الاداء في اول
الوقت واخره ومن نصب الخطيب سجد القنات
ك لما أخرجه البخاري عن انس رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة
حين تمل الشمس
ك لان القيام فيها متعارف نعم هي شروط الصلوة فيسحب فيها الطهارة كالاذان
لان متعلق الخطبة هي الواجبة والتسمية والتحية لا تسمى خطبة
لانها اقل الجمع والخطاب ورد للجمع وهو قوله تعالى فاسمعوا له يا ايها الذين آمنوا لعلكم تتقون
لان للثاني حكم الجماعة حتى ان الامام يتقدم عليها كما يتقدم على الثلاثة
لان عدم وجوبها عليهم رخصة لهم دفعا للحرج فاذا حضروا تقع فرضا
لان اداء فرض الوقت فوق موقعه
والامام فيها لان السعي اذا كان بعد ما فرغ منها لم يبطل ظهره اتفاقا
لان السعي من فرائض الجمعة وخصاً نصها الامر والاستقبال بفرائض الجمعة المختصة بها يبطل الظهر كالترجمة

والخطبة في الحضر
على الجوامع
في وقتها
ولا يصح في القرى
ولا يصح اقامتها
الا للسلطان
او من امره
السلطان
ومن شرائطها
الوقت
فصيح
في وقت
الظهر
ولا تصح
بعده
ومن شرائطها
الخطبة
قبل
الصلوة
بخطب
الإمام
خطبتين
يفصل
بينهما
بقعدة
ويخطب
قائماً
على طهارة
فان اقصر
على ذكر
الله
تعالى
جاز
عند أبي
حنيفة
وقال ابو
يوسف
ومحمد
لا بد من
ذكر طويل
يسمى خطبة
وان خطب
قائداً
او على
غير طهارة
جاز
ويكره
ومن
شرائطها
الجماعة
واقليم
عند أبي
حنيفة
ثلاثة
سوى الامام
وقال ابو
يوسف
ومحمد
اثنان
سوى الامام
ويجوز
الامام
بالقراءة
في الركعتين
وليس فيها
قراءة
سورة
بعينها
ولا يجب
الجمعة
على مسافر
ولا امرأة
ولا مريض
ولا عبد
فان حضر
او صلوا
مع الناس
اجزأهم
عن فرض
الوقت
ويجوز
للمسافر
والعبد
والمرضى
ان يؤم
في الجمعة
ومن صلى
الظهر
في منزله
يوم الجمعة
قبل صلاة
الامام
ولا عذر
له كره
له ذلك
وجازت
صلواته
فان بدله
ان يحضر
الجمعة
فتوجه
اليها
بطلت
صلاة
الظهر
عند أبي
حنيفة
بالسعي
وقال ابو
يوسف
ومحمد
لا يبطل

من قوله ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام كلمة مع متعلقة بالغير المستتر في فاتت والمعنى ان الامام لو صلاها مع جماعة وفاتت عنه
الصلاة بالجماعة لا يقتضيها من فاتته
لأن الصلاة بهذه الصفة لم تعرف قربة الا بشراط لا تتم بالمنفرد ^{هنا} لان هذا تأخير بعذر وقد ورد فيه الحديث ^{هنا}
ما ذكرت من التكبيرات والخطبة
لأن الاصل فيها ان لا تقتضي كاجمعة الا ان تركها بالمعذرة وقد ورد بالتأخير الى يوم الثلاثاء عند العذر ^{هنا}
وأن تركها في اليوم الاول بغير عذر حتى زالت الشمس لم يصلها في الغد كذا في الكرخي ^{هنا}
وما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقطع في يوم النحر حتى يرجع فأكمل من اعينته ^{هنا}
لما كانت الايام التي قبله فان أكل قبل الخروج هل يكره فيه رد ايتان والخيار ان لا يكره لكن يستحب ان لا يأكل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان لا يأكل حتى يرجع ^{هنا}

من فاتته صلاة العيد مع الإمام لم يقضها فان غم الحلال على الناس
فشهدوا عند الإمام بروية الحلال بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث
عند جميع الناس من الصلاة في اليوم الثاني لم يصلها بعده ويستحب في يوم
الاثنين ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلاة ويتوجه
الى المصلي وهو يكبر ويصلي الاضحية ركعتين كصلاة الفطر ويخطب بعدها
خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبيرات الشروق فان حدث عذر
منع الناس من الصلاة في يوم الاثنين صلاها من الغد ولا يصلها
بعده لك وتكبير الشروق اوله عقب صلاة الفجر من يوم عرفة وآخره عقب
صلاة العصر من النحر عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في صلاة العشر
من آخر ايام التشريق والتكبير عقب الصلوات المفروضة وهو ان يقول
الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد باب
صلوة الكسوف ^{هنا} اذا انكشف الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين
كبيرة النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويقرأ فيهما ويخفي عنده
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يكبر ثم يدعوه بعد ذلك حتى تكمل الشمس
ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يجتمع صلاها الناس
فراذلي وليس خسوف القمر جماعة وانما يصلي كل واحد بنفسه وليس في
الكسوف خطبة ^{هنا} باب الاستسقاء ^{هنا} قال ابو حنيفة رحمة الله عليه

من فاتته صلاة العيد مع الإمام لم يقضها فان غم الحلال على الناس
فشهدوا عند الإمام بروية الحلال بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث
عند جميع الناس من الصلاة في اليوم الثاني لم يصلها بعده ويستحب في يوم
الاثنين ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلاة ويتوجه
الى المصلي وهو يكبر ويصلي الاضحية ركعتين كصلاة الفطر ويخطب بعدها
خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبيرات الشروق فان حدث عذر
منع الناس من الصلاة في يوم الاثنين صلاها من الغد ولا يصلها
بعده لك وتكبير الشروق اوله عقب صلاة الفجر من يوم عرفة وآخره عقب
صلاة العصر من النحر عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في صلاة العشر
من آخر ايام التشريق والتكبير عقب الصلوات المفروضة وهو ان يقول
الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد باب
صلوة الكسوف ^{هنا} اذا انكشف الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين
كبيرة النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويقرأ فيهما ويخفي عنده
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يكبر ثم يدعوه بعد ذلك حتى تكمل الشمس
ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يجتمع صلاها الناس
فراذلي وليس خسوف القمر جماعة وانما يصلي كل واحد بنفسه وليس في
الكسوف خطبة ^{هنا} باب الاستسقاء ^{هنا} قال ابو حنيفة رحمة الله عليه

من فاتته صلاة العيد مع الإمام لم يقضها فان غم الحلال على الناس
فشهدوا عند الإمام بروية الحلال بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث
عند جميع الناس من الصلاة في اليوم الثاني لم يصلها بعده ويستحب في يوم
الاثنين ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلاة ويتوجه
الى المصلي وهو يكبر ويصلي الاضحية ركعتين كصلاة الفطر ويخطب بعدها
خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبيرات الشروق فان حدث عذر
منع الناس من الصلاة في يوم الاثنين صلاها من الغد ولا يصلها
بعده لك وتكبير الشروق اوله عقب صلاة الفجر من يوم عرفة وآخره عقب
صلاة العصر من النحر عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في صلاة العشر
من آخر ايام التشريق والتكبير عقب الصلوات المفروضة وهو ان يقول
الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد باب
صلوة الكسوف ^{هنا} اذا انكشف الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين
كبيرة النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويقرأ فيهما ويخفي عنده
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يكبر ثم يدعوه بعد ذلك حتى تكمل الشمس
ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يجتمع صلاها الناس
فراذلي وليس خسوف القمر جماعة وانما يصلي كل واحد بنفسه وليس في
الكسوف خطبة ^{هنا} باب الاستسقاء ^{هنا} قال ابو حنيفة رحمة الله عليه

لما في الصحيحين من حديث المنيرة بن شعبة فاذا رايتوها فارغوا الى قرا الله انتما حديث ^{هنا} والمنية في الادعية تأخيرها عن الصلاة ^{هنا}
نحو تحذرا عن الفتنة ^{هنا} او فتنة التفتير والتفهم ^{هنا} ولا لانه يكون لبلا وفي الاجتماع فيه مشقة ^{هنا}
لأنه لا بد من شرط الخطبة صلاة الجمعة وما رواه الشيخان من خطبة صلى الله عليه وسلم في الكسوف انما كانت دفعا لقول من قال
ان الشمس اكسفت لموت ابنه صلى الله عليه وسلم ابراهيم رضي الله عنه ^{هنا} وهو طلب السقيا يقال سقاء الله واسقاء
وقد جاء ذلك في القرآن قال الله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا وقال تعالى واسقيناكم ماء فواتا ومناسسته للكسوف انهما تنفرج يؤديان
في حال الحزن والاصد فيه قوله تعالى استغروا ربكم انه كان خفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فعلق نزول الغيث بالاستسقاء رجوع
ملا هو من طلب السقيا من الله تعالى عند طول انقطاعه بالثناء عليه والعزيمة اليه والاستغفار ^{هنا}

مت لان الحاجة هي العلة في الاول والاوجاج لان عندها يتغير الميز فيحسرا عنها والحول لكل مستفاد ونهاية الحول الا للتيسير
 في وجهه الاول في الكل عطف تفسير
 علة التقيد الاكثر
 اعم فراقا

علة التقيد بالآثار
لأن أصحاب السواثم قد لا يجدون بئرا من أن
يعلموا سواهم في بعض الأوقات فجعل الإقل
بها لاكثر
فهي لاكتفاء بالرمي في أكثر المحل
من لزادة المؤنة فيعلم البناء فيها معنى
أي المشقة المحل والكل الصلوة ضد أي المواضع

ثم قالوا هؤلاء اربعون من ثمانين مشاة
تجب مشاة كاملة وعند محمد نصف مشاة
عندنا

منه لما روي عنه عليه السلام في خمس من الأبل
السائمة شاة ^ع ^{أي من النصاب المخصوص}
ملا لأن الزكوة وجبت شكا النية المال والكل نعمة

مثلا لان الواجب جزء من النصاب بتحقيق التمييز
فيسقط بهلاكه عملة ^{هنا} هو النصاب

سَلَامًا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ فِيهَا دُونَ هَذَا
وَأَوْفَى مَدَقَّةً وَالْأَوْفَى أَرْبَعُونَ دَرَاهِمًا هـ

مطل لما روى انه عليه السلام كتب الى معاذ اخذ
من كل مائتي درهم خمس دراهم ومن كل عشرين
مئالا من ذهب نصف مئالا هكذا روى
سند ضعيف ج ١

عنه لما روى عن عمرو بن موسى الاسعري رضى
الله عنهما كذلك رواه عنها الحسن البصري
ع

لا يكون حيوانا ولا عقارا ^{دي} لا يدخلها كبر ولا وزن

[illegible]

لا اذا كان يخلص منها فضة تبليغ نصا بالانه
يعتبر في عين الفضة القيمة والنية التجارة هـ

موزون قطع ذهاب مقدار بعشرين قراما
الفيرا ط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة
مقطوعة بما امتد من طرفها فالمشال مائة شعيرة

هذا على رأي المتأخرين وأما على رأي المتقدمين

لأنه عليه السلام كتب إلى معاوية رضي الله عنه
 في أن الواجب ترجع العشم إذا كل مثقال عشم و
 عنة إنما كان ربح العشم قبل طاعة

لأن السبب ما لا تارة ودليل النماء موجود

ای کاتبه ای شیء یعنی سواد کانت من جلد

أَوْ أَخَذَ مِنْهَا وَخَذَ الْفَضْلَ وَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيمِ فِي الزَّكَاةِ وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ

والعلوفة صدقة ولا تأخذ المصداق خيالا والمال ولا تأخذ الله وتأخذ
 التي يملئها ما جها ضيف حرقا كثير

الوسط منه ومن كازله نصيب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه بمه
 اى المستفاد اى الذى يجب فيها الزكاة

الى ماله وزيداه به واليساعة هي التي تكفي بالزعي في كثر حوها وان غلفها

يُصَفُّ حَوْلَ أَوَّلِ التَّرَفَلِ زُرُوهَ فِيهَا وَ الزُرُوهَ عِنْدَ ابْنِ حَيْفَةَ وَ ابْنِ يُونُسَ

سقطت فان قدر الزكاة على الحوا وهو ما لا يملكه الا من كان له مال فله ان يعطيه
لذو النكاح والشافعي للفقير

الفضيلة في لب فمادون مائة درهم صدقة فاذا اكتملت مائة درهم وحال

عليها الخول فيها خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين درهما

فَيَكُونُ فِيهَا دَرَاهِمٌ شُمٌّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دَرَاهِمًا دَرَاهِمٌ وَقَالَ أَبُو نُؤَيْسٍ وَمَعْلُومًا زَادَ

عَلَى الْمَاشِيَيْنَ فَزَكَاتُهُ بِحَسَابِهَا وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الْوَرِقِ الْفَضَّةُ فِيهِ

في حكم الفضة واذ كان الغالب عليها الغش ففي حكم الحر ومن يعتبر ان شاع

فِيمَهَا نَصَابًا ۖ بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ ۖ لَيْسَ فِيهِ أَدُونِ عَشْرِينَ مِثْقَالًا

من الذهب صدقة فاذا كانت عشرون مثقالا وحوال عليها الحول ففيها

نصف مقال ثم في كل أربعة مشاغل قيراطان وليس فيما دون أربعة مشاغل

صدقة عند أبي خنيفة وفي نيل الذهب والفضة وحليتها والإيتم منها الرقبة
غير مقترنة وهو ما يكون غير مضروب عن الذهب والفضة

باب در لوقا العر و صي الرئوه واجبه في عر ارض التجارة كاتبة ما كات
جمع معن هو ما سوي التقدين

المشغال مست دوائق والدائق ادع طسوجات والظسوج جبتان والحبّة شع
بين القولين ادع شعيرات

من كل ما بقي درهم خمس وثمانون ومن كل غصن من ذهب نصف مثقال لبند ضعيف
 قيراصا هـ هـ هكذا
 يكون المثقال مائة شعرة
 هذه عشرون وربعها عشرة فمقي قيراصا

و هو الاعتناء بالتجارة خِطَّةٌ والذليل هو المعتبر
 ما يستند ضعيف ع. م. حاضراً اي دليل التماس في وجوب الزكاة
 وهذا هو وجه التجارة بالبركة والبركة

ما يجب فيه الزكاة كالسوائم أو غيرها كالإبواب...

لما روى عن ابراهيم النخعي لا يجتمع على مسلم خراج وعشر ع
 قال الله سبحانه انما الصدقات للفقراء والمساكين والمساكين والفقراء
 واما السبيل الا
 فقهم باسلامهم وصنف اسلموا ولكن على ضعف قريدهم تقريرهم عليه وصنف يعطيه لدفع شرهم والمسلمون الآد والله الحمد في
 غنية عن ذلك
 هذا مرقى عن ابي حنيفة رحمه الله هـ
 اي كفاية وسطا مودة ذهابهم وايابهم
 اي ما يسكنه واعوانه بالوئيل لاد استحقا
 بطريق الكفاية ولهذا لا يخذ وان كان غنيا
 اي لا يجره
 اي معنى به معافاة الكاتب على اداء بدو الكتابة
 وهو المراد بقوله تعالى وفي الرقاب هـ

والفرق مئة وثلاثون رطلا وليس في الخارج من ارض الخراج عشر
 باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز دفعها قال الله تعالى
 انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهذه ثمانية اصناف
 قد سقطت منها التولية قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم
 والفقير من له ادنى شيء والمساكين من لا شيء له والعامر يدفع اليه
 الاما مرقى رحمه الله ان عمل وفي الرقاب يعان المكاتبون في فك رقابهم
 والخارج من لزمه دين وفي سبيل الله منقطع الغزاة وابن السبيل من كان له
 مال في وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه فهذه جهات الزكاة والمالك
 ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يقصر على صنف واحد ولا يجوز ان يدفع
 الزكاة الى ذمى ولا يبي بها مسجد ولا يكتن بها ميت ولا يشتري به ارقعة
 يعق ولا تدفع الى غني ولا يدفع المزكى زكاته الى ابيه وجده وان علاه
 ولا الى ولده وولده وان سفل ولا الى امراته ولا تدفع المرأة الى
 زوجها عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تدفع اليه ولا يدفع الى
 مكاتبه ولا مملوكه ولا مملوكه غني ولا ولد غني اذا كان صغيرا ولا
 تدفع الى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عبيد وآل
 حارث بن عبد المطلب ومواليهم وقال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة
 الى رجل ظنه فقيرا ثم بان انه غني او هاشمي او كافرا او دفع في ظلمة

هذا قوله منقطع الغزاة اي الذين عجزوا عن
 الحق ويجوز الاسلام لفقيرهم بهؤلاء النفقة
 او العالة او غيرها فحق لهم لصدقة وان كانوا
 كاسبين اذ الكسب يقدرهم عن الجهاد
 اي لان المراد من الآية بيان الاصناف التي يجوز
 الدفع اليهم لا تعيين الدفع لهم
 اي في قوله تعالى انما الصدقات الآية
 من لا روى عنه عليه السلام لمعاذ رضي الله تعالى
 عنه خذها منا غنيا ثم وثقها في فقرائهم
 وصيرها لجمع المسلمين لوجوب الزكاة عليهم
 فلا لا نهدا ما تمليك وهو الركن هـ
 فلا لان الاعتاق اسقاط الملك وليس بملك
 فلا لما روى عنه عليه السلام لا تصل الصدقة لغني
 فلا لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق
 التمليك على الكمال هـ
 فلا لا اشتراك في المنافع عادة هـ
 اي اشتراك الزوج والزوجة فبصير كانه دفعها لنفسه
 فلا لقوله عليه السلام انك اجران اجر الصدقة
 واجر الصلة قاله لاهية ابن مسعود رضي الله
 عنه وقد سألته عن التصديق عليه قبلنا هو
 محمول على النافلة هـ
 اي الزكاة المفروضة
 فلا لفقدان التمليك اذ كسب المملوك ليس له وله
 حق في كسب مكاتبه فلم يتم التمليك هـ

فلا لما روى مسلم في حديث طويل من رواية عبد المطلب وربيعة رضي الله عنهما عن هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس
 وانها لا تصل لآل محمد انتهى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ع
 فلا لانهم ينسبون الى هاشم بن عبد مناف ونسب القبيلة اليه
 فلا اي ولا تدفع ايضا الى مواليهم اي معتق بني هاشم لانهم مثلهم في عدم جواز دفعها اليهم لما روى عنه عليه السلام مولى القوم
 سنة وفائدة التخصيص هؤلاء انه يجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم كذرية ابي طه حيث يجوز الدفع الى من اسلم من بني هاشم لان حرمة
 الصدقة على بني هاشم كرامة من الله تعالى لهم ولذريتهم حيث نصروه صلى الله عليه وسلم في جاهليتهم واسلامهم وابو لهب
 كان حربيا على ابي النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستحقها بنوه

وَيُسَمَّى طَوَافُ الْوُدَاعِ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَطَوَافُ آخِرِ عَهْدٍ بِالْبَيْتِ لِأَنَّهُ يُودَعُ الْبَيْتُ وَيَهْدُو عَنْهُ وَيَدْخُلُ وَقَدْ أَذْأَحَلَ لَهُ النَّفْسُ الْأَوَّلَةَ
سَمَاءُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ جَزَعَ هَذَا الْبَيْتَ فَلَيْكِنْ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ الطَّوَافِ

في هذا إشارة الى كراهة المجاورة وقد صرح به في المصنف فقال يكره المجاورة بمكة عندنا حيفة لخوف المثل وقلة الحرمة وسقوط
الهيبة وخوف الوقوع في الذنب فان الذنب فيها عظيم الفجح اقبل منه في غيرها وعندنا لا يكره المجاورة بل هي افضل جوهر

ثلاثة لانه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال وقال من ادركه حرفة بلييل فقد ادركه الحج فكان هذا بيانا لاول وقته وقوله بيانا لآخره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصدر وهو واجب
 في كل صلاة ركعة واحدة
 والنفاس في كل صلاة ركعة واحدة
 وقف بعد زوال فافاض من ساعته اجزاء عندنا

الاعلى اهل مكة ثم يعبدوا الى اهلها فان لم يدخل الحج فمكة وتوجه الى

عرفات ووقف بها على ما قدمناه فقد سقط عنه طواف القديرم ولا شيء
لأن سنة وبتزمانه لا يجب الحجارة حرمه

عليه تركه ومن أدرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة

الطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك العج ومن اجاز بصره وهو نائم

وَالْمَشَىٰ وَ

ذلك كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها

بالثلبية ولا ترمل في الطواف ولا تسعي بين الميادين ولا تخلق رأسها

ولكن **مختصر** **بابي القرآن** القرآن عندنا افضل من التمتع والافراد

وصفة القرآن ان يهل بالعمره واليه معان المسقات ويقول عقب صلته

وَقَالَ الْعَرَبِيُّ ابْنُ مَيْمُونٍ وَتَقُولُ الْعَرَبُ
اللَّهُمَّ إِنْ أَرَادَ الْحَيُّ وَالْعَرَّةُ فَيَسِّرْهَا لَهُ وَتَقْضِهَا مِنْهُ فَإِذَا أَتَاهَا كُنْتَ أَسَدًا

اللهم الى اريد حج والعمرة فيسيرهما لي وفضلها مني فاذا دخل مكة اسبغ
 فظا بال... سنة اشراط بها فالأشياء الأولى منها وكسبها

فطاف بالبيت سبعة استواطير ممل في الثلث الاول منها ويستغنى بعدها
 أي المذكورات من طواف البيت إلى
 راجع بعد الطواف ركعتين

بَيْنَ الصَّافِ وَالرَّقَةِ وَهَذِهِ أَعْمَالُ الْعَمْرِ ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ السَّيِّ طَوَافُ الْقُدُومِ

وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفا والمروة كما بينا في الفرد فاذا رعى الحجة يوم النحر ذبح

شاة اوتقرة اوبدنة اوسبع بدنة فهذا دم القران فان لم يكن له ما

يَذْجُ صَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ مُؤَخَّرَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فَإِنْ فَاتَهُ الصَّوْمُ حَتَّى حَاجَةً
أَيَّامِ الْقَادِ

يوم النحر لم يخرجوا الا الدم ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهل وازوا
عنى الحج في الذكر مستحب عند الاهل لموافقة الفعل
نبركا بقوله تعالى وانتم اهل الحج والعمره لله

بلا لاد الفران هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك قرنت الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما

نقد ولا يصح زعمها الا نسبة من الليل كما نزل الكفارات وهو متخير في السور اذ ثوابه وان شاء فزقه ويجوز ان ياتي به في الاية

نقد ولا يجوز صومها الا بنية من الليل شاترا للنفارات وهو كخبرنا في الصوم اذا كانت بنية لوال سبابة في قوله فيجب ان لا يصوم في يومه
الا يوم قبل يوم السابع من ذنبا لجمعة اذا كان قد احرم بالعمرة ولا يجوز قبل احرام العمرة ولا بعد يوم من سبقة والافضل ان يصوم في يومه
الذمة ويوم الذمة ويوم عرفته لان الصوم يدل عن الهدى فيستحب تأخيرها الى آخر وقته رجاء ان يقدر على الهدى كما يستحب تأخير التيمم الى

التزوية ويوم التزوية ويوم عرفة لأن الصوم بدل عن الهدى فيسبب ما خيره إلى آخره رجاء أن يقدر على الهدى فيسبب ما خيره إلى التزوية
آخر الوقت رجاء أن يقدر على الماء ^{جوده}
منه فله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة فالنص وان ورد في التمتع فالقران مثله

فلما نقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهره بثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة فانصت وادور في جميع ما مر ان يسأل
لانه من تقى ايام النسيك في الحج والعمره
اي مطلقه

لأنه ادعى الأكثر قبل الأشهر فصا ركا إذا احتمل منها قبل الأشهر والأصل في المناسك أن الأكثر له حكم الكل والافضل له حكم العدم
فاذا حصل الأكثر قبل الأشهر فكأنها حصلت كلها قبل الأشهر وقد ذكرنا أن المتمتع هو الذي يتم العمرة والنجس في الأشهر جوهرة
كذا روي عن العبادلة الثالث وعبد الله بن الزبير روى عنه عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن مسعود روى
هذا عند الفقهاء وفي اصطلاح المحدثين أربعة فخرجوا عبد الله بن مسعود وأدخلوا عبد الله بن عمر بن الخطاب
وإذا دوا عبد الله بن الزبير لأن ابن مسعود تقدمت وفاته وهؤلاء عاشوا حتى أخرجوا إلى عليهم السلام

منه لا يجوز له أن يمسح
باليدين في الصلاة

لأنها منهيبة عن دخول المسجد والطواف والغسل هنا للأحرام لا للصلاة وفائدته التنظيف جوهرة
من حديث عائشة رضي الله عنها حين حاضت بسرفي... موضع من مكة على عشرة أميال

منه فان ظهرت قبل أن تخرج من مكة لزمها طواف
الصدر فان جاوت بيوت مكة ثم طهرت فليس
عليها أن تعود والله أعلم جوهرة
لأنه عليه الصلوة والسلام رخص للنساء المحضرات
في ترك طواف الصدر
منه ذكر الكفارة بمجديت ذكر الطيب مطلقا
من غير تفيد بمصنوع دون عضو ثم شرح في بيان
هذا المجمل فقال وان طيب الجوهرة
لأن المنية تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك
في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب

لأنه يشاء وانما قيدنا بها لأن سبب البدنة لا
يكفي بخلاف دم الشكر كما في البحر
كالرأس واليد والرجل
لأن خلق بعض الناس ارتفاق كامل لانه
معتاد فتكامل به المنية وتتقاهم فبادونه

لأنه انما يخلق لأجل الحجامة وهي ليست من
المحظورات فكذلك ما يكون وسيلة اليها الا ان فيه
ازالة شيء من النجس فوجب الصدقة ولا يخيبة
رحمة الله ان خلقه مقصود لانه لا يتوصل به الى
المقصود الا به وقد وجد ازالة النجس من عضو
كامل فوجب الدم

منه يفيد انه اذا لم تترتب الحجامة على خلق موضع
الحجامة لا يجب الدم لانه اذا كان كونه مقصودا
انما هو للتوصل به الى الحجامة
لأنه من المحظورات لما فيه من قضاء النجس
وازالة ما ينمو من البدن فاذا قلها كلها فهو
ارتفاق كامل فيلزمه الدم

ملك اقامة للربع مقام الكل
لان اليد الواحدة ربع بالنسبة الى اليد الاخرى
والرجلين
ملك ان اظافر كف وحدا فلما يجب الدم
بقية وقد افناها مقام الكل فلا يقيم أكثرها مقام
كلها لانه يؤدي الى ما لا يساهي به
لانها من هاهنا ولا مقام الكل ثم لو افنا أكثرها
كذلك لادى الى ما لا يستاهي به

فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن مستعانا وأبشركم سؤال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة فان قدام الأحرار بالحبج عليها جازا حرامه وانعقد
حجها وإذا حاضت المرأة عند الأحرار اغتسلت وأحرمت وصنعت كما
يصنع الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر وان حاضت بعد الوقوف
وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها لتراء طواف الصدر
باب الجنائيات إذا تطيب الحرام فعليه الكفارة فان طيب عضو كاملا
فما زاد فعليه دم وان طيب أقل من عضو فعليه صدقة وان لم يمس نوبا
مخبطا أو غطى رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه
صدقة وان خلق رقع رأسه فصاعدا فعليه دم وان خلق أقل من الربع
فعليه صدقة وان خلق موضع المحاجم فعليه دم عند أبي حنيفة وقال
أبو يوسف ومحمد عليه صدقة وان قص أطراف يديه ورجليه فعليه دم
وان قص بيا أو رجلا فعليه دم وان قص أقل من خمسة أطراف فعليه صدقة
وان قص خمسة أطراف متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة عند
أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه دم وان تطيب أو خلق أو ليس
من عذر فهو محترق ان شاء ذبح مشاة وان شاء تصدق على ستة مساكين
بثلثة أصح من طعام وان شاء صيام ثلثة أيام وان قبل وليس شهوة
فعليه دم ومن جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فقد حج

مع ذلك لا يغني
لأحرام لا
للصلاة
فإن يكون مفيدا
للطهارة
على
حج جنازة
ولا بد منها
هذا إذا تكب
عظمت في
الأحرام

منه لانه
انما الذي
منه ينع
رقيد بالجلوس
إذا جلس
الدم
يكتفي

منه في النجس
واحد
النجس
والنجس

ملك اعتبارا بالوقتها من كف واحد وبما اذا خلق ربع الدم من مواضع متفرقة ونها ان كان الجنابة سببا للراحة والزينة وانقل على
هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحق لانه معاد على ما هو وإذا تقاضت الجنابة كحجج الصدقة فيمنع كل ضرر طهره
ملا لصلواته ففدية من صيام أو صدقة أو قضاء أو تطهير وقد سهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية كراهه والاية رلت في
العدو ثم الصوم مجزئ في أي موضع شاء لانه حادة في كل مكان وكذا الصدقة عند ما يبيت في أي موضع شاء فيختص بالأحرار الا أن ذلك
لان الأراقة لم تفرق قربة الا في زمان أو مكان وهذا الدم لا يحق بزمان فتعين اختصاصه بالمكان
لان افسد الحج يتعلق بالحج ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وهذا ليس بحجج مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالحج الا ان فيه معنى
الاستمتاع والارتفاق بالمرأة وذلك محظور الأحرار فيلزمه الدم
لأن ذلك المحرم

من لانه ادعى الالف مع وصف الفساد والسيئ عليه ادائها بوصف البهجة
من لان الجامع وهو النكاح قائم فلا معنى للافتراق قبل الاحرام لا باحة الوقوع ولا بعده لانها يتذكر ان صاحبها من المشقة
الشديدة بسبب لغة يسيرة فيزداد ان تدما وتضررا فلا معنى للافتراق
من لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف بصرفه فقد تم حجة ^{بها} والتمام حقيقة غير مراد لانه بقى عليه طواف الزيارة فعلم
ان المراد التمام حكما وذلك بفراغ ذمته عن الواجب او من الفساد والاول غير مراد فتعين الثاني ^{بها}
من لبقاء احرامه في حق النساء دون البس الخيط وما اشبهه كحفت كناية فاكنت بالشاة ^{بها}
من لانه سنة فكانت احط رتبة منه فوجب الشاة فيها والبدنة في الحج اطهارا والتفاوت ^{بها}
من لانه سنة فكانت احط رتبة منه فوجب الشاة فيها والبدنة في الحج اطهارا والتفاوت ^{بها}

من لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير
قيادتها فلم تكن من عامتها بل هي سنة والاصح
انها واجبة لانها يجب بتركها الحابر
من لانه ادخل التقص في الركن فكان الحش
من الاول فيجب بالدم ^{بها} هو طواف الزيارة
هو طواف القدوم ومحمدنا ^{بها}

من بناء على ان الطواف الاول وان كان غير
طهارة يعتد به ولا يلزم له بتأخيرها فاذا
كان معتدا به وقد اعاده ولم يبق الا بقية التقصا
وهو نقصان الطواف بالحدث وهي لا يوجب
شيئا ^{بها}
من ثم اذا اعاده وقد طاف محمدا لا يوجب عليه
وان اعاده بعد ايام الخي لان بعد الاعادة لا يبق
الا شبهة التقصان وان اعاده وقد طاف جنبا
في ايام النحر فلا شيء عليه لانه اعاده في وقته وان
اعاده بعد ايام النحر لزمه الدم عند الخيفة بالخير
اي طواف الصدر جنبا ^{بها}

من لانه نقص كثير ثم هو طواف الزيارة فيكون
بالشاة ^{بها}

من لان التقصان بتركه الاقل يسيرا شبه التقصا
بسبب الحدث فيلزمه شاة ^{بها}
من لان في حق النساء فكلا جامع لزمه دم اذا تعدد
المجلس الا ان يقصد الرقص فلا يلزمه بالثاني شيء ^{بها}

من لان المتروك اكثر غصبا ركانه لم يطف اصلا
من لان تترك الواجب او الاكثر ولا كثر حكم الكل
من لان النسبة الى ترك اربعة اشواط منه
من لان السعي من الواجبات عندنا فيلزم تركه
الدم دون الفساد ^{بها}

من لان قبل غروب الشمس واقامة الامام اما
اذا غربت الشمس وبطلت الامام بالدفع يجوز
لناس الدفع قبل الامام لان وقت الدفع قد دخل
فاذا اخر الامام فقد تركه السنة فلا يجوز للناس
تركها ^{بها}

من لان رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه
عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه عليه الصلوة
والسلام افاض منها حين غربت الشمس انتهى

فعلم من هذا ان الاستدانة في الوقوف الى جزء من الليل واجبة فليزله بتركه دم ^{بها}
من لان التراء انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام النحر وهو اليوم الرابع وما دامت باقية فالاعادة ممكنة فيرميها على الترتيب
نشم بالثاء خير يجب الدم عند الامام خلا فالحصا ^{بها}

من لان التراء في هذا اليوم سنة واحد فكان المتروك اقل الا ان يكون المتروك اكثر من النصف بان رمى بها في حصيات وشرك
ثلاث عشر حصاة فيجب عليه الدم لتركه الاكثر ^{بها}

من لانها كل وظيفة هذا اليوم دما وكذا اذا ترك الاكثر منها وان ترك منها حصاة او حصاتين او ثلثا تصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان
تبلغ دما فيقص ما شاء وان ترك رمي جمرة العقبة في غير ايام النحر يمكن عليه الا صدقته ولو اخر رمي جمرة العقبة من يوم النحر الى اليوم الثاني فعليه دم ^{بها}

وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسد حجة وعليه القضاء

وليس عليه ان يفارق امراته اذا حج بها في القضاء ومن جامع بعد الوقوف

بعرفة لم يفسد حجة وعليه بدنة فان جامع بعد الحلق فعليه شاة ومن

جامع في العجرة قبل ان يطوف اربعة اشواط افسدها ومضى فيها وقضاها

وعليه شاة وان وطئ بعد ما طاف اربعة اشواط فعليه شاة ولا

تفسد عمرته ومن جامع ناسيا كمن جامع حامدا ومن طاف طواف القدوم

محمدا فعليه صدقة وان طاف جنبا فعليه شاة ومن طاف طواف الزيارة

محمدا فعليه شاة وان طاف جنبا فعليه بدنة والا فضل ان يعيد الطواف

ما دام بمكة ولا ينج عليه ومن طاف طواف الصدر لم يفسد عليه صدقة

وان طاف جنبا فعليه شاة ومن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط

فما دونها فعليه شاة وان ترك اربعة اشواط لم يفسد عليه حجة

يطوفها ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه صدقة وان ترك

طواف الصدر او اربعة اشواط منه فعليه شاة ومن ترك السعي بين الصفا

والمروة فعليه شاة ووجه تام ومن افاض من عرفه قبل الامام فعليه دم

ومن ترك الوقوف بالزدلفة فعليه دم ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها

فعليه دم وان ترك رمي يوم واحد فعليه دم وان ترك رمي احدى الجمار

الثلثة فعليه صدقة وان ترك رمي جمرة العقبة في يوم النحر فعليه دم

من الجمرات الثلاثة

من لان التقصان بتركه الاقل يسيرا شبه التقصا بسبب الحدث فيلزمه شاة من لان في حق النساء فكلا جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرقص فلا يلزمه بالثاني شيء من لان المتروك اكثر غصبا ركانه لم يطف اصلا من لان تترك الواجب او الاكثر ولا كثر حكم الكل من لان النسبة الى ترك اربعة اشواط منه من لان السعي من الواجبات عندنا فيلزم تركه الدم دون الفساد من لان قبل غروب الشمس واقامة الامام اما اذا غربت الشمس وبطلت الامام بالدفع يجوز للناس الدفع قبل الامام لان وقت الدفع قد دخل فاذا اخر الامام فقد تركه السنة فلا يجوز للناس تركها من لان رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام افاض منها حين غربت الشمس انتهى فعلم من هذا ان الاستدانة في الوقوف الى جزء من الليل واجبة فليزله بتركه دم من لان التراء انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام النحر وهو اليوم الرابع وما دامت باقية فالاعادة ممكنة فيرميها على الترتيب نشم بالثاء خير يجب الدم عند الامام خلا فالحصا من لان التراء في هذا اليوم سنة واحد فكان المتروك اقل الا ان يكون المتروك اكثر من النصف بان رمى بها في حصيات وشرك ثلاث عشر حصاة فيجب عليه الدم لتركه الاكثر من لانها كل وظيفة هذا اليوم دما وكذا اذا ترك الاكثر منها وان ترك منها حصاة او حصاتين او ثلثا تصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان تبلغ دما فيقص ما شاء وان ترك رمي جمرة العقبة في غير ايام النحر يمكن عليه الا صدقته ولو اخر رمي جمرة العقبة من يوم النحر الى اليوم الثاني فعليه دم

١- لأن الجراد من صيد البر فان العبيد ما لا يمكن اخذه الا بجيلة ويقصده الآخذ
 ٢- فان اهل جنين جعلوا ينصفه فكون بكل جرادة درهمان فقال عمر رضي الله عنه ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة
 ٣- لان السبع صيد وليس من الفواسق لانه لا يبتدئ بالاذى حتى لو ابتدأ كان منها فلا يجب بقتله شيء فلهذا قال فان صال السبع الى
 ٤- لانه لما ورد الشرع بتقدير الشاة لا يزداد عليها لان المقادير لا تعرف بالرأى
 ٥- لان الحرم ممنوع عن التعرض لاعتداف الاذى ولهذا كان ما ذونا في دفع المتوهم من الاذى كافي الفواسق فلا بد ان يكون ما ذونا
 في دفع المتحقق اولى ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقه اي للعبيد في دفعه بالقتل

والله اعلم بالصواب

ولا نسبة الى كسر قال في المغرب فاحية من
 فواحي بغداد واليهما ينسب البطل الكسرى
 وهو مما يستأنس به في المنازل وطيرانه
 كالدهاج انتهى لان هذه الاشياء ليست
 بعيود لعدم التوحش ^{بها} ^{لا يصح ذبيحته}
 لانه فعل حرمة فلا يكون ذكوة كذبيحة
 الجوسق ذ حيث لا يؤكل ذبيحته
 و لما روينا ان الصحابة رضوا الله عنهم تذكروا
 تحميم الصيد في حق المحرم فقال عليه الصلوة والسلام
 لا بأس به

منه واحترزه من مثل الكفاة فانها ليست
بنيات ولهذا يباح اخراجها من الحرم كجسده
وقدر يسير من ثراه للتبرك د
مثله بسبب جنائته على حرامه انما قد فاكذلك
بمعنى يفعل شيء من محظوراته لا مطلقا ليستقيم
كليا فان المفردة اذا ترك واجبا من واجبات
المجمع لزمه دم واذا تركه القارن لا يتعدد الذم
عليه لانه ليس جنائية على الاحرام د
ولا طهرك حرمة احرامين هذا اذا كان قبل
لوقوف بعرفات وما بعده ففي غير الجماع دم

هذا استثناء من قوله فعليه دمان اي على القارن
دمان في كل موضع يجب فيه على المفرد دم الا في
سهوة واحدة وهي ان يتجاوز الخ سرج الهذبة
انما القارن المذكور . ١٠٠ بمجاورة البقات
على لكونه عند المجاورة غير قارن والواجب
عليه احرام واحد وبثا خير واجب واحد
لا يجب الاجزاء واحد ق
هذا لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانبا
حناية تفوق الدلالة فيتعدد الاجزاء بتعدد
حناية ح على قل الصد

لأن الضمان يدل عن المحل لأجزاء من
الحياتية فيضد باقتناء المحل كرجلين قتلا رجلا
لأن ببعده حيا تعرض للصيد بتقويت الأجزاء
الاحتصار لفة النفع عن كل شيء وشرعا
وأنما يبعث إلى التحريم لأن دم الاحتصار قرية
وحل له ما كان محظورا وفيه إتياء إلى
لأنه مخارج إلى التحلل عوا حرامين فان بعد
نهما لأن التحلل منهما شرع في حالة واحدة فان لم
يهدى بقوم الهدى بالطعام ويصدق به فان

والله اعلم بالصواب

قوله
والبعض
قوله
قوله

لا
استغفر
الحمد
بسم
عليه
سوان
القاصح
ولا

مجلس ۱۰۰

فتیہ علیہ السلام

$\frac{0}{0}$
 $\frac{0}{0}$
 0

ادامہ

استأجرنا بهدء المتعة والقران وله قوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فخصه بمكان ولم يخصه بزمان ولان دم كفاية حتى لا يجوز الاكل منه فيخص بالمكان دون الزمان كما والكفارات بخلاف دم المتعة والقران لانه دم شدة جوهره

منه يعني بالاجماع لان العمرة لا يخص التحلل منها بيوم النحر فلا يخص هدى الاحصار فيها بيوم النحر جوهره

منه اما الحج واحد منهما فلما ثبتا واما الثانية لانه تخرج منها بقدر صحة الشروع

منه لانه لو لم يتحل يصنع ماله مجانا وحرمة الما لكرمة النفس فيتحل كما اذا خاف على نفسه

منه لانه قد روي ان قدر على الوقوف يوم نحره به فلا يشب الاحصار وان قلد على الطواف له ان يتحل به فلا حاجة الى التحلل بالهدى كفاية

منه الفوات عدم الشيء بعد وجوده واما قاله هنا الفوات مفردا وفي الصلوة الفوات جمع لان الصلوات جمع والحج واحد لا يجب في العمر

منه لما ذكرنا ان وقت الوقوف ينته اليه

منه لقوله عليه الصلوة والسلام من فاته

منه لان التحلل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فاته الحج بمنزلة الدم في حق المحصر

منه ويكره العمر في اشهر الحج لانه مكة ومن

منه لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما خمسة ايام عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق

منه لما اخرج ابن ماجه في سننه عنه صلواته عليه وسلم ان الحج جهاد والعمر تطوع

منه لما روي انه عليه الصلاة والسلام

منه لما روي ان ابن عباس رضي الله عنهما

منه لما روي ان ابن عباس رضي الله عنهما

منه لما روي ان ابن عباس رضي الله عنهما

منه لما روي ان ابن عباس رضي الله عنهما

منه لما روي ان ابن عباس رضي الله عنهما

ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا

يجوز الذبح للحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للحصر بالعمر ان يذبح

منه شاة والمحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره وحلي المحصر بالعمر

الفداء وعلى القارن حجة وعمرتان اذا بعث المحصر هديا ووافاهم ان

يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان قدر على اذراك الهدى والحج

يجزله التحلل ولزمه المضى وان قدر على اذراك الهدى دون الحج تحلل وان

قدر على اذراك الحج دون الهدى جازله لتحلل استحسانا ومن احصر مكة

وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان محصرا وان قدر على احدى

فليس محصرا باب الفوات ومن احرق بالحج ففاته الوقوف بعرفة حتى

طلع الفجر من يوم النحر ففاته الحج وعالنه ان يطوف ويسعى ويتحلل

ويقتضي الحج من قابل ولا دم عليه والعمر لا يقوت وهي جائزة في جميع

السنة الا خمسة ايام بكرة فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر واثني عشر

والعمر سنة وهي الاحرام والطواف والسعي باب الهدى الهدى

ادناه شاة وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم يجزى في ذلك النحر

فصاعدا الا من الضان فان اخرج منه نحرى ولا يجوز في الهدى مقطوع

الاذن او اكثرها ولا مقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبة العين

ولا العجفاء ولا العرجاء التي تمسح بالانسان والشاة جائزة في كل شيء

خلا ولا من لا اذن لها خلقا واما اذا كانت صغيرة جاز ثم الذاهب من الاذن ان كان الثلث او اقل اجراه وعند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة ايضا اذا كان لذهيب ثلثه زاد لم يجز وان كان اقل جاز فعلى هذه الرواية الثلث في حد الكثير وقال ابو يوسف ان كان الباقي من الاذن اكثرها اجراه وان ذهب النصف وبقي النصف لم يجز لان في النصف استواء خطر والاباحة فكان الحكم للخطر ولا يجوز في الهدايا الا ما يجوز في التمنيات

ملك ولوا خلف وجوه العرب وعند زفر لا بد من اتفاق العرب واختلافها بان يريد احدهما المتعة والاخر القران والثالث التطوع
 لان المقصود بالعرب واحد وهو الله عز وجل فان قلت ما الافضل سبع بدنة والاشاة قلت ما كان اكثرهما ثمافه افضل ^{جوهه}
 ملك يعني بالتطوع اذا بلغ محله وكذلك ان يطعمه الغني ^{جوهه} ملك لانه دون سله فيموز الاكل منها بمنزلة الاضحية هـ
 ملك لانها دماء وكفارات هـ
 فما ذكر من دم التطوع -

فلا تسمى الكفارات والندور وهدى الاحصار والتطوع اذ لم يبلغ محله جوهره
 من لان معنى القرية في اداة الند فيه اظهر ^{اي لاصلاح}
 لان هذه دماء كفارات فلا تخص بغيرها لانها لما وجبت لغير النقصان كان التعجيل بها ولي لارتفاع النقصان به بخلاف
 دم المتعة والضمان لانه دم نكاح ^{من لان الهدى اسم لما يهدى الى مكان ومكانه الحرم}

ثم قال الله تعالى ثم محلها الى البيت العتيق
وقال في جزاء الصيد هدايا نفع الكعبة فصار
اصلا في كل دم هو كفارة ولان الهدى اسم
لما يهدى الى الحرم بجوهر

لان الصدقة قربة معقولة والصدقة
على كل فقير قربة

ثم لان الهدى ينبنى عن النقل الى مكان لتقريب
بارقة دم فيه لاعن التعريف فلا يجب

منه وهو حمل الهدايا الى عرفة وقيل هو ان يعرفها
بعلامته مثل التقييد وان عرف هدى المتعمدة
والقران والتطوع فحسن لانه يوفت يوم النحر
ففسى لا يجد من يمسكه فيحتاج الى ان يعرف به
ولانه قد تسك فيكون مهناه على الشبهة بخلاف
دماء الكهاترات لانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر
ولان سببها البنائة فيليق بها السر جوهرة

وإذا قطع عروقها الكائنة في أسفل عنقها
عند صدرها لا يوصح النحر عنها لائم عليه
وما سوى ذلك من الحلق عليه ثم عيظ فالنحر
أسهل من الذبح

مذ فان شاء اخبرها قيا ما وان شاء اضيقها
والا ففضل ان يخبرها قيا ما معقولة اليد اليسرى
ولا يذبح البقر والغنم قيا ما لان في حالة الاضيق
الذبح ايمن فبكون الذبح اليسرى جوهرة

فَمِنَ لَّانِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَمْرُ الْإِبِلِ
وَذَبْحُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ۝

سئل لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام ساق
مائة بدنة في حجة الوداع ففخر نيقا ومستين
بنفسه وولى الباقي عليا رضي الله تعالى عنه
من النيف والستين

فلما أخرجه الجماعة إلا الزمذمي عن علي رضي
الله عنه أنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن أقوم على بدنه وأقسم جلالها وجلوها
وأمرني أن لا أعطي الجزاء منها شيئا ع

ملا لانه جعلها خالصا لله تعالى فلا ينبغي ان يصرف
شيئا من بينها او منها فاعلموا ان ان يبلغ

محلها الا ان يحتاج الى ركوبها لما يروى انه عليه
 السلام لان التربة تعلقت به وقلبات ولم يكن

هذا اي قربة العقب بدليل قوله مخرها لا
بلا المراد بالانفصال فلا ومنها وعدها رواة ثوبان

وانما يفصل ذلك يعلم انها هدى لم يبلغ محمله في
ملا لعدم تمام القصة وفائدة هذا التعداد ان يعرف

ابن كلين صدى التطوع... بها كما في الطريق

میری عظیم خدمت

الْإِثْمُ مَوْضِعَيْنِ مَن طَافَ طَوَافًا لِّلزِّيَارَةِ جُنُبًا وَمَن جَامَعَ بَعْدَ التَّوَقُّفِ

بِعَرْفَةِ فَاِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاَبَدِيَّةُ وَالْبَدَنَةُ وَالْبَشَرَةُ بِخَيْرٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا

هذه مبيعة اذا كان كل واحد من الشركاء يريد القرية قال اراد احدهم بيعها

المبيعة شركاء

لصاحب الهدى ولا اي شئ له

اللازم في البيع الكاظمي

ولا تحزنوا لآلاف من هفتة الهدايا ولا تأسوا فذلك هدي التطوع والمتعة

القرآن الا في يومٍ اخر ويجوز ذبح بقية الهدايا اى وقت شاء ولا يجوز

ذُجِّجَ الْهَدْيَا الْإِذَا فِي الْحَرِّ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَجَمَّعَ ذُقُّهَا عَلَى مَسِيكِينَ الْحَرِّ وَغَيْرِهِمْ وَلَا

مِيقَاتُ التَّحْرِيفِ الْهَدَايَا وَالْأَفْضَلُ فِي أَبْذَنِ النَّحْرِ وَالْبِقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّبْحُ وَالْأَوْ

اديتولى الانسان ذمها بنفسه ايا كان يحسن ذلك ويصدق بحلالها

وَحِطَامِهَا وَتُعْطَى أَجْرَهُ خَيْرٌ مِنْ سَابِقِهَا وَمِنْ سَابِقِهَا قَامَةُ طَرِيقِهَا يَوْمَ
ذِكْرَاهُ أَذْ اسْتَغْنَى عَنْهَا لَمْ يَزَلْ يَكُونُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا كَانَ يَوْمَ تَشْنُؤُهَا

هَوْنٌ دِي الدَّابَّةِ
ضَرَعَهَا بِالْمَاءِ الْبَارِدِ حَتَّى يَنْقُطِعَ الَّذِي وَمِنْ سَاقِ هَذِهِكَ فَعَطَّ أَنْ كَانَ قَطُوعًا

فليس عليه غيره وان كان عن واجبه عليه ان يقسم غيره مقامه وانما

كثيرا قام غيره مقامه وضيع بالعيب ما شاء واذا عطي البدية في

الطريق فان كان نطووعاً حراً وبيع نعلها بدينها وضربها صفها
 اي صاحبها اي قلاوتها التي خلقت في منقها اي قلاوتها

ولايًا كل منها هو ولا غيره من الأغنياء وإن كانت الحجة أقام غيرهما مقامها

وَأَمَّا مَا سَأَلَ وَيُقَالُ هَذَا فَاسْتَوْجِبَ وَاسْتَجَبَ وَاسْتَجَابَ وَاسْتَجَابَتْ لَهُ أَعْيُنُهُمْ

صلوة والسلام دای رجلا یسوق بدنة فقال اركب ويا ولبه ان كان عاجز
وقه متعلقا بذمته كي
الخم بعد حقيقة العطب لا تصور كي

ما اقبلت عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وقد سئل عن رجل سافر في طلب العلم

والله اعلم
بما لا ينال
مغيبات
الغيب

بذبحها
صبراً

مدی
مب

وقه متعلفا بذمته کی
 هذا يستحق في مقام التهديد والتوبيخ

أفان كان بعدة فيجتمل ايضا ان يرجع الضمير الى الهدى، ويحتمل ان يكون نغلى الى

كل منه الفقراء دون الاغنياء جوهر
الناس انه هدى في كل منه الفقراء د

شعار هو العلامة التي تصبغ المذلول
الشعائر الاسلام والمراد من الهدى لا بل والعقروا ما اله ثم ولا تقلدوا وكل ما قلدهم

التوسيع وماهية التجنات

بالتعاطي في التقيس فعند انحراسا نيين ينعقد و
عند العراقيين لا ينعقد واما في الخمس فينعقد
بالتعاطي اجماعا مثل شراء البقل والخبز واشياء
ذات الصريح قول انحراسا نيين لانه العبرة للثبوت
العام
جوهري
اركانها

ۛ وهو الاثبات سمي به اول كلام احد العاقدین
سواء كان بعث او اشتهرت لانه يشك للاخير

خيار القبول

ث وهو اني لامل احدهما سواء كان بكت او
اشريت
س لان الشاء والشاء قد اعتا الاخاء انشاء

في جميع العقود فيتعقد به

لأن في الفسخ بطلان حق العير فلا يجوز

فقد لا تقضى الى المنازعة
اي في المصارف

باحتراز عن السلم لأن معرفة مقدار رأس المال

سروا فيه عند أبي حنيفة رحمه الله اذا كان مضافا
يتعلق العقد على مقدار كفاية

منذ صورهما اذا قال اشتريت هذا الشيء بالدينار
ولم يبين قدره ولا وصفه وكذا لو قال بالدرهم

وبيان القدر ان يقول عشرة او خمسة وبيان
النصف ان يقول بخاري او مسرقني سراج الهدى

ملا لأن التسليم والتسليم واجب بالتعقد وهذه
الجملة مفعلة الى المتابعة فيمتنع التسليم والتسليم

وكل جملة هذه صفها منع الجواز هذا هو الاصل
 الجواز البع او كل جملة البع

مثلا معناه اذا بيع بخلاف جنسه ولم يجمعها قدر
لانه لو بيع بجنسه وجمعها قدر لم يحز تأجيله فيه

بمعلوم لان جملة الاجل تقضى الى المنازعة فالبايع
يطلب في هذه قرية والمشتري يأبأها فيفسد

عذ قوله قد رهوشما النساوى في المعيار الشرى
الوجب لماثلة الصورية وهو الكيل والوزن د

مثلا والمراد من الاطلاق ان يكون مطلقا عن قيد
بلد وعن قيد وصف الثمن بعد ان سمي قدره بان قاله

بعضه بعضه در اهرام مثلا :-
 او يكون احدها غلب واروج فيستد يصرف

الظن بلا كيد ولا وزن

فان قال بعد هذا الشيء يكنى بالاعتين
عمر والنمر والنمر والملي بالملي مثلا بمثل سواء بسواء

نجا الى المنارة لما انه بجعل فيه التسليم فيند رها لاهل
مما هو الفقير الواحد علوم القدر والتمن

والواحدة منهم متاوتة فلا يصح السج في واحد منها

الاحْصَاءُ رَوَادِمُ الْغَنَائَاتِ ۞ كِتَابُ الْيُوسُفَ ۞ الْبَيْعُ نَقْدُ الْإِحْمَارِ

وَالْقَبُولُ إِذَا كَانَا بِلَفْظِ الْمَضِيِّ فَإِذَا أَوْجَحَا حَدُّهُمَا قَدْ بَيَّنَّ الْبَيْعَ فَالْآخِرُ

بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَبْلَ الْجُلُوسِ وَإِنْ شَاءَ زَدَهُ وَإِنْ شَاءَ قَامَ مِنَ الْمَجْلِسِ قَبْلَ

القبول بطل الايجاب واذا حصل الايجاب والقبول تزم البع ولا خيار

فواحد منهما إلا من عيب أو عذر روية والأغواض المشار اليها بالاجتماع

المعرفة مقدارها في جواز البيع والامتنان للطفة لا يصح البيع بها

مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ وَالْجُودِ وَالْبَيْعِ بَيْنَ حَالٍ وَمَوْجِلٍ دَاكِرًا الْإِجْلَ
مُتْلُومَةً لِحَقِّهِ ^{الْبَيْعُ الْقَدْرُ} لَا تَطْلُقُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَحْلَاهُ الْبَيْعُ
مَعْلُومًا مَّا مِنْ أَطْلَعِ الشَّيْءِ فِي السُّعَى كَأَنَّهُ غَالٍ نَقْدًا لِمَا فَإِنْ كُنْتَ

لَيْفُودٌ مُخْتَلَفَةٌ فَالْيَمُّ فَاَسْدَا اِنْ سَنَّ اَحَدَهَا وَيُزِيْعُ الطَّعَامَ

لِجَوْنٍ مَّكَالَةٍ وَشَجَافَةٍ وَبَانَاءٍ بَعِينَةٍ لَا يُعْرِفُ مَقْدَارَهُ وَبُوزُنَ حَجَرِ بَعِينَةٍ

لَا يَرْفَعُ مِقْدَارَهُ وَمِنْ بَاعَ ضَبْرَةَ طَعَامٍ كُلَّ قَفِيزٍ بِيَدِهِمْ جَازَ الْبَيْعُ فِي قَفِيزٍ

وَأَحَدُ عِبْدِي خَيْفَةً أَلَّا يَسْتَعِيْ حَكْمَةً قُضِيَ أَمْرُهَا وَمِنْ بَاعَ قَطِيعَ عَمَلِكِ

شَاءَ بِدَرِّهِمْ فَابَّيْعُوا فَايْسِدُ فِي جَمِيعِهَا وَكَذَلِكَ مِنْ بَاعِ ثَوْبًا مَذَارِعَةً كُلِّ ذِي رِجْلٍ

وَلَمْ يَسِمِ خَلْمَهُ الذُّرْعَانِ وَمَنِ ابْتِاعَ صَبْرَةً عَلَىٰ أَمْرٍ مِائَةً فَفُضِرَ مِائَةً

فَوَجَدَهَا قِيلَ كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيارِ أَنْ يَشَاءَ أَخَذَ الْمَوْجُودَ بِحَقِّهِ مِنْ

لَتَمُنَّ وَإِنْ شَاءَ فَسُخَّ السَّيِّعُ وَإِنْ وَجَدَهَا أَكْثَرَ الزَّيَادَةِ لِلْبَايَعِ وَمِنْ أَسْتَرَى

يَقْبُولُ عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةٌ أَذْرَعٌ بِعَشْرَةٍ دِرْهَمٍ أَوْ أَرْضًا عَلَى أَنَّهَا مِائَةٌ ذِرَاعٌ

كان الكل في الزواج سواء لان الجماعه مفضية الى المنازعة الا ان ترتفع الجماعه باليه
بجواز وهذا اذا كانت مختلفة في المايه فان كانت سواء فيها جاز السبع اذا

أن لانه لا منازعة ولا اختلاف في المأيلة هـ ق وهو بايع بالحدس
بأيه بخلاف جنسه لما اخرج الجماعة غير البخاري من عبادة بن الصامت رضي الله عنه

صلی الله علیه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعیر باله
تختلف هذه الاوصاف فیهوا کیف تشتم اذا کان یداید عس مثلا لان الجمالة لا تقه
سل لان النسله فیه ما ع والبر بالبر ینادر فیه فیتة المناذعة هـ مثلا لان ما

في فيه وما وراءه مجهول القدر والتمن فلا يجوز فيه دي ملا : ينصرف الى الواحد
في الصيغة دي

عن
عيسى بن سنان
قال حدثني فخر
أحد رجاله
أنه قال سألت
علي بن الحسين
الغائب عن
الحسين الذي
جاء في الحديث
لا اله الا الله
محمد عبده

رومي الحنفية
ودونها في العود
الماضي على
أي فضيلة
من المارة و
استطاعتها
على كود
من
النفقات
بأن قال بيتك
هذه البيوت
أبنا ما

مکلا و هذا
اليه تحمرا
من اي نوع
هذا و هذا
ادرسوا الله
يا ايها
قله بخلاف
فيجوز البيع
مختلف

بل لانه حلال وهو بيع جديد في حق ثالث والاول والثاني...
كذا قال المشتري للبايع اشترت هذا العبد عنك بكذا من كل عيب...
من مطلقا موجود وقت العقد او حادث بعد العقد قبل القبض...
من البيع بالمينة والدمر باطل لا يفسد ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فان هذه الاشياء لا تعد مالا عند احد والبيع بالخمر والمخترج...
فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه مال عند البعض...
بطلان استحقاق الحرية بالعتق ثابت لكل متهم بجهة لازمة على المولى...
منه ومعناه ان يأخذ جديدا ثم يرسله من يده ثم يبيعه وانما قدناه بذلك لان بيع الطير في الهواء قبل ان يأخذه باطل كما في البحر هذا...
اذا كان الطير يطير ولا يرجع اما اذا كان له وكرعده يطير منه في الهواء ثم يرجع اليه جازي بعه...
منه لانه غير مملوك قبل الاخذ وكذا لو ارسله...
من يده لانه مقدور التسليم...
منه لما خرج الطير في مبيع من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم...
منه عن بيع المنايين والملاقيع وحمل الحيلة والمنايين ما في اصلا بالابل والملاقيع ما في بطونها وحمل الحيلة ولد ولد هذه الناقة...
منه اي البيع بغير القابض...
منه لا يجوز ان يقول المباد بعقله بما يخرج من القاء هذه الشبهة بكذا لانه مجهول...
منه قلنا ان علمه جواز هذا البيع...
منه لا بالثبوت لان ما على ركن الحمل لا يسمى تمرا بل رطب ولا يسمى تمرا الا المجزوز بعد الحذف...
منه اي اوشر باشترها...
منه او ركنه استغاضي...
منه اي بمقداره تحبنا...

وان قبله بغير قضا عا قاضي فليس له ان يرده ومن اشترى عبدا وشرط
البراءة من كل عيب فليس له ان يرده بغير واد لم يسم العيوب وبعدها
باب البيع الفاسد اذا كان احد العوضين او كلاهما محرما فالبيع
فاسدا كالباع بالمينة او بالدمر او بالخمر او بالخنزير وكذا اذا كان غير
مملوك كالحرق ببيع ام الولد والدمر والمكاتب فاسد ولا يجوز بيع الشبه
في الماء ولا بيع الطير في الهواء ولا يجوز بيع الحمل ولا النتاج ولا بيع
اللبن في الصرع والصوف على ظهره على ذراع من ثوب وجذع في
سقف وضربة القاض وبيع المزبنة وهو بيع الثمر على النخل من غير
تمرا ولا يجوز البيع بالقاء الحج والملاسة ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين
ومن باع عبدا على ان يعقه المشتري ويذره او يكاتبه او باع امة
على ان يستولدها فالبيع فاسد وكذلك لو باع عبدا على ان يستخذه
البايع شهرا او ذرا على ان يبيعه او على ان يعرضه المشتري درهما
او على ان يهدي له هدية ومن باع عبدا على ان لا يسلمها الى رأس الشهر
فالبيع فاسد ومن باع جارية الاجلها فسد البيع ومن اشترى ثوبا على
ان يقطعه البايع ويخطه فبطل او قبض او تعذر على ان يخطها او يشرها
فالبيع فاسد والبيع الى التزويج والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود
اذ لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى الخصام والدياس والقطا

منه لان هذه الاشياء لا تعد مالا عند احد...
منه اي البيع بغير القابض...
منه لا يجوز ان يقول المباد بعقله بما يخرج من القاء هذه الشبهة بكذا لانه مجهول...
منه قلنا ان علمه جواز هذا البيع...
منه لا بالثبوت لان ما على ركن الحمل لا يسمى تمرا بل رطب ولا يسمى تمرا الا المجزوز بعد الحذف...
منه اي اوشر باشترها...
منه او ركنه استغاضي...
منه اي بمقداره تحبنا...
منه لانه عليه الصلوة والسلام ثم من المزبنة والمحاقلة فالمزبنة ما ذكرنا والمحاقلة بيع الحنطة في سنبها بخنطة مثل كيلها خروصا ولانه باع مكلا بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الخمر كما اذا كانا موهوعين على الارض...
منه وهذه بيوع كانت في الجاهلية وهون يتراو الرجلان على سلعة اي يتساو مانا فاذا المساهلة التفرق او نبذها اليه البايع او وضع المشتري عليها حصاة لزم البيع وان لم يطلبه والاول بيع الملاسة والثاني بيع المناينة والثالث القاء الحج وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملاسة والمناينة وعدم جواز البيع بالقاء الحج لما اخرج به مسلم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرور وبيع الحصاة...
منه لا لجهالة البيع ولو قال على انه بالخمر اراد يأخذ بها ما جاز البيع استحسانا...
منه لان هذا بيع وشرط وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع وشرط...
منه باع بوزوم زمان...

منه اي ما كان...
منه لان هذه الاشياء لا تعد مالا عند احد...
منه اي البيع بغير القابض...
منه لا يجوز ان يقول المباد بعقله بما يخرج من القاء هذه الشبهة بكذا لانه مجهول...
منه قلنا ان علمه جواز هذا البيع...
منه لا بالثبوت لان ما على ركن الحمل لا يسمى تمرا بل رطب ولا يسمى تمرا الا المجزوز بعد الحذف...
منه اي اوشر باشترها...
منه او ركنه استغاضي...
منه اي بمقداره تحبنا...
منه لانه عليه الصلوة والسلام ثم من المزبنة والمحاقلة فالمزبنة ما ذكرنا والمحاقلة بيع الحنطة في سنبها بخنطة مثل كيلها خروصا ولانه باع مكلا بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الخمر كما اذا كانا موهوعين على الارض...
منه وهذه بيوع كانت في الجاهلية وهون يتراو الرجلان على سلعة اي يتساو مانا فاذا المساهلة التفرق او نبذها اليه البايع او وضع المشتري عليها حصاة لزم البيع وان لم يطلبه والاول بيع الملاسة والثاني بيع المناينة والثالث القاء الحج وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملاسة والمناينة وعدم جواز البيع بالقاء الحج لما اخرج به مسلم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرور وبيع الحصاة...
منه لا لجهالة البيع ولو قال على انه بالخمر اراد يأخذ بها ما جاز البيع استحسانا...
منه لان هذا بيع وشرط وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع وشرط...
منه باع بوزوم زمان...

لان الاجل في المبيع العيني باطل فيكون شرطا فاسدا وهذا لان الاجل شرع ترفيها فيليق بالديون دون الاعيان...
لان ما لا يصح افراده بالعقد لا يصح استثنائه من العقد والحمل من هذا القبيل وتماه في الهداية...
يعني لو اشترى جديدا على ان يحذوه البايع فعلا للمشتري يقال هذا الى فعلا اي عملها...
منه من التثريب وهو وضع الشرط على الفعل وهو السير الذي على ظهر القدر كذا في التثريب...
منه وهو اول يوم من زول الشمس في بيع الحمل وابتداء ربيع...
منه وهو اول يوم من زول الشمس في الميزان وابتداء حريف...
منه لجهالة الاجل وهي مفضية الى المنازعة لا يثبت على المماسكة الا اذا كانا يعرفانه لكونه معلوما عندهما او كان التأجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدة صومهم بالابام معلومة فلا جهالة...
منه...

بل لان هذه آجال تقدم وتساخر فتصير مجهولة ولو كفل هذه الاوقات جاز لان الجهالة اليسيرة محتملة في الكفالة وهذه الجهالة
يسيرة يمكن استدراكها بازالة جهالتها ثم الجهالة اليسيرة هي ما كان الاختلاف فيها في التقدم والتأخر اما اذا اختلف وجودها
كهبوب الرياح كانت فاحشة ولان الكفالة تختل بالجهالة في اصل الدين بان يكفل بما اداب على فلان اي وجب في الوصف او لم
بجلاف البيع فانه لا يصح الجهالة في اصل الثمن فكذا في وصفه وان باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات جاز لان هذا تأجيل
الدين وهذه الجهالة فيه محتملة بمنزلة الكفالة ولا كذلك اشتراطه في اجل العقد لانه يبطل بالشروط الفاسدة بوجه
سقوط الزوال المضد وهو النزاع قبل دخول وقته مع ان الجهالة ليست في صلب العقد بل في شرط زائد فيمكن اسقاطه
في ذوات القيمة فاما في ذوات الامثال يلزمه المثل لانه مضمون بنفسه بالقبض فشا به القبض
سك لان البيع الفاسد مشروع باصله لانه مبادلة مال بمال فيفيد الملك بهذا الاعتبار

اي ما يشترى بالبشر الفاسد

في قوله نفذ بيعه لانه مذكور فيملك التصرف فيه
اي البيع المذكور

بل لان الحر غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال
وبعضه الى الفتن جعل شرط القبول الثمن وجعل
غير المال شرط القبول المبيع مبطل للبيع وكذلك

التيه
سك لان المذبر محل للبيع عند البعض فيدخل
في العقد ثم يخرج فيكون البيع بائنا في البقاء
دون الابتداء وقاعدة ذلك تصحيح كلام العاقل
مع رعاية حق المذبر

سك وهو ان يزيد الثمن اكثر من ثمن المثل ولا يريد
الشراء لترغيب غيره ويجري في الكساح وغيره
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تباجشوا اي
لا تفعلوا ذلك

سك اي الاستشراء بثمن كثير على سومة غيره
اي استشراء غيره بثمن قليل اذا رضى بثمان
معلوم ولم يبق بينهما الا العقد لقوله عليه السلام
والسلام لا يستام الرجل على سومة اخيه ولا
يخطب على خطبة اخيه وهو نفى في معنى النفي
فيفيد المشروعية

سك بصورته المصري اخبر مجي قافلة فلقاها
واشترى الجميع وادخله المصري بيعة على ما
اراده

سك اي بيع البلد من البدوي في زمان الفطخ خلفه
وطعامه في ثمن صجرا وزلجدا لما اخرجه البخاري
عن ابن عمر رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ان يبيع حاضر لباد وايضا يكره بيع
البلدي لاجل البدوي في البلد كالمسافر فيقال
السعر على الناس ولو تركه وباعه بنفسه لم يضر
الترخصة في السفر ولم يقع اهل البلد في السعر
اللام في لباد اي ما يجمع في التملك او معنى الاجل
فهذا بصورتيه

سك المذكور من قوله ونهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى هنا

سك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من فرق بين ولادة
ولدها فرق الله تعالى بينه وبين اخيه يوم القيمة
وهو صلى الله تعالى عليه وسلم لعلي غلامين
صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بهت

احدهما فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ادرى ادرى ويرى ادرى
لعمري بجاور فشا به كراهة الاستيلاء
احدهما بالآخر بل يتأذى احدهما من الآخر باحسان السيد الى احدهما هذاه وسرجه
الله عثراته يوم القيمة ولان العقد حقهما فيمكن دفعه دفعا محاجتهما
الشرط فاسدا لغوادون الاقالة لان الاقالة لا تفسد بالشرط الفاسد بخلاف البيع
جديدا في حق غيرهما وهو الشفع دس
سك هذا اذا تبا بلا بعد القبض وان كانت قبل القبض ففيه فسخ في حق الكل في غير العقار
سك لانها تنبع عن الفسخ والرفع والاصل في الكلام ان يحمل على حقيقة فلا يحمل على البيع لانه ضدها اذ هي عبارة عن الرفع والازالة والبيع عن الاثبات
فتبين البطلان في الحمل على البيع واما كونها بيانا في حق غيرهما فمعنوي اذ ثبت به حكم البيع وهو المثل فيلزمه الثمن الاول جنسا ووصفا وقدر او بطل

وقدوم الحاج فان ترا ضيا باسقاط الاجل قبل ان ياخذ الناس في المصاد
اي وقت يجرى الحاج

والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع واذا قبض البيع في البيع الفاسد
اي وقت يجرى البيع

بأمر البائع وفي العقد عوضا لكل واحد منهما مال ملك المبيع ولزمته
اي وقت يجرى العقد

فيمته ولكل واحد من المتعاقدين ضمة فان باعه المشتري بغير ثمنه
اي البيع الفاسد

ومن جمع بين خروجه وشاة ذكية وميتة بطل البيع فيها وان جمع بين
اي وقت يجرى العقد

عبد ومذبر او عبده وعبد غيره صح العقد في العبد بحصته من الثمن
اي وقت يجرى العقد

ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجس وعن السوم على سومة
اي وقت يجرى العقد

غيره وعن نفي القلب وعن بيع الحاضر لباد وعن البيع عند اذن
اي وقت يجرى العقد

الجمعة وكل ذلك يكره ولا يفسد به العقد ومن ملك مملوكين صغيرين
اي وقت يجرى العقد

أحدهما ذورج محرم من الاخر لم يضر بينهما وكذلك ان كان أحدهما
اي وقت يجرى العقد

كسرا فان فرق بينهما كره له ذلك وجاز البيع وان كانا كبيرين فلا بأس
اي وقت يجرى العقد

بالفرق بينهما **باب الاقالة** الاقالة جائزة في البيع بمثل الثمن
اي وقت يجرى العقد

الاو فان شرط اقل منه او اكثر فالشرط باطل ويرد مثل الثمن الاول
اي وقت يجرى العقد

وهي فسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق غيرها في قول ابي حنيفة
اي وقت يجرى العقد

وهذا بالثمن لا يمنع صحة الاقالة وهلاك المبيع يمنع منها وان
اي وقت يجرى العقد

هناك بعض البيع جازت الاقالة في باقية **باب المراجعة والتولية**
اي وقت يجرى العقد

المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح
اي وقت يجرى العقد

لما لا يضر البيع والا مضر فيه البيع لا الثمن ولهذا اذا ملك المبيع قبل القبض بغير البيع بجاهل الثمن
اي وقت يجرى العقد

مكلا لان ركن البيع صدر من امله في صحته واما الكراهة
اي وقت يجرى العقد

لعمري بجاور فشا به كراهة الاستيلاء
اي وقت يجرى العقد

احدهما بالآخر بل يتأذى احدهما من الآخر باحسان السيد الى احدهما هذاه وسرجه
اي وقت يجرى العقد

الله عثراته يوم القيمة ولان العقد حقهما فيمكن دفعه دفعا محاجتهما
اي وقت يجرى العقد

الشرط فاسدا لغوادون الاقالة لان الاقالة لا تفسد بالشرط الفاسد بخلاف البيع
اي وقت يجرى العقد

جديدا في حق غيرهما وهو الشفع دس
اي وقت يجرى العقد

سك هذا اذا تبا بلا بعد القبض وان كانت قبل القبض ففيه فسخ في حق الكل في غير العقار
اي وقت يجرى العقد

سك لانها تنبع عن الفسخ والرفع والاصل في الكلام ان يحمل على حقيقة فلا يحمل على البيع لانه ضدها اذ هي عبارة عن الرفع والازالة والبيع عن الاثبات
اي وقت يجرى العقد

فتبين البطلان في الحمل على البيع واما كونها بيانا في حق غيرهما فمعنوي اذ ثبت به حكم البيع وهو المثل فيلزمه الثمن الاول جنسا ووصفا وقدر او بطل

[illegible]

كالوصي والصبي وصعاً ومنه في الانتهاء فعلى اعتبار الانتهاء لا يلزم التأجيل فيه كافي الاشارة اذ لا جبر في التبوع وعلى اعتبار الانتهاء لا يلزم
لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسئة وهو ربوا ^{هـ} ^{هـ} فلا هذا اذا لم يكن شجوداً واما القرض المحمود فيجوز تأجيله كما في النظميين
قال صاحب التنوير لكثرة الاحتياج الى القرض في المعاملات القرض هو عقد مخصوص بركة على دفع مال مثلي رد مثله وصح في مثلي لا في غيره فصح استقراض
الدراهم والدنانير وكذا ما يكال او يوزن ^{دس} ^{دس} فلا هو فصل احد المتجاسمين على الاخر بالمعيار الشرعي خاليا عن عوض شرط لا احدا لفاقين في المعايضة
بعد لما اخرجهم مسلم والنسائي عن ابي سعيد الخدري وعن الله عنه صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر
والشعير بالشعير والتمر بالتمر والماء بالماء مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد واستزاد فقد اربى الاخذ والمعطى فيه سواء ^{ع س}

سلب لان الفضل ربا لقوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثلاً مثلاً مثلاً والفضل ربا والشعير بالشعير مثلاً مثلاً والمثل بالمثل مثلاً مثلاً والتمر بالتمر مثلاً مثلاً والذهب بالذهب مثلاً مثلاً بيد والفضل ربا والفضة بالفضة مثلاً مثلاً بيد والفضل ربا وروي مثلاً مثلاً بالروغ على معنى بيع التمر بالتمر مثلاً مثلاً وبالنصب على معنى بيعوا التمر بالتمر مثلاً مثلاً ولوتبايعا صبرة طعام بصبرة طعام بمحانة ثم كذا بعد ذلك فكانتا متساويتين لم يجز العقد وقال زفر يجوز لانه قد وجدت المماثلة ولذا ان المعتبر يجوز ان العقد العلم بالمساواة عند العقد فاذا لم يعلم ذلك كان التساوي معدوما وهو ما فيما بنى امره على الاحتياط فلا يجوز جوهه

سلب لا جدا هذا والتفاوت في وصف الجودة والرداءة شرعا وعرفا ع س س لعدم العلة المحترمة والاصل فيه الاباحة ه س كما اذا بيع قنينة خنطة بفتنة شعير يد بيد حلا لفضل فان احدى جزئي العلة وهو الكيل موجود هنا ودون الجزء الاخير وهو الجنسية ه ه في هاتين الصورتين ولو بالتساوي وذلك لان جزء العلة وان كان لا يوجب الحكم لكنه يورث الشبهة في الربوا والشبهة في باب الربوا

بجنسه مثلاً مثلاً جاز البيع وان تفاضلا لم يجز ولا يجوز بيع الجيد بالبدون واليوزون
بالودي مما فيه الرقوا الامتلا مثلاً فاذا اعيد الوصفان للجنس والمعدوم
المضموم اليه حل التفاضل واليساء واذا وجد حرم التفاضل والنساء
واذا وجد احدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء وكل شيء
نقض رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كذا فيهم كذا
ابدا وان ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والمثل وكل ما
نقض على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدا مثل الذهب والفضة
وما لم ينقض عليه فهو محمول على عادات الناس وعقد الصرف ما وقع
على جنس الاثمان فيعتبر فيه قبض عوضه في المجلس وما سواه مما فيه
الريو يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز بيع الحنطة
بالدقيق ولا بالتسويق ويجوز بيع اللحم بالبحوان عند أبي حنيفة وابي ثور
وقال محمد لا يجوز لان يكون اللحم الذي في الحيوان اقل مما هو للعقود عليه
ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً مثلاً والعنب بالزيت ولا يجوز بيع الزيتون
بالزيت والتيسيم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكثر مما في
الزيتون والتيسيم فيكون الدهن مثله والزيتون بالتمر ويجوز بيع
الزيتون والتيسيم فيكون الدهن مثله والزيتون بالتمر ويجوز بيع
والغنم وخل الدقل بخل العنب ويجوز بيع الخبز بالحنطة والدقيق

ملحقة بالحقيقة لكنها ادون من الحقيقة فلا بد من اعتبارا لطرفين في النسبة احدا بالبدل معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى مرجحا لتلك الشبهة فلا يحل وفي غير النسبة لم تقبل الشبهة لما قلنا ان الشبهة ادون من الحقيقة على ان الخبر المشهور وهو قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد ع س

سلب لان النص اقوى من العرف والاقوى لا يترك بالادنى ه س لما رواه احمد في مسنده موقفا على ابن مسعود رضي الله عنه فانه التسلط حسنا فهو عند الله حسن ع س

سلب لما رواه الامم الستة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا والاها واهاء والورق بكسر الراء الفضة وقوله ربا اي حرام بطريق اطلاق اسم الملتزم على اللازم ع س

سلب لانه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالشوب وهذا لان الفائدة المطلوبة انما هو التمكن من التصرف ويترتب ذلك على التعيين بخلاف الصرف لان القبض فيه ليعين به ه س

سلب لان المجانسة باقية من وجه لانهما من اجزاء الحنطة والمعيار فيها الكيل لكن الكيل غير متساو بينهما وبين الحنطة لاكتناهما فيه وتخلل حبات الحنطة فلا يجوز وان كان خميلا بكيلا ه ه

سلب لانه باع الموزون بماليس بموزون لان الحيوان لا يوزن عادة ه ه س لانه الرطب والتمر متجانسان بالذات لا بالصفة فيدخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلاً مثلاً

سلب اذا اختلفا الصفة لا يضر لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها ورديها سواء ه ه س لانه عند ذلك يعبر عن الربوا اذ ما فيه من الدهن موزون وهذا لان ما فيه لو كان اكثر او مساويا له فالخير وبعض الدهن او الشخير وحده فضل ولو لم يعلم مقدار ما فيه لا يجوز لاحتمال الربوا والشبهة فيه كالحقيقة ه ه

سلب لا يجوز لاحتمال الربوا وكذا يجوز بدنه والذين يسمونه والعنب بصبر والترديد به واختلفوا في القطن بغيره فذكر في الذخيرة لا يجوز بيع عزل القطن بالقطن متساويا لان القطن ينقص بالغزل وهو نظير الحنطة مع الدقيق وفي فتاوى قاضيان لا يجوز بيع القطن بالقطن الامتساويا لان اصلهما واحد وكلاهما موزون كذا في النهاية وبيع الغزل بالشوب جائز على كل حال قال في الهداية والكراس بالقطن يجوز كيف ما كان بالاجماع جوهه

سلب و مراده لحم الابل والبقر والغنم فاما البقر والجواميس جنس واحد وكذا المعز مع الضبان وكذا العراب مع البهائم س س لان الاصول مختلفة حتى لا يضم بعضها الى بعض في الزكاة فكذا اجزاؤها ه ه س لانه لا اختلاف بين اصلها فجاز بيع احدهما بالآخر متفاضلا ولا يجوز نسبة لانه جمعها قدر واحد وهو الكيل والوزن كذا في النهاية جوهه

سلب ولا خير في ذلك نسبة الشيرج السليط والتجيرة العمارة وان لم يعلم مقدار ما فيه لا يجوز لاحتمال الربوا وكذا يجوز بدنه والذين يسمونه والعنب بصبر والترديد به واختلفوا في القطن بغيره فذكر في الذخيرة لا يجوز بيع عزل القطن بالقطن متساويا لان القطن ينقص بالغزل وهو نظير الحنطة مع الدقيق وفي فتاوى قاضيان لا يجوز بيع القطن بالقطن الامتساويا لان اصلهما واحد وكلاهما موزون كذا في النهاية وبيع الغزل بالشوب جائز على كل حال قال في الهداية والكراس بالقطن يجوز كيف ما كان بالاجماع جوهه

ملك لعدم التجانس لان الخبر وزني او عددي والبركيلي بالنص ولم يجمعهما قدروا
سب لما اخرج به البيهقي مرسل عن مكحول عنه صلى الله عليه وسلم لا ربوا بين المسلم والحربي في دار الحرب
ملك هو لغة بمعنى السلف فانه اخذ اجل يعامل سمي به هذا العقد لكونه مجهولا على وقته فان البيع بعد وجود البيع في ملك البايح
وشرعا بيع الشيء على ان يكون ديننا على البايح بشرائط معينة شرعا والبايع مسلم اليه والمشتري رب المسلم والمبيع مسلم فيه والتمت
رأس المال س
ملك كالمسل والزيث سوى النقيين من الدراهم والدنانير لانها موزونة ولكنهما غير مئنتين بل خلقا مئنتين فلا يجوز السلم فيها م
ملك المراد بالموزونات غير النقيين لانها اثمان والمسلم فيه لا يكون الا مئتنا المكملات مشاحطة والشعير والذرة والدخن والارز وغير
ذلك فان اعلم قدر بالوزن جاز والموزونات كالحديد والصفرة والزعفران وغير ذلك والمعدونات التي لا تفاوت كالجوز والبصير
يجوز السلم فيه عندنا والصغير والكبير فيها
سواء وباصطلاح الناس على هذا والتفاوت
فيها بخلاف البطح والقتاء والرمان لتفاوت
احادها لا ترى انه لا يقال هذا البيضة بكذا وكذا ولا
الجوز وقال زفر لا يجوز السلم في البصير والجوز
واما البصير الناعم فقد روي عن ابي حنيفة انه
لا يجوز السلم فيه لانه يتفاوت جوهرا
ملك لانه معلوم مضبوط مقدور التسليم وما
فيه من التفاوت يتمددها

مُتَّفَاضِلًا وَلَا رِبَا بَيْنَ الْيَهُودِ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرْبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ
بَابُ السَّلَمِ ^{بمعنى اذا كانا دون غيرهم} السَّلَمُ جَائِزٌ فِي الْمَكَلَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ وَلِلْعَدُوِّ ذَاتِ
الَّتِي لَا تَتَفَاوَتُ كَالْجُوزِ وَالْبَصِيرِ فِي الْمَذْرُوعَاتِ وَلَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْجَوَاهِرِ
وَلَا فِي اطْرَافِهِ وَلَا فِي الْجُلُودِ عَدَنًا وَلَا فِي الْخَبْثِ كَحُمَا وَلَا فِي الرُّطْبَةِ جَرًّا
وَلَا يَجُوزُ السَّلَمُ حَتَّى يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَوْجُودًا مِنْ حِينَ الْعَقْدِ إِلَى حِينَ الْمَحَلِّ
وَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ إِلَّا مَوْجَلًا وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ وَلَا يَجُوزُ السَّلَمُ بِمَكَلٍ
رَجُلٍ بَعِيْنِهِ وَلَا بِذِرَاعٍ رَجُلٍ بَعِيْنِهِ وَلَا فِي طَعَامٍ قَرِيبَةٍ بَعِيْنًا وَلَا فِي ثَمَرَةٍ
تُخَلَّةٍ بَعِيْنَهَا وَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ عِنْدَ بَيْ حَنِيفَةٍ إِلَّا بِسَبْعِ شُرَاطٍ يَذْكُرُ فِي الْعَقْدِ
جُلُسٌ مَعْلُومٌ وَنَوْعٌ مَعْلُومٌ وَصِفَةٌ مَعْلُومَةٌ وَمِقْدَارٌ مَعْلُومٌ وَأَجَلٌ
مَعْلُومٌ وَمَعْرِفَةٌ مَقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ إِذَا كَانَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ عَلَى قَدَرِهِ
كَالتَّكْلِ وَالْمُوزُونِ وَالْمَعْدُودِ وَتَسْمِيَةِ الْمَكَانِ الَّذِي يُوْقِفُهُ فِيهِ إِذَا كَانَ
لِلْحَمْلِ وَمَوْتَهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَنَحْنُ لَا نَحْتَاجُ إِلَى تَسْمِيَةِ رَأْسِ الْمَالِ
إِذَا كَانَ مَعِيْنًا وَلَا إِلَى مَكَانِ التَّسْلِيمِ وَيُسَلِّمُهُ فِي مَوْضِعِ الْعَقْدِ وَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ
حَتَّى يَقْبِضَ رَأْسَ الْمَالِ قَبْلَ أَنْ يَفَارِقَهُ وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَلَا فِي
السَّلَمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَا يَجُوزُ الشَّرْكُ وَلَا التَّوَلِيَةُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ وَيَجُوزُ
السَّلَمُ فِي الشَّابِ إِذَا سَمِيَ طَوَّلًا وَعَرْضًا وَرُقْعَةً وَلَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْجَوَاهِرِ
وَلَا فِي الْحَرِّ وَلَا بِأَسْ بِالسَّلَمِ فِي اللَّبَنِ وَالْأَجْرَادِ إِسْمِيًّا مِلْكًا مَعْلُومًا وَكُلُّ مَا

علا
في يد
لولا
الربوا
علا
فقط
عليه
من
السلم
فليس
في السلم
معلوم
معلوم
الربوا
علا
بأن
يكون
معلوم
معلوم
علا
بأن
يكون
معلوم
معلوم
علا
بأن
يكون
معلوم
معلوم
علا
بأن
يكون
معلوم
معلوم

ملك للتفاوت في المايه باعتبار المعاني الباطنة
ملك لانها لا تنضب بالصفة ولا قولن عادة ولكنها
تباع عدة او هي عددى متفاوت
ملك جمع خزنة شولا او دون ياره لوى كد بيره
جمع يدوب او تا سندن بغلايه
ملك لان هذا مجهول لا يعرف طوله وغلظه حتى
اذا عرف ذلك لان يمين الحمل الذي يشد به الطب
والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يتردى
الى النزاع جاز
ملك حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا
عند المحل او على العكس او منقطعا فيما بين ذلك
لا يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام لا تشكروا في
الثمار حتى يبدو صلاحها
ملك لانه يتاخر فيه التسليم فرعا بضيع فيؤدي
الى المنازعة
ملك لانه قد يصير به آفة فلا يقدر على التسليم
ملك كسقية اى سقية وهو ما يسقى بالسبح او
بخشية وهو ما تسقى بالمطر نسبة الى الشخص لانها
مخوصة المظ من الماء بالنسبة الى السبح غالبا
ملك احترازه عما اذا كان رأس المال ثوبا لان الذراع
وصف لا يتعلق العقد على معناده شرح
لانه عددي متقارب لا سيما اذا سمي للملين

ملك فلا يجوز في جنسين بلا بيان رأس مال كل منهما كما اذا السلم مائة درهم في كثر وكثر وشعير ولم يبين رأس مال كل منهما لا يصح عنده لانه ربما
يوجد بعضها زيوفا ولا يستبد في المجلس فلو لم يعلم قدره لا يدري في كم بقى
والنصب واذا لم يتعين فالجهالة يفضي الى المنازعة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف المكان فلا بد من البيان وصار كجهالة الصفة
ملك لتعيينه للايفاء لو وجد العقد فيه الوجوب للتسليم فيه مالم يصرفا باشرط مكان غيره
وقبل قبض رب السلم المسلم فيه
ملك قبل قبضه لانه تصرف قبل قبضه وصورة الشركة فيه ان يقول رب السلم لاخر اعني
نصف رأس المال لكون نصف المسلم فيه لك وصورة التولية ان يقول اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه حتى يكون السلم فيه لك دي
عنه اما الاول فلا فيه من تقويت القبض المستحق بالعقد واما الثاني فلا ان السلم فيه مبيع والتصرف في البيع قبل القبض لا يجوز
ملك لان احادها متفاوت تفاوتها وفي صغارها لولا التي تباع وزنا يجوز السلم لانه مما يصح بالوزن

لان عقد الصرف وقع على كنهه او لاشم ظهر الفساد على ماله يقضي وهو لا يشيع على ما وجد فيه الشيء فحصلت الشركة في الكل
 لتراخي ولا خيار للمشتري ^د والفرق بين هذه والتي قبلها ان الشركة في الاولى من جهة المشتري وهناك كانت موجودة
 فارة للعقد ^د وهي القطعة المذابة الغير المضروبة من الذهب او الفضة
 لان الشركة ليست بعيب في النقرة اذ لا يلزم الاتقان بالتعويض فلم يتغير والمشتري بالشركة فيها ^د
 ولا يترك طريق متعين للصحة فيجعل عليه نصيبا ولا يهل ان العقد اذا كان له وجهان احدهما بطله والاخر نفسه حمل على ما يصححه جوهره
 لان شرط البيع في الدراهم التماثل على ما روينا فالظاهر انه اراد به ذلك وفي الدراهم بالمازوها جنسان ولا يعتبر التساوي فيهما و
 ناذر هذه بعد التي قبلها وان كانت علمت مما قبلها لبيان انه لا يشترط ان يكون المسمى من الطرفين بل ان كافا في طرف واحد
 فيكذلك ^د

ملا للتساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة
 في حق لا يجوز بيع الخالص بغير الغضنة او
 بغير الذهب ولا بيع فضة بغير الامتساويا
 وزنا ^د
 اذ الحكم في الشرع للغالب لان الغش القليل
 لا يخرج الدرهم عن الدرهمية والدينار عن الدينارية
 لان التقود المستعملة بين الناس لا تقبل منه ^د
 بل فيبيع ما غلب عليه الغش بالخالص على وجوه
 حلية السيف لانه اذا كانت زيادة الخالصه مخلو
 يجوز البيع لو تقابضا قبل الافتراق وتكون الفضة
 بالفضة والزينة في مقابلة الغش وهو الخناس
 وغيره على مثا بيع الزيتون بالزيت اما اذا كانت
 الخالصه مثل عاني المشوشة او اقل او لم يصلم
 ايها اقل فلا يجوز كما في حكم حلية السيف
 على ما بيناه في موضعه ^د
 ملا صرفا للجنس الى خلافه لان الغش الذي بها
 معتبر لكونه غالبا والذهب والفضة معتبرا بمقتضا
 فكان لكل واحد منهما حكم نفسه بشرط التقابض
 لو عود القدر ^د
 ملا في جميع البلاد ولو واجت في بعضها لم يبل
 البيع ولكن يغير الباع لتفتيتها ^د
 بعد لان الثمنية ثبتت لها بغيرها لا يصطلا
 فاذا كسدت رجعت الى اصلها ولم يبق ثمنها في
 البيع لبقائه بلا ثمن ويجب على المشتري رد الب
 ان كان قائما ومثله او قيمته ان كان هالكا
 ملا لان العقد قد صح الا انه تعذر التسليم اليه
 وهو لا يوجب الفساد واذا بقي العقد نجما لبق
 يوم البيع لا الضمان به ^د
 ملا اي قيمة الدراهم الغالبة الغش ^د
 بعد اي قيمتها يوم مر ثرك الناس المعاملة لان التجر
 من رة المسمى الى قيمته انما صار بالاقتضاع فيه
 يومه وحدا لكساد ان تترك المعاملة بها في
 جميع البلاد وحدا لا تقطع ان لا يوجد في
 السوق وان وجد في بدا المصارفة او في
 البيوت ^د

بعض ثمنه بطل العقد فيما لم يقض وصح فيما قبض وكان الاثاء مشتركة
 بينهما وان استحق بعض الاثاء كان المشتري بالخيار ان شاء هذا الباقي
 بحصته من الثمن وان شاء رده وان باع قطعة فمما استحق بعضها
 انما ياتي بحصته ولا خيار له ومن باع درهمين ودينارا بدينارين ودينار
 جازا لبيع وجعل كل واحد من الجنتين باليس الاخر ومن باع احد عشر
 درهما بدينار جازا لبيع وكانت العشرة بمثلها والدينار
 بدرهم ويجوز بيع درهمين بدينارين او درهمين بدينار
 واذا كان الثالب على الدراهم لفضة ففي فضة وان كان الغالب على
 الدراهم لذهب ففي ذهب او يمتنع فيها من تحريم التفاضل بما يقترن
 الجواز وان كان الغالب على الغش فلسا في جميع الدراهم والدينارين
 فاذا بيعت بجنسها متفاضلا جازا واشترى بها بسلعة ثم كسدت و
 ترك الناس المعاملة بطل البيع عندا بخيفة ولا يوجب عيبها
 يوم البيع وقال محمد عليه قيمتها اخرا فاعامل الناس بها ويجوز البيع
 بالفلوس النافقة وان لم يعين وان كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى
 يغيرها واذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عندا بخيفة
 ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلوس جازا لبيع وعليه ما يباع بنصف
 درهم من الفلوس ومن اعطى الصيرورة زهرا فقال اعطني بنصفه فلوسا

في الشركة
 في الاثاء
 في الدينارين
 في الدرهمين
 في الفضة
 في الدراهم
 في الفلوس
 في النافقة
 في النقص
 في الكساد
 في البيوت

ملا لانه لا فائدة في تعيينها واذا لم يتعين فانعقد بالخيار ان شاء سلم ما اشار اليه منها وان شاء سلم غيره وان هلك لم يفسخ العقد بهلاكها
 ملا لانها خرجت من ان تكون متساوية وليس بمن لا بد من تعيينه في حالة العقد كالتياب وقيل بالحق كساد لانها اذا كانت اربعة
 كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية ^د
 ملا والكلام فيها كالكلام في الدراهم الغشوشة ايا كسدت ولو امتد قرض فلوسا فكسدت قال ابو حنيفة عليه مثلها لا انتر
 اعارة موجهة رد العين معني وقال ابو يوسف ومحمد عليه قيمتها لكن عند ابو يوسف قيمتها يوم انقبض وعند محمد يوم الكساد جوزه
 ملا لان التبايع بهذا الطريق متعارف في التبادل معلوم بين الناس لا تعاريف فيه فلا يرد في النزاع ^د

ث لانه صار مقصودا بالفساد والتعيق بابله
حسته اذا كان مقصودا وح

مزدبته بقدرها وحياته الرهن على الراهن وعلى المزمن وعلى ما لا يهدر
مذ

اموالها هي
ملا مثلان يركن ثوبا بعشرة يساوي عشرة ثم زاد
الراهن ثوبا آخر فيكون مع الاول رهنا بالعشرة

و لان الزيادة في الدين تترك الاستيناف وهو
 يكون منافيا لعقد الرهن ولان الزيادة في الدين
 توجب الشروع في الرهن وهو غير مشروع فلا
 يصير الرهن الاول رهنا بالدين الحادث بل
 يصير كالرهن بمقابلة الدين السابق فان هلك
 العبد الرهن يسقط الدين الاول ويبقى الدين
 الثاني بلا رهن د

١٤- لاند واقع مغرب جنوب فيه وما بصره
١٥- لاند پد الامتياز نشيت على المع

الإيه فتصير بقواته هـ
نذ لا يفسخه لمقصود وهو الاثنان في العقول د

إدارية تمليك المنافع والمرتهن لا يملك ذلك -

لأن القاضى نصب ناظر الحقوق المسلمين اذا عجزوا عن النظر لا تفسيهم والنظر في نصب القاضى ليقودى ما عليه لغيره ويستوى ما له من غيره
بـ هو لغة النع وشرا منع فقاذا تصرف قولى لان الحجر في الحكيمات دون الحسيات ونحو القول
حكمى الا ترى انه يرد ولا يقبل والفعل المحس لا يمكن رده اذا وقع فلا يصح الحجر عنه وهو المراد بقوله هو منع فقاذا تصرف قولى
بـ لانه وان كان فيه اهلية لكنه يحجر عليه رعاية الحق للمولى كيلا تبطل منافع عيده بايجاب رفق بنفسه
بـ لانه ان كان عديم الافة كان عديم العقل كالعصبى الغير المميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل
بـ المراد بالعصبى الذى يعقل اما غيره فلا يجوز ولو اذن له وتفسير العاقل ان يعلم ان البيع سالب والشراء جالب ويعلم انه لا يجتمع الثمن
والثمن في ملك واحد قال في مشاهدات ومن علامة كونه غير عاقل اذا اعطى الخلوى فلو سافا خذ الخلوى وجعل يسبى ويقول اعطى
فلوسى فهذا علامة كونه غير عاقل وان اخذ الخلوى وذهب ولم يسترد الفلوس فهو عاقل جوهر

بـ لان اذن المولى آية اهليته اذ لولا اهليته لم ياذن له

بـ لان منعه لحقوق المولى فاذا اذن له فقد رضى بسقاط حقه فيتصرف باهليته

بـ لانه في جميع الاحوال سواء كان باذن وليه او لا لان المجنون لا معه الاهلية واراد بالمغلوب الذي لا يفتق واما الذي يفتق ويضيق فحكمه كصبي مميز

بـ الاشارة الى العصبى والعبد بطريق اطلاق الحج على ما فوق الواحد او الى الثلاث ويراد المجنون الذى يحجر ويضيق بدليل قوله وهو يعقل البيع فانه كالمميز

بـ لان عقدهم يتعقد موقفا لاحتمال الضرر فاذا جاز من له الاجارة فقد تعينت جهة الصلحة فينفذ

بـ لان لافعال لا تقتل فانه لا يمسك بالعدم بـ لانه مرة لها لوجودها حسا ومشاهدة بخلاف الاقوال لان اعتبارها موجودة بالشرع والقصد من بشرطه

بـ لان لوجود الاتلاف حقيقة وعدم افتقاره الى القصد كما في التام اذا انقلب على ما فالتلفه لزمه الضمان

بـ لانه اقرار على غيره وهو المولى بما انه وما في يده ملك المولى فاذا اعتق زال التلف

بـ لانه متى على اصل الحرية والادمية على ايجاب الحد عليه وفي حق الدم ولهذا لا يجوز اقرار المولى عليه في الحد والقصاص

بـ لما اخرج ابن ماجه في سننه في الطلاق عن ابن عباس رضي الله عنهما قال اتى النبي عليه الصلوة والسلام رجل فقال يا رسول الله ان سيدى زوجتى امته وهو يريد ان يفرو بي وبنيها فصعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر وقال يا ايها الناس ما بال احدكم يزوج عبده امته ثم يريد ان يفريق بينهما انما الطلاق لهما خذ بالساق

وللمرء ان يسترجعه اليه فاذا اخذه عاد والضمان واذا مات الواهن باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصى نصب القاضى له وصية واخره بيعة كتاب حجر في الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغير والفقير والمجنون ولا يجوز تصرف الصغير الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون بالمغلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا او اشتراه وهو يعقل البيع ويضيقه فالولي بالخيار ان يشاء اجاره اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه وهذه للعاقل الثلاثة توجب الحجر في الاقوال دون الافعال والصبي والمجنون لا يصح عقودهما ولا اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا عتاقهما وان اتلفا شيئا لغيرهما ضمانا واما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر بمال لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وان اقر بمال لغيره لزمه في الحال وينفذ طلاقه وقال ابو حنيفة لا يحجر على السفيه اذا كان بالغاً عاقل حراً وتصرفه في ماله جائز وان كان مبدراً مفسداً يتلف ماله فيما لا عرض له فيه ولا مصلحة الا انه قال اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك فقد تصرف فيه فاذا بلغ خمساً وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يولس منه الرشد وقال ابو يوسف وحججه على السفيه ومنع من التصرف في ماله

منه عاقل الرهن
الضمان في ذلك
الاحكام
عبدان يبيعان
سائب والاشياء
عبدان يبيعان
العتق الثلاث
له في الاقوال
مصلحة في
علا وهو لا ينفذ
ولا يمسك
فيه بالتبذير
والاسترخ

بـ لانه مخاطبة قادر على التصرف فابطال قدرته يؤدي الى اهدار دميته وهذا ضرر من ضرر الاتلاف
بـ لان المنع باعتبار اتر الصبا وهو في اواكل البلوغ وينقطع بتطاول الزمان وهذا بالاجماع كما في الكفاية وانما الخلاف في تسليمه له بعد خمس وعشرين كذا في
بـ لان منع المالك عنه بطريق التأديب ولا تأديب بعده المدة غالباً الا ترى انه قد يصير جذا في هذا السن قال في الشايع انما قدره ابو حنيفة بخمسة وعشرين سنة لانه قد يصير جذا في هذا السن وولده قاضيا وفي حجر ولده ولدمع كونه حراً بالغاً يؤدي الحجر عليه الى اصر قبيح وبيان ان ادنى مدة يبلغ فيه الغلام اثنتا عشرة سنة يتزوج ويحبل له وتلد امرأته لسته اشهر فيكبر ولده ويبلغ لاشئ عشرة سنة ثم يتزوج ويحبل له وتلد امرأته لسته اشهر فذلك خمس وعشرون سنة ومحال ان يكون جذا ولم يبلغ أشده جوهر

مد لان الدراهم والدنانير متجانسان جنسا في الثمنية والمالية حتى يصنع احدهما الى الآخر في الزكاة
هـ وهذا عندنا في حنيفة استحقاقا لان الدراهم والدنانير قد اجرتنا في بعض الاحكام مجرى المجرى الواحد والقياس ان لا يبيعه
في العروض ولهذا لم يكن لصاحب الدين ان يأخذه جبرا ^{جوهرة}
مد لان الحجر على السفينة انما يجوز ناه نظرا له وفي هذا الحجر نظير للغرماء لانه عساه يلقى ماله فيفوت حقهم هـ
مد ويبيع في الدين العروض والاشياء العقارية ويترك عليه دست من ثياب يدينه ويبيع الباقي وفي الذخيرة اذا كان له ثياب يلبسها ويمكنه
ان يجتري بها ومنها فانه يبيع ثيابه ويصنع الدين ببعض ثمنها ويشتري ما بقي ثوبا يلبسه لان ليس ذلك للتعجيل وقضا الدين فرض عليه وكذا
اذا كان له مسكن ويمكن ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض ثمنه الى قضاء الدين ويشتري بالباقي مسكنا يبيت فيه
وقبل ما لا يبيع يحتاج اليه للحال حتى انه يبيع الحبة واللبد في الصيف والنطع في الشتاء ^{جوهرة}

مد لان البيع مستحق عليه لا يفاء دينه حتى يصير
لاجله فاذا امتنع نائب القاضى مناه هـ

مد لان المديون لما جهر للغرماء فعلق حقهم بما في
يده فلا يملك ابطاله بالاقرار لغيرهم مع ان الاقرار
احرم شاهد فيحتل ان يكون كاذبا فلا يراهم لكن
ينفذ اقراره على نفسه هـ

مد لان حاجته الاصلية مقدمة على حق الغرماء
مد اي ذوى الرحم المحرم لان حاجتهم الاصلية مقدمة
على حق الغرماء كنفقة نفسه ^{جوهرة}

مد لان التزام ذلك دليل على ثبوته وقد رتب
على ادائه ^{التمتع} ^{التمتع} ^{التمتع}

مد لان الاصل في الاداء العسرة والمدعى يدعى
احرا عارضا وهو القضاء فلم يقبل منه هـ
مد بان غصب شيئا واستهلكه ثم ملكه شيئا يورث
ذلك ولم يؤده فاستهلكه هـ

مد وفي بعض الرواية ما بين اربعة اشهر الى ستة اشهر
وهذا ليس بتقدير وانما هو على حال الجبوس فمن الناس
من يضيء الجبوس القليل ومنهم من لا يضيء الكثير

فوقف ذلك على رأي الحاكم فيه فاذا لم يبين للحاكم
ان له مالا بان قامت البينة او سال جيرانه العاقرين
به فلم يوجد له شيء اخرج به ولا يقبل قول البينة
انه لا مال له قبل حبسه لان البينة لا تطلع على احواله
ولا يسهل لجواز ان يكون له مال مخبوء لا يطلع
عليه فلا بد من سجنه ليضجر بذلك ^{جوهرة}

مد اي اذا حكم بافلاسه هـ
مد اي بامرهم ان يتركوا سلازمته هـ

مد لوجوب النظرة الى ميسرة ^{التمتع} ^{التمتع} ^{التمتع}

مد لقوله عليه الصلوة والسلام لصاحب الحق
يدولسان اراد باليد الملازمة وباللسان التقاض

مد المراد هنا طلب حقه من احدهما والآخر
ولذا لا يرجح واحد منهم بدون اختيار المديون
مد لا استواء حقوقهم في القوة ... هـ

وان كان دينه دراهم وله دنانير باعها القاضى في دينه وقال ابو يوسف
ومحمد اذا طلب غرماء بالفلس الحجر عليه جهر القاضى عليه ومنعه من البيع
والصرف والاقرار حتى لا يضر الغرماء ويبيع ماله ان امتنع المفلس
من بيعه وقسمه بين غرمائه بالخصص فان اقر في حال الحجر باقرار يورثه
ذلك بعد قضاء الدين وينفق على المفلس من ماله وعلى زوجته و
اولاده الصغار وذوي ارحامه وان لم يعرف للمفلس مال وطلب
غرماءه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزمه
عن مال حصل في يده كمن البيع وبذل القرض وفي كل دين التزمه بفقد
كالمهر والكفالة ولم يحبس فيما سوى ذلك كعوض المخصوب وارش
الغناير لان تقوم البينة ان له مالا واذا حبسه القاضى شهرين
او ثلثة سال القاضى عن حاله فان لم يتكشف له مال خلى سبيله وكذا
اذا قام البينة انه لا مال له ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه
من الحبس بلازمونه ولا يمنعونه من التصرف والتصرف واخذون فضله
كسبه فيقسم بينهم بالخصص وقال ابو يوسف ومحمد اذا قسم الحاكم حال
بينه وبين غرمائه الا ان يقيموا البينة انه قد حصل له مال ولا يحجر
الفاسق اذا كان مضطرا الى ماله والفسق الاصل والطارى سواء ومن افلس
وعنده متاع لرجل يبيعه ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة الغرماء فيه

مد لان كان الدين
احد فله الاقرار
في دينه
مد لان كان الدين
احد فله الاقرار
في دينه

مد لان كان الدين
احد فله الاقرار
في دينه

مد لان القضاة بالا فلاس عندما يصح فتثبت العسرة وعند الامام لا يتمقق القضاء بالا فلاس
مد لان بينة اليسار تنجح على بينة الاعسار لانها اكثر اثباتا اذا اهل العسرة

مد فقبضه من البائع بعد الشراء باذنه والمتاع قائم بيده لانه ان افلس قبل قبضه او بعده بغير اذن بايعه كان للبائع استرداده وجب
المبيع بمقابلة الثمن دي

مد لان الافلاس يوجب العجز عن تسليم العين وهو غير مستحق بالمقد فلا يثبت حق الفسخ باعتباره وانما المستحق وصف الزمة اضنى
الدين وبقبض العين يتمحق بينهما مبادلة هـ

فلا لانه ليس لها نهاية معلومة حتى يتركها اليها وفي تركها على الدوام ضرر لصاحب الارض
فلا لانه لا نهاية لذلك وليس هذا كما اذا استأجرها للزراعة فانقضت المدة وفيها زرع فانها تنبت باجرة المثل الى وقت الادراك لان للزراعة
نهاية معلومة فيمكن توفية الحقين وتظهيره من القربى والشجر اذا انقضت المدة وفيها ثمر فانه يثمر الى ادراكه بالاجرة لهذا المعنى
كذا في القاضى وان انقضت الاجارة وفي الارض رطبة فانها تقلع لان الرطاب لا نهاية لها فاشبهت الشجر ^{جوهره}
بلا انما يكون انما لصاحب الارض اذا كانت الارض تنقص بالقلع فينتد يملكه بالقيمة مقلوعا وان لم ير من المستأجر بذلك واما اذا
كانت الارض لا تنقص بالقلع فليس له تملكه بالقيمة الا ان يرضى المستأجر بذلك ^{جوهره}
لان الحق له فله ان لا يستوفيه ^{مبدل} والرطبة كالشجر لانها لا نهاية لها

منه صلا بالاطلاق لكن اذا ركب بنفسه او ركب واحد ليس له ان يركب غيره لانه يعين مرادا من الاصل والناس يتفاوتون في الركوب
فصار كما انه نفس على ركوبه فان ركبها المستأجر
او غيره بعد ما عين ركبها فعطبت ضمن قيمتها
وعلى هذا اذا استعار دابة للركوب كذا في النتائج

منه لانه يختلف باختلاف الركب والابس فلا
يجوز الا بالتعيين او بان يشترط ان يفعل ما شاء
ولو لم يبين ولم يقل ان يفعل فيها ما شاء فسدت
الاجارة للجهاالة ^د

منه لان الناس يتفاوتون في الركوب واللبس
فصح التعيين وليس له ان يتعداه ^{هـ}

منه اي كاستئجار الثوب والداية في انه يضمن
اذا ضل مع المخالفة والتفريط ^د

منه لان الشرط ليس بمضد لعدم التفاوت في
السكنى وما يضر بالبناء كالحداثة والقصاة
فهو خارج بدلالة العادة ^د

منه لا تقدم الرقبة ^{هـ}

منه لانها عطبت بما هو المستأجر ما ذون فيه
وغير ما ذون فيه والسبب الثقل فانقسم عليها
حتى لو كان الماذون مائة من وزاد عليه عشر
منا يضمن سدس الدابة والمراد بالزيادة زيادة
جنس المسمى فلو حمل جنسا اخر غير المسمى وجب
جميع القيمة وان يكون حمل الزيادة مع المسمى
معا فلو حمل المسمى وحده ثم حمل الزيادة وحدها
فهلكت ضمن جميع القيمة ^د

منه لان العالم بالفروسة لا يفتروا ثقل
وركوب غير العالم اضر وان خف ^د
منه لان الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق
السوق بدونهما وهما للبا لفة فيقيد بوضع
السلامة ^{هـ}

منه لان العالم بالفروسة لا يفتروا ثقل
وركوب غير العالم اضر وان خف ^د

منه لان الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق
السوق بدونهما وهما للبا لفة فيقيد بوضع
السلامة ^{هـ}

منه لان الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق
السوق بدونهما وهما للبا لفة فيقيد بوضع
السلامة ^{هـ}

منه لان الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق
السوق بدونهما وهما للبا لفة فيقيد بوضع
السلامة ^{هـ}

منه لان الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق
السوق بدونهما وهما للبا لفة فيقيد بوضع
السلامة ^{هـ}

منه لان الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق
السوق بدونهما وهما للبا لفة فيقيد بوضع
السلامة ^{هـ}

منه لان الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق
السوق بدونهما وهما للبا لفة فيقيد بوضع
السلامة ^{هـ}

١- لأن تسليم عين المنفعة لا يتصور فاقنا تسليم محل مقامه إذا التمكن من الانتفاع بثبت به
٢- لأن تسليم المحل إنما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فإذا فات التمكن فأتى التسليم وانفصح العقد فيسقط الأجرة
٣- لأن العقود عليه المنافع وإنما توجد شيئا فشيئا فكان هذا عيبا حادنا قبل القبض فيوجب الخيار كما في البيع ثم المستاجر
إذا استوفى المنفعة فقد رضى بالعيب فلزمه جميع البدل كما في البيع وإن أقال المؤجر العيب بطل خيار المستاجر ولو سببه مبدأ
٤- فان كان كلاً منهما يثبت النفع فيثبت خيار الفسخ
٥- لأن المنافع والإجارة مياريت ملكاً للورثة والعقد السابق لم يوجد منهم فينتقض
٦- لعدم فائش نألبه من العتيق وهو مبرور للثقة لتغير العاقد مستحقة فانه كان في الابتداء واقفاً اعتبر العاقد وهو عبد الله
٧- لأنه عقد ساري لا يلزم فيه القبض في المجلس فجاز اشتراط الخيار كالبيع

٨- لأن المنافع غير مقبوضة وهي المعقود عليها فصارت العذر في الإجارة كالعيب قبل القبض في البيع فتفسخ به إذا المعنى فيهما وهو عجز العاقد عن المنفعة في موجه ألا يتحل ضرر زائد لم يستحق به وهذا هو معنى العقد عندنا
٩- لأن الإجماع على موجب العقد الزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد وهو الجبس لأنه قد لا يصدق على عدمه مال آخر
١٠- لأنه لو مضى على موجب العقد يلزمه ضرر زائد لأنه لما ذهب للبحر فذهب وقته أو لطلب غريمه فحضر أو لتجارة فافتقر
١١- لأنه لا يلزمه ضرر لأنه يمكنه أن يعقد ويبحث تليداً أو اجيراً
١٢- لغة الغنم وشرعاً ضم بقعة مشتراة إلى عقار الشفع بسبب الشركة أو الجوار
١٣- أي إذا لم يوجد الخلط في نفس البيع أو وجد ولكن سلم الشفعة للخلط في حق الخ

١٤- قوله ثم للخلط في حق المبيع وهو الشريك الذي قاسم وبقيت له شركة في الطريق والشريك الخاصين وإنما قدنا بذلك لأنهما إذا كانا عاملين لم يستحق بهما الشفعة
١٥- لما أخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشفعة في كل شيء لم يقسم ربحه أي منزله وقوله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم جارا للدار أحق بالدار والأرض ينتظر له وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً والمراد جابر هو شريك في الطريق وبقيت الشركة في الشرب دلالة لأن الشفعة إنما تثبت بالشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجدت في الشرب عتيق

١٦- لما أخرجه ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال قال الشريك أحق بالشفعة فإن لم يكن شريك فالجار للخلط أحق من الشفع والجار أحق من الشريك في نفس المبيع والخلط في حقوق المبيع والشفعة هو الجار
١٧- لأن الشفعة إنما يجب إذا كان المبيع عن ملك الدار والمبيع يعرفها ولهذا يكفي بثبوت البيع في حقه حتى يأخذها الشفع إذا فر المبيع بالبيع وإن كان المشتري يكذب
١٨- لما أخرجه عبد الرزاق من قول سريح الشفعة لما وأشبها أي طلبها على وجه السرعة
١٩- مسارعة لأن حق الشفع ضعيف يبطل بالأعراس فلا بد من الأشهاد والطلب ليعلم بذلك رغبته فيه
٢٠- أي المشتري بأن يقول له اطلب منك الشفعة في دارا اشتريتها عن فلان حدودها كذا وأنا شفيعها بالشركة في الدار أو الطريق أو الجوار بدار حدودها كذا فسلما
٢١- لأن كل واحد منهما خصم فيه لأن الأول أيد والثاني الملك وصورة هذا الطلب أن يقول ان فلانا اشتري هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهدوا على ذلك
٢٢- لأنه لأن الحق قد ثبت بالطلب فلا يبطل باننا سائر المحقوق

وَأَنْ لَمْ يَسْكُنْهَا فَإِنْ غَضِبَ غَضِبَ مِنْ يَدِهِ سَقَطَتِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا يَضُرُّ السَّكْنَ فَلَهُ الْفَسْخُ وَإِذَا خَرَبَتْ الدَّارَ أَوْ انْقَطَعَ شَرِبُ الشَّفْعَةِ أَوْ انْقَطَعَ الْمَاءُ عَنْ الرِّجِيِّ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ وَإِذَا مَاتَ أَجِدًا لِمَتَاعٍ دَيْنٍ وَقَدْ عَقِدَ الْإِجَارَةَ لِنَفْسِهِ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ وَإِنْ عَقَدَهَا لِغَيْرِهِ انْفَسَخَتْ وَبَيَّحَ شَرْطُ الْخِيَارِ فِي الْإِجَارَةِ وَتَفْسِيخُ الْإِجَارَةِ بِالْإِعْذَارِ كَيْفَ اسْتَأْجَرَ دُكَّانًا فِي السُّوقِ لِيَجْرِيَ فِيهِ فَذَهَبَ مَالُهُ وَكُنَّ أَجْرُ دَارٍ أَوْ دُكَّانًا ثُمَّ أَفْلَسَ وَلَزِمَتْهُ دِيُونٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَضَائِهَا الْأَمْسَ مِنْ مَا آخَرَ فَفَسَخَ الْقَاضِي الْعَقْدَ وَبَاعَهَا فِي الدَّيْنِ وَكُنَّ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَسَافِرَ عَلَيْهَا ثُمَّ بَدَّلَهُ مِنَ السَّفَرِ وَوَعَدَ أَنْ يَبْدُوَ أَنْ يَبْدُوَ مَا بُوْجِبَ الْمَعْنَى مِنَ السَّفَرِ دُونَ ذَلِكَ بَعْدَ رَفْعِ كِتَابِ الشَّفْعَةِ الشَّفْعَةُ وَاجِبَةٌ لِلْخَلِيطِ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ ثُمَّ لِلْخَلِيطِ فِي حَقِّ الْمَبِيعِ كَالشَّرِبِ وَالطَّرِيقِ ثُمَّ لِلْجَارِ وَلَيْسَ لِلشَّرِكِ فِي الطَّرِيقِ وَالشَّرِبِ وَالْجَارِ شَفْعَةٌ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ ثُمَّ لِلْخَلِيطِ فَإِنْ سَلَّمَ الْخَلِيطُ فَالشَّفْعَةُ لِلشَّرِكِ فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ سَلَّمَ أَخَذَهَا الْجَارُ وَالشَّفْعَةُ تَجِبُ بِعَقْدِ الْبَيْعِ وَلَيْسَتْ بِأَشْهَادٍ وَتَمْلِكُ بِالْأَخْذِ إِذَا سَلَّمَ الشَّرِيكَ أَوْ حَكَمَ بِهَا حَاكِمٌ وَأَذَا عِلْمُ الشَّفْعِ بِالْبَيْعِ أَشْهَدُ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ عَلَى الْمَطَالِبَةِ ثُمَّ يَهْضَمُ مِنْهُ فَيَشْهَدُ عَلَى الْبَايِعِ أَنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ أَوْ عَلَى الْمُبْتَاعِ أَوْ عِنْدَ الْعَقَارِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَقْرَتْ شَفْعَتُهُ وَلَمْ تَسْقُطْ بِالتَّأْخِيرِ عِنْدَ بَيِّ حَقِيقَةٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَنْ تَرَكَهَا شَهْرًا بَعْدَ الْأَشْهَادِ

وَأَنْ لَمْ يَسْكُنْهَا فَإِنْ غَضِبَ غَضِبَ مِنْ يَدِهِ سَقَطَتِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا يَضُرُّ السَّكْنَ فَلَهُ الْفَسْخُ وَإِذَا خَرَبَتْ الدَّارَ أَوْ انْقَطَعَ شَرِبُ الشَّفْعَةِ أَوْ انْقَطَعَ الْمَاءُ عَنْ الرِّجِيِّ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ وَإِذَا مَاتَ أَجِدًا لِمَتَاعٍ دَيْنٍ وَقَدْ عَقِدَ الْإِجَارَةَ لِنَفْسِهِ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ وَإِنْ عَقَدَهَا لِغَيْرِهِ انْفَسَخَتْ وَبَيَّحَ شَرْطُ الْخِيَارِ فِي الْإِجَارَةِ وَتَفْسِيخُ الْإِجَارَةِ بِالْإِعْذَارِ كَيْفَ اسْتَأْجَرَ دُكَّانًا فِي السُّوقِ لِيَجْرِيَ فِيهِ فَذَهَبَ مَالُهُ وَكُنَّ أَجْرُ دَارٍ أَوْ دُكَّانًا ثُمَّ أَفْلَسَ وَلَزِمَتْهُ دِيُونٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَضَائِهَا الْأَمْسَ مِنْ مَا آخَرَ فَفَسَخَ الْقَاضِي الْعَقْدَ وَبَاعَهَا فِي الدَّيْنِ وَكُنَّ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَسَافِرَ عَلَيْهَا ثُمَّ بَدَّلَهُ مِنَ السَّفَرِ وَوَعَدَ أَنْ يَبْدُوَ أَنْ يَبْدُوَ مَا بُوْجِبَ الْمَعْنَى مِنَ السَّفَرِ دُونَ ذَلِكَ بَعْدَ رَفْعِ كِتَابِ الشَّفْعَةِ الشَّفْعَةُ وَاجِبَةٌ لِلْخَلِيطِ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ ثُمَّ لِلْخَلِيطِ فِي حَقِّ الْمَبِيعِ كَالشَّرِبِ وَالطَّرِيقِ ثُمَّ لِلْجَارِ وَلَيْسَ لِلشَّرِكِ فِي الطَّرِيقِ وَالشَّرِبِ وَالْجَارِ شَفْعَةٌ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ ثُمَّ لِلْخَلِيطِ فَإِنْ سَلَّمَ الْخَلِيطُ فَالشَّفْعَةُ لِلشَّرِكِ فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ سَلَّمَ أَخَذَهَا الْجَارُ وَالشَّفْعَةُ تَجِبُ بِعَقْدِ الْبَيْعِ وَلَيْسَتْ بِأَشْهَادٍ وَتَمْلِكُ بِالْأَخْذِ إِذَا سَلَّمَ الشَّرِيكَ أَوْ حَكَمَ بِهَا حَاكِمٌ وَأَذَا عِلْمُ الشَّفْعِ بِالْبَيْعِ أَشْهَدُ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ عَلَى الْمَطَالِبَةِ ثُمَّ يَهْضَمُ مِنْهُ فَيَشْهَدُ عَلَى الْبَايِعِ أَنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ أَوْ عَلَى الْمُبْتَاعِ أَوْ عِنْدَ الْعَقَارِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَقْرَتْ شَفْعَتُهُ وَلَمْ تَسْقُطْ بِالتَّأْخِيرِ عِنْدَ بَيِّ حَقِيقَةٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَنْ تَرَكَهَا شَهْرًا بَعْدَ الْأَشْهَادِ

هذا لأن الشفعة إنما يجب إذا كان المبيع عن ملك الدار والمبيع يعرفها ولهذا يكفي بثبوت البيع في حقه حتى يأخذها الشفع إذا فر المبيع بالبيع وإن كان المشتري يكذب
لما أخرجه عبد الرزاق من قول سريح الشفعة لما وأشبها أي طلبها على وجه السرعة
مسارعة لأن حق الشفع ضعيف يبطل بالأعراس فلا بد من الأشهاد والطلب ليعلم بذلك رغبته فيه
أي المشتري بأن يقول له اطلب منك الشفعة في دارا اشتريتها عن فلان حدودها كذا وأنا شفيعها بالشركة في الدار أو الطريق أو الجوار بدار حدودها كذا فسلما
لأن كل واحد منهما خصم فيه لأن الأول أيد والثاني الملك وصورة هذا الطلب أن يقول ان فلانا اشتري هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهدوا على ذلك
لأن الحق قد ثبت بالطلب فلا يبطل باننا سائر المحقوق

بـ بخلاف المشتري لانه مغرور من جهة البائع ومسلط عليه من جهة ولا غرور ولا تسلط للشفع من جهة المشتري لانه الشفع اخذها منه جبراً
بـ لان البناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع من غير ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن ^{هـ} ما لم يصر مقصودا
ولهاذا يبيعها مراعاة بكل الثمن في هذه الصورة بخلاف ما اذا غرق نصف الارض حيث يأخذ الباقي بحصته لان الفاتت بعض الأصل
بـ لانه صار مقصودا بالاتلاف فيقابل به شيء من الثمن بخلاف الاول لان الحلاله بأفة سماوية ^{هـ}
بـ لانه صار مقصودا بالاتلاف فلم يبق تبعاً وكذا اذا هدم البناء اجنبي لان العموم يسلم للمشتري فكانه باعه وكذا اذا انهدم نفسه
لان الشفعة سقطت عنه وهو عين قائمة ولا يجوز ان يسلم للمشتري غير شيء وكذا النوع المشتري بابا الدار وباعه يسقط عن الشفع حصته
بـ فيقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة البناء يوم وقع التثاء فيأخذ الارض بحصتها من الثمن ^{هـ} شرح هـ
بـ قال في الهداية ومعناه اذا ذكر الجرف في البيع لانه لا يدخل من غير ذكر وهذا الذي ذكره استحسن وفي القياس لا يأخذه لانه

ليس يبيع الا يرى انه لا يدخل في البيع من غير ذكر فاشبه المتاع في الدار وجه الاستحسان انه باعها ولا تقابلها رتباً للعقد والبناء في الدار وما كان مركباً فيه فيأخذ الشفع آه مبدق

بـ هذا جواب الفصل الاول لانه دخل في البيع مقصودا فيقابل به شيء من الثمن اما في الفصل الثاني فانه يأخذ ما سوي الثمن بجميع الثمن لم يكن موجودا عند العقد فلا يكون سبباً لا تبعاً فلا يقابل به شيء من الثمن كذا في الهداية جوهرة

بـ لان الشفع بمنزلة المشتري فكما يجوز للمشتري ان يرد ما يجار الرؤية والعيب فكذلك الشفع جوهرة

بـ لانه دخل في البيع مقصودا فيقابل به شيء من الثمن
بـ لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء الا يرى انه مبادلة المال بالمال فثبت فيه الخيارات كما في الشراء هـ

بـ وليس له ان يأخذها في الحال بثمن مؤجل لانه انما يثبت بالشرط ولا شرط منه وليس الرضا به في حق المشتري ومناه به في حق الشفع لتفاوت الناس هـ

بـ لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيه الجبر والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة هـ

بـ لانه لا يفسخ من كل وجه فعاد الى القديم ملكه والشفعة في انشاء العقد ^{هـ} يكونه بغير قضاء

بـ لان الرد لما لم يجب فاقضه بالرضاء ^{هـ} كانه اشتراء

بـ فانه يبيع في حق الثالث والشفعة لهما ^{هـ} ام الاقاله وتفصيله في بحث الاقاله

بـ لا الشركة لغة للفظه وشرها انحصار اثنين او اكثر في محل واحد هـ

بـ الشركة جائزة لانه صلى الله تعالى عليه وسلم بحث والناس يتعا ملون بها فقررهم عليه هـ

بـ لان هذه اسباب الملك وكذا ما وهب لهما او اوصى لهما به فقبلاه وكذا اذا اختلط مال كل واحد منهما بمال صاحبه خلطاً لا يتبرج ^{هـ} ما لان تصرف الانسان في مال غيره ما يجوز الا باذن او ولاية جوهرة
بـ وهي المحاصلة بسبب العقد وركبتها الايجاب والقبول وشرطها ان يكون التصرف المعقود عليه قابلاً للوكالة ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركاً بينهما عبد الغني المبدق

بـ بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس واذا انهدمت الدار او احترق بناؤها او جف شجر البستان بغير فعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركه وان نقص المشتري البناء قبل الشفع ان شئت فخذ العريضة بحصتها وان شئت فدع وليس له ان يأخذ النقص ومن ابتاع ارضاً وعليها ثمر اخذها الشفع بثمرها فان اخذه المشتري سقط عن الشفع حصته واذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن رافعاً فله خيار الرؤية وان وجدها عيباً فله ان يردّها به وان كان المشتري شرط البراءة منه واذا ابتاع بثمن مؤجلاً فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بثمن حال وان شاء صبر حتى ينقضي الاجل ثم يأخذها واذا قسم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة واذا اشترى داراً قسم الشفع الشفعة ثم ردّها المشتري بخيار رؤية او شرطاً ويعيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع وان ردّها بغير قضاء او بغير قضاء فلا شفيع الشفعة ^{هـ} كتاب الشركة الشركة على مرتين شركة املاية وشركة عقود فشركة الاملاية العين يرتبها رجلان او يثبت بينهما فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا بامره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالا جنبي والصرف الثاني شركة العقود وهي على اربعة اوجه مفادضة وعنان وشركة الصنایع وشركة التجاره

بـ لانه لا يدخل في البيع مقصودا فيقابل به شيء من الثمن
بـ لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء الا يرى انه مبادلة المال بالمال فثبت فيه الخيارات كما في الشراء هـ
بـ وليس له ان يأخذها في الحال بثمن مؤجل لانه انما يثبت بالشرط ولا شرط منه وليس الرضا به في حق المشتري ومناه به في حق الشفع لتفاوت الناس هـ
بـ لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيه الجبر والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة هـ
بـ لانه لا يفسخ من كل وجه فعاد الى القديم ملكه والشفعة في انشاء العقد ^{هـ} يكونه بغير قضاء
بـ لان الرد لما لم يجب فاقضه بالرضاء ^{هـ} كانه اشتراء
بـ فانه يبيع في حق الثالث والشفعة لهما ^{هـ} ام الاقاله وتفصيله في بحث الاقاله
بـ لا الشركة لغة للفظه وشرها انحصار اثنين او اكثر في محل واحد هـ
بـ الشركة جائزة لانه صلى الله تعالى عليه وسلم بحث والناس يتعا ملون بها فقررهم عليه هـ
بـ لان هذه اسباب الملك وكذا ما وهب لهما او اوصى لهما به فقبلاه وكذا اذا اختلط مال كل واحد منهما بمال صاحبه خلطاً لا يتبرج ^{هـ} ما لان تصرف الانسان في مال غيره ما يجوز الا باذن او ولاية جوهرة
بـ وهي المحاصلة بسبب العقد وركبتها الايجاب والقبول وشرطها ان يكون التصرف المعقود عليه قابلاً للوكالة ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركاً بينهما عبد الغني المبدق

بـ وركنها الايجاب والقبول وهو ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت جوهرة

مد لانها قد تعينت بهذين المالين فاذا هلك احدهما بطلت في الهالك لعدمه وبطلت في الآخر لان صاحبه لم يرض ان يعطيه شيئا من
ويج ماله جوهرة مد لانها عقدت لاستئناء المال فلا يتصور بعد هلاكه
مد لان عقد الشركة كان قائما وقت الشراء فلا يتغير حكمه بهلاك مال الآخر
مد لان الملك حين وقع وقع مشتركا كقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال بعد ذلك ثم الشركة
عقد عند محمد حتى ان ابهما باع جاز بيعه لان الشركة قد تمت في المشتري فلا ينتقص بعد تمامها وعند الحسن بن زياد شركة
ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذنه جوهرة مد لان الشرط انك اذا اعلت نصف ولا تنصف
مد لانه استتري نصفه بالوكالة وقد قضى الثمن من ماله فرجع عليه بحسابه
مد لان الشركة عقد فوكيل من الطرفين ليستري كل منهما بماله على ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والرجح يستحق
بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا يسمى العقد شركة

أو أحداً بالثمن قبل ان يشتري شيئاً بطلت الشركة وإن اشترى أحداً
بماله وهذا مال الآخر قبل الشراء والمشتري بينهما على ما شرطت
على شريكه بحصته من ثمنه ويجوز الشركة وإن لم يخلط المالكين ولا
تصح الشركة إذا شرط أحدهما ذراهم مستمأة من الربح وكل واحد
من المتقاضين وشريكه العنان أن يضع المال ويدفعه مضاربة
ويؤكل من يصرف فيه ويده في المال يد امانة وأما شركة الصنائع
فالمختار طان والصنائع ان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون
الكسبيين فيجوز ذلك وما يتقبله كل واحد منهما من العمل للزعة
ويؤلف شريكه فان عمل أحدهما دون الآخر فالكسبي بينهما نصفان وأما
شركة الوجوه فالرجل ان يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجهيهما
وسيعا فصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتريه
فإن شرط ان يكون المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك ولا يجوز
ان يتفاضلا فيه وإن شرط ان يكون المشتري بينهما اثلاً فالربح كذلك
ولا يجوز الشركة في الاختطاب والاحتشاش والاصطيار وما اضطاده
كل واحد منهما أو احتطيه فهو له دون صاحبه وإذا اشتركا في أحدهما
بغل ولاخر راوية يستقي عليها الماء والكسبي بينهما لم يصح الشركة
والكسبي كله للذي استقى وعليه أجر مثل الراوية إن كان صاحب الغل

أما الشرط المذكور
مد لانه شرط يوجب انقطاع الشركة ففسى
لا يخرج الا قدر المسمى
مد لان هذا يضر جملتها من عقد الشركة ويحبطها
اجارة ولا نه شرط يوجب انقطاع الشركة
لانه قد لا يحصل الا قدر المسمى للاجر
تفسيره مخرج اى المال اى الاضلاع
مد اى يدفعه بمضاربة وهو ان يدفع التنازع
على الغير لبيعه ويرد ثمنه ورجحه لانه
معتاد في عقد الشركة
مد لانها دون الشركة فيجوز ان يتغيبها بخلاف
الشركة لان الشيء لا يتغيب مثله
مد اى ان الشريك لا يملك ان يشارك الغير
في مال المشرك فيه جوهرة
مد لانه يقضي المال باذن المالك لا على وجه
البدن والوثيقة فصار كالوديعة
مد لان المقصود تحصيل المال بالتوكيل وهذا
مما يقبل التوكيل فيجوز
مد لانه يقبله لنفسه بالامانة وشريكه
بالوكالة
مد اى استحقاق الكسب للمعامل
مد اى المال الذي عمل فظاهروا اها الذي لم يعمل
فلا تملك لانه العمل بالتقبل وكان متاعا مستحق
الاجر بالضممان ولزوم العمل
مد سميت به لانه لا يشتري بالنسبة الا من
كان له وجاهة عند الناس
مد اى يشتري بالانقضاء الثمن بسبب وجاهتها
واما انها عند الناس وصيغة الجمع على طريقة
قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
مد السؤال لما مر من ان المقصود تحصيل
المال الخ

مد لان ضمان هنا بقدر الملك في المشتري فالربح الزائد على الملك ربح ماله بضمن
مد لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ الباع باطل لان امر الموكل به غير صحيح والتوكيل يملكه بدون امره
فلا يصلح تابعا عنه لان كل واحد منهما يملك ما اخذه بالاخذ فلا يكون لصاحبه عليه سبيل جوهرة
مد لان الشركة تقتضي الوكالة والتوكيل اثبات التصرف لا ليس له ولاية ذلك التصرف ولا يوجد في المباحات
مد هذا اذا لم يخلطاه اما اذا خلطاه فهو بينهما على ما اتفقا عليه وان لم يتفقا على شيء فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه على دعوى
الاخر الى تمام النصف وان خلطاه وباعه فان كان مما يكتال ويؤذن قسم الثمن على قدر التكيل الذي لكل واحد منهما وان كان
من غيرهما قسم على قيمته كل واحد منهما وان لم يعرف واحد منهما صدق كل واحد منهما في النصف فان ادعى اكثر من النصف
لم يقبل الا بيمينه لان اليد تقتضي التساوي جوهرة

لي اي يتجولت ثمتا بعد ان كانت متاعا بان اشترى برأس المال متاعا ثم باعه صار نقدا فلا تصرف فيه بعد العزل
هذا المعنى مأخوذ من نص المأذون نصا ونصيبنا من الباب الثاني اذا سال قليلا قليلا وخرج رشيما
نك لا يه ليس في اعمال عزله ابطال ربحه في الربح فلا ضرورة... في التصرف فيها
انما الشأن انما المتعارف المذكور... كونه المتصور ظاهرا بخلاف العوض المتقدمة
نك قال في الهداية وهذا الذي ذكره اذا كان من جنس رأس المال فان لم يكن بان كان دراهم ورأس المال دنانير او على العكس انه ان يبيعها
بجنس رأس المال استحسننا لان الربح لا يظهر الا به وصار كالعوض آه وقد اشرفنا اليه
نك لانه يأخذ الاجر فعليه عمل الطب... نك لانه وكل محض وهو متبرع فلا جبر على المبرع
اي المضارب... على الناس

نك لان حقوق العقد ان العاقد فلا بد من
توكيله كي لا يضيع حقه وفي الجامع الصغير يقال
له احد مكان قوله وكل والمراد منه الوكالة
للمناصفة بين الوكالة والحالة فان معنى الحوالة
نقل الدين من ذمة الى ذمة ومعنى الوكالة نقل
ولاية التصرف فاستعار لفظ الحوالة للوكالة
والذي يبيع بالاجر كالسمار والبيع بالاجر يبيع
على الاقضاء لانها يملان بالاجر فكان الاجر
لها بدل عملها جوهره
نك لان حقوق العقد تتعلق بالعاقد والمالك
ليس بعاقدا فلا يتمكن من الطلب الا بتوكيله
فيؤمر بالتوكيل كيلا يضيع حقه
نك لان الربح تابع وصرف الحلال الى ما هو التبع
اولى كما يصرف الحلال الى العنق في الزكاة
نك لان الاولى قد نضت بالفسخ والثانية عقد
جديد لا تعلق لها بالاولى
نك لان التزويج ليس من التجارة مع ان عقد
المضاربة يتضمن التوكيل بالتجارة فلا يملك
التزويج داماد
نك الوكالة في اللغة هي الحفظ ومنه قولهم
حسبنا الله ونعم الوكيل اي وهم الحافظ وفي
الشرع عبارة عن اقامة الغير مقامه في تصرف
معين جوهره
نك التوكيل لغة تفويض الامر الى الغير وشرعا تفويض
التصرف في امره الى غيره واقامته مقامه
والرسالة تبليغ الكلام الى الغير ببلوغه له
في التصرف دور
نك لاننا لانسان قد يجهل عن المباشرة بنفسه
فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جوازه دفعا
لما جئنا داماد
نك لان كل احد لا يهتدي الى وجوه الخصومة
فيحتاج الى التوكيل بالتصويرة
نك لانها ساند ان بالشبهات وشبهة
العفو ثابتة حال غيبة الموكل

اودنا نير قد نضت فليس له ان يتصرف فيها واذا افترقا وفي المال ديون
وقد ربح المضارب فيه اجرة الحاكم على افضاء الديون وان لم يكن
له ربح لم يلزمه الاقضاء ويقال له وكل رب المال في الاقضاء وما
هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال فان زاد الهلاك
على الربح فلا ضمان على المضارب فيه وان كانا قد اقسما الربح والمضارب
بالحاشية هلك للمالك او بعضه زاد الربح حتى يستوفي رأس المال رأس
المال فان فضل شيء كان بينهما وان عجز عن رأس المال تضمن المضارب
وان كانا قد اقسما الربح وفسخا المضاربة ثم عجزا عنها هلك المالك
لم يتراد الربح الاول ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة ولا
يزوج عبدا ولا امة من مال المضاربة كتاب الوكالة كل عقد
جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره ويجوز التوكيل
بالخصومة في سائر الحقوق وبأشياءها ويجوز التوكيل بالاستيفاء
الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفاءها مع غيبة الموكل
عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضي الخصم
الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا وقال
ابو يوسف ومحمد يجوز التوكيل بغير رضى الخصم ومن شرط الوكالة ان
يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام والوكيل ممن يعقل

منه
لأن الربح تابع
فلا يبيع بغيره
سلطة الإيجار
صحة على المال
منه
أما من أمانة
أما المضارب
حاشية
في ما فصل
فيما لا يمكن
البيع بالاجار
فيما لا يمكن
البيع بالاجار

نك لان الوكيل قد يكون اشد خصومة واكثر انكارا فيضر به خصمه فلا يجوز بغير رضاه كالحوالة بالدين بخلاف
الوكيل بالقبض فانه لا يختلف داماد
نك لان التوكيل تصرف في خالص حقه ولا يتوقف على رضا غيره كالشركة بقضاء الديون داماد
نك قال في الهداية لا خلاف في الجواز انما الخلاف في لزوم بعثي هل ترتد الوكالة مرد الخصم عند ابي حنيفة نعم وعند الاويحيى
اختار ابو الليث الفتوى على قولها وقال السرخسي الصحيح ان القاضي اذا علم من الموكل القصد بالاضرار الى المدعي بالوكيل بحله وباطيله لا يقبل
منه التوكيل الا برضي خصمه والا فقبله وقد بالخصومة لان التوكيل بقبض الدين والتقاضي والقضاء بغير رضى الخصم حاشية
نك قيل هذا احتراز عن الوكيل فان الوكيل لا يثبت له حكم تصرفه حتى يملك الوكيل بالشراء المسج ولا الوكيل بالبيع انتهى
نك لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف من الموكل فلا بد للفيد من ان يملكه داماد

من ولا يجوز الا بالدراهم والدنانير لان مطلق الامر يتعلق بالتعارف وهي البيع بمن المثل او بالنقود ولان البيع بعين فاحش شبه من وجه لانه اذا حصل من الرهن كان معتبرا من ثلثه الا ان ابا حنيفة يقول هو ما مور بمطلق البيع وقد ان يبيع مطلق لان البيع اسم لبادلة مالي بما لا يوجد بالبيع بالعروض كما يوجد في البيع بالنقود وكذا البيع بالمحابة بيع لان من حلف لا يبيع فباع محابة حث ثم مطلق الامر ينظم نقدا ونسبة الى اى اجل كان عند ابي حنيفة وقال لا يتقيد باجل متعارف فان اختلف الامر والوكيل فقال الامر امرتك ان تبيع بنقد فبعت بنسبة وقال الوكيل امرتني ببيعه ولم تقبل شيئا فالقول قول الآخر وجاز لمن وكل ببيع شيء ولم يسم له نقدا ولا نسبة جاز ان يبيعه نسبة اجماعا ^{بجوهده} ^ط لان مطلق الامر يتقيد بالمعارف لان التصرفات لدفع الحاجات فتقيد بمواقع الحاجة والمعارف اليه بمن المثل والنقود ^ط طه جواب عن قول الامام بجوز بيع الوكيل بالعرض وبالعين الفا حش عند الحاجة ^ط اي في الشراء بما لا يتعارف لان

من لان التهمة فيه متحققة فلهما اشتراه لنفسه فاذا لم يوافقته الحق بغيره هـ

منه والزيادة التي يتعارف بها ما يقوّمه مقوم بان قومه عدل مثلا بعشرة وعدل آخر بنسبة فاشتراه بعشرة يدخل تحت مقوم مقوم

من لان حكم الوكيل ان يكون الثمن في يده امانة فلا يجوز في موجهه بجعله منها ماله فصار كالو شرط على المورد ضمان الوديعة فلا يجوز

من لان لفظ مطلق من قيد الافتراق والافتراق الا ترى انه لو باع الكل بمن النصف يجوز عنده فاذا باع النصف به اولى هـ

من لان شراء البعض قد يقع وسيلة الى الامتثال بان كان مودعا بين اثنين فينفذ على الموكل بالاتفاق والفرق للامام بين البيع والشراء ان الامر في البيع مباد فملكه فاعتبر فيه اطلاقه بخلاف الامر بالشراء

من لانه امره بشراء عشرة ولم يأمره بشراء الزيادة فتخذ شراؤها عليه وشراء العشرة على الموكل هـ

من لانه امره بصرف الدرهم في اللحم وظن ان عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرة فقد زاده خيرا وصار كما اذا وكله ببيع عبده بالثمن فباعه بالدين هـ

من لانه يؤدي الى تقرير الامر حيث اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل الا بحضور من الموكل هـ

من لان من ملك شيئا ملك اتمامه وتمام الخصومة وانتهائها بالقبض هـ

من لان من ملكه باخذ الدين من ماله لان قبض نفس الدين لا يتصور ولذا قلنا الدين تقضى بما لها لان المقبوض ملك المطلوب حقيقة وبالقبض يملك بدلا عن الدين فيكون ويجل في حق التملك ولا ذلك الا بالخصومة وشرته ما اذا قام الخصم البينة على استيفاء الموكل او ابرائه تقبل عنه خلافا لها

ومجد لا يجوز بيعه بنقصان لا يتعارف الناس في مثله والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة يتعارف الناس في مثلها ولا يجوز بيعا لا يتعارف الناس في مثله والذي لا يتعارف الناس فيه ما لا يدخل تحت مقوم المقومين واذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن المبتاع فضاياه باطل واذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز عند ابي حنيفة وان وكله بشراء عبده فاشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقية لزم الموكل واذا وكله بشراء عشرة ارطال لحجم بدينهم فاشترى عشرين رطلا بدينهم من حجم يباع مثله عشرة بدينهم لزم الموكل منه عشرة ارطال بنصف دينهم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه العشرة واذا وكله بشراء شيء بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه وان وكله بشراء عبده بغير عينه فاشترى عبدا فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للوكيل او بغيره بما بالموكل والوكيل بالخصومة وكل بالقبض عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد والوكيل قبض الدين وكل بالخصومة عند ابي حنيفة واذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره ولا يجوز اقراره عليه عند غير القاضي عند ابي حنيفة ومحمد الا انه يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز اقراره عليه عند غير القاضي ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه فان حضر

من لان من كان اقراره عند غير القاضي فشهد به الشاهدان عند القاضي فانه غير صحيح دأما د

من لان قاضي مقام الموكل واقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذا اقرار نائبه هـ

من لان قصد يقه بمن قال انا وكيل الغائب بقبض دينه اقراره على نفسه لان ما يدفعه خالص حقه اذ الدين تقضى بما لها

اي لا يجوز بيعه بنقصان لان البيع بعينه فاحش شبه من وجه لانه اذا حصل من الرهن كان معتبرا من ثلثه الا ان ابا حنيفة يقول هو ما مور بمطلق البيع وقد ان يبيع مطلق لان البيع اسم لبادلة مالي بما لا يوجد بالبيع بالعروض كما يوجد في البيع بالنقود وكذا البيع بالمحابة بيع لان من حلف لا يبيع فباع محابة حث ثم مطلق الامر ينظم نقدا ونسبة الى اى اجل كان عند ابي حنيفة وقال لا يتقيد باجل متعارف فان اختلف الامر والوكيل فقال الامر امرتك ان تبيع بنقد فبعت بنسبة وقال الوكيل امرتني ببيعه ولم تقبل شيئا فالقول قول الآخر وجاز لمن وكل ببيع شيء ولم يسم له نقدا ولا نسبة جاز ان يبيعه نسبة اجماعا

منه لانه اقر له بما لا غير بخلاف الدين لان الدين محل الذمة واقراؤه بما في ذمته ينزل منزلة ما في ملكه واما الودعة فهي عين مال الغير والاقرار في ملك الغير لا ينفذ ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ينفقها على اهله فانفق عشرة عنده فالعشرة بالعشرة لان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء وهذا الاستحسان والقياس انه متبرع وفي الكرخي اذا دفع الى رجل الفاليقضى بها دينه قد دفع الوكيل الى الغريم الفان ماله واقضى الالف التي دفعت اليه جاز كما لو وكله بالشراء بهذه الالف فاشترى بالف من ماله نفسه ثم اخذها حوصنا فانه يجوز والله سبحانه وتعالى اعلم ^{بحر}
مف والدعي وهو الدائن مكفول له والمدعى عليه وهو المديون مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا والتفليس المكفول به ومن لزمته

تلك وهي في اللغة الضم قال الله تعالى وكفلا
 زكريا أي ضمها إلى نفسه وفي الشرح ضم ذمة
 الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطابقة
 أي الكفيل
 ثم لقوله عليه الصلوة والسلام الزعيم غارم
 وهذا يفيد مشروعية الكفالة بتوحيها

لك لان هذه الالفاظ يعبر بها عن البدن
 اما حقيقة او عرفا هـ
 لك وكذا باي جزء منه لان النفس الواحدة
 لا تجزى فكان ذكر بعضها شايعا كذا ذكر كلها
 بخلاف ما اذا قال تكفلت بيد فلان او برجله
 لانه لا يعبر بها عن جميع البدن وما اذا اشتهى
 الجزء الى الكفيل بان قال الكفيل كفل لك نصف
 او ثلثي فانه لا يجوز كذا في الكرخي ذكره
 في باب الرهن ج

لا امتناعه عن ايفاء ما وجب عليه
 اذ الكفيل هو ايفاء الكفالة
 لانه اتي بما التزمه اذ لم يلتزم التسليم
 الامرة واحدة ح

فد الحصول للقعود لان المقصود من شرط
التسليم في مجلس القاضي امكان الخصومة
واثبات الحق وهذا حاصل متى سلمه في الممر
لان الناس يعاونه على احضاره للقاضي
فلا فائدة في التقييد

فد لانه لا يقدر على المحاكمة فيها ولا على احضار
الى القاضي وكذا اذا سلمه في السواد لعدم مفاض
بقصص الحكم به وان سلم في مصر آخر غير مصر
الذي كفل فيه فانه يبرأ عند ابي حنيفة للعدالة
على الخاصة فيه وعندهما لا يبرأ لانه قد يكون
شهوده فيما عينه قلنا ولعل شهوده في هذا المصر
ايضا فتعارضت الوجهات ولو سلمه في السجن
وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لانه لا يقدر على
المحاكمة فيه جوهرة

درهم مثال العلوم

الغائب فصدقه وادفع اليه الغريم الدين ثانياً ورجع به على
 الوكيل ان كان باقياً في يده وان قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه
 المؤدع لم يؤخر بالتسليم اليه كتاب الكفالة
 صر بان كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس جائزة والمضمون
 بها احضار المكفول به وتنفذ اذا قيل تكفلت بنفسي فلا اؤرقني
 او بروحي او بجسدي او برأسي او بنصفه او شلتيه وكذلك ان قال
 ضمنت او هو علي والي او انا زعيم به او قيل فان شرط في الكفالة
 تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره اذا طالب به في
 ذلك الوقت فان احضره والا حبسه الحاكم حتى يحضره واذا حضره
 وسلم له لم يكن يقدر المكفول له ان يحاكمه بئري الكفيل من الكفالة
 واذا تكفل به علي ان يسلمه في مجلس القاضى فسلمه في السوق بئري
 وان سلمه في برية لم يبرأ واذا مات المكفول به بئري الكفيل بالنفس
 من الكفالة فان تكفل بنفسه علي انه لم يواف به في وقت كذا فهو
 ضامن لما عليه وهو الف ولم يحضره في الوقت لزمه ضمان المالك
 ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود و
 لقصاص عبد ابى حنيفة واما الكفالة بالمال فجائزة معلوماً كان المالك
 المكفول به او مجهولاً اذا كان ديناً صحيحاً مثل ان يقول تكفلت عنه بالف

[illegible]

ولا لأن الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم المواخاة وهذا التعليق صحيح فاذا وجد الشرط لزمه الحال
ولا بوجود الكفالة بالمال في هذه المسئلة لانها كانت ثابتة قبلها ولا تنافي كما لو كانا كقولهما
اني في قوله وان تكفل الخ... ايا الكفالة بالنفس أي التكفل

مثلا يعني لو طلب مدعي القصاص او حدة القذف من القاضي ان يأخذ كفيلا لنفس المدعى عليه حتى يحضر البيعة فالقاضي لا يجبره على غطاء الكفيل لان مبنى الحدود كلها على الدرء بالاشبهة فلا يجبر على استيثاقها بالكفالة ^{دس}

هذا والدين الصريح دين لا يسقط إلا بالإداء أو الإبراء وهو احتراز عن بدل الكتابة داماد

هذا اما مع الاتزان فلا خلاف فيه لا مطلق قوله تعالى والصالح خير واما مع السكوت فهو جائز عندنا لان الساكت يجوز ان يكون
مضرا ويجوز ان يكون منكرا فاذا صالح حملنا ذلك على الصحة دون الفساد واما مع الانكار فهو جائز ايضا عندنا لانه موضع
لقطع الدعوى والمخاصمة وذلك جائز جوهر هذا بقوله تعالى والصالح خير عرقه باللام فالظاهر العموم د

بأنه لو جرد معنى البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي من غير جبنه داماد
بأنه صوره اذ عي على رجل شيئا فاعترف به ثم صاحمه على سكنى داره سنة مثلا فيكون معنى الاجارة لان العبرة للعاني والاجارة
تمليك المنفعة وهذا الصل كذلك دي

ث لا يرفع المدعى مفترقا ومبطل في دعواه وانما دفع المال اليه لئلا يخلف ولتقطع الخصومة داماد
ث لا يرفع المدعى ان ما اخذه كان عوضا عما يدعيه د

صَلِّ مَعَ اقْوَارِ صَلِّ مَعَ سُكُونٍ وَهُوَ اِنْ لَانْفَقَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَلَا شُكْرَ

ثم تجب التسعة لأن المدعي عليه يا حذها على
أصل حقه ويحيط المال دفعا للخصومة لأنه
يشتريها ولا يلزمه زعم المدعي لأن المراد
لا يؤخذ إلا بزعمه كما

ما يعبر في البياعات أن وقع عن مال بمال وإن وقع عن مال بمال
 ما يعبر في الإجارات والصلم عن السكوت والإنكار في حق المدعي عليه

فيه ما يعتبر في
لا فداء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى بمعنى المعاوضة
هذا بيان لعائدة قوله والصلح على السكوت لا يثبت
واذا صلح عن دار لم يجب فيها شفعة وإذا صلح على دار وجبت
المدعى عليه بانكاره السكوت

فيها السعيه واذا كان الصلح عن افراد فاستحق بعض الصالح عنه
 رجوع المدعي عليه بحصة ذلك من الموضع وان وقع الصلح عن شئ
 او انكار فاستحق المتنازع فيه رجوع المدعي بالخصومة ورد العوض
 واذا استحق بعض ذلك رد حصته ورجع بالخصومة فيه واذا ادعى

ملك بنسبة الى جزء شايخ او الى جهة مخصوصة
او مكان معين منها

لم يَزِدْ شَيْئاً مِنَ الْعَوَظِ لِأَنَّهُ دَعَاؤُهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيمَا بَقِيَ وَالصَّلَاحُ
جَائِزٌ مِنْ دَعَاؤِ الْأَمْوَالِ وَالْمَنَافِعِ وَجِبَابَةِ الْعَدُوِّ وَالْخَطَا وَلَا يَجُوزُ

من المعجزة
لأنه في معنى البيع
من دعوى جده وإذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي تحجده فضايلة
لأنه حق الله تعالى لا حق غيره
على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع وإن ادعت

مَنْ لَا يَهْدِيهِ اللَّهُ فَمَا لِي بِهِ مِنْ عَاقِبَةٍ يَهْدِيهِ اللَّهُ وَأَنَا الْغَافِلُ

وَفِي زَعْمِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِدَفْعِ الْخُصُومَةِ :-
 اَنْتَ عَبْدِي فَصَاحَةٌ عَلَيَّ مَالٍ اَعْطَاهُ جَارٌ وَكَانَ فِي حَقِّ الْمُدْعَى فِي مَعْنَى الصِّقِّ

ثم لا يوجب المال فبيع بمنزلة البيع الا انه لا يصير الزيادة على قدر الدية لانه مقدّر شرعا فلا يجوز ابطاله فترد الزيادة

سند يبيّن لو ادعت سور رجل انه تزوجها فانكوفها لهما على مال لا يجوز اذا بذل لها المال للترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها

فرقة فلا دعوى في الفرقة من جاب الزوج اذ لا يسلم له شيء من هذه الفرقة وفي المرأة يسلم لها نفسها فاذا لم يجعل فرقة فالمال على ما كانت عليه قبل الدعوى وتكون هي على دعواها فلا يكون ما اخذته عونها عن شيء فلا يجوز لانه رشوة محضنة من غير رفع خصومة قيل فيها زيادة

قلت لان النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح العوض ابتداء فكان ابقاء الا انه يخير لانه ما اسقط حقه في الرجوع
الا ليسلم له كل العوض ولم يسلم له فله ان يردده ^{اي عابدين}
مسألة اي ان كان قائما لان المانع عن الرجوع قد زال ولم يرجع بقيته ان كان هالكاً وان وهب داراً فعوضه عن نصفها رجع في
النصف الذي لم يعوض لان المانع خص النصف ^{هذه}
مسألة قال قاضيان وهب ثوباً لرجل ثم احتلسه منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة
لا يكون الا بقضاء او رضاء ^{مسألة}
مسألة بالرجوع لولايته على العامة ولولايتها على نفسها كالرد بالعيب بعد القبض اذ في حصول المقصود وعدمه خطأ لان من الجائر
ان يكون المراد الثوب والحب وعلى هذا لا يرجع لمحصل المرام ومن الجائر ان يكون المراد العوض وعلى هذا يرجع فلا بد من الاثر والقضاء

ثم يرجع ولا يصح الرجوع الا بتراضيها او بحكم الحاكم واذا تلف العين
^{اي بالموهوب اي العيب} فاستحققت فضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب شيئا واذا
^{اي بالواهب والموهوب له بالرجوع اي عابدين} وهب بشرط العوض اعتبر التقاضي في العوضين واذا تقاضيا بعد
^{اي بالواهب} وصار في حكم البيع بزيادة بالعيب وخيار الرؤية وبقي فيه الشفعة و
^{اي بالواهب والموهوب له بالرجوع} العري جارية للمعسر حال حياته ولورثته بعده والرقبي باطلة عند
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف جارية ومن وهب جارية لاجلها
^{اي بالواهب والموهوب له بالرجوع} صحت الهبة وبطل الاستثناء والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} ولا يجوز في مشاع بحمل القسمة واذا تصدق على فقير بشي عجز
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} ولا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر ان يتصدق بماله
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} تصدق بحسب ما يجب فيه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بملكه
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} لزمه ان يتصدق بالجميع ويقال له امسك منه مقدار ما تنفق
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} على نفسك وعيالك الى ان تكتسب ما لا فاذا اكتسبت ما لا تصدق
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} بمثل ما امسكت كتاب الوقف لا يزول ملك الواقف عن الوقف
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} عند ابي حنيفة الا ان يحكم به الحاكم او يعلق بموته فيقول اذا مت
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} فقد وقفت دارى على كذا وقال ابو يوسف يزول ملك بمجرد القول
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} وقال محمد لا يزول ملك حتى يجعل للوقف وليا ويُسَلِّمَ اليه واذا
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له} استحق الوقف على اختلافهم خرج عن ملك الواقف ولم يدخل
^{اي بالمعسر وهو الموهوب له}

مسألة واذا تلف الموهوب في يد الموهوب له
فاستحق مستحق فضمن الموهوب له لا يرجع
على الواهب اذ لم يعوضه لان الموهوب له يعمل
لمنفعة نفسه بخلاف المودع فانه يرجع على
المودع بما ضمن لانه لم يقبضه لنفسه فوفق
^{مسألة}
مسألة ولا منافاة بين الحكمين اعني بين الهبة و
البيع بان الاول تملك عين بلا عوض والثاني
تمليك عين بعوض فكيف يجمع بينهما لان الهبة
من حكمها تأخير الملك الى القبض ومن حكم البيع
اللزوم وقد ينقلب الهبة البيع بالتعويض
^{مسألة}
مسألة وانعمرى جعل الدار له مدة عمره مع شرط
ان المعمر اذا مات ترد على الواهب وهذا
الشرط باطل كما جاء به الحديث فقد صدر
انه عليه السلام اجاز العمرى وابطل شرط
العمرى بالكسر ^{مسألة}
مسألة لما اخرجته مسلم وابوداود وغيرها
عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من امر رجلا عمرى له و
لعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهي تمنع
وعقبه ^{مسألة}
مسألة وان مات قبلك فهو لك وان مات بعدك
فانك لا تملك الا عارة ويحتمل الهبة ^{مسألة}
مسألة لانه تعري بالحق فاذا سلمها اليه على هذا
تكون عارية له اخذها متى شاء ^{مسألة}
مسألة لان قوله دارى لك تملك وقوله رقبى
شرط فاسد فيطل كالعمرى ^{مسألة}
مسألة ان يطلان الشرط في العمرى
مسألة لانه انما يعمل في المحل الذي جعل فيه العقد
وهبة المحل لا يجوز فلا يجوز استثناءه ^{مسألة}
مسألة ان يبين في الهبة ان البيوع تمام القبض
المشروط ^{مسألة}
مسألة لان المقصود في الصدقة هو الله تعالى
وهو واحد فلا شيع بخلاف الهبة ^{مسألة}
مسألة كاشتقون والسواهم واموال التجارة بلع القنا
اولا لان المعبر هو جنس مال الزكاة ولا يجب
الصدقة بالاموال التي لا تجب في جنسها والزكاة

مسألة استحسننا والقياس يلزمه ان يتصدق بجميع لان اسم المال يتناول القليل والكثير ^{مسألة}
مسألة لا بد من اعم من لفظ المال لان المال مقيد
باجباب الشارع ولا تخصيص في لغة الملك فبقى على العموم ^{مسألة}
مسألة قالوا ان كان دمه قاتلا بمسك قوت سنة لان القوت لم يتجدد في كل سنة وان
كان تاجرا بمسك قوت شهر لان التجارة تنفق في بعض الاحيان فتدثر شهرا وان كان محترقا بمسك قوت يومه ^{مسألة}
مسألة لا بد من اعم من لفظ المال لان المقيد في كل من اول
الامر احتاج الى السؤال او الموت جوعا وهو ضرر فاحش ^{مسألة}
مسألة هو حسن العين على ملك الواقف والتصدق بالمناقع خلافا لما فانه عند
حسن العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه الى الله تعالى وجه يعود نفعه الى العبد فيلزم ولا يورث ^{مسألة}
مسألة لانه يحتاج الى التصديق بالغة دائما ولا تصدق عنه الا بالبقاء على ملكه ^{مسألة}
مسألة صحح ولزم ان يخرج من الثلث لان الوصية بالمعدوم
جائزة وان لم يخرج منه جاز بهدر الثلث ان لم يخرج ملكه بمجرد قوله وقفت دارى هذه مثلا ولا يحتاج الى القضاء ولا
الى التسليم لانه اسقاط للملك كالاتاق ^{مسألة}
مسألة لان تملك من الله قصدا غير متحقق فانما يثبت في ضمن التسليم الى العبد كالصدقات ^{مسألة}

مد ووقف المشاع جائز عند أبي يوسف وقال الشافعي وقال محمد لا يصح بناء على أن القبض ليس بشرط فيه عند أبي يوسف وعند محمد شرط والشيوخ مؤثر فيه خلاصة

لهم ان موجب الوقف زوال الملك بدون التملك وانه يتأبد كالعتق فلا يرد على هذا الدليل تناقض بانه قد سبق قوله
ابن حنيفة بانه لا يزول ملك الواقف عن الوقف عنده وفي هذا الدليل خلافه واجيب بان هذا قول محمد ورواية عن ابى حنيفة والمذكور
في الاول قول ابى حنيفة او محمد على قول ما اذا حكم الحاكم كما سبق

بالتة ريل كسر وسنه تايوت جوملك قزغان
 كالفاس والحد والقذور والمشار والحنارة وثيابها والقدر والمزجل والمصحف وقاية
 وكنا وفق الزروع جازا نما اجازة مع ان القياس ان لا يجوز لانعدام التأييد والتعبية في هذه الاشياء لوجود تعامل الناس
 في وقفها والقياس قد يترك بالتعامل

فِي مَلِكٍ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَوَقَّفُ الْمَشَاجِجَ جَانِبَ عِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ وَقَالَ

محمد لا يجوز ولا يتم الوقف عند أبي خنيفة ومحمد حتى ينفذ أخوه رجعة

لَا تَنْقُطُ أَبَدًا وَقَالَ أَبُو نُؤَيْسٍ إِذَا سَمِعْتَ فِي حُجَّةٍ نَقْطَةً حَارًا وَصَارَ

بَعْدَهَا لِفَقَاءِ وَأَزْلَمَ سَمْعُهُ وَفُتِنَ الْعَقْلُ وَتَلَوَّاهُ قَدْرَ

عندما حشفت لعمى تحقيق التأييد به بربر بربر
عندما حشفت لعمى تحقيق التأييد به بربر بربر

وما يهمل ويجول وقال ابو يوسف اذا وقف صبيعة بيدها والكرها ولم
 روى عبد الواقف روى في نسخة من الفرس وغيره

عبيدة جاز وقال محمد بن جاز حسن الكرايم والسلاح واذا صحت الوف
والمراد بالكرايم منها هو الجند من نسبة ذكر السلاح

لم يجز بيعه ولا تمليكها الا ان يكون مفسدا عند ابي يوسف فيطلب الشريك
او الوقف ^{المخوذة عن ملكه}

لِقِسْمَةٍ فَيَصْرَحُ بِمَقَامَتِهِ وَالْوَاجِبُ أَنْ يَتَدَاوَمَ مِنْ ارْتِفَاعِ الْوَقْفِ

بما ربه شرط الواقف ذلك اولا بشرط وان وقف دارا على سكنى

كَلِمَةً فَالْعَامِرَةُ عَلَى مِثْلِ السَّكْنِيِّ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ كَانَ فَقِيرًا

جَوَّهَهَا الْحَاكِمُ وَعَمَّرَهَا بِالْجَنَّةِ فَإِذَا عَمَّرَتْ رَدَّهَا إِلَى مَنْ لَهَا السَّكَنُ وَمَا لَا يَنْقُضُ عَلَى الْعَمَارَةِ بَالَهُ

نَهْدُمُ مِنْ بِنَاءِ الْوَقْفِ وَأَنَّهُ صَرَفَهُ الْحَاكِمُ فِي عِمَارَةِ الْوَقْفِ أَيْ خَارِجِ

ان استغنى عنه كذا

وَأَن أَمْسَعِي عَلَيْهِ أَمْسَهُ حَتَّى يَخْجَأَ إِلَى عِمَارَتِهِ وَلِيُخْبِرَ بِهِ قَوْمَهُ
أَي مَا أَهْدَمَ مِنَ الْوَقْفِ وَاللَّهِ سَعْدُ
أَي وَالْعِمَارَةُ

بجواران بقسمه بین مستحق الوقف واذ جعل الوقف على الوقف

نفسه او جعل الولاية اليه جاز غندي يوسف واذا بنى مسجدك
 اي الى نفسه بمالك عازم لا شريك له هو نور محمد هادي

يُرْسَلُ مِنْكُمْ عَنْهُ حَتَّى يَفْرُزَهُ عَنْكُمْ بِطَرِيقِهِ وَيَأْذَنَ لِلنَّاسِ بِالصَّلَاةِ

بِهِ فَاذَا أَصْلَى فِيهِ وَاحِدٌ زَالَ مَلِكُهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ

جعل الولاية اء لان المتولى يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورية

ان شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له وان لم يشترط لم يكن

السجدة بخالف سائر الاوقاف في عدم اشتراط النسليم الى التولية
ملك الواقف عند الامام وان لم يصح به حاكمه ابن عابد بن

ل بني لانه لو كان مساحة ذال ملكه بمجرة الا مربا الصلوة فيها ذ

بِالسَّالِفِينَ إِنْ يَجْعَلُ لَهُ سَبِيلًا عَامًّا يَدْخُلُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا يُفْخَخُ

عاشق ان غصون
علی اکبر علی رضا
سازگار و
منزل

عاشقانه و انوار الملك
وذا انقضا

[illegible]

عليه السلام
موضع السجدة
عليه السلام

١٢ قوله
فللقاضى
١٣ يعنى
١٤ اعلم
مروجه

۱۵۰۴۹۱

50

مد والخلاف في المكيل والموزون لها انه طال به بدفع نصيبه فيؤمر بالدفع اليه كما في الدين المشترك ولانه يطالبه بتسليم ما سلم اليه وهو النصف ولا يحنقه انه يطالبه بدفع نصيب الغائب لانه يطالبه بالمقرض وحقه في المشاع والمقرض المدين يشتمل على الخطين ولا يتميز حقه الا بالقسمة وليس للمودع ولاية القسمة بخلاف الدين المشترك لانه يطالبه بتسليم حقه اليه لان الديون تقتضي بامثالها ^{جوهر} ^{اي نقل} وان كان مما لا يقسم جازان يحفظ احدها باذن الآخر وذلك لانه رضى بحفظها ولم يرض بحفظ احدها كله فان الفصل كما يحفظ متى اضيف الى الاثنين فيما يقبل التجزى يتنازل البعض دون الكل فيقع التسليم الى الآخر بلا رضاه المالك ^{درد} لانه لا يمكن الاجتماع على حفظها وحفظ كل واحد منهما النصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنص ^د اي مما لا يمكن قسمته كالعبد او مما يتغير بالقسمة كالثوب ^د

ك بالاتفاق لان اجتماعها على حفظ الجميع متعذر ^د لانه لا يجد بدا من ذلك فانه اذا خرج كان البيت وما فيها مسلما اليها ^د

د لان في التبين في دار واحدة لا يتفاوتا في الحرز غالبا فيلغوا الشرط كما لو قال احفظها في هذا الصند ورق فحفظها في صند وق آخر

د هي مشتقة من العرية وهي العطية وقيل منسوبة الى العار لان طلبها عار وشار فعمل هذا يقال العارية بالتشديد لان ياء النسبة مشددة والعاراة لغة في العارية وفي الشرع عبارة عن تملك المنافع بغير عوض وسميت عارية لتعريضها عن العوض ومن شرطها ان تكون العين قابلة للاشتقاق بها مع بقاء عينها حتى لا تكون عارية الدراهم والدنانير والفلوس الاقرضا والعارية غير لازمة حتى ان التعبير ان يرجع فيها متى شاء وتبطل بموت احدها ^{جوهرة}

لانها تختلفان في الحرز غالبا فيفيد التقييد ^د وهي تشدد الباء كأنها منسوبة الى العارة لا العار ^د

د لانها لتمليك العين وعند عدم ارادته الهبة يحمل على تملك المنافع بخونا ^د

د لان جعل سكاها له مدة عمره وجعل قوله سكني تفسير القوله لانه لا يمكن تملك تملك المنافع فيحمل عليه بدلالة آخره ^د

د لان الاعارة دون الاجارة والشي لا يضمن ما فوقه ^د

د وما يختلف باختلاف المستعمل كركوب الدابة ^د

لها حمل وموثة واذا اودع رجلا من رجلين ثم حضر احدهما فطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيئا حتى يحضر الآخر عند ان خيفة وقال ابو يوسف ومحمد يدفع اليه نصيبه وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصيبه وان كان مما لا يقسم جازان يحفظه احدهما باذن الآخر واذا قال صاحب المودعة لودع لاسلمها الى زوجتيك فسلمها اليها لم يضمن وان قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن ^{اي العارية} كتاب العارية العارية جائزة وهي تملك المنافع بغير عوض وتصح بقوله اعزتك واظمتك هذه الارض ومثلك هذا الثوب ^{اي العارية} وحملتك على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة واخذت منك هذا العبد ^{اي العارية} وداري لك سكني وداري لك غمري سكني ^{اي العارية} وللغير ان يرجع في العارية متى شاء والعارية امانة ان هلك من غير تعدي لم يضمن شيئا وليس للمستعير ان يواجر ما استعاره وله ان يعيره اذا كان مباحا لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الدراهم والدنانير والمكيل والموزون قرض واذا استعار ارضا لبنى فيها او غرس جازا ولغيره ان يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والغرس فان لم يكن وقفا لعارية

هذا الدين يوجب القسمة والبيع لا يوجب القسمة لان المالك لا يرضى بالقسمة

د كما نجد على الدابة والاستخدام والسكنى والزراعة وان شرط المالك ان يتفع هر بنفسه لان التقييد في لا يمتنع غير مقيد بخلاف ما يختلف باختلاف المستعمل ^د د لانه ملك المنافع ومن ملك شيئا جاز له ان يملكه على حسب ما ملك ^د د قوله قرض لان الاعارة تملك المنافع ولا يمكن الاشتغال بها الا بالاستهلاك عنها فاقضى تملك المنة ضرورة وذلك بالهبة او بالقرض والقرض اذا ما ثبت ^{هنا} د لانه لا يمتنع منفعه كالسكنى تملك بالاجارة فكذلك بالاعارة ^د د لان العارية غير لازمة فاذا رجع لا يضمن للمستعير ما نقص من بناءه وغيره ^د

سـ وفي ظاهر الرواية عرفها سنة قليلا كان او كثيرا وفي رواية حسن بن زياد ان كانت دائقا ونحوه يعرف يوما وان كانت درهما او درهمين يعرفها ثلاثة ايام وان كانت ثلاثة ونحوها عرفها سبعة ايام او عشرة ايام وان كانت عشرة ونحوها عرفها شهرا وان كانت مائة عرفها سنة **مشكلات**

سـ قوله تصديق لانه لما عجز عن ابطال عين النقطة الى ما حياها جاز له ان يوصل عوضها وهو الثواب على اعتبار ايجازته **سـ** اما اذا جاء صاحبها واقام البيعة سليما الى الحق الى مستحقه وذلك واجب واما اذا لم يجز يتصدق بها فيصل خلفها اليه وهو الثواب على ايجازته التصديق بها وان شاء امسكها رجاء الظفر بها **جوهرة** **سـ** فان ضمه لم يرجع بها على المسكين لانه بالتضمن ملكها فظهر ان تصديق بملك نفسه فله ثوابها وان ضمن التصديق عليه لم يرجع به ايضا على المنتقط لانه الصدقة عقد تبرع فاذا ضمنها الذي تبرع عليه لم يرجع به على المتبرع **جوهرة**

سـ لان القاشي ولاية في مال القاش

نفسه له **داماد** **سـ** شهر وان كانت مائة او اكثرها عرفها سنة **سـ** لان فيه ابقاء العين على ملكه من غير قط الزام الدين عليه وكذا يفعل بالعبدا لابق **سـ** فله ثوابها ونصير ايجازته الاخرة بمنزلة الاذن السابق **سـ** لانه نصبت ناظرا من الجانبين وفي قول جعل الثقة ديننا على صاحبها اشارة الى انه انما يرجع على المالك اذا شرط القاشي الرجوع على المالك وهو الاصح كما في الهداية **سـ** **سـ** لان بقائها الى الان كان بفنقه فصار كأنه استفاد الملك منه **درر**

سـ لانها لقطة وفي التصديق بعد مدة التعريف ابقاء ملك المالك من وجه اي من حيث انه يحصل الثواب **سـ** يعني لقطة العهر يكون مملوكا اذا لم يوجد صاحبها كلقطة الحل وقال الشافعي لا يملك بل يجب تعريف لقطة العهر الى ان يجزى صاحبها

سـ فاذا دفعها بيعة وجاء آخر فاقام بيعة انما له ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن البايع وفي الحاشية هذا اذا دفعها بغير قضاء القاشي وان دفعها به لا يضمن **سـ** **سـ** لان المأموره هو التصديق والصدقة لا تكون على غنى **سـ** **سـ** لان مال الغير فلا يباح له الانتفاع به الا برضاه والا باحة للفقير لانه محل للصدقة بالاجتماع **جوهرة**

سـ في حاجه نفسه لانه محل لها ولان صرفها الى فقير آخر كان للثواب وهو مثله وفيه نظر للجانبين **سـ** **سـ** منظر الثواب للمالك ونظر الانتفاع للمنتقط **سـ** **سـ** قوله والله اعلم ليس في كثير من النسخ

عَرَفَهَا أَيَّامًا وَأَنْ كَانَتْ عَشْرَةَ فَصَاعِدًا عَرَفَهَا حَوْلًا فَإِنْ جَاءَهَا جَاهِلٌ
وَالْأَصْدَقُ بِهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ أَقْضَى الصَّدَقَةَ
وَأَنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمُنْقَطُ وَيُجْزَى الْأَلْفَاطُ فِي الشَّاءِ وَالْبَقَرُ وَالْبَعِيرُ
فَإِنْ أَتَقَى الْمُنْقَطُ عَلَيْهَا بِغَيْرِ أَذْنِ الْحَاكِمِ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ وَأَنْ أَتَقَى
بِأَمْرِهِ كَانَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَى مَالِكِهَا وَإِذَا رَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْحَاكِمِ فَظَرْفِيهِ
فَإِنْ كَانَ لِلْبَيْعَةِ مَنُفَعَةٌ أَجْرُهَا وَأَتَقَى عَلَيْهَا مِنْ أَجْرِهَا وَأَنْ لَمْ يَكُنْ
لَهَا مَنُفَعَةٌ وَخَافَ أَنْ تَسْتَرْقِيَ النَّفَقَةَ قِيمَتَهَا بِأَعْيُنِهَا وَأَجْرُهَا بِحِفْظِ
ثَمَنِهَا وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ الْأَتَقَى عَلَيْهَا أَذْنُ فِي ذَلِكَ وَجَعَلَ النَّفَقَةَ دَيْنًا
عَلَى مَالِكِهَا فَإِذَا حَضَرَ مَالِكُهَا فَلِلْمُنْقَطِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهَا حَتَّى يَأْخُذَ
النَّفَقَةَ وَلِقَطَةُ الْكَلْبِ وَالْحِمَى سَوَاءٌ وَإِذَا حَضَرَ الرَّجُلُ فَأَذْنُ حَتَّى يَأْخُذَ
لَهُ لَمْ تَدْفَعْ إِلَيْهِ حَتَّى يَفِيءَ الْبَيْتَةَ فَإِنْ أَعْطَى عَلَامَتَهَا حَلَّ لِلْمُنْقَطِ أَنْ
يُدْفَعَهَا إِلَيْهِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ وَلَا يَصْدَقُ بِالْقِطَةِ عَلَى غَيْرِ
وَأَنْ كَانَ الْمُنْقَطُ غَنِيًّا لَمْ يُجْزَلْهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا وَأَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَا بُدَّ
أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا وَيُجْزَى أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا إِذَا كَانَ غَنِيًّا عَلَى بَيْتِهِ وَابْنِهِ وَ
زَوْجَتِهِ إِذَا كَانُوا أَفْقَرًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكُونُ
لِلْمَوْلُودِ فَرَجٌ وَذَكَرُ فَرَجٍ حَتَّى فَإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنَ الذِّكْرِ فَيُجْزَى غَلَامٌ وَأَنْ كَانَ
يَبُولُ مِنَ الْفَرْجِ فَهُوَ أَتَى وَأَنْ كَانَ يَبُولُ مِنْهَا وَالْبَوْلُ يُسْبِقُ مِنْ أَحَدِهِمَا

على حسب رأي المنتقط على أنه انما يملكها لا يملكها صدقا على ما رجح الراجح على ما لا يملكه من جهة اعتبارها بالدار والدعوى على ما لا يملكه من جهة اعتبارها بالدار والدعوى على ما لا يملكه من جهة اعتبارها بالدار والدعوى

نظرا لانه ذو حاجة وقال الشافعي يعرف ايدا ولا يجوز له ان ينتفع بها لقوله عليه السلام ولا تحمل النقطة **جوهرة**

سـ لانه لما جاز له ان ينتفع بها اذا كان فقيرا جاز ان يتصدق بها على هؤلاء والله سبحانه وتعالى اعلم **جوهرة**

سـ هو اسم لمولود له فرج وذكر يورث من حيث ماله فاذا اشتبه حاله ورث بالاحوط حتى يكشف حاله وكذا اذا لم يكن له فرج ولا ذكر ويخرج بحدوث من دبره او سرته كذا في البناء **جوهرة**

سـ لان البول من اي عضو كان فهو دالة على انه هو العضو الاصل والآخر بمنزلة الصب **سـ**

سلك لان السبق من احد الموضوعين يدل على انه هو الاصل وانه عدل الى المجري الاخر لصلته او عارضه
جوهرة
سلك لان النبوة يقل ويكثر لاجل ضيق الخرج وسعته فلا دلالة لقلته ولا لكثرة
جوهرة
سلك لانها علامة قوة ذلك العضو ولان الاكثر حكم الكل في كثير من الاحكام
جوهرة

سلك لان كثرته تدل على انه هو المجري في الاصل لان الاكثر حكم الكل في ترجيح بالكثرة فان استويا في الكثرة قالوا جميعا
لا علم لنا بذلك وهو مشكل ينتظر به الى ان يبلغ
جوهرة
سلك لان هذا من علامات النساء واما خروج المني فلا اعتبار به لانه يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في شرحه وصورة
الحمل بان يتقسم بخرقة فيها منى فان قيل ظهورا لثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللين قيل لان اللين قد ينزل ولا يندى
او يظهر له ثدي بحيث لا يتميز من ثدي رجل
فاذا نزل اللين وقع التمييز
جوهرة

سلك اي غير محكوم عليه بكونه ذكرا وانثى عند
الامام وقال لا علم لي به وهذا من جملة ما
توقف فيه من كمال ورعه

سلك لاحتمال انه امرأة فلا يخل الرجال كيدا
تفسد صلواتهم ولا النساء لاحتمال انه
رجل فيفسد صلواته

سلك لانه يباح لمملوكته النظر اليه لانه اذا كان
قائمة الرجل نظرا اليه وان كان امرأة فالمرأة
تنظر الى المرأة وهذا اذا كان الخنثى يشتهى
اما اذا كان لا يشتهى جاز للرجال والنساء
ان يختصوه
جوهرة

سلك لانه باحة نظر مملوكته الى عورته رجلا
كان او امرأة

سلك لان ذلك ثابت بيقين والزيادة مشكوكه
فيها فلا يصح بالشك

سلك اي غير كونه انثى بظهور احدى علامات
الذكور بلا تعارض مع يعتبر ذكر الكمالين وفي نظر
والترجيح في هذا المقام ما قاله صاحب الجواهر فاعرف
لمحرمه حسن شوقي

سلك يعني الا ان يتبين ان نصيب الانثى اكثر
من نصيب الذكر فيعطى حصة نصيب ذكر وذلك
في مسائل منها اذا ماتت المرأة عن زوج وابوين
وولد خنثى فالمال بينهم على اثني عشر للزوج
ثلاثة وللأبوين اربعة وللخنثى خمسة اذ لو كان
انثى لكان له ستة وكانت تقول المسئلة الى
ثلاثة عشر ومنها اذا ماتت عن زوج وولد خنثى
ولاب وام من ستة للزوج ثلاثة وللأب
للام سهم والباقي للخنثى وهو سهمان ولو كانت
انثى لكان لها ثلاثة ومنها اذا ماتت عن زوج وولد
لاب وام وخنثى لاب من اثنين للزوج الثلث وللأب
والام الثلث وللخنثى ولا شيء للاب والام لان
الخنثى منى ورث في حال دون حال الاب والام بالثلث
جوهرة

نسب الى الأسبق فان كانا في السابق سواء فلا يعتبر بالكثرة عند
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ينسب الى اكثرهما واذا بلغ الخنثى
وخرجت له حجة او وصل الى النساء فهو رجل وان ظهر له ثدي
كثدي المرأة او نزل له لبن في ثديه او حاض او جلد او أمكن الوصول
اليه من الفرج فهو امرأة فان لم يظهر له احد هذه العلامات
فهو خنثى مشكوك واذا وقف خلف الامام قام بين صف الرجال و
النساء وابتاع له أمة تختبئ ان كان له مال فان لم يكن له مال
ابتاع له الامام من بيت المال فاذا اختبئته باعها وردها اليها
بيت المال واذا مات ابوه وخلف ابنا وخنثى فالمال بينهما عند
ابن حنيفة على ثلاثة أسهم للابن سهمان وللخنثى سهم وهو انثى
عنده في الميراث الا ان يثبت غير ذلك وقال ابو يوسف ومحمد
للخنثى نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى وهو قول الشعبي
اختلفا في قياس قوله وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة أسهم
للابن اربعة وللخنثى ثلاثة وقال محمد المال بينهما على اثني عشر سهم
للابن سبعة وللخنثى خمسة
ولم يعرف له موضع ولا يعلم آخى هو ام ممت نصيب القاضي
من يخطط ماله ويؤمر عليه ويستوفي حقوقه ويفيق على زوجته

سلك لان السبق من احد الموضوعين يدل على انه هو الاصل وانه عدل الى المجري الاخر لصلته او عارضه
جوهرة
سلك لان النبوة يقل ويكثر لاجل ضيق الخرج وسعته فلا دلالة لقلته ولا لكثرة
جوهرة
سلك لانها علامة قوة ذلك العضو ولان الاكثر حكم الكل في كثير من الاحكام
جوهرة
سلك لان كثرته تدل على انه هو المجري في الاصل لان الاكثر حكم الكل في ترجيح بالكثرة فان استويا في الكثرة قالوا جميعا
لا علم لنا بذلك وهو مشكل ينتظر به الى ان يبلغ
جوهرة
سلك لان هذا من علامات النساء واما خروج المني فلا اعتبار به لانه يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في شرحه وصورة
الحمل بان يتقسم بخرقة فيها منى فان قيل ظهورا لثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللين قيل لان اللين قد ينزل ولا يندى
او يظهر له ثدي بحيث لا يتميز من ثدي رجل
فاذا نزل اللين وقع التمييز
جوهرة
سلك اي غير محكوم عليه بكونه ذكرا وانثى عند
الامام وقال لا علم لي به وهذا من جملة ما
توقف فيه من كمال ورعه
سلك لاحتمال انه امرأة فلا يخل الرجال كيدا
تفسد صلواتهم ولا النساء لاحتمال انه
رجل فيفسد صلواته
سلك لانه يباح لمملوكته النظر اليه لانه اذا كان
قائمة الرجل نظرا اليه وان كان امرأة فالمرأة
تنظر الى المرأة وهذا اذا كان الخنثى يشتهى
اما اذا كان لا يشتهى جاز للرجال والنساء
ان يختصوه
جوهرة
سلك لانه باحة نظر مملوكته الى عورته رجلا
كان او امرأة
سلك لان ذلك ثابت بيقين والزيادة مشكوكه
فيها فلا يصح بالشك
سلك اي غير كونه انثى بظهور احدى علامات
الذكور بلا تعارض مع يعتبر ذكر الكمالين وفي نظر
والترجيح في هذا المقام ما قاله صاحب الجواهر فاعرف
لمحرمه حسن شوقي
سلك يعني الا ان يتبين ان نصيب الانثى اكثر
من نصيب الذكر فيعطى حصة نصيب ذكر وذلك
في مسائل منها اذا ماتت المرأة عن زوج وابوين
وولد خنثى فالمال بينهم على اثني عشر للزوج
ثلاثة وللأبوين اربعة وللخنثى خمسة اذ لو كان
انثى لكان له ستة وكانت تقول المسئلة الى
ثلاثة عشر ومنها اذا ماتت عن زوج وولد خنثى
ولاب وام من ستة للزوج ثلاثة وللأب
للام سهم والباقي للخنثى وهو سهمان ولو كانت
انثى لكان لها ثلاثة ومنها اذا ماتت عن زوج وولد
لاب وام وخنثى لاب من اثنين للزوج الثلث وللأب
والام الثلث وللخنثى ولا شيء للاب والام لان
الخنثى منى ورث في حال دون حال الاب والام بالثلث
جوهرة

سلك لانه الاجتماع مع الابن
لان الخنثى يستحق النصف ان كان
ذكرا او انثى ان كان انثى
وانتصف والثلث خمسة
من ستة فله نصف ذلك وهو اثنان
ونصف من ستة ووقع الكسر بالنصف
فضربت الستة في اثنين صار اثني عشر
ميدان

سلك وذلك ان لابن عند الافتراء كل الميراث
ولابنت نصفه فكان نصف الكل اثنين
ونصف النصف واحد والجموع ثلاثة
اربع فالخرج اربعة نقول الى سبعة
بمعد الخنثى ثلثة وللابن اربعة والجموع
يكون سبعة وامام

ابن	جسم	سهم
١	١	١
١	١	١
١	١	١

لنحقق حاجتهم اليه تحقيقا او تقديره فصار كالنهر والطريق ^{دأما}
نقل لقوله عليه الصلوة والسلام من حفر بئر اقله مما حولها اربعون ذراعا من كل جانب عطا الماشية ولان الحافر لا يتمكن
من الانتفاع ببئر الا بحريمها ^{دأما}
صد معناه اذا حفر في ارض موات باذن الامام عنده او باذنه وفيما اذنه عندها لان حفر البئر احياء ^{هنا}
نقل قوله فستكون ذراعا اي حريمها ستون ذراعا لانه يحتاج فيه الى ان يسير دابته للاستقاء وقد يطول الرشاء وبئر العطن
للاستقاء منه باليد فقلت الجاهل فلان التفاوت ^{هنا} اي بين العطن والمناخ في الحريم
في العطن الى الحريم الزائد على الاربعين
نقل قوله ثلاثمائة ذراع لان العين تستخرج للزراعة فلا بد من موضع يجري فيه الماء ومن حوض يجمع فيه الماء ومن موضع
يجري منه الى المزرعة ^{دور}

نقل لا احتمال ان ينقص ماء البئر الا في الحفر
الثاني ولو حفر فيها وراء حريمه فذهب
ماؤه لا شيء عليه

نقل لا يؤدي الى تقويت حقه والاخلال به
فان حفر فلاول ان يكسبها بئر عا فان اراد
ان يأخذ الثاني بكسبها قيل له ذلك لان حفره
جناية منه كما في الكساة يلحقها في دار غيره
فانه يؤخذ برفعها وقيل يقتضيه التنصت
ثم يكسبها لنفسه وهو الصحيح وان حفر الثاني
بئر ولاء حريم الاولي فذهب ماء البئر الاولي
فلا شيء عليه لانه غير متعدي في الحفر فللثاني الحريم
من الجواب الثلاثة دون الاولي لسبق ملك
الحافر الاولي فيه والشجرة تفرس في ارض موات
لها حريم ايضا حتى لم يكن لغيره ان يفرس شجرة
في حريمه لانه يحتاج الى حريم له يحد فيه بئر
ويضع فيه وهو مقدر ربحه اذرع كذا في
الهداية ^{جوهرة}

نقل لان الظاهر لا يشهد له بل لصاحب الارض
لانه من جنس ارضه ^{نقل}
نقل لان النهر لا بد له من ذلك فكان الظاهر
انه له ^{نقل}

نقل وفي رواية يقدره اي ابو يوسف الحريم
بنصف عرض النهر من جانبه لان طينه يلقى من
جانبه فيقسم عليها عرضه وقدره اي محمد
الحريم كله اي بكل عرضه ^{نقل}
نقل كان يقول له اذنت لك في التجارة من غير
تقييد بشئ مخصوص ^{نقل}
نقل لان اسم التجارة يتناول بكسبه ^{نقل}
نقل كما اذا قال اذنت لك ان تجر بكذا ^{نقل}

نقل لانه اسقاط الحق وفك الحجر فظهر مالكية
العبد فلا يقتضيه شئ من فروع
نقل المراد بان ما حصل بالتجارة لانه ان لم
يحصل به كقواره بمهر لا يصح فلا يؤخذ به
قل العتق ^{شرح}

نقل لانه ليس بتجارة اذ هي مبادلة مال بمال وبذل الكتابة مقابل بطل الحرد وهو ليس بمال ^{دأما}
نقل لان الاعتاق فوق الكتابة فاذا لم يمس هذا لم يملك الا على ^{نقل}

نقل والمال المشروط دين عليه فيصح الكفالة به لكونه ديناً على حرد خلافاً بطل الكتابة حيث لم يقع الكفالة به لانه ثبت مع المنافي وهو
قيام الرق ^{دأما}
نقل وهو بضم حرف المضارعة اي يجعله هدية بيد البشير وهو قد ربحه لانه لا يملك اهداء الكثير
منه وقد اطلقا لان ادم صلا وقد البشير من ادم ادم غير جائز ^{آية}
نقل لان الواجب في ذمة العبد ظهور وجوبه في حق مولاه فيعتلق برقبته استيفاء كدين الاستهلاك ^{نقل}
نقل لانه ان حقه بالرقبة فصار كملقها بالتركة ^{هنا}

قرب من العا حرب بترك قرعاً لاهل القرية ومطرحاً لمصائبهم

ومن حفر بئر في بيرة فله حريمها فان كانت للعطن حريمها اربعون

ذراعاً وان كانت للناس فستون ذراعاً وان كانت عينا حريمها

ثلاثمائة ذراعاً ومن اراد ان يحفر في حريمها فليس له وما تركت

الغزاة والذخلة وعدل عنه وحوز عوده اليه لم يحضر حياؤه وان

كان لا يجوز ان يعود اليه فهو كالموت اذ لم يكن حريماً لعا حريمه

من احياء باذن الامام ومن كان له بئر في ارض غيره فليس له حريمه

عند الخيفة الا ان يقسم بنية على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد له

مستأجر بمشي عليها وتلق عليها طينه

اذا اذن المولى لعبد في التجارة اذنا عاماً جاز تصرفه في شائر

التجارات يشترى ويبيع ويهرن ويسترهن وان اذن له في نوع منها

دون غيره فهو مأذون في جميعها وان اذن له في شئ بعينه فليس

بمأذون واقرار المأذون بالديون والغضوب جائز وليس له ان يزوج

ولا ان يزوج ممالিকে ولا يكاتب ولا يفتق على مال ولا يبيع بئره

ولا يغير عوض الا ان يبيع الى بئره من الطعام او يضيف من بطمه

وديونه حلقه برقبته ببيع للمرءاء الا ان يقضي المولى ويقسم

بينهم بالخصص فان فضل من ديونه شئ طوّل به بعد احره

نقل

نقل

نقل

نقل

نقل

نقل

نقل

له وذلك لانه مستاجر للعامل ببعض ما يخرج من الارض وذلك جائز فاما البقر فليس بمستأجرة لانه يستعمل ان يستأجر الرجل
بقر نفسه وانما قيل على ملكه فصار كمن استأجر خيالا ليحيط ثوبا بابرته ^{عنه البقرة}
نك لانه لو قدر اجارة للارض فاشترط البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذ لا يمكن جعل البقر تبعا للارض لا بخلاف المنفعة
لان الارض للاشياء والبقر للشق ولو قدر اجارة للعامل فاشترط البذر عليه مفسد لانه ليس بتبعها ^{على}
من تصير المنافع معلومة كسنة او اسكرفان ذكر وقت لا يمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة ^{داماد}
له وهي الاثمار والعظام والسواقي انهار الصغار صورة ان يقول رب الارض للزراع هذه المزروعات التي في ارضي على الانهار
العظام والانهار استغاري لي اوهي لك والباقي بيننا اثلاثا او ارباعا لا يجوز ^{مشكلات}
لاحتمال ان لا يخرج الامن ذلك الموضع ^ك

له لان استحقاقه بالشركة في الخارج ولا وجود
له في الخارج ^{دس}
معلنة ثماء ملكه فلا يستحق الاخرات
تشميته فسدت ^ك
له لان رب الارض استوفى منفته بعقد
فاسد ^ك
له لانه استوفى منافعه بعقد فاسد فيجب
عليه قيمتها اذ لا مثل لها ^{هنا}
له لانه استوفى المنافع بعقد فاسد فيجب
عليه اجر مثلها كاملا ^ك
له يعني يعطى المزراع صاحب الارض اجر مثل
الارض في حق نصيبه من الزرع رعايته
للجانبين ^ك

له لانه استوفى منافع الارض بعقد فاسد
فيجب رد ما وقد تعدر ولا مثل لها فيجب
رد قيمتها ^ك
بالقائه على الارض ولا يدري هل يخرج ام لا
له لانه لا يمكنه المضي الا بضرر يلزمه وهو استهلاك
البذر فصار كذا اذا استأجر اجيرا ليهده داره
ثم بدله لم يجب على ذلك ^ك
اي ظهره فيه راي لعدم الهدم ^ك

له لان المنافع صارت ملكا للورثة والعقد
السابق لم يوجد منهم فينتقض ^ك
له صورة رجل دفع الى آخر ارضا مزراعة
الى ستة اشهر مثلا فزرعها وانقضت المدة
ويحتاج الى وقت ادراك الزرع بظهره فيقسم
الاجر بينهما على ما شرطوا فاما الذي ليس
من قبله الارض يدفع الى صاحب الارض
جامع المضمرات ^ك

له مسورة ان يزرع على ستة اشهر مثلا فانقضت
الاشهر والزرع لم يدر ذلك بعد لم يجز الزرع على
الحصاد لانه امتزار بالزراع لانه يفسد عليه
ما يزرع ولو تركه الى اذ يدرك يكون انهارا رب
الا ان يشي يجب بجر مثل نصيبه من الارض
من كان الخارج منها خصالا فاجر مثل
ثمن الارض ان كان اثلاثا فاجر مثل ثلث الارض
بعد ان عمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وغيره ^ك

لواحد والعمل لواحد جاز وان كانت الارض والبقر لواحد
البذر والعمل لاخر ففي باطلة ولا تصح المزارعة الا على مدة معلومة
ومن شرائطها ان يكون الخارج ^{اي المزارعة} متشاعبا بينهما فان شرطوا لاحدهما
قفرنا ^{اي مينة} متشاعبا ^{اي فاسدة} وفي باطلة وكذلك ان شرطوا ما على الماذنات
والسواقي ^{اي المزارعة} واذا صحت المزارعة ^{اي فاسدة} فالخارج بينهما على الشرط فان
لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة
فالمخرج لصاحب البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فالعامل
اجر مثله ^{اي اجر مثله} لا يتردد على مقدار ما شرط له من الخارج وقال محمد له
اجر مثله بالغا ما بلغ وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب
الارض اجر مثله واذا عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر
من العمل لم يجز عليه وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الخ
على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت
مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزراع اجر مثل نصيبه من
الارض الى ان يستجهد والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقها
واجرة الحصاد والرفاع والدياس والتذرية عليهما بالحصر فان
شرطاه في المزارعة على العامل فسدت ^ك كتاب المساقاة قال
ابو حنيفة المساقاة مجزؤ من الثمرة باطلة وقال ابو يوسف ومحمد

لا يصح ان يكون
الاجر على ما
شرطوا
لانه لا ينفك
ماله
لا يصح ان يكون
الاجر على ما
شرطوا
لانه لا ينفك
ماله
لا يصح ان يكون
الاجر على ما
شرطوا
لانه لا ينفك
ماله

له لانه شرط يخفيه العقد وفيه منفعة لاحدهما فتفسد ^ك
له لانه شرط على العامل يحل للعامل بين الناس وهو الاصح وعليه الفتوى ^ك
له لانه شرط على العامل يحل للعامل بين الناس وهو الاصح وعليه الفتوى ^ك

سنة وانما ذكر الشجر هنا مع الفهامه مما سبق وذكر الخلد مع دتحوله في الشجر رد الشافى اذ عنده لا يجوز في الشجر ويجوز في الخلد والكرم لوقوع الاثر فيهما لا في غيرهما وامام

والرطاب جمع كالقصعة والقصايح والحجفة والنجفان والبقول الرطاب فالبقول مثل الكراث والبقول والسلق ونحو ذلك والرطاب كالقضاء والبطيخ والرمانة والعنب واليافرجل والياباذنجان وأشياء ذلك جوهرة

ثلاثة لأن العامل إنما يستحق بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي والآداب ^{جوهره} والادراك
لأنه في معنى الاجارة الفاسدة وصاحبها كالزراعة اذا فسدت ثم عند أبي حنيفة له اجر مثله لايزاد على ما شرطه له وعند

جَارِزَةٌ إِذَا ذُكِرَتْ مَجْلُومَةٌ وَهِيَ خَزْمٌ مِنَ الثَّمَرَةِ مِشَاعًا وَتَحْوِزٌ

المساقاة في النخل والشجر والكرم والبطاب وإيهول الباذخان

فان دفعه فخلافيه ثمر مسافاة والثمرة تزيد بالعمل جازوا ان كانت

فقد انتهت لم يخبروا ذافسدت المساقاة فللعامل أخ مشاه و

بجيت لا يربح بالفلان لانه اقام يكن لعله افرقة لا يستحق الاجر
تبطل المساقاة بالموت ونفسه بالايعذار كما نفس الإجارة

كتاب النكاح

بلفظين يُعبرُ بهما عن الماضي أو يُعبرُ بأحدهما عن الماضي والأخر
عنه. فان قيل المرأة زوجت نفسها فقوله قبلت
عقلها كما اذا امر من العامل ومنعق عن العمل وكان
العامل سارقاً ومخوفاً

المستقبل مثل أن يقول زوجتي فيقول زوجهك ولا ينعقد نكاح

المسألة: لا يجوز ما شهد من جرمين بالغين عاقلين مثله: أو رجل

وَأَمَّا نِسَاءُ الَّذِينَ آمَنُوا فَلَا تُحْزَنْنَ عَلَى مَا كَانَ فِي بُحْبُوحِكُنَّ أَفَلَا تَعْقِلُونَ

تَزَوَّجَ مُسَلِّمٌ مِّنْهُمَا ذَا ذِمَّةٍ جَارِعَتًا خَشِيعَةً وَارْتَضَىٰ يَاسُوفُ

وقال محمد لا يجوز ولا تحل الزحل ان تزوج بأقرب ولا محذاته من

[illegible][illegible]

وَدَيْبِيَابِ اَحْمَدَ وَدَيْبِيَابِ اَحْمَدَ وَلَا يَحْلُوهُ وَلَا يَأْكُلُهُ
وَأَمَّا بَنَاتُ الْعِمِّي وَالْعَمَّةِ وَالْمَالُ لَهَا تَحْلُلُهَا
أَمْرُهُ دَخَلَ بَابَهَا أَوَّلَ نَحْوِهَا وَلَا يَسْتَأْذِنُهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا

كانت في حجره او في غيره ولا يامر اباها به الا اذا كان
 كافرا او فاسقا او مجنونا او غائبا عن البلد

سَبِيحَةَ جِبْرِائِيلَ وَوَدَّ بِأَمْرِهِ أَبِيهِ وَاجْتَدَاهُ فَلَا بِأَمْرِهِ
أَسَدٌ وَخَوَلَادُهُ وَلَا بِأَمْرِهِ مِنَ الصَّنَاعَةِ وَلَا بِأَخْتِهِ مِنَ الْمَكَاكَةِ

ابن جواد رحمه الله عليه من الرضاع ولا باحیه من الرضاع
 قد عده بالذیة لان السلم لو تزوج مسیاً
 تفقد بشهادة ذمیین انفاً

لأن الشهادة شرطت في النكاح لا بعد ملك المتعة لا لأجل اللهر وأما
لأنه تعالى حرم عليكم أمهاتكم الآية والمجذبات أمهات إذا لم هو الأصل
لأنه تعالى حرم عليكم أمهاتكم الآية والمجذبات أمهات إذا لم هو الأصل

لان كلا منهما اهل الولاية فيكون اهل الشهادة بخلافهما والفقهاء ثمة الاداء فلا يزال بقواها رر
لا لقوله حرمت عليكم امساكنكم وبناتكم فثبت حرمة البنات والبنات بالنسب لان الام الاصل في اللغة والبنات هي النسب

فلا عيت حرمة الاجماع وبداية النص
قد اقول نعم وربنا في محرم من شاءكم الا في ذلكم من فلاحهم من فلاحهم عليكم والدخول كناية عن اجماع

لان ذكر المجر خرج من خارج العادة لا يخرج الشرط
فلا لقوله تعالى وحلائل ابناءكم الذين من اصابكم ولا كذا الاصاب لا سقط اعتبار التبني لا الاحلال حليلة الابن من الرضا ع

عاشق سالار
فی حکم الاجاز
الوقت کا تقصیر
عاشق سالار
فی حکم الاجاز
الوقت کا تقصیر
عاشق سالار
فی حکم الاجاز
الوقت کا تقصیر

مد وان اقام احدهما بيته فابها اقام قبلت بيته فان قلت البيعة على السكوت كيف صحت والشهادة على النقي غير مقبولة قلنا اذا اقام
النقي احدا وجودا يجوز البيعة عليه
مد لان المرء كثيرا ما يجترع عن اليمين الصداقة فيبدل شيئا ولا يحلف واذا امكن حمله على البذل لا يثبت الاقرار بالشك ودرست
مد لان النكول اقرار لان الحلف واجب عليه على تقدير صدق في انكاره فاذا امتنع علم انه غير صادق في الانكار اذ لو كان صادقا
لا قدم على اداء الواجب وهو الحلف واذا كان النكول اقرارا والاقرار يجري في هذه الامور فيحلف حتى اذا كمل يقضي بالنكول
مد لان التملك سبب لملك المنفعة في حملها بواسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح والسببية طريق الجواز
مد لانها وصفت لتملك المنفعة موقفا والنكاح لا ينعقد الا موبدا
مد في النكاح لا التصرف في مال الصغير فانه للاب ثم لابيه ثم لوصيهما ثم وشم والولي لثقة المالك وشرعا وارث مكلف دامه

مد لما روي عن علي موقفا النكاح الى العصبية
مد اي العصبية بنفسه وهو ذكر متصل باليت بلا
نقطة انشأ احترزه عن العصبية بالغير كاليت
اذا سارت عصبه بالابن فلا ولاية لها على امها
المجنونة وعن العصبية مع الغير كالاخت مع اليته
حيث لا ولاية لها على اختها المجنونة
مد لانها كاملا الرأى واذا الشفقة فيلزم العقد
ببشرتها
مد تعهدت نفسي لك او يقول تعهدت
موكلتي لموكلتك اي بعث نفسي لك او يقول
بعث موكلتي لموكلتك
مد لانها ليست موصوعة لتملك العين بل
لتملك المنفعة
مد اما في الام فلفقصور الرأى فيها واما في غيرها
فلفقصور الشفقة فيهم
مد لان العبد لا ولاية على نفسه فلا ولاية
على غيره
مد لان الصبي والمجنون لا تظهرهما على انفسهما
ولا ولاية شرعت للنظم ونسخته
لان عصبه من جهة السب
مد ولا يبطل عقده اذا جاء الاقرب وقال
زفر لا يجوز عقده
مد قوله والكفاة في النكاح معبرة لما روله
ابن الجوزي حديث عائشة رضي الله عنها
انه صلى الله عليه وسلم قال تخيروا لي بطفكم
واكلوا الاكفاء
مد اي كون الزوج نظيرا للزوجة وفي الفتاوى
الظهير الكفاة معبرة في ابتداء النكاح
حتى لو زال بعده كفونته لم يفسخ النكاح
وانما اعتبر الكفاة فيه
مد بيني بوارثا به اذا مات احدهما قبل القضاء

وقالت بل رددت فاقول قولها ولا يمين عليها ولا يستخلف في
النكاح عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يستخلف فيه و
ينعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتمليك والهبه
والصدقة ولا ينعقد بلفظ الإجارة والاباحة ويجوز نكاح
الصغير والصغيرة اذا زوجها الولي بركا كانت او ثيبا والولي
هو العصبه فان زوجها الاب والجدة فلا خيار لها بعد بلوغها
وان زوجها غير الاب والجدة فكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء
اقام على النكاح وان شاء فسخ ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون
ولا كافر على مسلمة وقال ابو حنيفة يجوز لغير العصبية من الاقارب
التزوج ومن لا ولي لها اذا زوجها مولاهم الذي اعتقها جازوا اذا
غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن هو اقدم منه ان يتزوج
والغيبه المنقطعة ان يكون في بلد لا يصل اليه القوافل في السنة
الامرأة واحدة والكفاة في النكاح معبرة فاذا تزوجت المرأة غير كفوة
فلا ولياء ان يفرقوا بينهما والكفاة تعتبر في النسب والدين والمال
وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة وتعتبر في الصباغ واذا تزوجت
المرأة ونقصت من مهرها فلا ولياء الاعتراض عليها عند أبي حنيفة
حتى يتم لها مهرها او يفرقها واذا زوج الاب ابنته الصغيرة

مد لان المرء كثيرا ما يجترع عن اليمين الصداقة فيبدل شيئا ولا يحلف
مد لان النكول اقرار لان الحلف واجب عليه على تقدير صدق في انكاره
مد لان التملك سبب لملك المنفعة في حملها بواسطة ملك الرقبة
مد لانها وصفت لتملك المنفعة موقفا والنكاح لا ينعقد الا موبدا
مد في النكاح لا التصرف في مال الصغير فانه للاب ثم لابيه ثم لوصيهما
مد لما روي عن علي موقفا النكاح الى العصبية
مد اي العصبية بنفسه وهو ذكر متصل باليت بلا
نقطة انشأ احترزه عن العصبية بالغير كاليت
اذا سارت عصبه بالابن فلا ولاية لها على امها
المجنونة وعن العصبية مع الغير كالاخت مع اليته
حيث لا ولاية لها على اختها المجنونة
مد لانها كاملا الرأى واذا الشفقة فيلزم العقد
ببشرتها
مد تعهدت نفسي لك او يقول تعهدت
موكلتي لموكلتك اي بعث نفسي لك او يقول
بعث موكلتي لموكلتك
مد لانها ليست موصوعة لتملك العين بل
لتملك المنفعة
مد اما في الام فلفقصور الرأى فيها واما في غيرها
فلفقصور الشفقة فيهم
مد لان العبد لا ولاية على نفسه فلا ولاية
على غيره
مد لان الصبي والمجنون لا تظهرهما على انفسهما
ولا ولاية شرعت للنظم ونسخته
لان عصبه من جهة السب
مد ولا يبطل عقده اذا جاء الاقرب وقال
زفر لا يجوز عقده
مد قوله والكفاة في النكاح معبرة لما روله
ابن الجوزي حديث عائشة رضي الله عنها
انه صلى الله عليه وسلم قال تخيروا لي بطفكم
واكلوا الاكفاء
مد اي كون الزوج نظيرا للزوجة وفي الفتاوى
الظهير الكفاة معبرة في ابتداء النكاح
حتى لو زال بعده كفونته لم يفسخ النكاح
وانما اعتبر الكفاة فيه
مد بيني بوارثا به اذا مات احدهما قبل القضاء

مد ومعنى تفرقهم ان يطلبوا ذلك من الحاكم للحقوق العار بهم لمصاهرة غير الكفولهم وهذا يدل على ان نكاحهم صحيح باق مع احكامه الى
ان يفرق القاضي وعن أبي حنيفة انه غير صحيح وفي الثانية هذا القول صحيح واحوط والمختار للفتوى في زماننا اذ ليس كل وقت
يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل
مد اما المهر فلا بد من بعضها فلا بد من تسليمه لان المراد بالمهر قد رما تغار فوا تجميعه لاد ما وانه مؤجل
مد لان الناس يفتخرون بشرفها ويتعبرون بدنائتها فالدباغ لا يكون كفوا للعطار
مد لاننا لمحت العار بالاولياء لانهم يتفخرون بمهر المثل ويتعبرون بالانقصان فكان لهم حق الاعتراض

هذا اي على ان يكون كل واحد من العقدين عوضا عن الآخر ولا مهر سوى ذلك وكان ذلك سائبا في الجاهلية ثم بقي حكمه في حق صحة العقد لكن التسمية فاسدة فيجب فيه مهر المثل عندنا وعند الثلاثة لا يصح النكاح فيه ^{داماد} ^ت
 بعد لفساد التسمية بما لا يصلح صداقا كما اذا سمي الخمر والخنزير ^ت
 ولا قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على رعي غنمها جاز اتفاقا ^ت

هذا انما ذكره لتوهم صحة التسمية بتعيين المدة فاذا لم يصرح في المصينة بمنع المجهول بالاول ^ت
 لان خدمة المهر بما منه كونه ولان ما لا يصح ان يكون مهرا لم تكن منافعه مهرا واذا لم تكن منافعه مهرا كان لها مهر ^ت
 مثلهما عندهما وقال محمد لها قيمة خدته سنة واما تعليم القرآن فلا نه ذكر واجب فتعليمه لا يصح ان يكون مهرا ولا يجوز ^ت
 ان يكون المهر الامالا لان المشروع انما هو الابتغاء بالمال قال الله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم والتعليم ^ت
 ليس بمال واما خدمة العبد فهي مال لتضمنه ^ت
 تسليم رقبته ^ت ^{بجوهره}

ت عند ابن خنيفة وابن يوسف وقال محمد بها ^ت
 قيمة الخدمة ^ت

ت لان خدمة العبد مال لتضمنه تسليم رقبته ^ت
 بخلاف الحر ^ت

ت ولها خدمة سنة لان منافع العبد وان ^ت
 لم تكن مالا فيجب بتسليمها تسليم ما هو ^ت
 ولان منافعه بما منه كونه ^ت ^{بجوهره}

ت وقال مالك يجوز للعبد ان يملك الطلاق ^ت
 فيملك النكاح ^ت

ت لان في تنفيذ نكاحها تعيها اذا نكح ^ت
 فيها فلا يملك ان يدون اذن المولى ^ت
 يشغل عن خدمة المولى ^ت

ت لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه ^ت
 يملك ذاتها ومنافعها بخلاف الزوج ولو وجبت ^ت
 التوبة لبطل حقه في الاستخدام ^ت

ت لا يريد به اذا سمي لها مهر اقل من مهر المثل ^ت
 فان قبضت المرأة مهرها فللزوج ان ينتقلها ^ت
 الى حيث شاء وليس لها ان يمنع من ذلك ^ت
 نقل من يتابع ^ت

ت اذا كان مهر المثل اكثر من الالف كما في ^ت
 الغاية لانه سمي لها ما فيه ومنع وقد فوت ^ت
 مهر المثل لعدم رضاها الا به ^ت ^{داماد}
 كما اعراض الا تراك ^ت

ت تلك صورته ان يسمى جنس الحيوان دون انوصف ^ت
 مثلا ان يقول على فرس او شاة او ما اذا لم يسم ^ت
 الجنين يجب مهر المثل ^ت ^{منكولات}
 بان تزوج مطلقا دون تقييد بفرس او شاة ^ت

ت لان معاوضة مال بغير مال فخطتها ^ت
 التزام المال ابتداء ^ت

ت لا يعني لو تزوج على ثوب ولم يبين جنسه ^ت
 بانه هروي او مروى لان المسمى مجهول الجنس ^ت
 لا خلاف اصولها من الكتاب والقطر ^ت ^ت ^ت

او ابنته فيكون احدا لعقدين عوضا عن الآخر والعقدان جائزان ^ت
 اي على ان يكون ^ت ^{انما احدا لكاتبين} ^{لان لا مهر سوى ذلك} ^{ان النكاحان}
 ولكل واحدة منهما مهر مثلها وان تزوج بجزأ امرأة على خدمته سنة ^ت
 او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها وان تزوج عبدا حرة باذن مولاه ^ت
 على خدمتها سنة جاز واذا اجتمع في الجنونة ابوها وابنتها فالولي ^ت
 في نكاحها ابنتها عند ابن خنيفة وابن يوسف وقال محمد ابوها ولا يجوز ^ت
 نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما واذا تزوج العبد باذن ^ت
 مولاه فالهردين في رقبته يباع فيه واذا تزوج المولى امته فليس ^ت
 عليه ان يوثقها ببيت الزوج ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج متى ^ت
 ظفرت بها وطشها واذا تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها ^ت
 من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي بالشرط فلها المسمى ^ت
 وان تزوج عليها واخرجها من البلد فلها مهر مثلها واذا تزوجها ^ت
 على حيوان غير موصوف صحت التسمية ولها الوسط منه والزوج مخير ^ت
 ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته ولو تزوجها على ثوب ^ت
 غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة والنكاح الموقت باطل ^ت
 وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اجازة المولى ^ت
 جاز وان رده بطل وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا ^ت
 بغير رضاها ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه من نفسه واذا اذنت ^ت

هذا لان النكاح ^ت
 لا يثبت بالشروط ^ت
 على ان يكون ^ت
 في المصينة ^ت
 وحيث لا يثبت ^ت
 على ان يكون ^ت
 لا يجوز ان ^ت
 لا يثبت ^ت
 في المصينة ^ت
 على ان يكون ^ت
 لا يجوز ان ^ت
 لا يثبت ^ت
 في المصينة ^ت

ت هو ان يقول لامرأة اتمتع بك كذا مدة بكلام من المال ^ت

ت اما الاول فبالاجماع واما الثاني فلا نه اي بمعنى المتعة والعبرة في العقود للمعاني ^ت

ت هذا الفرق بينهما ان يذكرا الوقت بلفظ النكاح او التزوج وفي المتعة اتمتع او استمتع ^ت
 اذا كانت الولاية له فيكون اسبلا من جانب ولها من آخر وكذا لو كانت كبيرة واذنت له ان يزوجه من نفسه ^ت

ت هذا مثل ان يتزوج امرأة بشهادة ^ت ^{لأهدين عشرة ايام}
 ولا وليس هذا بتكرار لقوله ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما الماز لان ذلك فيما اذا باشر العقد بانفسهما ^ت
 وصاحبها سرة الفضولي كما يدل لذلك قوله وكذلك لو تزوج ^ت

لـ و فرق الامر بين الایاء بان الردة منافية للنكاح لما فاتها العصمة والطلاق يستدعي قيام النكاح فتعد رجعتها طلاقا او علة
لـ لان الردة منافية للنكاح لكونها منافية للعصمة والطلاق رافع فتعد ران تجعل طلاقا بخلاف الایاء لان بغوت الامانة
بالمعروف فيجب التبرج باحسان

لـ وقال ز في بطلان النكاح لان ردة احدها منافية وفي ردتها ردة احدها وزيادة واما اذا اسلم احدها بعد الارتداد دون
الآخر فان النكاح يبطل لاصرار الاخر على الردة وهي منافية مثل ابتلائها ولو ان حريبا تزوج حريبة ثم اسلم احدها في دار الحرب
فالفرقة لا تقع بغتوا الاسلام ما لم تحض المرأة تلك حين ان كانت ممن تحضه او ثلاثة اشهر ان لم تكن تحض فان اسلم الباقي منهما
في هذه المدة فهما على النكاح والا فقد وقعت الفرقة عند مضي المدة ثم ان المرأة ان كانت هي المسلمة فهي كالمهاجرة لا عدة عليها

عند اي حنيفة بعد ذلك وعندهما عليها العدة
وان كان المسلم هو الزوج فلا عدة عليها اجماعا
جوهرة

لـ لما روي ان بني حنيفة وهم قبيلة من العرب
ارتدوا في زمان ابي بكر رضي الله عنه ثم اسلموا
فلم يأمرهم بتجديد النكاح

لـ فان قلت كيف يصح هذا التعميم ولا وجود
لنكاح المسلمة مع كافر قلنا هذا محمول على حالة
البقاء بان اسلمت المرأة بقاء ث بولد قبل
عرض الاسلام على الزوج داماد

لـ لانها مجبوبة لتأمل وخدمة الزوج
لشغلها

لـ والفرق بين المستثنين ظاهر لان الاول
بان كانا كافرين فاسلم او اسلمت ثم جاءت
بولد قبل العرض على الآخر والتفريق او بعده
في مدة يثبت النسب في مثلها وعلى الثاني
كان بينهما ولد صغير قبل اسلام احدهما
فانه باسلام احدهما يصير الولد مسلما

لـ لما قلنا ان في ذلك نظرا للولد والاسلام
يعمل ولا يعمل عليه

لـ لان فيه نوع نظر لانه اقرب الى الاسلام
في الاحكام بكل مناحته وذبحه

لـ قد به لانهم لو لم يدينوا جواز لم يبق
عليه في الاسلام

لـ لعدم المحلية فيستوي فيه الابتداء والبقاء
فكما لا يجوز ابتداء في الاسلام لا يجوز
بقائه فيه داماد

لـ في حرة النكاح بين شهوة قبل اسلامه
لـ لان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لانهم
غير محاطين بالفروع ولا حقا للزوج لانه
لا يعقد ها داماد

لـ وهو يفتح القاف بيوتة الزوج بالنسوة
بين النساء لا جماعته لانها تبتني على النشاط
وهي نظير المحبة فلا يقد ر على اعتبار المساواة
فيها

لـ لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من كانت له امرأتان وما لى احدهما في القسم جاء يوم القيمة وشقة مثل ي
لـ لان له ان لا يستحب واحدة منهم فكان له ان يسافر بواحدة منهم
لـ لا طلاق النصف والاحاديث موقوفة تعالى وامها تكم الا لا ارضعتم الله
لـ لانها اسقطت حقا لم يجب بها بعد فلا يسقط فان الاسقاط انما يكون في القاتم فيكون الرجوع امتناعا بمنزلة العارية حيث يرجع
المعبر فيها متى شاء لما قلنا

لـ بفتح الراء وكسرهما مصر الرضيع من ثدي آدمية في وقت مخصوص
لـ يريد به ان لم يستغن الصبي بالطعام وان استغنى بالطعام ثم ارضعت بعده في المدة لم يكن رضاعا عنده خلافا لهما
وان اكل رغيقا ولم يستغن به عن الرضاع ثم ارضع بعده فهو رضاع بالاجماع

بينهما بغير طلاق فان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها كمال
ولها النفقة حتى لا يتحقق به عد الطلاق

المهر وان كان لم يدخل بها فلها نصف المهر وان كانت المرأة هي المرتدة
لا عدة لها كدخولها في شوهر سقوطه ود لان الفرقة من جهته فالدخول توجب

قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت الردة بعد الدخول فلها المهر وان
لان الفرقة من قبلها

ارتدا معا واسلما معا فهما على نكاحهما ولا يجوز ان يتزوج المرتد
ان زوجا بلا سبق من احدهما الارتداد

مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة وكذلك المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر
لا جماع الصمامة عليه

ولا مرتدوا اذا كان احدهما زوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك
عسى المسلم

ان اسلم احدهما وله ولد صغير فصار وله مسلما باسلامه وان كان احد
الابوين كتابيا والآخر مجوسيا فالولد كتابي واذا تزوج الكافر بغير

شهود او في عدة الكافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلما اقر عليه و
ان النكاح بغير شهود او في عدة

اذا تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما وان كان للرجل
بغير شهود او في عدة

امراتان حرتان فعليه ان يعدها في القسم بكون كانتا او ثيبين
بغير شهود او في عدة

او احدهما بكر او اخرى ثيبا وان كانت احدهما حرة والاخرى
بغير شهود او في عدة

امه فللمرة الثلثان من القسم وللأمة الثلث ولا حق لهن في القسم
بغير شهود او في عدة

حالة الشفر و يسافر الزوج بمن شاء منهم والاولى ان يفرغ بينهما
بغير شهود او في عدة

فيسافر بمن خرجت فرغتها واذا رخصت احد الزوجات بترك
بغير شهود او في عدة

فصلها الصلح جنتها جاز ولها ان ترجع في ذلك في كتاب الرضاع
بغير شهود او في عدة

قليل الرضاع وكثيره سواء اذا حصل في مدة الرضاع فعلق به التحريم
بغير شهود او في عدة

لـ لان الردة منافية للنكاح لكونها منافية للعصمة والطلاق رافع فتعد ران تجعل طلاقا بخلاف الایاء لان بغوت الامانة بالمعروف فيجب التبرج باحسان

لـ لان له ان لا يستحب واحدة منهم فكان له ان يسافر بواحدة منهم
لـ لا طلاق النصف والاحاديث موقوفة تعالى وامها تكم الا لا ارضعتم الله

لـ لانها اسقطت حقا لم يجب بها بعد فلا يسقط فان الاسقاط انما يكون في القاتم فيكون الرجوع امتناعا بمنزلة العارية حيث يرجع المعبر فيها متى شاء لما قلنا

لـ بفتح الراء وكسرهما مصر الرضيع من ثدي آدمية في وقت مخصوص
لـ يريد به ان لم يستغن الصبي بالطعام وان استغنى بالطعام ثم ارضعت بعده في المدة لم يكن رضاعا عنده خلافا لهما

وان اكل رغيقا ولم يستغن به عن الرضاع ثم ارضع بعده فهو رضاع بالاجماع

بعدم خلاف الدواء فانه يشرب حتى لو كان الدواء مسما يؤكل لم يتعلق به التحريم ايضا مشكلات
بعدم وعندهما اذا كان اللبن غالبا فعلق به التحريم قال في الهداية قولها فيما اذا لم تمسه النار حتى لو طبخ بها لا يتعلق به التحريم في قولهم
جميعا وفي المستصفي انما لم يثبت التحريم عنده اذا لم يشربه اما اذا احساه حسوا ينبغي ان يثبت وقبل ان كاف الطعام قلبا
بحيث ان يصير اللبن مشروبا فيه فشربه ثبت التحريم جوهري
بعدم لان الطعام اصل واللبن تابع له في حق المقصود فصارت المغلوب

بعدم لان اللبن يبقى مقصودا فيه الدواء اذا الدواء لتقويته على الوصول هـ
بعدم لان المغلوب لا يظهر حكمه في مقابلة الغالب والحكم فيه المحرم عند تساويهما احتياطا داماد
بعدم لان الكل صا ومثبنا واحدا فيجعل لا قل تبعالا اكثر في بناء الحكم عليه هـ

بعدم لان اللبن لا يغلب الجسد فان الشيء
لا يصير مستهلكا في جنبه لا اتحاد المقصود
هـ

بعدم لان ليس لبن حقيقة لانه انما يتولد من
يعصور منه الولادة مجمع

بعدم لان لبن الشاة لا حرمة له بدليل ان الامه
لا تثبت به ولا اخوة بينه وبين ولدها ولان
البهايم له حكم الطعام جوهري

بعدم قوله الصغيرة ولا يشترط قيام نكاح
الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوبه فيما مضى
كاف لما في البدايع لتزوج صغيرة فطلقتها
ثم تزوج كبيرة لها لبن فارضعتها حرمت
عليه لانها صارت ام مكتومة كانت له فحرم
بنكاح البنت وان كان دخل بالام حرمت
الصغيرة ايضا لانه صار جارا معا بينهما بل
لان الدخول بالامهات حرم البنات والعقد
على البنات بحرم الامهات والرضاع الطاهر
على النكاح كالسابق ابن عابدين

بعدم لان الصغيرة تصير بنتا للكبيرة رضاعا
فحرم الجمع بينهما مجمع

بعدم لان الفرقة حصلت قبل الدخول لامن
بجتها وارضاها لم يعتبر مجمع

بعدم لان شهادة النساء ضرورية فيما لا اطلاع
للرجال عليه والرضاع ليس كذلك هـ

بعدم لان في اثباته زوال مدء النكاح فلا يقبل
الابينة بخلاف ما لو شهدت واحدة ان
اللم ذبيحة محرمى لان المحرمه فيه لا يستلزم
زوال الملك وكان امراة بنيا مجمع

لان الخبر اخبره بحرمه العين وبطلان الملك
فيثبت المحرمه مع بقاء الملك ثم لما ثبتا المحرمه
مهما مع بقاء الملك لا يمكنه الرد على بايعه
ولان بحسب اللبن عن البايع بخلاف النكاح
فان بقاء النكاح لا يصحور مع ثبوت المحرمه
المؤبده فاذا لم يبطل النكاح بخبر الواحد
لا يثبت المحرمه من حواشي الهداية

بعدم لان في اثباته زوال ملك النكاح فلا يقبل الابالبينة او بالتصادق داماد

واذا اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا
عند ابن حنيفة واذا اختلط بالدواء وهو الغالب تعلق به التحريم
واذا جلب اللبن من المرأة بعد موتها فارتجى به الصبي تعلق به التحريم
واذا اختلط اللبن بلبن شاة وهو الغالب تعلق به التحريم وان غلب
لبن الشاة لم يتعلق به التحريم واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم
بأكثريهما عند ابن حنيفة وابي يوسف وقال محمد يتعلق بهما واذا نزل
للبكرتين فارضعت به صبيًا تعلق به التحريم وان نزل للرجلين فارضعت
به صبيًا لم يتعلق به التحريم واذا شرب صبيان من لبن شاة فلا
رضاع بينهما واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة
الصغيرة حرمتا على الزوج فان كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها
وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت
قد تزوجت بغيره لانها مسبية بغيره والسب لا يفسد الا بالثبوت
فقدت به الفساد وان لم تتعد فلا شيء عليها ولا يقبل في الرضاع
شهادة النساء منفردات وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
كتاب الطلاق في الطلاق على ثلاثة اوجه احسن الطلاق
وطلاق السنة وطلاق البدعة فاحسن الطلاق ان يطلق الرجل
امرأته قطعية واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي
عدها وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها ثلاثا في اطار

بعدم لان اللبن لا يغلب الجسد فان الشيء
لا يصير مستهلكا في جنبه لا اتحاد المقصود
هـ
بعدم لان ليس لبن حقيقة لانه انما يتولد من
يعصور منه الولادة مجمع
بعدم لان لبن الشاة لا حرمة له بدليل ان الامه
لا تثبت به ولا اخوة بينه وبين ولدها ولان
البهايم له حكم الطعام جوهري
بعدم قوله الصغيرة ولا يشترط قيام نكاح
الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوبه فيما مضى
كاف لما في البدايع لتزوج صغيرة فطلقتها
ثم تزوج كبيرة لها لبن فارضعتها حرمت
عليه لانها صارت ام مكتومة كانت له فحرم
بنكاح البنت وان كان دخل بالام حرمت
الصغيرة ايضا لانه صار جارا معا بينهما بل
لان الدخول بالامهات حرم البنات والعقد
على البنات بحرم الامهات والرضاع الطاهر
على النكاح كالسابق ابن عابدين
بعدم لان الصغيرة تصير بنتا للكبيرة رضاعا
فحرم الجمع بينهما مجمع
بعدم لان الفرقة حصلت قبل الدخول لامن
بجتها وارضاها لم يعتبر مجمع
بعدم لان شهادة النساء ضرورية فيما لا اطلاع
للرجال عليه والرضاع ليس كذلك هـ
بعدم لان في اثباته زوال مدء النكاح فلا يقبل
الابينة بخلاف ما لو شهدت واحدة ان
اللم ذبيحة محرمى لان المحرمه فيه لا يستلزم
زوال الملك وكان امراة بنيا مجمع
لان الخبر اخبره بحرمه العين وبطلان الملك
فيثبت المحرمه مع بقاء الملك ثم لما ثبتا المحرمه
مهما مع بقاء الملك لا يمكنه الرد على بايعه
ولان بحسب اللبن عن البايع بخلاف النكاح
فان بقاء النكاح لا يصحور مع ثبوت المحرمه
المؤبده فاذا لم يبطل النكاح بخبر الواحد
لا يثبت المحرمه من حواشي الهداية

بعدم لما روي ان اصحاب الرسول عليه السلام كانوا يفعلون كذلك ولانه ابعد من التدمر لتكته من التداول وروى
صط معنى التداول من غير طلاق آخر لا التزاك مطلقا لانه اذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه احسن هـ

بعدم قوله وطلاق الست انما سمي مع ان القسم الاول ايضا سنة بل الاول متفق عليه فكان ذلك للسنة لرد على مالك
طط فان ما لك قال بكراهة القسم الثاني لانه دفع الحاجة بتطليقة واحدة ابن عابدين
بعدم لقوله عليه السلام في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان السنة ان يستقبل الطهر استقبالا لا يطلقها لكل من تطليقة هـ

مد وتطبيقها فيه بكلمات متفرقة في يوم واحد او في ايام متتالية في ذلك الطهر الواحد
مد لان الطلاق الثلاث في كلمة واحدة انما منع منه خوفا من الندم وهو موجود في غير المدخول بها
مد لان المرأة في دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان يجدد الرغبة وهو الطهر الثاني عن الجماع اما زمان الحيض
فزمان التنفرة والجماع مرة في الطهر تغتفر الرغبة ^{هذه}
مد لان الرغبة في غير المدخول سواء في لا تقبل بالحيض ^{هذه}

مد ولا منافاة بينه وبين قول المصنف فيما سبق وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها لان الافضية لا ينافي الجواز
مد لان الكراهة في ذوات الحيض لتوهده الحمل وهو مفقود هنا ^{مد}
مد لان مدة حملها طهر واحد فلا يصلح للتفريق كالطهر الممتد ولما ان الحامل لا تجزئ مدة حملها فصارت كالآيسة بخلاف الممتد طهرها ^{دائمة}

فانها يمكن ان تجزئ فتطهر ^{حواشي}

مد لان النبي لمعنى في غيره فلا تنعدم مشروعيته

هو قوله صلى الله عليه وسلم لابن عمر رضي الله
عنهما انك انحطت السنة ما هكذا امر الله
الحديث ^{مد}
مد لقوله عليه السلام لعمر مرابطك فليرجعها
وقد طلقها في حالة الحيض ^{هذه}

مد الاستحباب قول بعض المشايخ والاصح انه
واجب عملا بحقيقة الامر وهو قوله عليه السلام
لعمر رضي الله عنه مرابطك فليرجعها وقد كان
طلقها وهي حائض فان قيل الامر انما اثبت
الوجوب على عمران يا مرابطه بالمراجعة فكيف
ثبت وجوب المراجعة بقول عمر قلنا فعل
النائب كفعل المنيب عنه فصار كان النبي
صلى الله عليه وسلم هو الذي امره بالمراجعة
فيثبت الوجوب ^{بوجه}

مد يعني اذا راجعها طهرت وحاضت وطهرت
طلقها ان شاء امسكها ويكون للسنة
مسكلات

مد وهذا قولهما وقال ابو حنيفة وزفر اذا
راجعها بالقول بعدما طلقها في الحيض جاز
ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة وعلى
هذا الخلاف اذا طلقها في طهر لاجماع فيه ثم
راجعها في ذلك الطهر بالقول واراد ان
يطلقها اخرى للسنة في ذلك الطهر فله ذلك
عند ابو حنيفة وزفر ^{بوجه}

مد لان السنة ان يفصل بين كل طلاقين بغير
والفاصل هو ما يحضر الحيضة فكل بالثانية
ولا تخفى فتكامل واذا تكاملت الحيضة الثانية
فالطهر الذي يليه زمان السنة فامكن
تطبيقها على وجه السنة ^{هذه}

مد ولان الاهلية بالعقل المميز وهما عديم العقل
والناثم عديم الاختيار ^{هذه}

وطلاق البدعة ان يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة او ثلاثا في طهر واحد
واما التطبيق ثلاثا بكلمة واحدة ^{يعني يقول طلقك ثلاثا}
واذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان عاصيا والسنة في
الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد ^{ان تكون واحدة}
يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها والسنة في الوقت ^{ان تكون واحدة} يثبت
في المدخول بها خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وغير
المدخول بها يطلقها في حال الطهر والحيض واذا كانت المرأة لا تحيض
من صغر او كبر فاراد ان يطلقها للسنة طلقها واحدة فاذا مضى
شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها اخرى ويجوز ان يطلقها ولا
يفصل بين وعلتها وطلاقها بزمان وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع
ويطلقها للسنة ثلاثا يفصل بين كل تطبيقين بشهر عند ابى حنيفة
واما يوسف وقال محمد لا يطلقها للسنة الا واحدة واذا طلق الرجل
امرأته في حال الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها فاذا طهرت
وحاضت وطهر فهو مخير ان شاء طلقها وان شاء امسكها او بيع
طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغالا ولا يقع طلاق الصبي والمجنون
والناثم واذا تزوج العبد ثم طلق وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه
على امرأته والطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت
طالق ومطلقه وطلقت هذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يقع به

مد لان الخلاف
للمصنف ولا يحسن
فلا بد ان يكون
بدعي فيها
مد

مد لان لا بد ان يكون
وجه العلة
مد

مد لان الايام
والشهور
في حق الزوجين
والمرءات

مد لان الحيض
والنفقة
في حق الزوجين
والمرءات

مد وهو من لم يستقم كلامه وافعاله انما لم يقع طلاقها لانعدام اهليتهما ^{تجعة}

مد انما لم يقع طلاق النائم لانعدام الاختيار فيه والتمتع عليه والعتوه وهو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد الذائير
مد لان ملك النكاح حق العبد فيكون الاستقاط اليه دون المولى ^{هذه}
مد لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحا ^{هذه}

مد لقوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف الآية فقوله امسك هو الرجعة فالتعبير بالامسك يدل على بقاء النكاح
ما دامت العدة باقية لان الامسك استدامة القائم لا اعادة الزائل ^{دائمة}

له لانه نعت فرد حتى قيل للثني طالقان والثالث طالق فلا يحتمل العدد لانه ضده هناك
نعت اما وقوع الطلاق باللفظة الاولى فلان المصدر يذكر ويراد به الاسم يقال رجل عدل اي عادل ويكون المعنى انت دانت الطلاق
واما بالثانية والثالثة فظاهر لان بكرا نعت وحده وهو طالق يقع فيذكر المصدر معه معرفا او منكرا اولي فلا يحتاج فيه
الى النية لانه صريح فيه ويكون رجعية داماد

نعت والغينا الثنتين يعني نية الثنتين لا يصح في هذه الالفاظ وقال زفر يصح
نعت لما تقرر في الاصول ان لفظ المصدر مفرد لا يدل على العدد والثالث واحد اعتباري لكونه تمام الجنس وكذا الثنتان في حق الامة
واما في حق الحرة فعدد محض فلا يصح نيتها دور
نعت لان الكتابات الفاظ غير متنوعة للطلاق بل محتملة له فلا بد من النية لتعيين المراد والقول قوله في انكار الثانية مع اليمين

نعت لانها غير متنوعة للطلاق بل يحتمل
الطلاق وغيره فلا بد من التعيين او دلالة
التعيين

نعت وقال الشافعي لا اعتبار بالدلالة بل لا بد
من النية لانه لا يبعد ان يضم خلاف الظاهر
ولنا ان الحال اقوى من النية لانها ظاهرة

نعت لاحتمال انه اراد اعتدى نعم الله تعالى او
نعمي عليك او اعتدى من النكاح فاذا نوى
الاعتداء من النكاح ازال الابهام وقصد
الطلاق

نعت لانه نصريح بما هو المقصود من العدة وهو
تفريق براءة الرحم فاحتمل استبرائه لان
طليقتك او لا طليقتك

نعت يعني اذا علت نخلوه عن الولد وعلى الاول
يقع وعلى الثاني لا فلا بد من النية داماد
نعت يحتمل محوها لكونها ما ذونه ومحوها لكونها
مطلقة

نعت اي من النكاح او عن حسن الخلق

نعت لاحتمال انه اراد انت واحدة عند قولك
او منفردة عندى ليس لي معك غيره وصحتم ان
يكون نعتا لمصدر محذوف اي انت طالق تطلقه
واحدة فاذا نواه جعل كانه قال مصدرا محذوفا

نعت اما البيونة فلا تملك تكن كناية عن مجزئ الطلاق
بن عن الطلاق على وجه البيونة دور
نعت واما امتناع ارادة الثنتين فلما تقرر ان الطلاق
مصدر لا يحتمل محض العدد دور

نعت لانه نوى ما يحتمل لفظ لان البيونة على
فوعين غفيرة وغليظة

نعت لان اللفظ صيغة فرد فلا يحتمل العدد وانما
تناول الثلاث باعتبارها واحدا اعتبارا
لا باعتبار انها عدد ولهذا قلنا يصح نية اثنتين
اذا كانت المرأة امة لان اثنتين جنس طلاق
لامية كالثلاث في حق الحرة عناه

نعت يحتمل ان يكون معناه عفو عن ذنبك
في جلا اهلك

نعت يحتمل التبرج والمفارقة بالطلاق او بغيره
نعت اي اختاري الغربة لاني طلقته او لتزوري اهلك دور

نعت اي اطلبى النساء لان الزوج مشترك بين الرجل والمرأة
للمعاشرة او اطلبى الزوج اعني الرجل لان طلقته

نعت لان الظاهر ان مراده الطلاق عند سؤال الطلاق والمحاكم يتبع الظاهر داماد
نعت فيما يصلح رد القول لاحتتمال ارادة الرد وهو الادنى فيحل عليه دور

نعت الكتابات ثلثة اقسام فيها يصلح جوابا لثمة امره بيدك اختاري اعتدى وما يصلح جوابا وردا سبعة اخرى قومي تخمري اذ هي اعز
تقضي استتري وما يصلح جوابا وشتمية ولا يصلح رد اخمسة خلية وبرية وباين وبته وحرام مشكلات

الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك ولا يقتصر الى النية وقوله انت
الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا فان لم يكن له
نية فهي واحدة رجعية وان نوى به ثلثا كان ثلثا والضرب الثاني
الكتابيات لا يقع بها الطلاق الابنية او دلالة حال وهي على ضربين
لغيره ما لم يزوج ولا يحتمل وغيره
منها ثلاثة الفاظ يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها الا واحدة
وهي قولها اعتد واستتري رجمك وانت واحدة وبقيت الكتابيات
اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة باينة وان نوى بها ثلاثا كانت
ثلاثا وان نوى اثنتين كانت واحدة وهذا مثل قوله انت باين
وبتة وبتلة وحرام وحجلك على غاربك والحق باهلك وخليت
وبرية ووهبتك لاهلك وسرحك وفارقك وانت حرة وتقضي
واستتري واغربي وابغري الزواج فان لم يكن له نية لم يقع
بهذه الالفاظ طلاق الا ان يكونا في مذاكرة الطلاق فيقع بهما
الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان ينويه وان لم يكونا
في مذاكرة الطلاق وكانا في غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظ
لا يقصد به السب والشتمية ولم يقع بما يقصد به السب والشتمية
الا ان ينويه واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان
باينا مثل ان يقول انت طالق باين او طالق اسدا طلاق

الطلاق باللفظة الاولى
الطلاق باللفظة الثانية
الطلاق باللفظة الثالثة
الطلاق باللفظة الرابعة
الطلاق باللفظة الخامسة
الطلاق باللفظة السادسة
الطلاق باللفظة السابعة
الطلاق باللفظة الثامنة
الطلاق باللفظة التاسعة
الطلاق باللفظة العاشرة
الطلاق باللفظة الحادية عشرة
الطلاق باللفظة الثانية عشرة
الطلاق باللفظة الثالثة عشرة
الطلاق باللفظة الرابعة عشرة
الطلاق باللفظة الخامسة عشرة
الطلاق باللفظة السادسة عشرة
الطلاق باللفظة السابعة عشرة
الطلاق باللفظة الثامنة عشرة
الطلاق باللفظة التاسعة عشرة
الطلاق باللفظة العشرون

نعت اي اختاري قاعك لانه باين مني او لك لا ينظر اليك اجنبي وكذا استتري
نعت لانها تحتمل الطلاق وغيره فلا من النية دور
نعت اي اطلبى النساء لان الزوج مشترك بين الرجل والمرأة
للمعاشرة او اطلبى الزوج اعني الرجل لان طلقته
نعت لان الظاهر ان مراده الطلاق عند سؤال الطلاق والمحاكم يتبع الظاهر داماد
نعت فيما يصلح رد القول لاحتتمال ارادة الرد وهو الادنى فيحل عليه دور
نعت الكتابات ثلثة اقسام فيها يصلح جوابا لثمة امره بيدك اختاري اعتدى وما يصلح جوابا وردا سبعة اخرى قومي تخمري اذ هي اعز
تقضي استتري وما يصلح جوابا وشتمية ولا يصلح رد اخمسة خلية وبرية وباين وبته وحرام مشكلات

فكقولك انت طالق الخش الطلاق انت طالق طلاق الشيطان وكل من هذين الوصفين ينبغي عن البيهقونية
 لأن الشيطان لا يرى فكأن اليد في غير حالة المص باينا فاقول

لأن السهم الذي كان في يده لم يكن له أن يكون له مثل الجبل لأن الجبل شيء واحد فكان تشبيها له في قرحه ولوقال
مثل عظم الجبل يضع واحدة بآية الاتفاق داماد

بـ لا تقولوا ما لا نقول ولا نقول ما لا نقول
بـ لا تقولوا ما لا نقول ولا نقول ما لا نقول

فان كل واحد من هذه الاشياء يعبر به عن الجمة ولهذا ينعتك السبع بالامانة اليها مثل ان يقول بعتك بقرية هذه الجارية او جسدك

وَلَفْظُ الطَّلَاقِ أَوْ طَلَاةُ الشَّيْطَانِ وَالْأَرْعَةُ وَكَأَنَّهُ مَلَأَ الْبَيْتَ

ولحق الطلاق أو طلاق الشيطان والبدعة وكما يجمل وملا البيت
 أي جملة اجزئ المرأة أي كانت طالق طلاق البدعة
 وإذا انفا الطالقة الحرة والدماء من السوء والدماء
 وكان هذا
 الوصف

وإذا اصابا الطلاق إلى جملتها أو إلى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق

مثلاً ان يقول أنت طالق أو رقتك طالق أو عنقك طالق أو روحك
 هذه المصنوعات لا يقع الطلاق لأنها لم ينفك
 اليها وكذا العتاق مثل الطلاق

أَوَيْدَنْكَ أَوْ جَسَدِي أَوْ فَرْجِي أَوْ وَجْهِي وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَ جُزْءًا شَاعِبًا
لَقَوْلِهِ تَعَالَى وَبَيْنَ يَدَيْهِ عِزَّتِي وَفِيهِ الطَّلَاقُ

منها مثل ان يقول فضحك او نكس وان قال يدك او رجلك طالق
او لا يغيرهما عن الكل

لم يقع الطلاق وان طلقها نصف تطليقة او ثلث تطليقة كانت

طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ وَطُلَاقُ الْمَكْرَهِ وَالسَّكْرَانُ وَقَعَ وَتَقَعُ طُلَاقُ الْآخَرِ
 بِشِ لَا تَعْرِفُ الشَّرِيْنَ وَآخِثًا وَهُنَّ هَا
 آيَةُ الْعَقْدِ وَالْإِخْتِيَارِ هـ

بالإشارة وإذا أضاف الطلاق إلى النكاح وقع عقيب النكاح مثل

ان يقول ان تزوجك فان طالق او كل امرأة تزوجها في طالق

وان اضافه الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول لامرأته ان

دخلت الدار فانت طالق ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون
 طالق فتزوج امرأة طلق ثم تزوجها لم يطلق
 منك صورة رجل قال كل امرأة تزوجها فهي
 طالق

وحدثنا في ذلك ما قاله لا يخفى عليه الطلاق إلا أن يكون
بإرادة المرأة متى نكح القائل بالطلاق
الحالف ما لم يصفه إلى ملك فإن قال لأختي إذا دخلت الدار
لا يجوز التزوج مشكوك

فانت طالع البشره فوج اودخلت الدار لظلمة الزنا الشيطاني
الحائف هالكا او يصبغه الى ملك فان قال لا جنبه ان دخلت الدار
* تفصيل لقوله الا ان يكون الحائف *
سلك لان الملك قائم في الحال والظاهر بقاؤه
الوقت وحده والشروط

فانت طالق ثم تزوجها ودخلت الدائم تطليق والفاظ الشرط ان
 بعد ولو قال الرجل لامرأته كلما دخلت الدار
 قاذوا اذا ما اكلوا وكذا في مائة ما في كتابها والاشهاد

واذا وادما وکل وکما ومتی ومتی ما فی کل هذه الشروط اذا
 رای مرة واحدة ^{سقطت} بیننا بما لا یافی من معنی السببیه

وجد الشرط انجلى اليمين الا في كذا فان اطلاق ينكره بتكرار
الثاني ثم طلقت ثم تزوجها الاول ملك ثم
دخلت الدار لم يقع شيء مشكلات

الشرط حتى يقع ثلاث تطليقات فان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط

لم يقع شيء وزوال الملك بعد اليمين لا يبطئها فان وجد الشرط
انما اليمين والتأنيث لان اليمين مؤنث سمي

عد لان هذه الالفاظ لا يقتضى العموم والتكرار لغة فوجود الفعل مرة يتم الشرط واذا تم وقع الحث

لا يستتفاد الطلقات الثلث المملوكات في هذا النكاح لم يبق الجزء وبقاء اليمين به وبالشروط هنا

في عدتها انخلت اليمين ووقع الطلاق للثلاثا والثانية اذا دخلت الدار بعد العدة انخلت اليمين ولم يقع شيء والثالثة لم تدخل

فقد حتى اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها بواحدة ولم تدخل

لدار وانقضت عدتها ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت لاد الطلاق مالم يبلغ ثلثا فصل للمبين والمبين باقى بقاء محله تجمة

[illegible]

مد يديه به ان قد مر الشرط وعندهما يقع ثنتان واما اذا اخرج الشرط يقع ثنتان اجماعا ثم اذا قدم الشرط وكرر ثلثا طلقت واحدة
عنده وعندهما يقع ثلث وان اخرج الشرط وكرر الثلث طلقت ثلثا اجماعا وان كانت مدخولة طلقت ثلثا في الوجهين وكذلك
اختلفوا فيمن قال لغير المدخولة انت طالق ثم طالق ان دخلت الدار فانه تطلق واحدة في الحال ويبطل ما بعدها عند
ابن حنيفة لان ثم التراضي فصار كأنه قال انت طالق وسكت ثم قال انت طالق ان دخلت الدار بخلاف الراي لانها لم يسمع وقاله
ابو يوسف ومحمد لا تطلق حتى تدخل الدار فيقع ثنتان وان قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار وقعت الاولى
للحال وسقط ما بعدها عند ابن حنيفة وعندهما لا يقع عليها شيء حتى تدخل الدار فيقع ثلث وان قال انت طالق طالق ان دخلت
الدار وهي غير مدخولة بها وقعت واحدة ولم يقع التعليق لانها اجنبية وان كانت مدخولة وقعت واحدة وتعلقت
الثانية لكونها في المدة **جوهرة**

ث و لو قال اردت في دخولي مكة صدق
دبابة لا قضاء لانه خلاف الظاهر د

ث و لان المعلق بالشرط كالمتبرع عند وقوعه و
في النسخ يقع واحدة اذ لم يبق للثاني والثالث
محل فكذا هنا دور

ث و لان الطلاق لا اختصاص له بمكان او ظرف
دون آخر دام

ث و بان قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي
بتطليقة دس

ث و قد بالجلس لما روى عن عمرو بن عثمان رضي الله
عنهما انها قال في حق الزوجة المخيرة لها
الاخبار ما دامت في مجلسها قد بقوله يتقدم
لان لفظ اختاري من الكلام محتمل اذا اراد
تخيرها في غير امر الطلاق **نعم**

ث و لان اختيارها نفسها انما يكون بثبوت اختصاصها
بها وهو في البين اذ في الرجعي يمكن الزوج من
رجعتها بلا رضاها دور

ث و لان الاختيار لا يتصور لانه يتصور
وهو غير متصور الى الغلظة والخفة بخلاف
البيوتة
ث و لان وقوع الطلاق عرف سماعا من السماية
رضي الله عنهم فيقتيد به اجماعا دس

ث و حتى لو خلا كلام كليهما عن ذكر النفس لا يقع
لان الاختيار اذا وقع منهما في الكلام لا يصح
ان يكون احدهما مفسرا للآخر وفي النهاية لو ذكر
في احد الكلامين ما يقوم مقام النفس كما لو قال
اختاري اختارة فقال اخترت ارقا ان اختار
فقلت اخترت اختارة كان كذا كذا انفس
لان المهاد دليل الوحدة **سراج**

ث و مرض الموت يوجب فيه خوف له ان
فعله عليه دور

الدار وقعت عليها واحدة عند ابن حنيفة واذا قال لها انت طالق بمكة

فهي طالق في كل البلاد واذا قال لها انت طالق في الدار وان قال

لها انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة وان قال

لها انت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطلوع الفجر واذا قال

لا امرأتك اختاري نفسك يتوى بذلك الطلاق او قال لها طلق

نفسك فله ان يطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك فان قام

منه واخذت في عمل آخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها

في قوله اختاري كانت واحدة باينة ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج

ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها وان طلقت

نفسها في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعية وان طلقت نفسها

ثلثا وقد اراد الزوج ذلك وقعن عليها وان قال لها طلق نفسك

متى شئت فله ان يطلق نفسها في المجلس وبعده واذا قال لرجل طلق

امراتك فله ان يطلقها في المجلس وبعده وان قال لطلقها ان شئت

فله ان يطلقها في المجلس خاصة وان قال لها ان كنت تحبني او تبغيني

فانت طالق فقالت انا احبك او ابغيك وقع الطلاق وان كان

في قلبها خلاف ما اظهرت واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته

طلاقا باينة فهي في العدة ورثت منه وان مات بعد انقضاء

مد لا نه مختص من افعلى فعل الطلاق الدال على الواحد الحقيق والمحصى دام

ث و اي بعد المجلس لعدم متى في الاوقات قد دخل اذا واما د
ث و فلا ريب ان يطلقها في المجلس وبعده وله ان يرجع لانه لو قيل وانه استأنه فلا يلزم ولا يقتصر على المجلس بخلاف قوله لا امرأتك
طلق نفسك لانها عاملة لنفسها فكان تمليكها لا توكلها فعدته
ث و علق بمشيتها فصار تمليكها لا توكلها فيتعيد بالمجلس ولا يرجع عنه دام
ث و لانه لما تعذر الوقوف على الحقيقة جعل السبب الظاهر وهو الاخبار دليلا عليه

انما الكلام في حق الميراث
والنسخة
والعنف
والجور
والظلم
والفساد
والجور
والظلم
والفساد

على ان قالوا ان
نفسها ان طلق
نفسها في قوله
طلق نفسك

ث و اي بعد المجلس لعدم متى في الاوقات قد دخل اذا واما د
ث و فلا ريب ان يطلقها في المجلس وبعده وله ان يرجع لانه لو قيل وانه استأنه فلا يلزم ولا يقتصر على المجلس بخلاف قوله لا امرأتك
طلق نفسك لانها عاملة لنفسها فكان تمليكها لا توكلها فعدته

له اي لا يقع الطلاق ولا يكون ابلاء ولا ظهارا لانه نوى حقيقة كلامه لان المرأة كانت حلالا له فقولته انت على حرام خير ليس بمطابق للواقع فيكون كذا ^{عناية}
له كان كانه نوى لانه من الفاظ الكنايات يقع على الادنى مع احتمال الكل واذا نوى ثنتين كانت واحدة باينة عندنا لان اللفظ لا يحتمل العدد خلافا لغيره الا اذا كانت المرأة امة حينئذ يقع الثنتان لان ذلك جنس مطلقا ^{عناية البيان على الهداية}
له لانه اطلق المحرم وفي الظهار نوى حرمة والمطلق يحتمل المقيد ^{هنا}
له واما اذ لم يرد شيئا فاما يكون بمبنا لان الحرمة الثابتة باليمين ادنى من حرمة لان في الاباء جعل الوطى قبل الكفارة وفي الظهار تثبت في الحال وادنى من حرمة الطلاق ايضا لانه اذا اريد به الطلاق يقع باينا من بلا ليل وليس كذلك الا بلاء فانه ليس بمنزلة الحد الوطى فلما كانت حرمة اليمين هي الادنى تعينت لان الادنى متيقن ^{عناية البيان}

له لانه يحتمل الطلاق حتى صار من الكنايات والواقع بالكنايات بانها الا ان ذكر المال اعنى عن النية هنا ^{هنا}
له لانه لا يحرم المحلول بيمين لقوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما حل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ^{عناية}

له لما رواه عبد الرزاق عن ابراهيم النخعي انه قال الخلع تطليقة باينة و ابراهيم قدامه وله العمابة رضى الله عنهم وراحهم في الفتوى فيجوز تغليظه ^{عناية}
له يقال نشرت المرأة على زوجها في ناشرة اذا استعصت عليه وايغضته ومن الزناج الفشور يكون من الزوجين وهو كراهة كملت واحد منهما صاحبه ^{عناية}

له لقوله عليه السلام في امرأة ثابت ابن قيس ابن شماس اما الزيادة فلا وقل كان النشور منها ^{هنا}
له لان مقتضى الآية اعنى قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افئدت به نيتان هما ان يحكما اي جواز اخذ الزيادة في القضاء والاباحة اي باسنة الزيادة والاباحة من الكراهة وفدرة العمل في حق الاباحة معارضة وهو قوله صلى الله عليه وسلم اما الزيادة فلا يبق معمولا في الباقي وهو الجواز ^{عناية}
له فلو طلقك على الف درهم فقالت المرأة قبلت وقع الطلاق ^{شرح}
له لان بذل المال انما كان لتسلم لها نفسها وذلك بالبيونة ^{عناية}

له والفرق بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بذل الخلع اذا بطل بطل الطلاق باينا وعوضا الطلاق اذا بطل وقع رجعا كذا في المحيط كما سيبين المصنف رحمه الله تعالى ^{هنا}
له لانها ما سمت مالا متقوما حتى تصير خارة له ولانه لا وجه الى ايجاب المسمى للاسلام ولا الى ايجاب غيره لعدم الالتزام ^{هنا}

واذا قال لامرأة انت على حرام سئل عن نيتيه فان قال اردت الكذب فهو كما قال وان قال اردت الطلاق فهي تطليقة باينة ^{ان غير متأكدة الطلاق}
الا ان بنوى الثلث وان قال اردت الظهار فهو ظهار وان قال اردت التحريم او لم ارد به شيئا فهو يمين بصيرها مولى ^{ان غير متأكدة الطلاق}
اذا انشاق الزوجان وخافا ان لا يبقيا حدود الله فلا بأس ان يقتديا نفسيهما منه بمال يخلفها به فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة باينة ^{ان لا بأس بما حصة لها من المهر}
ولزمها المال وان كان النشور من قبله كرهنا له ان يأخذ منها عوضا وان كان النشور من قبلها كرهنا له ان يأخذ منها اكثر مما اعطيا فان فعل ذلك جاز في القضاء وان طلقها على مال فقيلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق باينا واذا بطل العوض في الخلع مثل ان يتخالف المرأة المسئلة على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة باينة وان بطل العوض في الطلاق كان خيرا وما جاز ان يكون مهر ازان يكون بدلا في الخلع فان قالت له خالعتني على ما في يدي فخالعتها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها ^{ان لا يرضى بخروج النكاح عن ملكه لانه لا يرضى بخروج النكاح عن ملكه لانه لا يرضى بخروج النكاح عن ملكه}
وان قالت خالعتني على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها وان قالت خالعتني على ما في يدي من درهم ولم يكن في يدها شيء فعليها ثلثة دراهم وان قالت طلقني ثلاثا

فان قيل في قوله ان يتخالف المرأة المسئلة على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة باينة وان بطل العوض في الطلاق كان خيرا وما جاز ان يكون مهر ازان يكون بدلا في الخلع فان قالت له خالعتني على ما في يدي فخالعتها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها وان قالت خالعتني على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها وان قالت خالعتني على ما في يدي من درهم ولم يكن في يدها شيء فعليها ثلثة دراهم وان قالت طلقني ثلاثا

له فوفوج الطلاق في الوجهين للتعليل بالقبول وافترقا في الحكم لانه لما بطل العوض كان العامل في الاول لفظ الخلع وهو كتابية وفي الثاني الصريح وهو بعقب الرجعة ^{هنا}
له كما اذا طلق المسلم امرأته المدخول بها على خمر او خنزير وقع الطلاق لوجود الشرط وهو قبولها ^{هنا}
له واما لم يذكر عكسه حيث لم يقد وما لا يجوز ان يكون مهر لا يجوز ان يكون بدلا في الخلع لان من الاشياء ما لا يصلح للمهر ويصلح لبدل الخلع كدرهم الى تسعة دراهم ^{عنى} ملا لا يصلح عوضا للتقويم اولى ان يصلح لغیر التقويم ^{هنا}
له لانها ما سمت مالا لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه الا بعوض وذلك لا يصلح ان يكون مهر المثل لان البضع غير متقوم عند الخروج فتعين ايجاب ما اخذته منه دفعا للمهر والمغرور ^{هنا} وكلمة من ههنا الصلة وذا التبعض لان الكلام يخل بدونه ^{هنا}

بأنه ابتداءً مما بقيه فيصع لانه لو ظهر من زوجته الإمة ثم اشتراها بغير الظهار لان حرمة الظهار اذا صادفت الحمل لا تزول الا بالكفارة كما في النهاية
انما بقاء الظهار ^{انما بقاء الكفارة والوطى} أما لو كانت حرامته وقت الظهار فلم يقع الظهار كما يصرح بقوله فان ظاهراً حرامته
بأنه لان الحمل في الإمة تابع فلا تلقى بالنكحة دليل انه لو اشترى إمة فوجدها محرمة عليه برضاع او مصاهرة لم يثبت للشترى ولاية
الرد بسبب الحرمة فلا تكون الإمة في معنى النكحة ^{عليه} ^{لانه انما انضاف الظهار اليهن فصارت كما اذا انضاف في الطلاق} ^{لانه النكحة لو كانت محرمة عليه برضاع او مصاهرة لا يفسخ النكاح}
بأنه احتراز عن كفارة القتل فان فيها لا يجوز الكافة ولا الاطعام واما كفارة اليمين اذا كان موسراً يخير بين ثلثة اشياء عتق رقبة
مؤمنة او كافلة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان جاز عن الثلثة فسيام ثلاثة ايام متتابعات ويحتمل حال الكفر في جميع
الكفارات وقت الاداء لا وقت الوجوب ^{ميكلايت} حتى لو كان وقت الظهار رخصاً وقت التكفير فغيره اجزاء لعدم وطى العكس لم يجرى ^{ميكلايت}

بأنه لا يبيح الرقبة يطلق على هؤلاء اذهب
عبارة عن الذات المرفوق المملوك من كل وجه
بأنه اي لغوات منقعة المثلث عنه وفاتت جنس
المنفعة كالحال ذاكاً ولذا وجب الشارع
كالدية النفس عند موت جنس المنفعة
بأنه اي لا يجوز اعتاق المستغرق بالجنون
للكفارة لان الانتفاع بالأعضاء انما يكون بالعقل
بأنه لا يستحقها الحرية بجهة فكان الرقبة فيها
نافعاً والاعتاق عن الكفارة يعتمد كالمثل
الرق كالباع فلا يجوز بيعها ^{بأنه}
بأنه هذا في حق الشراء اما لو ادخل ورحم
محرمة منه في ملكه بلا مشقة كما اذا دخل البيت
فانه لا يجوز بالاجماع ^{بأنه}
لان اعتاقه يكون ببدل اي بعين والعوض
يبدل معنى القرية ^{بأنه}
بأنه لانه ما مور بالاعتاق وقد اعتق لان
شراء القريب اعتاق ^{بأنه}
بأنه اي المور النصف الباقي من الكفارة
فهو غير مجزئ عند ابي حنيفة وقال لا يجزئ قيد
بالمور اذ لو كان معسراً لا يجوز اتفاقاً ^{بأنه}
بأنه لان الاعتاق يجزئ عنده والتقصان يمكن
في النصف الآخر فتعد راسداً من الرق فيه وهذا
التقصان حصل في ملك شريكه ثم انتقل للمعق
بالتقصان فلا يجزئ عن الكفارة ^{بأنه}
بأنه وقال ابو يوسف ومحمد ان كان المعق
موسراً جزاه وان معسراً لم يجزئ ^{بأنه}
بأنه استخسنا عند الامام لانه اعتقه بكلامين
والتقصان فتمكن على ملكه بسبب الاعتاق
بجهة الكفارة وذلك لا يمنع لجواز بخلاف
المسئلة التي قبل هذه لان التقصان هنا تمكن على
ملك الشريك خلافاً لهما ^{بأنه}

الامن زوجته فان ظاهراً من امته لم يكن مظاهراً ومن قال
لنساءه انت علي كظهر امي كان مظاهراً من جماعتهم وعليه لكل
واحدة منهن كفارة وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكناً كل ذلك
قبل المسيس يجزئ في ذلك عتق الرقبة الكافرة والمسئلة والذكر
والأنثى والصغير والكبير ولا يجوز العياد ولا المقطوعة اليد
او الرجلين ويحوز الأصم والمقطوع احد اليدين واحد الرجلين
من خلاف ولا يجوز مقطوع ايها اليدين ولا المجنون الذي
لا يعقل ولا يجوز عتق المدبر وأم الولد والمكاتب الذي اذى
بعض المال فان اعتق مكاتباً لم يؤد شيئاً جازاً فان اشترى اياه
او ابنته بنوى بالشراء الكفارة جاز عنها وان اعتق نصف عبد
مشتريه عن الكفارة وضمن قيمة باقية فاعتقه لم يجز عند
ابي حنيفة وان اعتق نصف عبده عن كفارة ثم اعتق باقية عنها
جاز وان اعتق نصف عبده عن كفارة ثم جاع مع التي ظاهراً
منها ثم اعتق باقية لم يجز عند ابي حنيفة واذا لم يجد المظاهر
ما يعق فكفارة يوم شهرين متتابعين ليس فيها شهر رمضان
ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق فان جاع التي ظاهراً منها

بأنه لا يبيح الرقبة يطلق على هؤلاء اذهب
عبارة عن الذات المرفوق المملوك من كل وجه
بأنه اي لغوات منقعة المثلث عنه وفاتت جنس
المنفعة كالحال ذاكاً ولذا وجب الشارع
كالدية النفس عند موت جنس المنفعة
بأنه اي لا يجوز اعتاق المستغرق بالجنون
للكفارة لان الانتفاع بالأعضاء انما يكون بالعقل
بأنه لا يستحقها الحرية بجهة فكان الرقبة فيها
نافعاً والاعتاق عن الكفارة يعتمد كالمثل
الرق كالباع فلا يجوز بيعها
بأنه هذا في حق الشراء اما لو ادخل ورحم
محرمة منه في ملكه بلا مشقة كما اذا دخل البيت
فانه لا يجوز بالاجماع
لان اعتاقه يكون ببدل اي بعين والعوض
يبدل معنى القرية
بأنه لانه ما مور بالاعتاق وقد اعتق لان
شراء القريب اعتاق
بأنه اي المور النصف الباقي من الكفارة
فهو غير مجزئ عند ابي حنيفة وقال لا يجزئ قيد
بالمور اذ لو كان معسراً لا يجوز اتفاقاً
بأنه لان الاعتاق يجزئ عنده والتقصان يمكن
في النصف الآخر فتعد راسداً من الرق فيه وهذا
التقصان حصل في ملك شريكه ثم انتقل للمعق
بالتقصان فلا يجزئ عن الكفارة
بأنه وقال ابو يوسف ومحمد ان كان المعق
موسراً جزاه وان معسراً لم يجزئ
بأنه استخسنا عند الامام لانه اعتقه بكلامين
والتقصان فتمكن على ملكه بسبب الاعتاق
بجهة الكفارة وذلك لا يمنع لجواز بخلاف
المسئلة التي قبل هذه لان التقصان هنا تمكن على
ملك الشريك خلافاً لهما

بأنه اي بلا فطار يوم لا اجتماع في خلاها لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين
متتابعين من قبل ان ينمسا
بأنه لانه في حق الجميع المقيم لا يسع غير فرض الوقت اما المسافر فله ان يصوم عن واجباً خروجه عن التريض روايتان كما علم في الاصول
بأنه لان الصور حرام فيها فكان ناقصاً فلا يثبت في به الواجب
بأنه انما قيد بالتي ظاهراً منها لانه اذا جاع غيرها فان كان وطئاً يفسد الصوم كاجماع بالنها راعداً قطع المتتابع فيلزمه الاستيناف
بالا اتفاق وان لم يفسد بان وطئها بالنها راسياً او بالليل كيف ما كان لم يقع المتتابع فلا يلزمه الاستيناف بالاختلاف وانما قيد
في جاع التي ظاهراً منها بالنها راسياً لانه اذا جاع معها فيه عامداً يستأنف بالاتفاق واما ذكر الهد فيه بالليل فدوق اتفاق لان
الجد والنسيان في الوطى بالليل سواء فغرف ان الاختلاف في وطى لا يفسد الصوم ^{بأنه}

مد لاقطاع التتابع بالفطر وهو عذر يمكن الاحتراز عنه لانه قد يجد شهرين لا عذر فيهما ^{درد}
له لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا بمسلكه ^{هـ}
لما اخرج ابو داود عن خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها قالت ظأ هرمني زوجي اوس بن الصامت فحنت رسول
الله صلى الله عليه وسلم اشكو اليه وهو يجادلني فيه ويقول اتق فانما هو ابن عمي فما برحت حتى انزل الله قد سمع الله قول التي
تجادل في زوجها الآية فقال عليه السلام يعتق زوجته قالت لا يجد قال فيوم شهرين متتابعين قالت انه شيخ كبير لا يستطيع
ان يصوم قال يطعم ستين مسكينا قالت ليس عنده شيء يتصدق به قال فاني اعينه بعرق من تمر قالت يا رسول الله وانا عينة
بعرق آخر قال الحسن فا عطي بها ستين مسكينا وارجى الى ابن عمك قال والعرق ستون صاعا وقال سلمة بن صخر
العرق ستون صاعا لكل مسكين نصف صاع من بر ^{ع ح}

هذا اعطى كلا قدر قيمة الفطرة مطعما
فلا اشكال في عطفه كما قيل وعن الشافعي
لا يجوز دفع القيمة وانما يدفع القيمة ان لا يد
ان يكون من غير المنصوص عليه ولو دفع منه
عن منصوص آخر بطريق القيمة لم يجز الا ان
يلغ الله نوع القيمة المقدرة شرعا فلو دفع نصف
صاع ثم يبلغ نصف صاع بولا يجوز كما في المخ
دام

هذا اعطى الستين الغداء وهو الطعام
قبل نصف النهار والعشاء وهو الطعام بعد
نصف النهار اي طعام الغداء والعشاء وفي
كلمة الواو إشارة الى انه لا يجوز الغداء بدون
العشاء ولا العكس فالمعبر كلتان دام

هذا وقال الشافعي رحمه الله لا يجزئه الا التملية
اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر وهذا لان
التمليك ادفع الحاجة فلا ينوب منابه الا باحة
ولما ان المنصوص عليه هو الاطعام وهو حقيقة
في التمكين من الطعام وفي الاباحة ذلك كما في
التمليك اما الواجب في الزكاة الابداء وفي
صدقة النظر وهما للتمليك حقيقة ههنا

هذا لان التفريق واجب بالنص وان اعطى
مسكينا واحدا في يوم واحد قدر الشهرين
بدفعات قبل الجواز وعدمه ^{توفيق}

هذا لان الجنس في الظهار من متحد فلا يجب
التعيين لان النية انما عرفت لتعيين
الاجناس عن بعض الاختلاف الاعرف من
بالتفاوت الاجناس فلا يحتاج اليها في الجنس
الواحد لان الاعراض لا تختلف باعتبارها

هذا لان نية التعيين في الجنس المتحد وهو في
المختلف مفيد فاذا التفت في مطلق النية
فله ان يعين ايها شاء كما لو طلقه في الابداء ^{درد}

هذا قوله عن ابنتها شاء اي صم عن واحد
بتعيينه وله وطوى التي كفر عنها وانا الاخرى ^ح

في خلال الشهرين لئلا عامدا او ناسيا استأنف الصوم
استراذ عن التوبة في خلال الاطعام ^{بإفاء ان لو اكل ناسيا بغير نية كان كافرا}
عند ان حنيفة ومحمد وان افطر يوما منها بعد ذراو غير عذر استأنف
وان ظاهرا العبد لم يجز في الكفارة الا الصوم فان اعتق المولى
عنه او اطعم لم يجز واذا لم يستطع المظاهر الضياع اطعم ستين
مسكينا كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير
القيمة ^{لأنه ليس بمالك للمال}
او قيمة ذلك فان غلهاهم وعشاهاهم تجاوز قليلا اكلوا او كثيرا فان
اعطى مسكينا واحدا ستين يوما اجزاه وان اعطاه في يوم
واحد لم يجز الا عن يومه وان قربا الى ظاهر منها في خلال

الاطعام لم يستأنف ومن وجب عليه كفارة فظاهره فاعتق
رقتين لا ينوي عن اخيهما بعينها جاز عنها وكذلك ان صام
اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا وان اعتق رقبة
واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ابنتها شاء ^{اي جاز من غير تعيين}

كتاب اللعان اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وها من اهل
الشهادة والمرأة ممن يحد فاذفها او في نسب وكيها وطالبته
بوجوب القذف فعليه اللعان فان امتنع منه حنيفة الحاكم
حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد وان لاعن وجب عليها اللعان
فان امتنع حبسها الحاكم حتى تلاعن او تصدقه واذا كان الزوج

هذا قوله عن ابنتها شاء اي صم عن واحد
بتعيينه وله وطوى التي كفر عنها وانا الاخرى
هذا لان نية التعيين في الجنس المتحد وهو في
المختلف مفيد فاذا التفت في مطلق النية
فله ان يعين ايها شاء كما لو طلقه في الابداء
هذا قوله عن ابنتها شاء اي صم عن واحد
بتعيينه وله وطوى التي كفر عنها وانا الاخرى
هذا لان نية التعيين في الجنس المتحد وهو في
المختلف مفيد فاذا التفت في مطلق النية
فله ان يعين ايها شاء كما لو طلقه في الابداء

هذا هو شهادتان متوكدتان بالائتمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها اذا تلاعن سقط عنه حد القذف
وعنها حد الزنا لان الاستشهاد بمهالك كالحمد بن اسد ^{درهمان} حنه وسببه قذف الرجل زوجته قذا يوجب الحد في الاجنبية وركنه
شهادتان باللعن واليمين واهله اهل الشهادة وشرطه قيام النكاح وحكمه حرمة الوطء بعده ^{درد}
هذا ان يكونا حريبا مسلمين عاقلين بالغين غير محذرين في قذف وما ذكر في الغاية يبطل هذا بلعان الاعمي فانه ليس من اهل الالاء
لشهادة فغلط لان الاعمي اهل للشهادة الا انها لا يقبل لانه لا يميز بين الشهود له والمشهد عليه ولهذا ينقذ النكاح بحضوره ^{حكمه}
هذا حتى ان المرأة اذا كانت لا يجد فاذفها بانه تزوجت بنكاح فاسد ودخل بها وكان لها ولها وليه اب معروف لا يجزى اللعان ^{نهيانه}
هذا وحد القذف في امر ثمانية جلد وفي العبد نصفها كما سيجي في بابها ^{درد} هذا فانه حنفا فلا بد من طلبها كسما برحمتها ولانه من شرط
اللعان واذا لم تكن عفيفة ليس لها المطالبة لغوات شرطه وهو المنقو ^{درد}

قد صوره اذا اسلمت المرأة الكفاية فقد فيها زوجها قبل عرس الاسلام عليه مشكلات
وكذا الوسط اللعان من جهتهما كالوكانا محذودين في قذف لانه سقط لعني من جهته لان البداء به فلا تعتبر
جهتها معه كما في الجوهرة

لما سقطوا الحدا فلعدم الاحصان واما سقوط اللعان فلهذا ولعدم اهلها بالشهادة
للقوله تعالى والذين يرمون ازواجه ولم يكن شهداء الا انفسهم فشهادة اربعة شهادات بالله الامة
ثم يقول القاضى اتق الله فانها موجبة بمعنى لعنة وفرقة وعقوبة فان لم يثق الله يتم الامر كما في القهستاني داماد
لان كان القذف من نفى الولد يقول في آخر الكلام فيما رويتها به من نفى الولد
وانما خص الغضب في جانبها لانهم يستعملون اللعن في كلامهم كثيرا على ما ورد به الحديث ان كن تكثرن اللعن وتكفرن

العشر وسقطت حرمة اللعن عن اعيانهم
فمضى عن يمين على الاقدام لكثرة جرى
اللعن على المستنهم وسقوط وقته عن
قلوبهم فقرت الركن في جانبها بالغضب
رد عاين عن الاقدام عناية

لان كان القذف من نفى الولد تقول المرأة
في آخر كلامها فيما رأت من نفى الولد
ان شاء الله نفسه وشهود الزنا اربعة
نفا فاذا فرغ من اللعان لا يقع الفرقة الا

بتفريق القاضى
لان ثبوت الحرمة بقوت الامسالة بالمعروف
فليس له التبرج بالاحسان فاذا امتنع نائب
القاضى مناهة فعلا للظلم
لان حتى لو مات احد ما بعد الفراغ من
اللعان قبل التفريق توارثا لان الفرقة عندنا
لا يقع الا بقضاء القاضى نهية

لانها بتفريق القاضى لان المقصود دفع الظلم
عنها فلا يحصل ذلك الا بالبيان عينة
لان لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان
ابدا وجوابه ما دامتا عذنين كما يقال المصلح
لا ينكح ما دام تعطيا

لان لما روي ان النبي عليه السلام نفى ولدا مرة
هلال بن امية عن هلال والمحقة بامه

لان هذا اذ لم يطلقها تطليقة باينة بعد
القذف فانه اذا اكذب نفسه بعد القذف
ولبيسونة لا يجب عليه الحد واللعان

لان قوله وان عاد الزوج تكرار فاكذب نفسه
ليس مع قوله حبه الحاكم حتى يلاعن او يكذب
نفسه فيمد لان ذلك وقبما قبل اللعان وهذا
فيما بعد

لان الزوجة الملاءنة بعد الاكذاب لا ارتفاع
حكم اللعان بكذب نفسه

عبدًا او كافراً او محذوداً في قذف فقد فارقته فعليه الحد
وان كان من اهل الشهادة وهي امه او كافرة او محذودة في قذف
او كانت ممن لا يحد قاذفها فلا حد عليه في قذفه ولا لعان
وصفة اللعان ان يتبدي القاضى بالزوج فيشهد اربع مرات
يقول في كل مرة اشهد بالله اني لئن الصادقين فيما رويتها به
لمن الزنا ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين فيما رماها به من الزنا فيشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد
المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما
رماي به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليها ان كان
من الصادقين فيما رماي به من الزنا فاذا التعن فرق القاضى بينهما
وكانت الفرقة تطليقة باينة عندا في خيفة ومجد وقال ابو يوسف
تحريم مؤبد وان كان القذف بولدين في القاضى نفسه والحقة
بأمة فان عاد الزوج فاكذب نفسه حده القاضى وحله ان
يتزوجها وكذلك ان قذف غيرها فداوزنت فحدث واذا
قذف امرأته وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما وقذف
الاخرس لا يتعلق به اللعان واذا قال الزوج ليس حملك مني
فلا لعان بينهما وان قال زنت وهذا الحمل من الزنا فلا لعان

على اهل اللعان
لعدم احصان
داماد
على انما انما
لا يقع الفرقة
حدا القذف
في حد القذف
بعدم احصان
اي بغير احصان
هذا القذف
منه بعد ما قال

هذا اي حدا واحدا لان المد يتداخل فيجوز قذف غيره سقط حد قذفها داماد
لان قوله او زنت اي زنت المطلقة الملاءنة قبل الدخول بها يجوز لذلك الملاءنة ان يتزوجها ايضا
لان قوله فحدث معناها رجعت فبعد ذلك اين تبقى محلا للزوج اجيب بان معنى قوله حدثت جدت وتصور المستئلة ان يتلاعنا بعد التزوج
قبل الدخول ثم انها زنت بعد اللعان وكان حدها الجلد دون الرجم لانها ليست كمحصنة لان من شروط احصان الزوج الدخول
بعد النكاح الصحيح ولم يوجد عناية
معناه ولا حد لانه ليس كالصريح بل فيه شبهة مجمعة
بعد لان الحمل يحتمل الولد وغيره اذ يحتمل كونه نفيا او ماء

لذلك والتقدير أي تقدير مدة النفق بعد العلم بيوم أو سبعة أيام روايتان عن أبي حنيفة وقال مدة النفاس
سنة لأنه ثبت نسبه بوجود الاعتراف منه دلالة وهو السكوت وقول التهنئة فلا ينتفي بعد ذلك

سنة يعني إذا كان حاضرا إلا أن أثر الولادة قلنا لا معنى للتقدير لأن الزمان للتأمل واحوال الناس فيه مختلفة فاحتبرنا ما يدل عليه
وهو قوله التهنئة مثلا فان ذلك اقرار من ميان الولد له وكذلك ابتياحه ما يحتاج اليه لاجل الولد عادة
سنة وان كان الزوج غائبا لا يعلم بالولادة فقال عليه كحال ولادتها فله نفقة في قدر التهنئة عنده وعندها قد رمدت النفاس بعد العلم
سنة لأنه حمل واحد فلا يثبت نسب بعينه دون بعض كالولد الواحد
سنة لأنه إذا نفق الأول فقد قد فيها فان اعترف بالثاني فقد وصعها بالعفة فصار مكرها بنفسه فيحد

سنة لأنها لو كان خلقا من ماء واحد وكان
اعترافه باحدهما اعترافا بالآخرى فحصل
كان اقرب بولده ثم نفاه فلا يصح نفيه بعد الأول

سنة انما لم يجب الحد لأنه يوجد الزوج بعد التنفق
فانه اقرب بالعفة اولاً ثم قد فيها بالنفي من بعده

سنة هي ترخص أي انتظار وقته يلزم المرأة مدة
معلومة بزوال متعلق بيلزم ملك النكاح

سنة أكد صفة ملك بالموت والدخول ولو حكما
اداد به الخطوة العجيبة أو زوال فراش معتبر
استراة عن فراش أمة موطوءة غير مستولنة
اذلاعدة لها خلافاً ولد مات مولاه أو
اعتقها وبوطئ عطف على بزوال بشبهة النكاح

سنة وهو ان يكون بينهما اقل من ستة اشهر
سنة لان الحيض معترف ببراءة الرحم وهو الموق
لان برائتها انما تظهر بالحيض لا بالطهر لما ان لكل
طهر محد فيجوز معان فلا يحصل التعرف بانها
حاصلة أو حال

سنة او بلغت بالنسب أي وصلت إلى خمسة عشر
سنة على المفتي به ولم يخص فانها لو كانت
ثم ارتفع حيضها فادعتيها بالحيض إلى ان
تبلغ حد الأياس

سنة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجهن الاية
سنة سواء كانت صغيرة او كبيرة دخل بها او
لم يدخل او خلاها او لم يدخل بها واذاسي لها
مهر فلها كمال المهر لقوله عليه السلام الموت
بمنزلة الدخول وان لم يرسم لها مهر فلها مهر
مثلها في قول اصحابنا ولها الميراث وعندها
الحديث اذا مات احد الزوجين قبل الدخول
فلها المنة

سنة مطلقا أي قد الحامل سواء كانت حرة او
امة او متوفى عنها زوجها

سنة ولا تكرار لما قبلها اعني قوله وان كانت
حامل

سنة ملاخ لان الاولى في المرأة المطلقة وهذه في المرأة المتوفى عنها زوجها لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الاية
سنة وتفسير ذلك تقدير اربعة اشهر وعشر فيها ثلث حيض حتى لو اعتدت اربعة اشهر وعشر فلم تحض كانت في العدة مالم تحض ثلثا ولو حاض
ثلاثا قبل تمام اربعة اشهر وعشر لا ينقض عدتها حتى يتم المدة يعني اربعة اشهر وعشر
سنة صورته لو طلق المريض امرأته في مرضه فماتت وهي في العدة بعد شهر من الطلاق ثم تمت اربعة اشهر وعشر من يوم الموت ولم تحض
في هذه المدة الاحيضة واحدة لا يحل لها التزويج حتى تحيض حيضتين اخريين وان امتد زمانها إلى سنة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد
سنة لان النكاح ينفى في حق الارث فلان يسبق في حق العدة اولى لان العدة مما يحاط فيها فيجب ابعدا لاجلين
سنة لقوله ابعدا لاجلين أي العدة ثلث حيض واربعة اشهر وعشر
وبه نأخذ وذكر في الجامع الصغير اذا طلق ولم تحض ثلثون سنة فعدتها بالشهور وقد جعل حد الأياس والاصح يختلف باختلاف الاحوال والابدان مسكلا

ولم ينف النفاسي الحمل واذا نفى الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة او
في الحال التي قبل التهنئة ويتبع له الة الولادة صح نفيه ولا يجب
به وان نفاه بعد ذلك لا عن وثب النسب وقال ابو يوسف
ومحمد يصح نفيه في مدة النفاس واذا ولدت ولدين في بطن واحد
فنفى الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما وحدا الزوج وان اعترف
بالاول ونفى الثاني ثبت نسبهما ولا عن كتاب العدة
اذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا او رجعي او وقع الفرق بينهما
بغير طلاق وهي حرة من تحضن فعدتها ثلثة اقراء والاقراء المحضون
وان كانت لا تحضن من صغرها وكبر فعدتها ثلاثة اشهر وان كانت
حامل فعدتها ان تضع حملها وان كانت امة فعدتها حيضتان وان
كانت لا تحضن فعدتها شهر ونصف واذا مات الرجل عن امرأته
الحره فعدتها اربعة اشهر وعشر وان كانت امة فعدتها شهران
وخمسة ايام وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها واذا ولدت
المطلقة في المرض فعدتها ابعدا لاجلين فان اعتقت الامة في عدتها
من طلاق رجعي انتقلت عدتها إلى عدة الحر وان اعتقت
وهي متبوتة متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها وان كانت امة
فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وكان

سنة انما لم يجب الحد لأنه يوجد الزوج بعد التنفق
فانه اقرب بالعفة اولاً ثم قد فيها بالنفي من بعده
سنة هي ترخص أي انتظار وقته يلزم المرأة مدة
معلومة بزوال متعلق بيلزم ملك النكاح
سنة أكد صفة ملك بالموت والدخول ولو حكما
اداد به الخطوة العجيبة أو زوال فراش معتبر
استراة عن فراش أمة موطوءة غير مستولنة
اذلاعدة لها خلافاً ولد مات مولاه أو
اعتقها وبوطئ عطف على بزوال بشبهة النكاح
سنة وهو ان يكون بينهما اقل من ستة اشهر
سنة لان الحيض معترف ببراءة الرحم وهو الموق
لان برائتها انما تظهر بالحيض لا بالطهر لما ان لكل
طهر محد فيجوز معان فلا يحصل التعرف بانها
حاصلة أو حال
سنة او بلغت بالنسب أي وصلت إلى خمسة عشر
سنة على المفتي به ولم يخص فانها لو كانت
ثم ارتفع حيضها فادعتيها بالحيض إلى ان
تبلغ حد الأياس
سنة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجهن الاية
سنة سواء كانت صغيرة او كبيرة دخل بها او
لم يدخل او خلاها او لم يدخل بها واذاسي لها
مهر فلها كمال المهر لقوله عليه السلام الموت
بمنزلة الدخول وان لم يرسم لها مهر فلها مهر
مثلها في قول اصحابنا ولها الميراث وعندها
الحديث اذا مات احد الزوجين قبل الدخول
فلها المنة
سنة مطلقا أي قد الحامل سواء كانت حرة او
امة او متوفى عنها زوجها
سنة ولا تكرار لما قبلها اعني قوله وان كانت
حامل
سنة ملاخ لان الاولى في المرأة المطلقة وهذه في المرأة المتوفى عنها زوجها لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الاية
سنة وتفسير ذلك تقدير اربعة اشهر وعشر فيها ثلث حيض حتى لو اعتدت اربعة اشهر وعشر فلم تحض كانت في العدة مالم تحض ثلثا ولو حاض
ثلاثا قبل تمام اربعة اشهر وعشر لا ينقض عدتها حتى يتم المدة يعني اربعة اشهر وعشر
سنة صورته لو طلق المريض امرأته في مرضه فماتت وهي في العدة بعد شهر من الطلاق ثم تمت اربعة اشهر وعشر من يوم الموت ولم تحض
في هذه المدة الاحيضة واحدة لا يحل لها التزويج حتى تحيض حيضتين اخريين وان امتد زمانها إلى سنة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد
سنة لان النكاح ينفى في حق الارث فلان يسبق في حق العدة اولى لان العدة مما يحاط فيها فيجب ابعدا لاجلين
سنة لقوله ابعدا لاجلين أي العدة ثلث حيض واربعة اشهر وعشر
وبه نأخذ وذكر في الجامع الصغير اذا طلق ولم تحض ثلثون سنة فعدتها بالشهور وقد جعل حد الأياس والاصح يختلف باختلاف الاحوال والابدان مسكلا

بـ قبل شهادة الرجلين ولا يفسقان بالنظر الى العودة اما لكونه قد يتفق من غير قصد نظر ولا تعد او للضرورة كما في
يحمل شهادة الزنا داماد

بـ وفي شرح المجمع وغيره واما شهادة القابلة فلا بد منه لتعيين الولد اتفاقا لاحتمال ان يكون الولد غير هذا المعين وانما الخلاف
في ثبوت نفس الولادة بقول المعتدة فعنده ثبت اذا تأيد بمؤيد من ظهور رجل او اعتراف وعندهما يثبت بشهادة القابلة د
بعد اى في ولادة المعتدة مطلقا اعنى من غير ان يكون الحمل ظاهرا بها ومن غير اعتراف الزوج بالحمل وكذلك في حال كون الحمل
ظاهرا بها واعتراف الزوج به م س

بـ فيلا عن ابن عباس اى بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة نفي الولد اى قال ليس منى صدد والشرعة
ان نفي الزوج الولد لانه قد فتنكحته بالزنا فرضه

بـ لقول عائشة الصديقة رضی الله تعالی عنها
عنما الولد لا ينفى في البطن أكثر من سنتين
ولو يظل مغزل اى بقدر ظل مغزل وفي
رواية ولو يظل مغزل اى بقدر ودان
فلانة مغزل وظل المغزل مثل لقلته لان ظله
حال الدوران اسرع زوالا من ساثر الظلال د

بـ لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا
ثم قال وفصاله في عامين فنفى الحمل ستة اشهر
هـ

بـ عند اى حنيفة اى اذا كان ذلك في دينهم
لانها انما يجب بحق الله تعالى وحق الزوج وهي
غير مخاطبة بحقوق الله تعالى كالصلوة والصوم
والزواج قد اسقط حقه لعدم اعتقاده حنيفة
كافى الجوهرة ح

بـ ليدل على ماؤه زرع غيره الا ان يكون
هو الزانى ح

بـ لا ينفى من قبله
بـ لا ينفى من قبله
بـ لا ينفى من قبله

بـ هو اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سالت
مهما عن النفقة فقال هو الطعام والكسوة
والسكنى كذا في الخلاصة س

بـ ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع د
بـ لقوله عليه السلام لعند امرأة اى سفيان
خذى من مال زوجك ما يكفيك وولدك
بالمعروف هـ

بـ لان قول الاحتباس منها واذا عادت
جاء الاحتباس هـ

بـ لان النفقة مقابلة باحتباسها والاحتباس
له بكونها منتفعا بها قيد بالنفقة لان المهر
يجب بمجرد العقد وان كانت لا يستمتع بها
ح

الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هنالك
جمل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب من غير شهادة
وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة
واذا تزوج امرأة فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من ذبوم تزوجها
لم يثبت نسبها وان جاءت بـ ستة اشهر فصاعدا ثبت نسبها
ان اعترف به الزوج او سكنت وان حملت بالولادة ثبت بشهادة امرأة
واحدة تشهد بالولادة واكثر مدة الحمل ستان واقلة ستة اشهر
واذا اطلق الذمى الذمى فلا علة عليها وان تزوجت الحامل
من الزنا جاز النكاح ولا يبطأها حتى تضع حملها والله اعلم
في كتاب النفقات ب النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة
كانت او كافرة اذا سكنت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها
وسكنها يعتبر ذلك بحالها جميعا فموسر كان الزوج او مقسر
فان امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيه مهرها فلها النفقة
وان نكرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله وان كانت صغيرة
لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سكنت نفسها اليه وان كان الزوج
صغيرا لا يقدر على الوطء والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله و
اذا طلق الرجل امرأة فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعا كان

عند الامام الشافعي
ان يكون الحمل ظاهرا
فلا يحتاج الى شهادة

عند احمد والشافعي
ان عدلة بين

عند الامام الشافعي
ان عدلة بين

بـ لان التسليم محقق منها وانما العجز من قبله فصار كالجبوب والعندين قيد بالكبيرة لانه لو كانت صغيرة ايضا لم يجب
لها النفقة لان المنع معني جاء من قبلها فغاية ما في الباب ان يجعل المنع من قبله كالتعدوم فالمنع من قبلها قائم ومع
قيامه من قبلها لا يستحق النفقة ح

بـ اما الرجعى فلان النكاح بعده قائم لاسيما عندنا اذ يحمل له الوطء واما البائن فلان النفقة جزاء والاحتباس
كما ذكر والاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة لصيانة الولد فوجب لها النفقة ولهذا
كان لها السكنى بالاجماع د

مد لان النفقة تجب في ماله شيئا فشيئا ولا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها في مال الورثة ^د
مد لانها صارت حابسة نفسها بغير حق فصارت كما اذا كانت ناشرة ^{هـ}
مد لانها صارت محبوسة في حق شرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس ومالم يخرج من بيته فلها النفقة ^د
مد لان الفرقة ثبتت بالطلاق ولا عمل فيها للردة والتكزين الا ان المودة تحبس حتى تنوب ولا نفقة للحبوسة والمكة لا تحبس فلها النفقة
مد اي لا نفقة لها ايضا فان النفقة جزء الاحتباس في بيته وقدرات ^د... فلها نفقة المحضر حينئذ لا السفر ولا الكراء ^د
مد ولم يكن زوجها متعيا ^د لان زوجها لو كان معها في السفر يسقط نفقتها اتفاقا ^{هـ}
مد استحسننا لان الاحتباس قائم فانه يستاكس بها وبمسها ويحفظ البيت والمال بما هو لها من قاشبه الحبس ^{مبداء}

مد لانها صارت محبوسة في حق شرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس ومالم يخرج من بيته فلها النفقة
مد لان الفرقة ثبتت بالطلاق ولا عمل فيها للردة والتكزين الا ان المودة تحبس حتى تنوب ولا نفقة للحبوسة والمكة لا تحبس فلها النفقة
مد اي لا نفقة لها ايضا فان النفقة جزء الاحتباس في بيته وقدرات... فلها نفقة المحضر حينئذ لا السفر ولا الكراء
مد ولم يكن زوجها متعيا لان زوجها لو كان معها في السفر يسقط نفقتها اتفاقا
مد استحسننا لان الاحتباس قائم فانه يستاكس بها وبمسها ويحفظ البيت والمال بما هو لها من قاشبه الحبس
مد لانها صارت محبوسة في حق شرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس ومالم يخرج من بيته فلها النفقة
مد لان الفرقة ثبتت بالطلاق ولا عمل فيها للردة والتكزين الا ان المودة تحبس حتى تنوب ولا نفقة للحبوسة والمكة لا تحبس فلها النفقة
مد اي لا نفقة لها ايضا فان النفقة جزء الاحتباس في بيته وقدرات... فلها نفقة المحضر حينئذ لا السفر ولا الكراء
مد ولم يكن زوجها متعيا لان زوجها لو كان معها في السفر يسقط نفقتها اتفاقا
مد استحسننا لان الاحتباس قائم فانه يستاكس بها وبمسها ويحفظ البيت والمال بما هو لها من قاشبه الحبس

او باينا ولا نفقة للثو في غيرها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل المرأة
بمغضية فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارادت سقطت نفقتها وان
مكنت ابن زوجها من نفسها ان كان بعد الطلاق فلها النفقة وان كان
قبل الطلاق فلا نفقة لها واذا احتسبت المرأة في دين او غصبها رجل
كرها فذهب بها او حجب مع محرمة فلا نفقة لها وان مرضت في منزل
الزوج فلها النفقة وتقرض على الزوج نفقة خادما اذا كان مؤسرا
ولا تقرض لاكثر من خادم واحد وعليه ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها
احد من اهله الا ان يتخار ذلك وان كان له ولد من غيرها فليس له
ان يسكنه معها وللزوج ان يبيع والديها وولدها من غيره واهلها
الدخول عليها ولا يمنعه من النظر اليها وكلامها اي وقت اختاروا
ومن اغتصب نفقة امراته لم يفرق بينهما ويقال لها استديني عليه واذا
غالب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجية قرض القاضى
في ذلك المال نفقة زوجة الغائب واولاده الصغار والديها وبأخذ
منها كغيرها ولا يقضى نفقة في مال الغائب الا لهؤلاء واذا قضى
القاضى لها نفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته يتم لها نفقة المؤسر
واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا
ان يكون القاضى فرض لها النفقة او صالحت الزوج على مقدارها

مد لان كفايتها واجبة عليه وهذا من قمانها
مد عنداني حنفية ومحمد وعنداني يوسف فعليه
نفقة بناء مدين صدر الشريعة
لانها تحتاج الى احد من المصالح الداخل والى الآخر
لصالح الخارج
مد لانها تنصرف به فانها لا تاتى من على متاعها ومنها
عن العاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع
مد بناء على ان البيت مسكنه فله المنع من
الدخول فيه صدر الشريعة
مد وفي شرح المختار اذا كان زوج المصغر معسرا
ولها ابن مؤسر من غيره او اخ مؤسر مؤمر الابن
او الاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا
ايسر ويحبس كل منهما اذا امتنع فبين هذا ان
الادانة لنفقتها يجب على من يجب عليه نفقتها
لولا الزوج ^{مجمعة}
مد اعاشرتا الطعام نسبة على ان يقضى
المن من مال الزوج ^{عناية}
مد لان في التفريق ابطال حقه من كل وجه
وفي الاستدانة تأخير حقها مع ابقاء حقه
فكان اولى لكونه اقل ضررا
مد لان النفقة تصير دينا بقرض القاضى
حتى تستوفي في الزمان الثاني ^{عناية}
مد قوله استديني عليه فان قيل لا فائدة في الادانة
لها بالاستدانة لما بعد فرض القاضى النفقة لها
لانها صارت دينا بقرضه قلنا يمكنها اعادة التزم
على الزوج كما اذا كانت الاستدانة بغير امر
القاضى كانت المطالبة عليها دون الزوج
^{دس}
مد اي اذا كان المال من جنس حريم اي دراهم
او دنانير او دنانير او طعام او كسوة من جنس
حقها بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لانه
يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق
^{مبداء}

مد اي بالنفقة نظر للغائب لاحتمال ان يحضر ويقيم بيته على طلاقها او اعطائها نفقتها ^{مجمعة}
مد يعني زوجة الغائب واولاده الصغار والديه واما غيرهم من الجار ومكالاخوة والاعمام والعمان فلا يقضى
بنفقتهم فيه ^{عناية}
مد لان نفقة مؤسرة واجبة قبل قضاء القاضى ولهذا كان لهم اخذها بانفسهم وقضاء القاضى اعانة لهم
مد لان النفقة تختلف باختلاف اليسار والاعسار فاذا تبدل حاله لها المطالبة بتمام حقها
مد وذلك فيما زادت على الشهر وما فيها دونه فلا تسقط ^{داماد}
مد الى وقت الموت سواء كانت النفقة قائمة او مستهلكة اما اذا كانت هالكة فلا يأخذ
مد فلا تقرض لها على نفسه قدرا معلوما ولم ينفق عليها حتى مضت مدة ^د

لأن فيها معنى العلة والصلوات تسقط بالموت قبل القبض
لأنها مهلة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لأنها حكمة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولو كانت هالكة من غير استهلاكها لا يسترد اتفاقاً
في وقت الموت سواء كانت النفقة قائمة أو مستهلكة أما إذا كانت هالكة فلا يأخذ
أبي حنيفة عن النفقة ^{أي على الزوج} ^{أي بقدر بطلان الاستحقاق}
لأنها استجلت عوضاً فستجفه عليه بالاحتباس وقد بطل الاستحقاق بالموت فيبطل العوض بقدره ^{أي المرأة}

بما لو جود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى
فخلق برقبته إلا ان يفديه المولى او يموت العبد

فمن قوله يباع فيها قال نفس الامنة الشخصية
رحمها الله فان بيع ثم اجتمع عليه النفقة مرة اخرى
بيع وليس في شيء من ديون العبد ما يباع فيه
مرة اخرى الا النفقة وهذا لان النفقة يتجدد
وجودها بمضي الزمان فذلك في حكم دين حادث
ولا كذلك سائر الديون سحابة

ای المولیٰ ای الامه (ای المولیٰ)
 و ای حتی بیها و بین زوجها و لا یستخذهما
 ای عند الام اذا راوت ذلک لان کسنا
 لها بحججه
 ای المرأة لان ولده لو کان من غیرها یجوز
 استجارها اتفاقا بحججه

فند لان الارض خاضع مستحق عليها ديانة قال
الله تعالى والوالدان يرمتعن اولادهم
لا انها عذرت لاحتمال عجزها فاذا اقدمت
عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفضل
واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه هـ

من أجل أن أرضاعها الفع للصغير واجب
 ذلك يعني لا يدفع المولود إلى الام إذا طلبت أكثر
 من أجره المربحة الأجنبية بل ترضع الأجنبية
 عند الام الحمد

۹۹ لا اطلاق قوله تعالى وعلى المولود له
درزق من الآيه هـ

علا صورته اذا اسلم ابن الكتابي او اسلمت
امرأة الكتابي وبينهما ولد صغير
مسكوك

لان الحق موقبل الام

فَقَضَى لَهَا بِنَفَقَةٍ بِمَا مَضَى وَإِذَا مَا تِلْكَ الزَّوْجُ بَعْدَ مَا قَضَى عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ

وَمَضَتْ شَهْرٌ مَقْطُوعٌ النَّفَقَةُ وَإِنْ اسْتَلْقَى النِّفَقَةَ سَنَةً ثُمَّ مَاتَ
لَمْ يَسْتَرْجِعْ مِنْهَا شَيْءٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُجْتَنَبُ لَهَا نَفَقَةُ مَاضِي وَمَاضِي

للزوج وإذا تزوج العبد حرة فنفقه ما دين عليه يتباع فيها وإذا أزوج

الرجل أمة فبواها مولاها معه منزلا فغلبه النفقة وأن لم يتوفاها
فلا نفقة لها ونفقة الأولاد الصغار على الأب لا يشاركه فيها أحد

كما لا يشارك في نفقة الزوجة أحد فان كان الصغير رضيعا فليس

عَلَى امِّهِ أَنْ تَرْضِعَهُ وَيُسْتَأْجَرُ الْإِبْنُ مَنْ تَرْضِعُهُ عِنْدَهَا فَإِنْ
 اسْتَأْجَرَهَا وَهِيَ نَوْجَةٌ أَوْ مُعَدَّةٌ لِرَضْعٍ وَلِيَهَا لَمْ يَحْزَنْ وَإِنْ انْقَضَتْ

عَدَّتْهَا فَاسْتَأْجَرَهَا عَلَى رِضَاعِهِ جَاذِفَانِ قَالَ الْإِبْرَاهِيمُ لَا اسْتَأْجَرُهَا

وجاء بغيرها فوضيت الأم بمثل اجرة الاجنبية كانت الأم أحق

بِهِ وَأَنَّ التَّمَسُّكَ بِزِيَادَةِ لَمْ يَحْزِرِ الزَّوْجَ عَلَيْهَا وَتَفَقُّهُ الصَّغِيرِ وَجَدَ

على إبيه وإن خالفه في دينه كما تحب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفه

في دينه (كما في الحضانية) واذا وقعت الفارقة بين الزوجين فالام

حتى يولد فان م يعني الام قام الام اول من ام الاب فان م
 اي مطلقا سواء كانت ام الام او ام الاب
 فان الاب اول من الاخوات فان م

من العمام والخالات وتقدم الأخت من الأب والأم ثم الأخت من الأم

معدلان نفقتهما بمقابلة الاحتباس الثابت بالعقد وقد صح العقد بين المسلم والكافرة فوجب النفقة ^{على}

فلان هذه الالة مستفادة من قل الامهات فكانت الالهة من قلعها اولي

ملا لانها ام ولها قرابة الولادة وهي اشفق فكانت اولى د

معناه ان ذات قرابتين تترجح على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة عناية

ثُمَّ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْأَخْتُ لِابْنَيْنِ وَالْأَخْتُ لَامٍ وَأُولَاؤُهَا فَقَدْ عَلِمْنَا فِي الْحَضَانَةِ

[illegible]

ثم وقدم الخالة لاب وام على الحالة لام شتم هي على الحالة لاب بجمعه
ثم معناه ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام يعني ان الحالة لاب وام اولى من الحالة لام والحالة لاب وام ذات قرابتين والحالة
لام ذات قرابة واحدة
ثم يعني ان العمة لاب وام اولى من العمة لام شتم العمة لاب عيني
ثم لان الاجنبي ينظر اليه شرا اى نظر البعض ويعطيه نذرا اى قليلا داماد
ثم فيتم الاخ لاب وام على الاخ لاب ويقدم ابنته على ابن اخ الاب
ثم قيل سبع يعني استغناؤه مقدر سبع سنين وعليه الفتوى او سبع سنين اجبر الاب او الوصى او الولي
على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه بجمعه

ثم لانه حينئذ يحتاج الى التأديب والتفليق
باب الرجال واخلا قهرم والاب اقدر على ذلك
داماد
ثم لان التزك عند من تضمنها نفع استخدام
وعينها لا يقدر على استخدامها ولا المقتبوع
هو التعليم وهو يحصل بالاستخدام وغيرها
لا يملكه ولذا لا يوجرها للخدمة فلا يحصل
المقتبوع بخلاف الام والجدة لقدرتهما عليه
شرعا وقد
ثم قوله والامة الخ وذلك بان زوجها مولاهما
ثم ولذا تسمى عتقا فكانت احق بالولد من مولاها
لان الخصومة ههنا انما تكون مع الولي لان الزوج
لاحق في الولد اذ الولد يتبع الام في الملك ومالك
المملوك احق به من غيره كذا في الكافي

ثم بان كان زوجها مسلما لان الشقة لا تختل
باجتلاف الدين داماد
اي حينئذ يوجب ان يالف الكفر
ملك حينئذ يوجب عنها جارية كانت او غلاما
لاستعمال الصبر بانتقال الزوجان الكفر في ذمته
فلا اذا خيف عليه ان يعقل الا بانه يالف الكفر
فالاخذ منها اولى نظرا له بجمعه

ثم ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اى
استغناء ولده من الحضنة لانه يبطل حق
الام في الحضنة بجمعه
ثم لانه التزم ذلك عادة لان من تزوج في
بلد يقصد المقام به غالبا

ثم اما الابوان فلقوله تتخا وصاحبهما في الدنيا
معروفا نزلت في الابوين الكافرين وليس من المعروف
ان يعصى في نعم الله تعالى ويتركها بموتها زوجا
واما الاجداد والجدات فلا تنهم من الاباء والامهات
ولهذا يقوم الحد مقام الاب عند عدمه
ثم يعني به اذا كان ذميا لان الاب والابن اذا كانا
احدهما حريما والاخر مسلما لايجب النفقة واختلا
الذهب فيما بين اهل القبيلة لا اعتبار له بل
الكل مسلمين في جميع الاحكام مستحلف

ثم اما وجوب نفقة الزوجة لانها واجبة لها بالعقد لا احتيا سها الحق له مقصود وهذا لا يتعلق بالتمتع والمدة واما وجوب نفقة
غيرها من الابوين فلان الجارية ثابتة وجزء المرأة في معنى نفقة فكما لا يمتنع نفقة نفسه بكفزه لا يمتنع نفقة جزئه
ثم يعني لو كان للاب الفقير ابنتان موسران يجنب نفقته عليهما نصفين ولو كان له ابن وبنت يجنب نفقته عليهما الثلثا اما لو كان اخ
وبنت يجنب النفقة على البنت لا على الاخ مستحلف
ثم ولادها والاعمام والعمات والاخوان والحالات فلا نفقة لذي رحم غيرهم مثل اولادهم
ثم اعلم ان هذه الاوصاف انما يستبر في غير الابوين لان في نفقتهم ما يعتبر الفقر فقط في ظاهر الرواية حتى لو كانا فقيرين قادرين على الكسب
يجبر الابن على اتقائهما ترجيحاً لهما على سائر المحارم بجمعه
ثم لان ميراثهما على هذا المقدار ومنه رواية الحنفية وفي ظاهر الرواية النفقة كلها
على الاب لان في مؤنة رضاع ولده لا يشاكره احد فكذلك في النفقة وفي المحيط بحبس الاب في نفقة ولده لان في الاستعانة من نفقة النفس لا يجبر سائر دون الولد بجمعه

ثم الاخ من الاب ثم الحالات اولى من العمات وينزلن كما ينزلن الاخوات
لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد ترجيحاً لقرابة الام
ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الا
الجدة اذا كان زوجها الجدة وان لم تكن للصبي امرأة من اهلها واخصم
ام الام والاب لان قائم مقام ابنته فينظر له
فيه الرجال فالولاهم به اقربهم تفصيلاً والام والجدة احق بالغلام حتى
اي في الصبي
ياكل وحده ويشرك وحده ويلبس وحده وليستحي وحده وبالحجارة
لان الام اقدر على تأديبها باداب النساء بجمعه
حتى تخيض ومن سوى الام والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حداً تشتهى
والامة اذا اعتقها مولاهما وام الولد اذا اعتقت في الولد كالحرة وليس
للامه وام الولد قبل العتق حق في الولد والذمة احق بولدها المسلم
ما لم يعقل الا بدين ونحو ان يالف الكفر واذا ارادت المطلقة ان تخرج
بولدها من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج
تزوجها فيه وعلى الرجل ان يفيق على ابويه واجداده وجداته اذا كانوا
فقراء وان خالفوه في دينه ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة
والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا يشارك الولد في
نفقة ابويه احد والنفقة لكل ذي رحم محرر اذا كان صغيراً فقيراً او
كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكر ارمياً او اعرجي فقيراً ويجب ذلك
على مقدار الميراث ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الرضيع على ابويه
اثنان على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ولا يجب نفقتهم مع اختلاف

ثم لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد
ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الا
الجدة اذا كان زوجها الجدة وان لم تكن للصبي امرأة من اهلها واخصم
ام الام والاب لان قائم مقام ابنته فينظر له
فيه الرجال فالولاهم به اقربهم تفصيلاً والام والجدة احق بالغلام حتى
اي في الصبي
ياكل وحده ويشرك وحده ويلبس وحده وليستحي وحده وبالحجارة
لان الام اقدر على تأديبها باداب النساء بجمعه
حتى تخيض ومن سوى الام والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حداً تشتهى
والامة اذا اعتقها مولاهما وام الولد اذا اعتقت في الولد كالحرة وليس
للامه وام الولد قبل العتق حق في الولد والذمة احق بولدها المسلم
ما لم يعقل الا بدين ونحو ان يالف الكفر واذا ارادت المطلقة ان تخرج
بولدها من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج
تزوجها فيه وعلى الرجل ان يفيق على ابويه واجداده وجداته اذا كانوا
فقراء وان خالفوه في دينه ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة
والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا يشارك الولد في
نفقة ابويه احد والنفقة لكل ذي رحم محرر اذا كان صغيراً فقيراً او
كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكر ارمياً او اعرجي فقيراً ويجب ذلك
على مقدار الميراث ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الرضيع على ابويه
اثنان على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ولا يجب نفقتهم مع اختلاف

ثم لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد
ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الا
الجدة اذا كان زوجها الجدة وان لم تكن للصبي امرأة من اهلها واخصم
ام الام والاب لان قائم مقام ابنته فينظر له
فيه الرجال فالولاهم به اقربهم تفصيلاً والام والجدة احق بالغلام حتى
اي في الصبي
ياكل وحده ويشرك وحده ويلبس وحده وليستحي وحده وبالحجارة
لان الام اقدر على تأديبها باداب النساء بجمعه
حتى تخيض ومن سوى الام والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حداً تشتهى
والامة اذا اعتقها مولاهما وام الولد اذا اعتقت في الولد كالحرة وليس
للامه وام الولد قبل العتق حق في الولد والذمة احق بولدها المسلم
ما لم يعقل الا بدين ونحو ان يالف الكفر واذا ارادت المطلقة ان تخرج
بولدها من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج
تزوجها فيه وعلى الرجل ان يفيق على ابويه واجداده وجداته اذا كانوا
فقراء وان خالفوه في دينه ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة
والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا يشارك الولد في
نفقة ابويه احد والنفقة لكل ذي رحم محرر اذا كان صغيراً فقيراً او
كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكر ارمياً او اعرجي فقيراً ويجب ذلك
على مقدار الميراث ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الرضيع على ابويه
اثنان على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ولا يجب نفقتهم مع اختلاف

سك بلانية لان المماثلة لا يستدعي الشراكة من جميع الوجوه ^{محمدة}
سك قيد بالرحم لان المهر يلازم كائن من الرضا لا يعتق عليه وقيد بالمرح لان ذا الرحم بدونه كائن العم لا يعتق ^{ابن ماله}
سك بناء على ان العتق لا يجزى بالاتفاق فكذا الاعتاق عندهما وهو قول الاثمة الثالث لانه اشبات العتق كالكسر مع الانكار فيلزم
من عدم تجزى الا لازم وهو العتق عدم تجزى ملزومه وهو الاعتاق لكن الامام يقول الاعتاق ازالة للملك لانه ليس للمالك الا ازالة حقه
وهو الملك والمملك مجزى فكذا ازالته فاعتاق البعض اشبات شرط العلة فلا يتحقق المعلوم الا ان يتحقق تمام العلة وهو ازالة للملك
سك والمعتق في يساره ان يقدر على قيمة نصيب شريكه فاضلا عن ملبوسه ونفقة نفسه وعياله ^{محمدة}
سك لانه جاني على شريكه باقتداء نصيبه حيث امتنع عليه البيع مثلا ^{محمدة}
سك اي يطلب معابة العبد له في قيمة نصيبه لان ماله نصيب الشريك الاخر احتسبت عنده ^{محمدة}

سك اي للشريك الآخر نصيب العتق اذا كان
موسرا ^{محمدة}
سك اي له ان ينسحب العبد اذا كان العتق
موسرا وليس له ان يعتق نصيبه ^{محمدة}
لانه عتق كله باعتاق شريكه لانه لا تجزى عندهما

سك هذا عند ابن خنيفة سواء علم الآخر ان
ابن شريكه اولم يعلم وقال لا يعتق الكل ويجب
الضمان على الاب ^{محمدة}
سك صفة ذا وجره للجوار ^{محمدة}

سك اذا ورث الرجلان احدهما كما اذا تزوج
امعة ابن عمه فولدت ولدا ثم مات سيدهما
ولم يترك ابنا فولدت زوجها وابن عم آخر
فان الولد يعتق على ابيه ولا يصنع ابوه لشريكه
وان كان موسرا ^{محمدة}

سك لان الاوث ضروري لا اختيار لاب في
شوته ^{محمدة}
سك اي اخبرنا فسرنا بالاخبار لعدم قبول
الشهادة وان تعدد ولا يجرهم مغنا

سك اي على الشريك الآخر بانه اعتق نصيبه
فا تكرر كل منهما على صاحبه ^{محمدة}

سك لان كل واحد منهما يزعم ان صاحبه
اعتق نصيبه وان له الضمين او السعاية
وقد تعدد الضمين لا تكاد الشريك فتعين
الاستسعاء ^{محمدة}

سك لان من اصلهما ان السعاية لا تثبت
مع اليسار فوجود اليسار من كل منهما
ابراء للعبد من السعاية ^{محمدة}

وان قال لعبد انت مثل الحر لم يعتق وان قال ما انت الا حر عتق ولذا
ملك الرجل ذا رحم محرم منه عتق واذا اعتق المولى بقض عتق ذلك
البعض وسعى في بقية قيمته لمولاه عند ابن خنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد يعتق كله واذا كان العبد بين شريكين فاعتقا احدهما نصيبه
عتق فان كان المعتق موسرا فشرىك بالخيار ان يشاء اعتق وان شاء
لأن الامتناع منعت عند الامام فقصبه لمولاه
ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسحق العبد وان كان المعتق
مفسرا فالشريك بالخيار ان يشاء اعتق وان شاء استسحق العبد
وقال ابو يوسف ومحمد ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع
الاغسار واذا اشترى رجلان ابن احدهما عتق نصيبا لاب ولا ضمنا
عليه وكذلك اذا ورثا فالشريك بالخيار ان يشاء اعتق نصيبه وان
شاء استسحق واذا شهد كل واحد من الشريكين على الآخر بالحرية عتق
كله وسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا او مفسرين
عند ابن خنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان كانا موسرين فلا سعاية
عليه وان كانا مفسرين سعى لهما وان كان احدهما موسرا والاخر مفسرا
سعى للموسر ولم يسع للمفسر ومن اعتق عبده لوجه الله تعالى وللشيطان
او للضنم عتق وعتق لمكره والسكران واقع واذا اضاف العتق
الى ماله او شرط صح كما يصح في الطلاق واذا خرج عبد من دار الحرب

هذا اذا كان العتق
موسرا وليس له ان يعتق
نصيبه لانه عتق كله
باعتاق شريكه لانه لا
تجزى عندهما

هذا اذا كان العتق
موسرا وليس له ان يعتق
نصيبه لانه عتق كله
باعتاق شريكه لانه لا
تجزى عندهما

هذا اذا كان العتق
موسرا وليس له ان يعتق
نصيبه لانه عتق كله
باعتاق شريكه لانه لا
تجزى عندهما

سك لان في زعمهما ان الواجب هو السعاية دون الضمان للمصرة فلم يكن ابراء للعبد من السعاية فيسعى لهما
سك لان الموسر يدعي السعاية دون الضمان وهي له والمصرة تدعي الضمان على صاحبه فقد تبرأ عن السعاية ولا يثبت الضمان لانكاره
كما مر في هذه الصيغة بقوله ليس له الا الضمان مع اليسار الخ

سك لان الاعتاق هو الرق وصفة القرية لا تأثر لها في ذلك
هذا لصدوره عن اهله مصنا قال محمدا
اي الاعتاق هو العبد هنا

قد لقوله عليه السلام في عبيد الطائف حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله هـ

لأن العتق لم يقع عليها قصدا ولا وجه لابقاعه عليها شيئا لأنها مستبوعة بحكم

قد قوله على ما يعنى صحيح معلوم الميئين والقدر ح س
هذه شروط لصحة التسمية لانفاذ العتق في هذه المسئلة لان نفاذه موقوف على القبول وان
لم تقع التسمية وفسادها موجب لقيمة العبد ^{ابن عابدين}
لأنه معاوضة المال ولو بغير المال أذ العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العوين كما في البيع فاذا قبلها وتخلت
لأن الاداء لا يحصل إلا بالكسب والكسب بالتجارة فكان إذا قاله دلالا ^{لأنه} حيث يقع العقد بمقتضى المتعاقدين
بعت واشترت

قد قوله اجبر الحاكم ومعنى الاجبار فيه وفي
سائر الحقوق انه ينزل قابضا بالجملة هـ
يرفع المانع سواء قبض او لم يقبض وليس
المراد بالاجبار ما هو المفهوم منه عند الناس
من الاكراه بالضرب او الحبس عتاقه
لأن الولد تابع للام في الملك والرق
ومسورة الرق بلا ملك كالكنانة في دار الحرب
واما مسورة الملك يلا رقي فهي ظاهرة
كالحيوان والشباب

قد لأن هذه الالفاظ صريحة في التدبير فانه
اثبات العتق عن دبر هـ

قد وكذا لو قال انت حر مع موتى او في موتى
او عند موتى او اوصيتك برقتك او بعثتك
لأن هذه تفيد تعليق العتق بالموت فتستدعي
وجود الشرط

لأن عتقه من الثلث فيعتق ثلثه ويسمى
في ثلثه

قد لما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله
عنهما للتدبير لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو
حر من الثلث

قد لقول ابن عمر رضي الله عنهما المدبر
لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر
من الثلث

قد يعني يستغرق المدبر لأن الدين لو كان
أقل من قيمته فانه يسمى في قدر الدين و
الزيادة على الدين ثلثها وصية

اليها مسلما عتق واذا عتق جارية حاملا عتق حملها وان عتق
الحمل خاصة عتق ولم تعق الأم واذا عتق عبدا على مال فقبل العبد
عتق ولزمه المال ولو قال ان ادبت الى الفأفأنت حر صريح وضار
ما ذوقا فان احضر المال اجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد
وولد الأمة من مولاها حر وولدها من زوجها مملوك لسيدها
وولد الحرة من العبد حر (باب التدبير) اذا قال المولى لمملوكه
اذا مت فانت حر او انت حر عن دبر متى اوت مدبرا وقد تبرك
فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته وللمولى ان يستخدمه ويؤجره
وان كانت أمة وطها وله ان يزوجهها فاذا مات المولى عتق المدبر
من ثلث ماله ان خرج من الثلث وان لم يكن له مال غيره سمي في ثلثي
قيمه وان كان على المولى دين سمي في جميع قيمته لغرماءه وولدا المدبرة
مدبر فان علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي
هذا أو سقري هذا أو من مرضي كذا فليس بمدبر ويجوز بيعه فان مات
المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما عتق المدبر (باب الاستيلاء)
اذا ولدت الأمة من مولاها فقد صارت أم ولده لا يجوز بيعها
ولا تملكها وله وطها واستخدمها واجارها وتزوجها ولا يثبت
نسب ولدها الا ان يعترف به المولى فان جاءت بعد ذلك بولد ثبت

وإذا عتق جارية حاملا عتق حملها وان عتق الحمل خاصة عتق ولم تعق الأم
وإذا عتق عبدا على مال فقبل العبد عتق ولزمه المال ولو قال ان ادبت الى الفأفأنت حر صريح وضار
ما ذوقا فان احضر المال اجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد وولد الأمة من مولاها حر
وولدها من زوجها مملوك لسيدها وولد الحرة من العبد حر (باب التدبير) اذا قال المولى لمملوكه
اذا مت فانت حر او انت حر عن دبر متى اوت مدبرا وقد تبرك فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته
وللمولى ان يستخدمه ويؤجره وان كانت أمة وطها وله ان يزوجهها فاذا مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله
ان خرج من الثلث وان لم يكن له مال غيره سمي في ثلثي قيمته وان كان على المولى دين سمي في جميع قيمته
لغرماءه وولدا المدبرة مدبر فان علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا أو سقري
هذا أو من مرضي كذا فليس بمدبر ويجوز بيعه فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما عتق المدبر
اذا ولدت الأمة من مولاها فقد صارت أم ولده لا يجوز بيعها ولا تملكها وله وطها واستخدمها واجارها
وتزوجها ولا يثبت نسب ولدها الا ان يعترف به المولى فان جاءت بعد ذلك بولد ثبت

قد لأن الموت على هذا الوجه ليس بقطعي فلم ينعقد السبب في الحال واما الموت المطلق فكان قطعاً فالمعلق به يكون مدبراً
مطلقاً

قد لأن ثبت حكم التدبير في آخر جزء من أجزاء حيواته لتحقق تلك الصفة فيه فلهاذا يعتبر من الثلث المدبر هنا هـ
قد مولغة طلب الولد مطلقاً وشرعاً طلب المولى الولد من أمته د

قد لقوله صلى الله عليه وسلم اعقبها ولدها الضمير راجع الى المارية القبطية ام ابراهيم رضي الله عنهما ع س
لأن وطى الأمة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد فلا بد من الدعوى بخلاف العقد لأن الولد يتعين مقصوداً
منه فلا حاجة الى الدعوى

لما اذ بدعوة الاول يتعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمنكوحة

لما بمجرده قوله بلا لعان لان الفرائش ضعيف

لان حق الحرية يسرى الى الولد كالتدبير الا يرى ان ولد الحرة حرو ولنا لقنة رقيق ههنا

لما روي انه عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد من غير ائلك وان لا يبعن في دين

لما لانه الحاجة الى الولد اصلية فتقدم على حق الورثة والدين كالتكفين بخلاف التدبير لانه وصية بما هو من زوال المحوايج

لما لان نسب الولد ثابت منه فثبت امومية الولد لانها تنتبع

لما لان الاب يملك ماله الابن عند الحاجة

لما لثبوت الملك مستندا لما قبل العلوق ضرورية صحة الاستيلاء واذا صح الاستيلاء في ملكه لا يلزمه عقربا

لما لعقرب في الحرة مهر المثل وفي الامة ان كانت بكرا عتق فتمت وان كانت ثيبا نصف عتق فتمت

لما لعلوق الولد حرا لاهل اذ النسب يثبت مستندا الى وقت العلوق والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملك الاب

لما لظهور ولاية حنث وكفر الاب ورقه بمنزلة موة لانه قاطع للولاية هذا اذا جاءت به بعد موت الاب لستة اشهر اما اذا جاءت به لاقل من من ستة اشهر لا يثبت من الجدة كذا في الكفاية

لما لانما ثبت النسب في نصيبه لصادقه ملكه ثبت في الباقي ضرورية انه لا يتجزى لما ان سببه لا يتجزى وهو العلوق اذ الولد الولد الواحد لا يتعلق من مائتين

لما لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعنده بصير نصيبه ام ولد له ثم يملك نصيب صاحبه بالضمان وهو ذكره بقوله وعليه الخ

لما لان وطى جارية مشتركة اذ ملكه يثبت بعد الوطى حكما للاستيلاء فينصبه الملك في نصيب صاحبه

لما لانستوائهما في سبب الاستحقاق فيستويان فيه

لما لصحة دعوة كل واحد منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها ام ولد تبعها ولدها

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لما يعني يجب على كل منهما نصف العرقصا صالعهما الفاتحة في الاشتغال بالاستيفاء الا ان يكون نصيب احدهما اكثر من نصيب الآخر فاخذ الزائد اذ السهر يجب لكل منهما بقدر ملكه

لما لغير اقرار وان نفاه انتفى بقوله وان زوجه فاجاءت تولد فهو

لأن بدل الكتابة عقد معاوضة فاشبه الثمن في البيع حتى

لأنه إذا كان يقول كاتبك على ألف درهم إلى سنة على أن تعطيني كل شهر كذا

لأنه يجوز عقد الكتابة على أن يؤدى في كل شهر مقدارا معلوما من بدل الكتابة

لأنه إذا عقد على أن يؤدى في كل شهر مقدارا معلوما من بدل الكتابة فانه إذا عقل كان من أهل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز

لأنه موجب الكتابة مالكية اليد في حق الكاتب ولذا ليس له المنع من الخروج إلى السفر

لأنه لا ينعى كالزيف ونحوه والبطلان والفسخ ونحو ذلك وأما لم تجز هبة لأنه ممنوع من التبرع فان وهب على عوض لم يصح أيضا لأنه تبرع ابتداء

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

المال حالا وموَجَّلا ومُتَجَمِّعا ويجوز كتابة العبد الصغير إذا كان يعقل
البيع والشراء وإذا صحت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج
من ملكه فيجوز له البيع والشراء والسفر ولا يجوز له الزواج إلا
بإذن المولى ولا يهب ولا يصدق ولا يبايع ولا يتكفل فان
ولد له ولد من أمه له دخل في كتابته وكان حكمه حكمه وكسبه له
وان تزوج المولى عبيده من أمته ثم كاتبها فولدت منه ولدا دخل
في كتابتها وكان كسبه لها وان وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر وان
جنى عليها او على ولدها لزمته الجناية وان ألف ما لا لها غيرة واذا
اشتري المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته وان اشترى ام ولد له
دخل ولدها في الكتابة ولم يجز له بيعها وان اشترى ذراعيه محرم
منه لا ولاد له لم يدخل في كتابته غدا في خيفة واذا عجز المكاتب
عن نجم نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقضيه او مال يقدم اليه
لم يجز تجيزه وانتظر عليه المؤمنين او الثلاثة وان لم يكن له وجه
وطلب المولى تجيزه عجزه وفسخ الكتابة وقال ابو يوسف لا يجزى
حتى يتوالى عليه بخان واذا عجز المكاتب عاد إلى أحكام الرق وكان
ما في يده من الاكساب لمولاه وان مات المكاتب وله مال لم يفسخ
الكتابة وقضيت كتابته من اكسابه وحكم بعقده في آخر جرد

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأنه لا بد من الدعوة ثبت لنسبه منه فينبهه في الكتابة

لأن بدل الكتابة هو سبب الاداء موجود قبل الموت فيستند الاداء الى ما قبله فيجعل الاداء فاشبه كادائه داماد
بداي ان مات المكاتب ولم يترك مالا يفي ببذل الكتابة
معدسورة فان تزوج المكاتب امة غيره فولدت منه ثم اشترى من صاحب الامة من مال الكتابة ثم مات المكاتب
وترك ولدا مشترى فان ادى الكتابة حالا عتق والا رد في الرق
معدسورة مكاتب اشترى جارية فوطئها فجاءت بولد فاعترف به ثم مات عنه مشكلات
ك لان حكم العقد لم يسر اليه لكنه اذا ادى في الحال فقد ظهر ان اياه مات عن وفاء وان الكتابة باقية وان مات حرا
ك اما الاول فلان المحر والخنزير لا يستحقه المسلم لانه ليس به مال في حقه فلا يصلح بدلا للكتابة فيفسد العقد واما الثاني فلان
قيمتها مجهولة قدر او جنسا ووصفا ففقدت
للهالة هنا

من اجزاء حياته وان لم يترك وفاء وترك ولدا مولودا في الكتابة سعى
في كتابة ابيه على نحو موه واذا ادى حكا بعقابه قبل موته وعتق
الولد وان ترك ولدا مشترى قبل له اما ان تودي الكتابة حالا ولا
رددت في الرق واذا كاتب المسلم عبده على خمر او خنزير او على قيمة
نفسه فالكتابة فاسدة فان ادى المحر عتق اولزمه ان يسعى في قيمته
ولا ينقص من المسمى ويزاد عليه وان كاتبه على حيوان غير موصوف
فالكتابة بخاترة واذا كاتب عبده كتابة واحدة بالف درهم او ايا
عتقا وان عجز اراد الى الرق وان كاتبها على كل واحد منهما ما من
عن الآخر جازت الكتابة وانهما ادى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما
ادى واذا عتق المولى مكاتبه عتق بعقيقه وسقط عنه مال الكتابة
واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل له اذا مال الى الورثة
المولى على نحو موه فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه وان اعتقه
جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة واذا كاتب المولى ام ولده جاز وان
مات المولى سقط عنها مال الكتابة وان ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار
ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد
له واذا كاتب مدبرة تجاز فان مات المولى ولا مال له كانت بالخيار
بين ان تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته صح

لانه وجب عليه رد رقيقته لفساد العقد
وقد تغذر ذلك بالعتق فيجب رد قيمته كما
في البيع الفاسد اذا تلف البع
لانه لان المولى لم يرض بالتقصان والعبد رخص
بالزيادة لانه لا يبطل حقه في العتق لان
اعتقه اولى له من الرقبة الى آخر عمره
معد اي على السمان كانت زائدة عليه فيبيع
في قيمة نفسه بالغة ما بلغت
لانه ما التزمه الا مقابلا بمصول العتق
له وقد حصل دونه
لانه لان الكتابة من اسباب العتق والعتق
حق للمكاتب وكذا سببه حق له فلا يبطل
بموت المولى
لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب
ان العقد كذلك فبقى بهذه الصفة ولا يتغير الا
ان الورثة يخلطونه في الاستيفاء
لانه لا يملكه فان المكاتب لا يملك سبب
من اسباب الملك والوراثة منها
لانه لم يملكه اذا المكاتب لا ينتقل من ملك
المورث الى ملك الورث
لانه اما لو عتق عبدا فاما مشتركا ينفذ عتقه
لان في العتق كل واحد من الورثة مالك وفي
الكتابة ليس بمالك
لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة فانه
حقهم فاذا ابرى المكاتب عن بدل الكتابة
يعتق كما اذا ابراه المولى هنا

لانه لان كتابتها بطلت وانتفت الفائدة في ابقائها لانه معتقة مجافا من جهة كونها ام ولد بجمعة
معد فاخذت العقر من مولاها لانه لا اجنبي في منافعتها بجمعة
معد لانه تلفتها بجمعا حرية عاجلة ببذل وهي الكتابة واجلة بغير بدل وهي مومية الولد فتختار ايهما شاءت
معد اخافه بقوله ولا مال له لانه لو كان له مال غير ما وهي تخرج من ثلث المال عتقت بالتدبير وسقت عنها المكاتبه لو فوج
الاستغناء بها عن اداء المال فكان هذا بمنزلة ما لو اعنتق المولى مكاتبه من حراسا للهداة
معد لانها استحققت حرية الثلث ظاهرا فالانسان لا يلتزم المال في مقابلة ما يستحق حريته بجانا فبقى البذل جميعا في مقابلة
ثلثي الرقبة كما اذا طلق امرأته ثنتين ثم طلقها ثلثا على الف يصير كل الالف في مقابلة الواحدة الباقية داماد

لانه بملك تجب العتق فيها فملك التعليق بشرط الموت

لان الكفاية عند غير لازم في حق العبد وان كان لازما في حق المولى ^{تجمة}
لان ثلثها عتقت لكونها مدبرة وبقي ثلثاها مملوكا لان الاعناق منجز عنه فقط من بدل الكفاية الثلث ففحصا منها ما شاء
وقال في اقلها ما ينبغي ^{تجمة} اي باقل من ثلث قيمتها ومن بدل الكفاية ^{تجمة}

لان ازالة الملك عن رقبته واشبات المال دينيا في ذمته وهذا ليس من الكسب لانه ربما عجز عنه فيصنع ماله انه حر مديون ^{تجمة}

لان هذا بيان عدم جواز هبة المكاتب بغيره وفيما سبق بيان عدم جواز هبة مطلقا اي غير مفيد بغيره فلا تكرار بينهما

لان اي لم يصح ان يهب لانها تبرع ابتداء
وهو غير ماله

لان اي يجوز للمكاتب ان يكتسب عتقه لانه
لا يخرج عن ملكه قبل اداء البذل فتكون نوع
اكتساب مال ^{تجمة}

لان اضافة الولاء الى المكاتب الاول
متعد رتبه اهل بيته فيضاف الى المولى لان
له فيه نوع ملك ^{تجمة}

لان اي ان ادعى المكاتب الثاني بدل الكفاية
بعد عتق المكاتب الاول اداء بدل الكفاية
تجمة

لان هو قربة حكمة حاصلة من العتق او
الموا لاة ^{تجمة}

لان لقوله عليه السلام الولاء لمن اعاق
لان اي تعاق مملوكا فيكون ولاؤه لها لما
روينا من قوله عليه السلام الولاء لمن اعاق

لان مخالف الحديث المروي وهو الولاء
لمن اعاق ^{تجمة}

لان العتق من جنته وان تأخر منزلة العبد
لان صورته اختار اشترت احداها اباهما
فمات عنها وترك مالا فلهما الثلثان بالعرض

وان الثلث للشرية بالولاء وهذا اذا لم يكن له
عصبة من النسب لان مولى العتاقة ابعد
من العصبة ^{تجمة}

لان فان قلت ان الولاء بالتدبير والاستيلاء كيف
يكون للمولى وام الولد والمدير انما يعتق بعد موت المولى
قلت ان شئت الولاء لعصبة المولى انما يكون بسبب تولد
المولى فانما المقتضى له اولاد ورصيد العتق منه ثم
يسرى منه الى عصبة ^{تجمة}

لان عصوبة المقتق سببية ^{تجمة}
لان من المولى
لان عصوبة وتذكيرا لضمير باعتبار الخبر

التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكفاية وان شاءت عجزت

نفسها وصارت مدبرة وان مضت على كفايتها فمات المولى ولا مال له
فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكفاية او ثلثي قيمتها عند

اي خيفة واذا اعتق المكاتب عتقه على مال لم يجز وان وهب على عوض
لم يصح وان كاتب عتقه جاز فان ادعى الثاني قبل ان يعاق الاول فولاؤه

للمولى وان ادعى بعد عتق المكاتب الاول فولاؤه له كتاب الولاء
اذا اعتق الرجل مملوكه فولاؤه له وكذلك المرأة تعاق فان شرط

انه سابقة فالشرط باطل والولاء لمن اعاق واذا ادعى المكاتب عتق
ولاؤه للمولى وكذلك ان عتق بعد موت المولى فان مات المولى

عتق مدبره وامهات اولاده وولاؤه له ومن ملك ذارحم ^{تجمة}
لوقوله عليه السلام من ملك ذارحم فهو مدبره ^{تجمة}

منه عتق عليه وولاؤه له واذا تزوج عبد رجل امه لاخر فاعتق
مولى الامه الامية وهي حامل من العبد عتقت وعتق جملها واولاد

الحمل للمولى الام لا ينتقل عنه ابدا فان ولدت بعد عتقها لاكثر من ستة
اشهر ولها فولاؤه لمولى الام فان اعاق العبد جاز ولا ابنة وانقل

عن مولى الام الى مولى الاب ومن تزوج من العجم بمقتضى العرب
فولدت له اولاد فولاؤه له والمولى اليها عند اي خيفة وولاء

العتاقة تعصبت فان كان للمعتق عصبة من النسب فهو اولى منه ^{تجمة}
اي موجب للعصوبة

اي مكاتب
لان الكفاية
لان العتق
لان العتق
لان العتق

لان العتق
لان العتق
لان العتق
لان العتق

لان العتق
لان العتق
لان العتق
لان العتق

لان العتق
لان العتق
لان العتق
لان العتق

لان العتق على معتق الام مقصودا اذ هو جزء منها يقبل الاعناق مقصودا فلا ينتقل ولاؤه عنه لقوله عليه السلام الولاء للمولى

لان العتق تبع لا تصال به بها ولكن لما لم يكن محقق الوجود وقت الاعناق لم يكن عتقه مقصودا ^{تجمة}
لان النسب الى الاباء فكذا الولاء والنسبة الى مولى الام كانت لعدم اهلية الاب منهورة فاذا صار اهل اعادة الولاء اليه ^{تجمة}
لان قيد العجم لان اباه ان كان عربيا يكون ولاؤه لمولى ابيه اتفاقا لشرف نسبه ^{تجمة}

لان حرا لا مملوك لان الابوين لو كانا معتقين فالنسبة الى قوما لاب لانها استويا والترجيح لجانب الاب ^{تجمة}
لان ولما العتاقة قوى معتبر والنسب بين العجمين ضعيف لانهم ضيعوا انسابهم ولا تفاخر لهم والضعيف لا يمارض القوي ^{تجمة}
لان اي شخص يأخذ ما بقي من صاحب الفرض وكل المال عند عدمه ^{تجمة}

بـ واما اذا انخست او قويت فلا قصاص فيها اذا كانت قائمة وكيفية القصاص فيها ما ذكره الشيخ وهو قوله تعالى له الخ جوهرة
بـ قضى بذلك على كرم الله وجهه بحضرة الصعابة رضي الله عنهم من غير خلاف واجمع المسنون على انه لا يؤخذ العين اليمنى باليسرى
ولا اليسرى باليمنى وكذا اليدان والرجلان وكذا اصابعهما ويؤخذ ايهما اليمنى باليمنى والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى
ولا يؤخذ شيء من اعضاء اليدين الا باليمنى ولا اليسرى الا باليسرى ^{جوهرة}
بـ واما جمل على هذا الوجه لصيانة الوجه والعين الاخرى عن الضرر ^{داماد}
بـ وهذا اللفظ مروى عن عمرو بن مسعود رضي الله عنهما وقال ابن عباس رضي الله عنهما لا قصاص من في العظم والمراد غير السن

بـ يعني اذا جرح عضو بالآلة جازحة وجب فيه
القصاص ان كان مما يراعى فيها المماثلة ^{بـ}
بـ لان شبه العبد يعود الى الآلة والقول هو الله
بـ يختلف باختلافها دون ما دون النفس لانه
لا يختلف الا بالآلة باختلاف الآلة فلم يبق الا
العهد والخطاء ^{هنا}
بـ لانه عبارة عن اذهاق الروح وهو غير
محسوس فاقبضت الآلة الصالحة لتفريق الأجزاء
مقاما لازهاق بخلاف الاطراف لانها محسوسة
فلا حاجة الى ذلك ^{محسوسة}

بـ لان الاطراف في حكم الاموال فينتى المماثلة
للتفاوت في القيمة ^{بـ}

بـ اذا قطع العبد يد عدا او الرجل الحر يد امرأة
لا يجزى القصاص فيها عندنا بل يجب في العبد
القسيمة وفي الحر الدية ^{بـ}

بـ لانه لا يمكن رعاية المماثلة في كسر العظم
ولا في الجائفة لان البرء منها نادر ^{بـ}

بـ اي غير قطع اليد المميبة لانه رضي بالردى
عوضا بجيد ^{بـ}

بـ والارش اسم للواجب على ما دون النفس
بـ لانه تعذر ان يستوفي حقه تامة فعدل
الى العوض ^{بـ}

بـ يكون رأس الشاج أكبر من رأس الشجوج
فاذا شج ما بين قرني الشاج مقدار شجته بقي
قطعة فيما بين قرنيه لا شجة فيه ^{بـ}
بـ طول وعرضا قبل الاستيعاب ولا يتعمر من
لمقدار الاستيعاب ^{بـ}

بـ لان في استيفائه ما بين قرني الشاج زيادة على
ما فعل وفي استيفائه قدر حقه لا يلحق الشاج
من الشين ما لحقه فتقص حقه فيخبر كما في اليد
الشلاء ^{بـ}

بـ فثبت ان القصاص لان موضع القصاص يكون معلوما كالمفصل ^{بـ}
بـ ومشروعية الصلح ثابتة بقوله تعالى فمن عفى عنه من اخيه شيء وقال ابن عباس رضي الله عنهما نزلت هذه الآية في الصلح
بـ واما كان القليل والكثير فيه سواء لانه ليس فيه شيء مقدر شرعا فينقض الى رضاها كالمحج وبدل الكتابة
بـ لان القود اذا ثبت للجميع فكل منهم يتمكن من الصلح والعفو ومن ضرورة سقوط حق البعض في القود سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يجوز
بـ لان استيفاء القصاص تعذر لعنى في القاتل وهو ثبوت عصمة البعض فيجب المال كما في الخطاء فان العجز عن القصاص اثمه لعنى
في القاتل وهو كونه خاطئا ولا حصة للقاتل في لا سقاطه حته ^{بـ}
بـ لما روى ان سبعة من صفاء قتلوا واسدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وعليه اجماع الصلابة ^{بـ}

بـ ضوؤها فعليه القصاص ^{بـ}
بـ وتقابل عينه بالمرأة حتى يذهب ضوؤها وفي السن القصاص وفي كل شجة
يتمكن فيها المماثلة القصاص ولا قصاص في عظم الا في السن وليس فيما
دون النفس شبهة عدا ^{بـ}
بـ فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدين ويجب القصاص
في الاطراف بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف الشاة عدا
جرحه بجائفة فبرأ منها فلا قصاص عليه واذا كانت يد المقطوع صحيحة
ويذ القاطع شلاء او ناقصة الاصابع فالقسطوع ان شاء قطع اليد
المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء أخذ الارش كاملا ومن شج رجلا
فاستوعب الشجة ما بين قرنيه وهي لا تستوعب ما بين قرني الشاج
فالشجوج بالخيار ان شاء اقص بمقدار شجته يتدنى من اي الجانبين
شاء وان شاء اخذ الارش ولا قصاص في اللسان ولا في الذكوالا
ان تقطع الحشفة واذا اضطلع القاتل واولياء المقتول على مال سقط
القصاص وجب المال قليلا كان او كثيرا فان عفى احد الشركاء من الدم
او صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين من القصاص وكان
لهم نصيبهم من الدية واذا قتل جماعة واحدا عدا اقص من جميعهم واذا
قتل واحد جماعة فحضر اولياء المقتولين قبل بجماعتهم ولا شيء لهم

بـ يعني اذا جرح عضو بالآلة جازحة وجب فيه
القصاص ان كان مما يراعى فيها المماثلة
بـ لان شبه العبد يعود الى الآلة والقول هو الله
بـ يختلف باختلافها دون ما دون النفس لانه
لا يختلف الا بالآلة باختلاف الآلة فلم يبق الا
العهد والخطاء
بـ لانه عبارة عن اذهاق الروح وهو غير
محسوس فاقبضت الآلة الصالحة لتفريق الأجزاء
مقاما لازهاق بخلاف الاطراف لانها محسوسة
فلا حاجة الى ذلك
بـ لان الاطراف في حكم الاموال فينتى المماثلة
للتفاوت في القيمة
بـ اذا قطع العبد يد عدا او الرجل الحر يد امرأة
لا يجزى القصاص فيها عندنا بل يجب في العبد
القسيمة وفي الحر الدية
بـ لانه لا يمكن رعاية المماثلة في كسر العظم
ولا في الجائفة لان البرء منها نادر
بـ اي غير قطع اليد المميبة لانه رضي بالردى
عوضا بجيد
بـ والارش اسم للواجب على ما دون النفس
بـ لانه تعذر ان يستوفي حقه تامة فعدل
الى العوض
بـ يكون رأس الشاج أكبر من رأس الشجوج
فاذا شج ما بين قرني الشاج مقدار شجته بقي
قطعة فيما بين قرنيه لا شجة فيه
بـ طول وعرضا قبل الاستيعاب ولا يتعمر من
لمقدار الاستيعاب
بـ لان في استيفائه ما بين قرني الشاج زيادة على
ما فعل وفي استيفائه قدر حقه لا يلحق الشاج
من الشين ما لحقه فتقص حقه فيخبر كما في اليد
الشلاء
بـ فثبت ان القصاص لان موضع القصاص يكون معلوما كالمفصل
بـ ومشروعية الصلح ثابتة بقوله تعالى فمن عفى عنه من اخيه شيء وقال ابن عباس رضي الله عنهما نزلت هذه الآية في الصلح
بـ واما كان القليل والكثير فيه سواء لانه ليس فيه شيء مقدر شرعا فينقض الى رضاها كالمحج وبدل الكتابة
بـ لان القود اذا ثبت للجميع فكل منهم يتمكن من الصلح والعفو ومن ضرورة سقوط حق البعض في القود سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يجوز
بـ لان استيفاء القصاص تعذر لعنى في القاتل وهو ثبوت عصمة البعض فيجب المال كما في الخطاء فان العجز عن القصاص اثمه لعنى
في القاتل وهو كونه خاطئا ولا حصة للقاتل في لا سقاطه حته
بـ لما روى ان سبعة من صفاء قتلوا واسدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وعليه اجماع الصلابة

بـ فثبت ان القصاص لان موضع القصاص يكون معلوما كالمفصل
بـ ومشروعية الصلح ثابتة بقوله تعالى فمن عفى عنه من اخيه شيء وقال ابن عباس رضي الله عنهما نزلت هذه الآية في الصلح
بـ واما كان القليل والكثير فيه سواء لانه ليس فيه شيء مقدر شرعا فينقض الى رضاها كالمحج وبدل الكتابة
بـ لان القود اذا ثبت للجميع فكل منهم يتمكن من الصلح والعفو ومن ضرورة سقوط حق البعض في القود سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يجوز
بـ لان استيفاء القصاص تعذر لعنى في القاتل وهو ثبوت عصمة البعض فيجب المال كما في الخطاء فان العجز عن القصاص اثمه لعنى
في القاتل وهو كونه خاطئا ولا حصة للقاتل في لا سقاطه حته
بـ لما روى ان سبعة من صفاء قتلوا واسدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وعليه اجماع الصلابة

لأنهم اجتمعوا على قتله ورضوق الروح لا يتبعن قصاصا ولا واحد مستوفيا جميع حقه
وقال الشافعي يقتل بالاول منهم ويجب للباقي المال فان اجتمعوا ولم يعرف الاول قتلهم وقسمت الديار بينهم وقيل
يقرب بينهم فيقتل من خرجت فرعته له ^{هداية}
لأن حقه في القصاص وقد فات قصاصا كما اذا مات القاتل
لأن كل واحد قاطع بعض اليد فلا مائلة لأن الانقطاع حصل باعتماد يديهما على السكين عند الامرار والمحل متجزئ فيصاف
البعض الى كل واحد بخلاف النفس لأن زهوق الروح لا يتجزئ ^{واما}
لأن التلف حصل بفعلها فيجب عليها نصف الدية على كل منهما الربع ^د
لأن تساويهما في سب الاستحقاق يوجب التساوي في الاستحقاق ^د

لأن القود ثابت لها على الكمال لكن كل
منها لم يستوف حقه كما هو فليزم بالضرورة
اعتبار مالية الاطراف كيلا يبقى حق المظلوم
على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف ما اذا
كان القصاص في النفس حيث يمتنع فيه بالكل
لها بدون الدية ^د
لأن لما مر ان يستوفى حقه ولا يجب عليه
التأخير ليعضد الاخر لشوق حقه بيقين وحق
الاخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او يعفو
بما انا اوسلما فاذا استوفى الاول تمام حقه
بالتقود بقي حق الثاني في تمام دية بدو واحدة
لان الاطراف ليست كالنفس ^د
لأنه لا تهمه في اقراره بالمقوبة على نفسه
بخلاف الاقرار بالمال فانه على المولى ^د
لأن جمع دية مصدر من ودى القاتل المقتول
اذا اعطى ولته المال الذي هو بدل النفس ثم قيل
للمال الذي هو بدل النفس الدية تسمية بالقيمة
والاثر اسم للواجب على ما دون النفس
حاشية الهداية
لأنه في باب المنايات في قوله وفيه دية
مغلطة على العاقلة
لأنه ومعنى التغليب ان توجب شيئا فيه لا توجب
في الخطاء ^{بجمعه}
لأنه لقوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة م
الابل وابن مسعود رضي الله عنه قال بالتغليب
اربعا ^{هـ}
لأنه يعني لا يزداد في الداهم والدناير على عشرة
لأنه لا يزداد في الداهم والدناير على عشرة
بكره الراي اي من الفضة ^د
لأنه من باب المقدرات فيقف على التوقيف
اي على السماع من الشارع ^د

غير ذلك فان حضر واحد قتل به وسقط حق الباقي ومن وجب عليه
القصاص فمات سقط القصاص واذا قطع رجلا من رجلين واحد فلا
قصاص على واحد منهما وعليهما نصف الدية وان قطع واحد يميني
رجلين فحضر اقلها ان يقطع ايديه ويأخذ منه نصف الدية بقسمتها
نصفين وان حضر واحد منها قطع يده فلا خير عليه نصف الدية
اذا اقر العبد يقتل العمد لزمه القود ومن رمى رجلا عمدا ففقد الشتم
منه الى آخر ما تا فعليه القصاص الاول والدية للثاني على عاقلة
كتاب الديارات اذا قتل رجل رجلا شبه عمد فعلى عاقلة دية مغلطة
وعليه كفارة ودية شبه العمد عند ابن حنيفة وابي يوسف مائة من
الابل اربعا وخمسون وعشرون بنت مخاض وخمسون وعشرون بنت لبون
وخمسون وعشرون حقة وخمسون وعشرون جذعة ولا يثبت التغليب
الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلب وقيل الخطاء يجب
به الدية على العاقلة والكفارة على القاتل والدية في الخطاء مائة من
الابل اثنا عشر بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون
وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن العين الف دينار ومن الورق
عشرة الاف درهم ولا تثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابن حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد من البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الخيل

معدني نصف دية
الانسان لان
دية النفس
على الدية
ففيه من زجر
فمنها قصاص
غيره
معدني ان الدية
في الخطاء
اربعة اقسام
معدني ان الدية
في الخطاء
اربعة اقسام
معدني ان الدية
في الخطاء
اربعة اقسام

لأنه تعالى فخر بر دقة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الآية ^{هداية}
لأنه يجب الدية من الذهب في الخطاء وشبه العمد الف دينار اتفاقا ^{بجمعه}
لأنه لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه كذلك ^{بجمعه}
لأنه لما رواه الامام محمد بن الحسن الشيباني في مسنده الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال اهل الورق من الدية عشرة الاف درهم وعلى اهل الذهب الف دينار
لأنه لا مالية الغير محمولة فلا يجوز التقدير واما التقدير بالابل فمعروف بالاثار المشهورة
لأنه فائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما اذا صاح القاتل مع ولها القليل على اكثر من مائة بقرة فعنده يجوره على قولها لا يجوز
كما لو صاح على اكثر من مائة الابل حاشية الهداية

سك لان عمر رضى الله تعالى عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها اى من البقر والغنم الى
 لا ولم يجعلوا دية الذمى ستة الاف درهم بل جعلوها كدية المسلم ^{تجمة}
 سلا علم ان الجاني ان قوت في الاطراف جنس منفعة على الكمال او زال ما قصد في الآدمى من كمال الجاني يجب عليه كل الدية لا تلافى
 النفس من وجه وهو ملحق بالاتلاف من كل وجه تعظيما للآدمى اصله قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالدية كلها في الشا
 والاتلاف وقد قضى عمر رضى الله تعالى عنه لرجل على رجل بأربع ديات بضريرة واحدة وقت على رأسه ذهب بها عقله وسمعه وبصره وكلامه
 سلا لان كمال الجاني الوجه يزول بقطعه والكمال في الانسان مقصود بالمنفعة ولو قطع المارن مع القصة لا تزداد على رواية واحدة
 لان المجموع عضو واحد ^{تجمة}
 لما مر في باب الجنائيات

سك لغوات منفعة التكلم بقطعه وكذا لو قطع
 بعض اللسان اذا عجز عن أداء أكثر الحروف
 ولو قدر على أكثرها يجب فيه حكومة عدك
 لان الاتهام حاصل بغير دخل ^{تجمة}
 سلا لان في قطعه تقويت منفعة الايلاج و
 كذا قطع حشفته لانها الاصل في منفعة الايلاج
 والدقن ^{تجمة}
 سلا لما روى ان عمر رضى الله عنه قضى لرجل
 على أربع ديات بضريرة واحدة على رأسه بحيث
 ذهب بها عقله وسمعه وبصره وكلامه
 سلا معنى اذا كانت الجنابة خطأ بخلاف ما لو كان
 عمدا كما مر في الجنائيات ^س
 سلا لانه اذا قوت جنس منفعة على الكمال او زال
 جمالا مقصودا في الآدمى على الكمال يجب كل الدية
 لا تلافى النفس من وجه وهو ملحق بالاتلاف من
 كل وجه تعظيما للآدمى ^{هذه}
 سلا لغوات منفعة الارضاع وفي ثدى الرجل حكومة
 عدك اذ ليس فيه تقويت المنفعة والجمال ^{تجمة}
 سلا لما كتبه صلى الله عليه وسلم لعروب بن حزم وهو في
 العين الواحدة نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف
 الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية ولان في تقويت
 الاثنين تقويت جنس المنفعة وكما لا يزال فيجب
 كل الدية وفي تقويت احدهما تقويت النصف
 فيجب نصف الدية ^س
 سلا واذا كان الواجب في الكل كل الدية وهي
 اربعة كان احدها ربع الدية وفي ثلاثة منها
 ثلاثة ارباعها ^س
 سلا معنى ان عشر الدية الواجب بازاء كل اصبع
 انما هو بمقتضى مائة مفاصلها فيما فيه ثلثة مفاصل
 كان لكل واحد منها ثلثة مفاصل مفضلان كان
 لكل منها نصفه ^{تجمة}
 سلا لما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السن
 خمسا من الابل انتهى ومن الدراهم خمسمائة درهم ^س

ما شا حلة كل حلة ثوبان ودية المسد والذمى سواء وفي النفس الدية
 سلا ما روى الألف في ^س اى الارز ودية قيمة كل حلة خمسون ^س كاملة
 وفي المارن الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ضرب
 رأسه فذهب عقله الدية وفي اللحية اذا حلقته فلم تنبت الدية وفي
 شعر الرأس الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية
 وفي الرجلين الدية وفي الأذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي الأنثيين
 الدية وفي ثديي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية
 وفي اشعار العينين الدية وفي احدى ربيع الدية وفي كل اصبع من اصابع اليدين
 والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وكل اصبع فيها ثلثة مفاصل
 ففي احدها ثلثة دية الاصبع وما فيها مفصلان في احدهما نصف دية
 الاصبع وفي كل سن خمس من الابل والاسنان والاحراس كلها سواء وفي
 ضرب عضو فاذهب منفعتيه ففيه دية كاملة كما لو قطعه كاليد اذا
 شلت والعين اذا ذهب ضوءها والشلج عشرة الحارضة والدامعة
 والدامية والباضعة والمتلاحة والسحق والموضحة والهاشمة
 المنقلة والامة في الموضحة القصاص ان كانت عمدا ولا قصاص في
 بقية الشجاج وما دون الموضحة ففيه حكومة عدك وفي الموضحة
 ان كانت خطأ نصف عشر الدية والهاشمة عشرة الدية وفي المنقلة عشرة
 ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجنائفة ثلث الدية فان نقتل

سلا ما روى الألف في ^س اى الارز ودية قيمة كل حلة خمسون ^س كاملة
 سلا لما روى ان عمر رضى الله عنه قضى لرجل على أربع ديات بضريرة واحدة على رأسه بحيث ذهب بها عقله وسمعه وبصره وكلامه
 سلا معنى اذا كانت الجنابة خطأ بخلاف ما لو كان عمدا كما مر في الجنائيات
 سلا لانه اذا قوت جنس منفعة على الكمال او زال جمالا مقصودا في الآدمى على الكمال يجب كل الدية لا تلافى النفس من وجه وهو ملحق بالاتلاف من كل وجه تعظيما للآدمى
 سلا لغوات منفعة الارضاع وفي ثدى الرجل حكومة عدك اذ ليس فيه تقويت المنفعة والجمال
 سلا لما كتبه صلى الله عليه وسلم لعروب بن حزم وهو في العين الواحدة نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية ولان في تقويت الاثنين تقويت جنس المنفعة وكما لا يزال فيجب كل الدية وفي تقويت احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية
 سلا واذا كان الواجب في الكل كل الدية وهي اربعة كان احدها ربع الدية وفي ثلاثة منها ثلاثة ارباعها
 سلا معنى ان عشر الدية الواجب بازاء كل اصبع انما هو بمقتضى مائة مفاصلها فيما فيه ثلثة مفاصل كان لكل واحد منها ثلثة مفاصل مفضلان كان لكل منها نصفه
 سلا لما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السن خمسا من الابل انتهى ومن الدراهم خمسمائة درهم

سلا لا تلافى ما روينا وهذا اذا كان خطأ فان كان عمدا ففيه القصاص وقد مر في الجنائيات ^س سلا لان المتعلق تقويت المنفعة لا لغوات الصورة
 سلا وهو ما يكون في الوجه والرأس من الجراحة ^س سلا وهي التي تظهر الدم ولا تسيل بل تجتمع في موضع الجراحة كالدمع من العين ^س
 سلا وهي التي تصل الى السحايا وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس ^س سلا وهي التي تصل الى الدماغ وهي جلدة تجمع الدماغ ^س
 سلا لما أخرجه عبد الرزاق عن الحسن وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشئ ^س
 سلا وهي ان يقترن الجرح عبدا بالاسماء الاثمة ^س سلا اي مع هذا الاثر ثم ينظر اليه فاوت ما بين القميتين فما نقص من قيمته وجب بحسبه من دية ^س
 سلا لما مر في كتاب عمر بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموضحة خمس من الابل ^س سلا لما روى عنه عليه السلام وفي الهاشمة عشر
 من الابل ^س سلا فيكون خمسة عشر من الابل لما روى عنه عليه الصلوة والسلام وفي المنقلة خمسة عشر من الابل ^س
 سلا لما روى انه عليه الصلوة والسلام قال وفي الامة ويروى وفي المأمومة ثلث الدية ^س

لانه ضمان مال وضمان المال لا تتجمله العاقلة ^ح ولا لانه متعدد في الوسيط في الطريق ^ح فاق العاقلة في العرب لا في العجم ^ح
لانه غير متعدد في فعله فلا يلزمه ضمان ما تولد منه ^ح
لانه الاحتراز عنه غير ممكن لانه ليس بمشايء اذا كانت مسائرة وان كانت واقعة فمقتضى ضمان لان التضرر عنه ممكن بعد مر
الايكاف وانما قيد بالحكم بوقوع هذه الافعال في الطريق لان الراكب لو كان سائرا بها في ملكه لا يضمن مما تلف من حرركاتها
غير الوطى لانه منصرف في ملكه فلم يكن متعديا الا ان التلف بوطى دابته جعل كالتلف ^ح
لانه بالروث والبول من الدابة في الطريق سواء كانت الدابة سائرة او واقفة له اي الروث او البول لان التضرر عنه غير ممكن
لانه النخبة غائبة عن بصر القائد فلا يمكنه التضرر عن النخبة ^ح
ولا القطار قتلت لان القطار ركبه في يده فيضاف فعله اليه فيصير كأنه قتله خطأ فيكون ضمان النفس على عاقلة القائد
وضمان المال في ماله ^ح

اي دفع العبد بمقابلة الجناية

لذلك لان العبد لا مال له ولا عاقلة ولا
يمكن اهدار الدم فجعلت رقبته مقام الارش
الا انه اختير المولى بين الدفع والغداء لانه
يعتبر حق في العبد بالكلية ^ح

لانه قوله فان عاد فجنى يعني بعد الغداء لانه اذا
لم ينفذ فجنى اخرى كان عين المسئلة الثانية
وهي قوله فان جنى جناية اخرى

لانه اي ضمير المولى بين الدفع الى ول الجناية الثانية
والغداء لان الجناية الاولى صارت كأن لم تكن

لانه والمراد من قوله لما اصابته يديها او رجلها
النفقة لانه كان يجوز ان يراد بقوله لما اصابته
يديها او رجلها الوطى والاختلاف لاحدانه يضمن
فيه السائق والقائد وانما الاختلاف في النفقة

لانه اي جبهصها حتى لو قتل انسانا وفقاء
عين آخر جعل العبد ثلاثا لان ارش العين نصف
ارش النفس ^ح

لانه لانه فوت حقه فيضمنه وحقه في اقلها ولا
يصير مختارا للغداء لانه لا اختيار بدون العلم
والدليل على ان حقه اقلها انه ليس له المطالبة
بالاكثر ^ح

لانه وانما وجب الاقل من قيمته ومن الارش لان
الاصل وجوب الدفع بالجناية وقد تعذر الدفع
بسبب من المولى فيجب القيمة عليه لانه من ولا
منع من المولى في اكثر من القيمة ولا حق للمولى الجناية
في اكثر من الارش ولا يثبت الخيار بين الاقل و
الاكثر في متعدد الجنس بخلاف الفن حيث خير بين
الدفع والغداء وضمنهما مختلف ^ح

لانه اي المديبر او ام ولد وذلك في ام الولد
ثلاث قيمتها وفي المديبر الثلاثان وتعتبر القيمة
يوم الجناية لا يوم التدبير والاستيلاء ^ح

فضمانيها في ماله وان اشرع في الطريق رؤسنا او ميزنا فسقط على
انسان ففقط اليد على عاقلة ولا كفارة على حافر الميثر وواضح
ومن حفر يثرا في ملكه ففقط به انسان لم يضمن والراكب ضامن لما وطئت
الدابة وما اصابته يديها او كدمت ولا يضمن ما نجت برجلها او ذنبها
فان راشت او باليت في الطريق ففقط به انسان لم يضمن والسائق ضامن
لما اصابته يديها او رجلها والقائد ضامن لما اصابته يديها او رجلها
ومن قاد قطارا فهو ضامن لما او طى فان كان معه سائق فالضمان عليهما
واذا جنى العبد جناية خطأ قبل لولاه اما ان تدفعه بها او تغديه فان
دفعه ملكه وفي الجناية وان فداه فداه بل شها فان عاد فجنى كان
حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى جناية ثلثين قبل للمولى اما ان
تدفعه الى ولي الجنايتين يقتسمانه على قدر حقهما واما ان تغديه بأرش
كل واحد منهما وان اعنته المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته
ومن ارشها وان باع المولى واعنته بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش
واذا جنى المديبر او ام الولد جناية خطأ ضمن المولى الاقل من قيمته
ومن ارشها فان جنى اخرى وقد دفع المولى القيمة الى الاول بقضاء فلا
شيء عليه ويتبع في الجناية الثانية وفي الجناية الاولى فيشارك فيما
اخذ وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولي بالخيار ان شاء اتبع

اي ان جنى العبد جناية خطأ قبل لولاه اما ان تدفعه بها او تغديه فان دفعه ملكه وفي الجناية وان فداه فداه بل شها فان عاد فجنى كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى جناية ثلثين قبل للمولى اما ان تدفعه الى ولي الجنايتين يقتسمانه على قدر حقهما واما ان تغديه بأرش كل واحد منهما وان اعنته المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها وان باع المولى واعنته بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش واذا جنى المديبر او ام الولد جناية خطأ ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ارشها فان جنى اخرى وقد دفع المولى القيمة الى الاول بقضاء فلا شيء عليه ويتبع في الجناية الثانية وفي الجناية الاولى فيشارك فيما اخذ وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولي بالخيار ان شاء اتبع

لانه لما صار ما نجا بذلك للدفع من غير اختيار فصار كما لو اعنت العبد قبل العلم بالجناية ^ح

لانه اي على المولى لانه ما التزم اكثر من قيمة واحدة بجنايات وهو مجبور على الدفع فلم يبق عليه شيء ^ح

لانه اي يرجع على المولى ثم يرجع المولى عليه اي على الاول عند ان حنيفة وقال لا شيء على المولى سواء دفع القيمة بقضاء او بغيره
وكذا الحكم في ام الولد لان الاستيلاء يمنع الدفع كالشديد ^ح
اي دفعها الى ولي الجناية ^ح

نقد اراديه من له ولاية على نقضه حتى لو طوي الاب او الوصي ام الام بنقض حائط الصبي ولم ينقض يجب ضمان ما تلف به من مال الصبي لان فعله كفعله محمدا

سبب لانه اذا مال الى الطريق فقد شغل هواء الطريق بمحاطة ووقع في يده هواء المسلمين ورفع في يده فاذا طوب بالانفض
وتفريق الهواء عن هذا الشغل لزمه ذلك

فأوحى أمكانت لأن نكلهم حق المرور

ثم حران خطاء قيد بالحرين لانه لو كانا
عبيدين فها هدر سواء كان خطاء او عيما اما
الاول فلان الجناية تعلقت برقبته كل منهما دفعا
وفداء وقد فات بغير فعل المولى واما الثاني فلان
كل واحد منهما هلك بعدما جنى فيسقط وقيدنا
بالخطاء لانه لو كانا عا مدين ضمن كل واحد منهما
نفس الدية لان فعل كل واحد منهما محظور
وامنيف التالف الى فعلهما

ث لا نقتل كل واحد منهما معصاف الى الفعل
الآخر سبباً
كما لا نزيد عليها دية المحرم

لأنها جناية على آدمي فلا تزداد على دية المحرم
لأن المعاني التي في العبد موجودة في المحرم وفي
المحرمة زيادة المحرمية فإذا لم يجب فيه أكثر فلا ت
لا يجب في العبد مع نقصانه أو في غيره

واعتباراً بالحرق فإن ديتها على النصف من الرجل
وينقص العشرة اظهرها ولا يخطط الوق كافي
العبد

نَدَّ لَانِ الْيَدِ مِنَ الْإِدْمَى نِصْفَهُ فَيُحْتَبَرُ بِكَ
وَيُنْقَضُ هَذَا الْقَدُّ أَوْ أَفْطَاهُ وَالْأَخْطَاطُ ذَرْبَتُهُ
هَذَا

فلما رأى ما جعل مقدراً من دية الحرامي من أرسائه
في الحناية على أطرافه جعل مقدراً من قيمة العبد
كذلك فيما وجب فيه في الحر نصف الدية مثلاً وفيه

من العبد نصف القيمة وهذا لان القيمة في لغة
كالدية في المحر لانه بدل الدم
ملاى وبه الرجل وهذا في الجنين الذكر وفي الانثى

عشر دية المرأة وثلث منها خمسة عشر درهم
واحد من نصف عشر دية الرجل ومن عشر دية المرأة
خمسائة درهم
ولا لانه جاني خائبتين فينبى عليه موجهما فصار

كما اذا رعى شخصا ونفذ منه الى آخر فقتله فانه يجب عليه ديتان اذا كان خطاء وان كان عمدا يجب القصاص والدية كما في التبیین د

المولى وان شاء اتيه وفي الجنازة الاولى واذا مال الحائط الى طريق المسلمين

فَطُولُ صَاحِبِهِ بِنَقْضِهِ وَأَشْهَدُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَنْقُضْ فِي مَدَّةٍ يَقْدَرُ عَلَى نَقْضِهِ
 حَتَّى سَقَطَ ضَمِيمٌ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ وَلَيْسَ تَوَى أَنْ يَطَالِبَهُ بِنَقْضِهِ
 إِذْ يَأْتِيهِ مَالُهُ

مسلم أودى منى وان ميل الى دار رجل فالطالبة الى مالك بالدار خاصة
 واذا اضطدّم فارسان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الاخر

وإذا قتل رجل عبداً خطأ فعليه قيمته لا يزيد على عشرة آلاف درهم

فان كانت قيمته عشرة آلاف او اكثر فُضِي عليه بعشرة الاف ^{او على القال} ^شعشرة

وفي الإمة اذ لزادت قيمتها على التي خمسة الاف العشرة وفي يد

العبد نصف قيمته لايزاد على خمسة آلاف الاخيه وكل ما يقدر
استثناء من ذلك نصف قيمته

من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد واذا ضرب بطن امرأة فالفية

جَنِينًا مِثْلَ فَعْلِهِ غَيْرُهُ وَهِيَ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيْنِ فَإِنَّ الْقِتْلَةَ حَيَاتُهُ مَا

فعلیه دین کامله وان القیة میثاقم مات الام فعلیه دین و غرة

وان ماتت الام ثم القته ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين
 من الغرة او الدية اي تقسم الغرة بين ورثة الجنين ولا يرثه الضارب ان كان وارثا

وما يجب في الجنين من ثورث عنه وفي جنين الإمة إذا كان ذكراً نصف
 نكاح الذم القسري

عشر فتمه لو كان خيا وعشر فتمه ان كان اتي ولا عاره في

الجنتين والخيالة في سبب العمد والخطأ عسى ربه مؤمنا
لهم ولهم أنفسهم والمقادير لا يجادلها
نابذا صافيا

قال ثم يجد نصيبا من امرى لمسيا بعيان وهى جبرى يهبها له طعام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لما رغبنا إلى أركانك
عشر من همومها
نقص عشر من همومنا
عن عبد الله

لا اله الا الله محمد رسول الله
والله اعلم بالصواب

مقدام
مقدام
في كرافو
التنازع
مقدام
الارشى و
باعتبار
لان

له وهي في اللغة اسم وضع موضع الاقسام وفي الشرع ايمان يقسم بها اهل محلة او دار وجد فيها قتيلا به جراحة او اثر ضرر او حنق ولا يعلم من قتله دامه

من قيد به لانه لو كان معلوما تعلق الحق به وسقط القسامة مجمعة
 من قوله بالله متعلق بحلف وقوله ما قتلناه وارد على سبيل الحكاية عن الجميع ولا فعند الحلف يحلف كل واحد منهم بالله ما قلت
 ولا علمت له قاتلا ولا يجمع معه غيره في اسناد نفي القتل لانه يجوز ان يكون قاتلا وحده ونفي بلفظ الجمع ان يكون قاتلا مع الجماعة وكذا
 العلم فانه يجوز ان يكون عالما بالقتل وحده وينفي ان يكون غيره عالما به واما
 اي لا يقول ما علمنا له قاتلا بل يقول ما علمت له قاتلا

ك. يمينه لان اليمين شرعت للدفع لا للاستحقاق

ث لان اليمين واجب بالنص فيجب اتمامها
ما مكن ولا يشترط معرفة الحكمة في هذا
العدد الثابت بالنص واما

من لانها ليسا من اهل القول الصحيح واليمين
قول صحيح ههنا

لَا لَهَا لِيَسَا مِنْ أَهْلِ النَّصْرَةِ وَالْيَمِينِ عَلَى
أَهْلِهَا عَدَاةٌ

ملا لانه ليس يقتل اذ القتل في العرف من
فانت حياة بسبب مباشرة الحي وهذا ميت
حتف اقفه جث لا الريستدل به على كونه
قتيلا

بش لان الدم يسيل في هذه المواضع بعلة
فلا يكون قتيلا حامدا

فدل على انه اثر فعل القاتل
نشد اما الدم من العين والاذن فلا ينجح عادة
بمجموعه

ملك فكره عليه الايمان لان الدار في يده وحفظها اليه بحسنه

مكة يعنى الاكان فى المحلة سكان وملاك
محاسبه المهدية

لقد هم المتأجرون والمستعرون د

لان التدبير في حفظ المحلة الى الملاك دون
السكان لان السكان ينتقلون في كل وقت
من محلة الى محلة دون الملاك

فكلاهما صاحب الاملا والقدمة الذين كانوا
تملكوها حين فزع الامام البلدة وقسمها بين
ثلاثين بخط خطه ليعتزا انصباؤهم

عد لان صاحب الخط هو المختص بتدبير المحلة
هي تنسب اليه دون المشتري فلما اذاعه المشتري
ان التدبير واقعا بحفظ المحلة فكان هو المختص
لقسامته والدية لا المشتري

لا نهم في تدبيرها سواء اذا حز بهم امر
 اي على اهل المحلة لانهم اخص بتدبيرها

ولا ي على اهل المحلة لانهم اخضع بتدبيره فاع
لا لان الطرية

لأنه إذا كان بهذه الحالة لا يلحقه الغوث

ثم قال في المغرب هو نهر الكوفة والمراد به النهر الذي

نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وذكر الوسط

لأن الإيجاب القسامة عليهم دليل على كون القائل منه

(بَابُ الْقِسَامَةِ) ^{بِ}وَإِذَا وَجِدَ الْقَتِيلَ فِي مَحَلَّةٍ وَلَا يَعْلَمُ مِنْ قَدِّهِ اسْتَحْفَافَ

خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ يَخِيَرُهُمُ الْوَلِيُّ بِاللَّهِ مَا قُلْنَا هَ وَلَا عَلَيْنَا هَ قَاتِلَا فَاذَا

حَلَفُوا قِصَى عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِالْيَدِ وَلَا يَسْخَفُ الْوَلِيُّ وَلَا يَقْضِي كَهَ الْخِطَابِ

وان لم يكمل اهل الحجة كوزف الايمان عليهم حتى يتم خمسون ولا يدخل

لَفْسَامَةٌ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا أَمْرَأَةٍ وَلَا عَبْدٌ وَإِنْ وَجَدْتِ لَأَثَرَهُ

فَلَا قِسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْهَيْمُ يَسِيلُ مِنْ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ دُبُرِهِ

وَمِنْهُمْ وَانْ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ عَيْنَيْهِ أَوْ مِنْ أُذُنَيْهِ فَهُوَ قَتْلٌ وَإِذَا أُوجِدَ الْقَتْلُ

على دابة يسوقها رجل فالدبة على عاقلته دون أهل المحارة وإن وحدها قتل

والإنسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته ولا يبخس الشكاري فوف

قسامة مع الملاك عند ارجسفة وه على اها الخكة دون الشكا في

فصاحبه مع الملاك عند الخيفة وهي على اهل الخطه دون المشترين
 اي من اهل الخطه ثم
 له بتمت واذا وجد الله الفوسه في القاتل

لَوْ بِي مِنْهُمْ وَاحِدٌ وَازْوَاجُ الْقَتِيلِ فِي سَفِينَةٍ فَالْقِسَامَةُ عَلَى مَنْ فِيهَا

من الركاب والملاحين وان وجد القليل في مسجد محلة فالقسامة على أهلها
وهو الطريق في ذلك القليل

ان وجد في الجامع او الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت

الوان وجد في بركة ليس فيها عمارة فهو هذروان وجد بين قريتين

ان على اقربهما وان وجد في وسط الفراق يترتب الماء فهو هذا رافان

نَحْتَسِبُ بِالْشَّاطِطِ فَهُوَ عَلَى أَقْرَبِ الْقُرَى مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ وَإِنْ ادَّعَى

الى على واحد من هل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم وان ادعى

سُتِيلَ فِيهِ كَالْقَتْلِ فِي الْحُلَّةِ

سبل فيه كالقيل في المحلة ^{بجمعه}
 دامة ولا يختص به قوم ^{بجمعه} فالتهمة معدومة في العامة
 غيره فلا يوصف بالتقصير ^{بجمعه}

وجد بين قرينين بان يذرع فوجدا قرب الى احدهما بشئ فقتل عليه بالمسامة و
 يلطم لايخص من نهر الفرات فكانه قال وما يشبهه ولذا قال في المسوط اذا وجد

ويعيد احترازي لان حكم الشط كحكم الوسط مادام يجري بالقتل ماؤه
ردون دواهم عليه فكانوا الحق سدس فکان ضمان الخمس فيه علم

ردون دوابهم عليه فكأنوا حق بتدبيره فكان ضمان الحبس فيه عليهم
فقبضه واحدا منهم لا ينافيه فصار كأنهم قتلوه نفيرا حيث لم يمنحوا الظالم عن قله

له اي عن اهل المحلة لان غيرهم مهاد مدعى عليه ^{بجسمته}
لا ينفذ لا بسقط اليقين عنه بقوله قله فلان غايه ما في الباب انه استثنى عن يمينه وهذا لا ينافي ان يكون المقر شريكه في القتل
او ان يكون غيره شريكاً معه فاذا كان كذلك يحلف على انه ما قتله ولا عرف له قاتلاً غير فلان ^{عقابه}
لا ينفذ خصماً بائناً لهم قاتلين للتقصير الصاد عنهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من محلة الخصوم كالوصى اذا خرج
من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد ^{هلاله}
في جمع مقفلة بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقل اي الدية سميت به لانها تعقل الدماء من ان تسفك ومنه العقل لانه يمنع القبايح
من قوله وجبت بنفس القتل اي ابتداء وقولنا ابتداء احتراز عما يجب الدية على القاتل في قتل العمد بسبب الصلح وبسبب الابوة فهي
في مال القاتل لا على العاقلة ^{شرح الهداية}

من لقوله عليه الصلوة والسلام لا وليا لها ^{بها}
فروا قدوه ^{دس}

له وهم الجيش الذين كتب اساميتهم في
الدبوات ^{دور}

له الديوان يكسر ويفتح مجتمع الصف والكتف
يكتب فيه اهل الجيش واهل العطية ^د

له لعنة عمر رضي الله عنه فانه لما دون الدواوين
جعل العقل على اهل الديوان بمحض من الصحابة
رضي الله عنهم من غير تكبير منهم فكان اجماعاً

له العطاء اسم ما يعطى والجمع اعطية والعطاء
جمع عطية وهو بمعنى العطاء ^د

له والعطاء اسم لما يخرج للجد من بيت المال
في السنة مرة او مرتين ^د

له من وقت القضاء بالدية لامن يوم القتل و
النجاة كما قال الشافعي ^{ابن}

له والتقدير ثلاث سنين مروي عن النبي عليه
السلام ومحمي عن عمر رضي الله عنه ^د

له وكذا ما يجب في مال القاتل بان قتل الاب ابنه
تؤخذ في ذلك سنين عندنا وعند الشافعي يجب
حالا ^د

له قوله فان خرجت العطايا الى وحاصله انه اذا
خرجت للعاقلة تلك عطايا في سنة واحدة تؤخذ

منها كل الدية لوجود محل اداء الدية فلا فائدة في
الاخير واذا خرجت في ست سنين يؤخذ منهم

في كل سنة سدس الدية اذ المقصود ان يكون الاخير
من الاعطية لامن اصول اموالهم وذلك يحصل بالاخذ

من عطاياهم في ثلاث سنين او اقل منها واكثر ^د
له اي بان تكون قاتلاً فتصير الحصة اكثر من ثلاثة

او اربعة ^{ابن}
له تسبياً على ترتيب العصيات اي الاخوة ثم بنوهم

ثم الاعمام ثم بنوهم واما الآباء والابناء قيل
يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون ^{هلاله}

له لانه المباشرة للقتل فلا معنى لاجراجه من
العقل ومواخذة غيره ^{داماد}

على واحد من غيرهم سقط عنهم القسامة واذا قال المستخلف قله فلان
استخلف بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلاً غير فلان واذا شهد اثنان من
اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتله لم تقبل شهادتهما ^{ابما التصيل} كتاب المعاقلة
الدية في شبه العمد والخطاء وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة و
العاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان يؤخذ من عطاياهم
في ثلاث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل اخذت
منها ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قبيلته ^{اي ما ذكر من الدية} تسقط عليهم في ثلاث
سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودينار ^{اي في تلك سنين} وينقص
منها فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل من غيرهم ويدخل
القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤدّي مثل احدثهم وعاقلة العقب قبيلة
مولاه ومولى الموالاة يعقل عنه مولاه وقبيلته ولا تنحل العاقلة اقل
من نصف عشر الدية وتكمل نصف العشر فصاعداً وما نقص من ذلك فهو
في مال الجاني ولا تعقل العاقلة جناية العمد ولا تعقل الجناية التي اعترف
بها الجاني الا ان يصدقوه ولا تعقل ما يلزم بالصلح واذا جنى الجاني على
العبد جناية خطاء كانت على عاقلته ^ط كتاب الحدود في الزنا يثبت
بالبينة والاقراء بالبينة ان تشهد اربعة من الشهود على رجل وامرأة
بالزنا فيسألهن الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنى وبمن زنى ^{لان الصدوق فيه مرجح}

من اي من غير
اهل المحلة الذي
ادعى القتل عليه

هم الذين ينفذون
عليهم دية القاتل

من الذين ينفذون
الدية والديان

من الذين ينفذون
الدية والديان

من الذين ينفذون
الدية والديان

من الذين ينفذون
الدية والديان

له لانه ولا يتنا صهره فاشبهه ولا العتاقة ^د
ولا تعقل العمد ولا الصلح ولا الاعتراف ^د لان التصديق اقرار منهم فيلزمهم باقرارهم لانهم ولاية لانفسهم والامتناع

كان كحصرهم وقد زال ^د فلا يعني اذا قتله لان العاقلة لا تنحل اطراف العبد ^{رد مختار}
له لانه ضمان الادعي فتجب على العاقلة اذا كان القتل خطاء قياساً على الحر ^ط الحدفة المنع وشرعاً عقوبة مقدرة خرجت

التعذير اذ لا تقدر فيه اعمليس له قدر معين فان اكثره شعبة وثلاثون واقلة ثلثة كما سياتي في حبس اي على الامام اقامتها حاله تعالى
فان المقصد الاصل من شرعه الا تزجاء وعما يتخبر به العباد يخرج به القصاص لانه حق العبد ^{دور}

له لاحتمال انه زنى باليد او بالرجل بان من الاجنبية بهما ^د فلا لاحتمال انه وطئها في الابط او في الفخذ او مكرها او في الدبر ^د
له لاحتمال انه زنى بها في دار الحرب او في عسكر اهل البغي ^د فلا لاحتمال انه زنى بجارية ابنه حيث يسقط الحد بالشبهة ^د

للاحتمال انه تقادم زناه فيسقط الحد ولم يقدر ابو حنيفة لذلك تقديره او قوضه الى رأي القاضى مشكلات

من قوله فعده لوالح صورة التعديل في السر ان يبيع القاضى باسماء الشهود الى العدل بكتاب فيه اسماءهم وانسابهم ومجالهم وسوقهم حتى يعرف العدل ذلك فيكتب تحت اسم من كان عدلا عدلا جازا الشهادة ومن لم يكن عدلا فلا يكتب تحت اسمه شيئا او يكتب الله يعلم وصورة التعديل في العلانية ان يجمع بين العدل والشاهد فيقول العدل هذا هو الذى عدلته ^{عنه}

لا الحاكم لقصة ما عزر رضى الله عنه فانه صلى الله تعالى عليه وسلم اخرا لاقامة عليه المان اقرارا بمرات في اربعة مجالس فلو ظهر دونهما لآخر ما لثبوت الوجوب ^{دلت}

لانه عليه الصلوة والسلام رحمه ما عزا وقد احسن ^{هذه}

في المكان الواسع لا يمكن من رجه ولشلا يصيب بعضهم بعضا ^{نهر}

لما اخرج ابن ابي شيبة عن ابي بريرة قال لما رجم ما عزا قالوا يا رسول الله ما نضج به قال اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم من الغسل والكفن والحنوط والصلوة عليه ^{ع س}

لما لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لكن نسخ في حق المحسن بقى في حق غيره معمولا به ^{دلت}

لما اخرج ابن ابي شيبة مسندا قال سمعت انس بن مالك رضى الله عنه يقول كان يوم الربا لوسط فيقطع شجرة ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به قلنا لاش في زمان من كان قال في زمان عمر بن الخطاب ^{ع س}

اي متوسطا بين المبرج وغير المولم لا فضلاء الاول الى الهلاك وخلقوا ثانيا من المقصود وهو الاتجار ^{دلت}

لانه ابلغ في افعال الامم اليه ومبنى هذا الحد على الشدة في الضرب ^{دلت}

لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف وهذا الحد زاجر لا متلف ^{دلت}

لما اخرج ابن ابي شيبة موقوفا على رضى الله عنه كذلك ^{ع س}

لما لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت في حق الاماء ^{دلت}

لما لقوله عليه السلام لما عزر رضى الله عنه لعلك لمستها او قبلتها ^{هذه}

نقد اي اثوب المملو بالقطن او الصوف او غيره فانما ينزعان ليصل الالم الى بدنها الا اذا لم يكن لها غير ذلك ^{دلت}
لانه صلى الله عليه وسلم حفر للغامدية وعلى رضى الله عنه لشراحة وان تركه لابس لانه صلى الله عليه وسلم لم يأسره وهي مستورة بتيابها ^{دلت}
حيث نقصوا من الاربع برجوع الواحد ^{دلت}
اي حد القذف لصيرورتهم قذفة بنقصان العدد قبل اقامة الحد ^{دلت}

اشارة الى ان القاضى يبيع القاضى باسماء الشهود الى العدل بكتاب فيه اسماءهم وانسابهم ومجالهم وسوقهم حتى يعرف العدل ذلك فيكتب تحت اسم من كان عدلا عدلا جازا الشهادة ومن لم يكن عدلا فلا يكتب تحت اسمه شيئا او يكتب الله يعلم وصورة التعديل في العلانية ان يجمع بين العدل والشاهد فيقول العدل هذا هو الذى عدلته

بد لما أخرجه البيهقي عن الشافعي رح قال قال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال لا يقال
الحمد ورد في دار الحرب ... ووجد التمسك أنه عليه الصلوة والسلام لم يرد به حقيقة عدم الإقامة حسا لأن كل واحد
يعرف أنه لا يمكن إقامة الحمد في دار الحرب لانتفاء ولاية الإمام عنها فكان المراد بعدم الإقامة عدم وجوب الحمد عقابه
مب وهو نوعان مشرب الخمر ويكفي فيه القليل ولو قطرة ولا يلزم السكر وشرب السكر الحرام غير الخمر لا بد فيه من السكر
مب لأن جنابة الشرب قد ظهرت ولم يتقادم العهد والأصل قول جليل السلام ومن شرب الخمر فاجلدوه فإذا جلدوه هذاه
مب لأن حد الشرب ثبت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا إجماع إلا برأى ابن مسعود وهو شرط قيام الرابحة رى

مب لما روى الدارقطني بسند ضعيف أن عمر
رضي الله عنه أقام الحمد على أعرابي سكر من التبيد

مب التبيد من الزبيب هي التي من ماء الزبيب
إذا طمخ أدنى طمخة يميل شربه مادام حلوا وإذا
ضلا واشتد وقذف بالزبد على قول أبي حنيفة
وأي يوسف رحمه الله يميل شربه مادون
السكر وعند محمد والشافعي لا يميل والتبيد
من التمر هو ماء التمر إذا طمخ أدنى طمخة يميل
شربه في قولهم ماء حلوا

مب لا يجهل أنه شربها مكرها أو مضطرا والرابحة
محتملة أيضا فلا يجب الحد بالشك إلا إذا علم أنه
طامخ دام

مب لأن السكر من المباح لا يوجب الحد كالخمر و
لبن الزمالة وكذا شرب الكره لا يوجب الحد
مب رخصة وهي التي الفرس

مب لتأديب به ونزج لآن الظاهر أنه لا يتألم
حاله السكر

مب لإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم
اجمعين

مب لأن تكرار الضرب في موضع واحد قد يفضي
إلى التلف وإشعار بالشبه إلى أنه يتوقى الموضع
المستثناة في حد الزنا وأنه يضرب بسوط لا عقدة
له ضربا متوسطا

مب لأنه خالص حتى الله تعالى في فعل الزوج في كسائر
الحدود وهذا لأنه لا يجهل أن يكون صادقا قصار
شبهه دام

مب لأن الشرب قد ظهر بالاقرار مرة فيكتفي به
كما في القصاص وحد القذف هذاه

مب لأن شهادة النساء لا تقبل في الحدود للشبهة

مب لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات إلى
أن قال فاجلدوهم ثمانين جلده والمراد الرجم
بالزنا بالإجماع قد بطلت العقدة
لأن فيه حقه من حيث دفع العار عنه وبإحصائه لما تلونا وبالجملة لأن العبد بالنصف

في دار الحرب أو دار البغي ثم خرج اليأس لم يقيم عليه الحد باب حد الشرب
ومن شرب الخمر فأخذ وربحها موقوف فشهد الشهود بذلك عليه أو
أقر فعليه الحد وإن أقر بعد ذهاب رايحتها لم يحد ومن سكر من التبيد
حد ولا حد على من وجد منه رابحة لجزا أو ثقتها ولا حد السكران
حتى يعلم أنه سكر من التبيد وشربه طوعا ولا يحد حتى يزول عنه السكر
وحد الخمر والسكر في الحرمان سوطا يفرق على يده كما ذكرنا في الزنا
وإن كان عبدا فحد أربعين سوطا ومن أقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع
لم يحد ويثبت الشرب بشهادة شاهدين وبأقرار مرة واحدة ولا يقبل
فيه شهادة النساء مع الرجال باب حد القذف إذا قذف رجل
رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصرح الزنا وطالب المقتوف بالحد
حد الحاكم ثمانين سوطا إن كان حرا يفرق على أعضائه ولا يخرج عن
ثيابه غير أنه يزرع عنه الفرو والحشوة وإن كان عبدا جلدته أربعين
والإحصان أن يكون المقتوف حرا عاقلا بالغاً مستملا عفيفا عن فعل
الزنا ومن نفي نسب غيره فقال لست لابنك أو بابن الزانية أو أمه
مبنة محصنة وطالب الابن يحد بها حد القاذف ولا يطالب بحد القذف
لبيت الإمن يقع القذف في شبهة بقذفه وإن كان المقتوف محصنا جاز
لابنه الكافر والعبدان يطالب بالحد وليس للعبدان يطالب مولاه

مب لأن السكر من المباح لا يوجب الحد كالخمر و
لبن الزمالة وكذا شرب الكره لا يوجب الحد
مب رخصة وهي التي الفرس
مب لتأديب به ونزج لآن الظاهر أنه لا يتألم
حاله السكر
مب لإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم
اجمعين
مب لأن تكرار الضرب في موضع واحد قد يفضي
إلى التلف وإشعار بالشبه إلى أنه يتوقى الموضع
المستثناة في حد الزنا وأنه يضرب بسوط لا عقدة
له ضربا متوسطا
مب لأنه خالص حتى الله تعالى في فعل الزوج في كسائر
الحدود وهذا لأنه لا يجهل أن يكون صادقا قصار
شبهه دام
مب لأن الشرب قد ظهر بالاقرار مرة فيكتفي به
كما في القصاص وحد القذف هذاه
مب لأن شهادة النساء لا تقبل في الحدود للشبهة
مب لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات إلى
أن قال فاجلدوهم ثمانين جلده والمراد الرجم
بالزنا بالإجماع قد بطلت العقدة
لأن فيه حقه من حيث دفع العار عنه وبإحصائه لما تلونا وبالجملة لأن العبد بالنصف

مب لا يكون معنى الإحصان هنا متغيرا للمعنى الإحصان في الزنا فسر بقوله والإحصان الخ
مب لا قوله حرا لا إطلاق اسم الإحصان عليه في قوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات أي الحرائر
مب لا يخرج الصبي والجنون لأنها لا يثبتهما العار
مب لا فان غير العفيف لا يلحقه العار وأيضا القاذف صادق فيه وعفته أعم من أن وطئ وبكاح صحيح أولا وبهذا التعميم يمتاز عن حصان الزنا
مب لا فانه يحد وهذا إذا كانت أمه حرة مسلمة لأنه في الحقيقة قذف لأنه لا نسب إنما ينفي عن الزاني لاعتباره غيره هذاه
مب لا وهم الأصول والفروع لأن العار يلحق بهم فيكون القذف متنا ولاهم معنى

بل فان قلت اليس يعتق العبد تبعاً لآدم مع انه باق هنا على حاله قلت بلى انه يعتق اذا كان جنيناً في بطن امه حين اعتقت اما بعد
الولادة فلا يتبعها في العتق حتى لو اعتقت بعدها لا يعتق ^{مستفاد من ابي عابدين في باب العتق}

بل لان المقذوف حقايقه في كذبه في الرجوع بخلاف حدوده في حاله حق الله تعالى اذا لم يكدب له فيها ^{داماد}

بل انبط جبل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس وعوامهم والجمع انباط مثل سبب واسباب الواحد
نباطي بفتح النون وضمها وبزيادة الالف ^{ابن عابدين}

بل لانه يراد به التشبيه في الاخلاق او عدم القصاص ^{هذه}

بل لقام اماراة الزنا وهي ولادة ولد لا اب
له فلا توجد العفة عن الزنا ^{داماد}

بل عذر لانه نجاسة قذف وقدا منع وجوبه
لغفد الاجصان فوجب التعذير ^{هذه}

بل لانه اذاه والحق الشين به ولا مدخل للقبيل
في الحدود فوجب التعذير ^{هذه}

بل لانه ما الحق الشين به للتيقن بيقينه ^{هذه}

بل لانه ما قذفه لعدم كونه المقذوف حماراً او
خنزيراً في الحقيقة ^{هذه}

بل لان التعذير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد
واقل الحد اربعون وهو حد العبد في القذف ^{والشرب}

بل لان الشرب من التعذير فله ضمه معه
ان رأى فيه مصلحة ^{داماد}

بل لان ضربه خفيف من حيث العدد فلا يخفف
من حيث الوصف كجلا يودي الى فوت المقصود ^{وهو الاثر جار}

بل لانه من الباقي لانه ثابت بالكتاب وحد
الشرب ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم ^{هذه}

بل لانه ضعف سببه باحتمال صدق القاذف
در مختار ^{هذه}

بل لان الامام ما مور بالحد والتعزير وفعل
المأور لا يتقيد بشرط السلامة ^{ابن عابدين}

بل لان الكافر شهادة فكان رد هاهنا تمام الحد
وبالاسلام حدث له شهادة اخرى ^{هذه}

بل وهي في اللغة اخذ الشيء خفية بغير اذن صاحبه
ما لا كان او غيره وفي الشريعة اخذ مكلف خفية ^{هذه}

بل لان السارق والسارقة قاطعوا ايديهما بالآية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لان القطع جزاء الجنائية وهي لا تنحقق بدونها
وقيد بعشرة دراهم لان النص الوارد في حق السرقة مجمل في حق القيمة وقد ورد في السنة بيان في الجملة بمن المجن وقال أصحابنا المجن الذي
قطعت فيه اليد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم وعمت في الدراهم بقوله مضروبة او غير مضروبة وهو رواية للسنن
عن ابي حنيفة رح وقوله او ما قيمته عشرة دراهم اشارة الى ان غير الدراهم يعتبر قيمته بها وان كان ذهباً وقد بالحد لان الاستسرار
لا يتحقق دون شرط عدم الشبهة لان الشبهة دارسة للحد ^{هذه}

بل لان السرقة ظهرت بالاقرار مرة فيكتفي به كما في القصاص وحد القذف ^{هذه}

بل لان الموجب سرقة النصاب ويجب على كل واحد منهم بجنائنه فيعتبر كمال النصاب في حقه ^{هذه}

بل قوله ولا يقطع فيما يوجد الخ اي اذا سرق من حرز لا شبهة فيه بعد ان اخذوا حرز وصار مملوكا ^{ابن}

بقذف امه الحرة وان اقربا القذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن قال لعربي
يا نبطي لم يجز ومن قال لرجل يا ابن ماء السماء فليس بقاذف واذا نسبته
الى عمه او خاله او زوج امه فليس بقاذف ومن وطئ وطئاً حراماً في
غير ملكه لم يجز قاذفه والملاعة بولد لا يجز قاذفها ومن قذف عبداً
او امه او كافراً بالزنا او قذف مسلماً بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافر
او يا جيت عزير وان قال يلحمار او يا خنزير لم يعزروا والتعزير اكثره
تسعة وثلاثون سوطاً واقله ثلاث جلدات وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير
خمساً وسبعين سوطاً فان رأى الامام ان يضم الى الضرب في التعزير
الحبس ففعل واشد الضرب بالتعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف
ومن حده الامام او عزيره فمات قدمه هدر واذا حد المسلم في القذف
سقطت شهادته وان تاب وان حد الكافر في القذف ثم أسلم قبلت
شهادته والله اعلم ^{كتاب السرقة} اذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم
وما قيمته عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة فمن حرز لا شبهة فيه وجب
عليه القطع والعبد والحر في القطع سواء ويجب القطع باقراره مرة واحدة
او بشهادة شاهدين واذا اشتراك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد
منهم عشرة دراهم فقطعوا وان اصاب به اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما
يوجد قاذفها مباح في دار الاسلام كالحب والفصيص والحشيش والسماك ^{ابن عابدين}

عتق العبد
وهو من
الاجناس
ملا من مادونه
وعلى من
عنه على قدر
القيمة
وهو من
الاجناس
ملا من مادونه
وعلى من
عنه على قدر
القيمة

[illegible]

لا يفتقر هذا المحرز الى اعلى هذه الصفة ^ك
 كما يندوق والكم يعني ادخال اليد
 اي قوله تك والسارق والسارقة الآله
 لا اما القطع في النقص واما اليمين فيقراء في
 ابن مسعود فاقطعوا ايمانها والقراءة الشهوة
 يجعل بها عندنا ^د
 لا لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر
 بقطع السارق من الزند ^د
 اي نفس في الدهن الفلج ^د
 لا لان عليا رضي الله تعالى عنه قال اني لا استحي
 ان لا ادع له يدا يطش بها ورجلا يمشي عليها
 وبهذا حاج بقية الصحابة فحجهم اي ظلمهم
 فانعد اجماعا ^د
 لا قيد باليسرى لان اليمين لو كانت مثله او
 ناقصة الاصابع قطع في ظاهرها لرواية لان
 استيفاء الناقص عند تعدد الكمال جائر ابن
 لا قيد بقطعها لان المقطوع لو كان هو الاصابع
 منها فان استطاع المشي قطعت يده والا لا
 وقيد باليمين لانه لو كانت رجله اليسرى
 مقطوعة قطع ابن
 لا لانه املاك بل يحبس ليتوب ^د محمد
 اي تنقوت جئت منقعة البطش او المشي لانه
 اذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يقدر
 على المشي اصلا بخلاف ما اذا كان من طرفين
 فانه حينئذ يضع العصا تحت ابطه ابن
 لا لان قيام المضمومة عند الاستيفاء شرط
 القطع وقد استفي في الاول وقيام كمال الضارب
 عند الامضاء شرط القطع ايضا وقد استفي في
 الثاني ^د
 لا لان القطع اوجب سقوط عصمة المحل وبالرد
 الى المالك ان عادت حقيقة العصمة بقيت
 شبهة السقوط نظرا الى اتحاد المالك والمحل
 وقيام الموجب وهو القطع فيه ^{هـ}

فلا لانه صار بالتغيير كعين اخرى حتى تبدل اسمه
فلا الى صبا جها لبقاها على ملكه

٢١ لما اخرجته النساء في رح مرسلات عن عبد الرحمن بن عوف رضى قال لا يغرم صاحب سرقة اذا اقيم عليه الحد ^{لحم} من
انما ضرب بذلك احترازا عما اذا فعل ذلك بعد الاقرار بالسرقة فانه يسقط القطع اتفاقا ^{بدلية}
منك فعناه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة ^{هـ} ٢٢ لا يحتمل صدقة ولذا صح رجوعه بعد الاقرار ^{ابن}
لان الشبهة دائمة وتتحقق بمجرد الدعوى للاحتمال ^{هـ} ٢٣ اي قادرين على ان ينسوا عن انفسهم ففرض الغير ^ي
٢٤ لا بمجرد القول بل بان ينظر فيه سيماء الصلحاء ^{دور}

لـ اي قطع من كل واحد منهم يده اليمنى ورجله اليسرى وهذا اذا كان صحيح الاطراف
مـ قوله فالامام بالخيار ما صله ان الامام بالخيار في الجمع بين العقوبتين بين قطع الايدي والارجل مع القتل والصلب وبين
القتل والصلب ابتداء من غير قطع الايدي والارجل ^{بما ذكر من قطع ايديهم} ^{عنه}

لـ لان هذه عقوبة واحدة تغلظت لتغلظ سببها وهو تفويت الامن على التناهي بالقتل واخذ المال ^{هـ}
مـ قوله يصلب حيا وكيفية ان تغرز حشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى عرضها فيضع فذميه عليها ويربط من اعلاها خشبة
اخرى ويربط عليها يديه ^{ابن} مـ قوله يصلب حيا والصلب حيا ظاهرا المذهب وهو الاصح وعن الطحاوي يقتل ثم يصلب ^د
مـ لا يذنب جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعضا لعله وبه لا يثبت الحكم ^{هـ}
اي قطع الطريق من المذكورين

مـ قضاها ما فيعتبر فيه موجه من القصاص
اولا لدية ^{اي ثبوتها ما اذا قتل الاولياء}
ثانيا لانه صار خالصا حقهم ^{اي الاولياء}
ثالثا لانه انما يأخذ بقوة الباقيين ^{اي المباشرة المذكور}

مـ وهو جميع شراب والشراب لغة كل ما يشرب
مسكرا كان او لا وشرعا ما منع مسكر ^{دور}
منه من غلاب على غلبا وغلبا ما اي صار اسفله
اعلاه ^{داما}
مـ اي دواء بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد
فيصفو ويرق ^د
مـ لانه رقيق مـ مطرب ولهذا يجمع عليه النساء
فيحرم شربه دفعا للفساد المتعلق به ^{هـ}

مـ التقيع اسم مفعول من المزيد او الثلاثي قاع
في الثوب انقع الزبيب في الحماكية ونقعه اذا
القاء فيها بالماء ليتبل وتخرج منه الحلاوة ^{ابن}

مـ قد قوله ونقع التمر وهو السكر وهو التي
من ماء التمر ^{صدانه}
مـ حرمة لاجتماع الصمابة رضي الله عنهم
بها والنبيذ شراب يتخذ من التمر والزبيب او
العسل او البر او غيره كان يلقى في الماء ويترك
حتى يستخرج منه ^{هـ}

مـ لما اخرجها النار فطبخ موقوفا على انزعاج
رضي الله عنها قال انما حرمت الخمر لعينها
والسكر من كل شراب ^{هـ}
وهذا محمول على المطبوخ منه اذا التي حرام
باجماع الصمابة رضي الله عنهم ^د
مـ لما روى ان ابن عمر سقاها لابن زياد ^{ابن}
بلا وهو عبارة عن نقيع التمر ونقع الزبيب
مخلطين فيطبخ بعد ذلك اذ في طجة ويترك
الى ان يغلي ويشتد ^{شرح الهداية}

او ما قيمته ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم
يأخذوا ما لا قسرم الامام حذافا عن الاولياء عنهم لم يلتفت الى
عقوبهم وان قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم
وارجلهم من خلاف وقسرم وصلبهم وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم
يصلب حيا ويبيح بطنه بالرحم الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام
فان كان فيهم صبي او مخون او ذورحم محرم من المقتول عليه سقط الحد
عن الباقيين وصار القتل الى الاولياء ان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا عفووا
وان باشر الفعل واحد منهم اجرى الحد على جماعتهم ^{كتاب الاشربة}
الاشربة المحرمة اربعة الخمر وهي عصير العباد اعدا واشتد وقذف بالزبد
والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ونقع التمر والزبيب اذا اشتد
ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذ في طبخ وان اشتد اذ اشر
منه بما يغلب في طنه انه لا يسكره من غير طهو ولا طرب ولا باس بالخيطين
ونبيذ العسل والبن والحظوة والشعير والذرة حلال وان لم يطبخ وعصير
العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه منه وبقي ثلثه حلال وان اشتد ولا باس
بالانتاذ في الذبابة والحتم والمزق والبقير واذا اتمخت الخمر خلت
سواء صارت خلا بنفسها او بشيء طرح فيها ولا يكره تغليها
^{كتاب الصيد والذبايح} يجوز الاصطياد بالكلب المعلم والنهد والبارك

مـ لقوله عليه السلام الخمر من هاتين الشجرتين واما الى الكرمة والنخلة خص الخمر بهما والمراد بيان الحكم ^{هـ}
من وهو حرمة ما يتخذ من شرهما فيكون ما ورثهما مباحا بالنصوص العامة ^{شرح}

مـ اذا قصد به استثمار الطعام والتناوي والتقوى على طاعة الله تعالى ولولاهو لا يحل اجماعا ^{من درمجار}
مـ لانه لغلظته لا يدعوا الى اكثار شربه وهو في نفسه غداء فيق على اصل الاياحة ^د مـ وهو اجرة الخضراء وقيل هو اجرة الخمر
يحد فيها الخمر ويؤتى بها من نواحي اليمن ^د مـ لان هذه الظروف كانت مختصة بالخمر فلما حرمت الخمر ما استعان هذه الظروف تشديدا
في تحريم الخمر ليرتكب الناس في مقت الايام اجمع استعمالها لاستقرار الامر بالتمام ^د مـ لما اخرجها ائمة الحديث الا البخاري عنه صلى الله
عليه وسلم نعم الا دام الخمر وجه الاستدلال به انه عام يتناول جميع ما يطلق عليه اسم الخمر لانه لم يفصل بين خل وخل ^د
مـ وهو مصد ريعا الاصطياد ثم صار اسما للمصيد المستع بقوائمه او بجناحيه لان المصدر يطلق على المفعول كضرب الامير عما سلاحه

بما ملأ الله والذبيحة ما يستدبح من النعم فانه منتقل الى الاسمية من الوصفية اذ الذبيح اسم ما ذبح فليس الذبيحة المذكورة كما ظن والمراد ذبح الذبايح

له ولا يهد فيه قوله تعطا وما علمتم من الجوارح مكبلين في تأويل المكبلين السلطين فيتناول الكل بعمومه هـ
له لان تركه مرة يحل على الشيع ومرة على الترك والشك واذا تركه ثلاثا يحل على تركه الانتها ب والاستلاب بقينا لان الثلاث مدة ضربت للاختبار وابدأ والاعذار كما في مدة الخسار د ا م ا د

له لما اخرجته الائمة الستة عن عدي بن خاتم رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله اني ارسل كلبى واسمى فقال اذا ارسلت كلبك وسيت فامخذ فقتل فكل فانما المسك على نفسه قلت اني ارسل اجد معه كلبا آخر لا ادرى ايها فقال لا تأكل فانما سميت على قلبك ولم تسم على كلب آخر ع س

له لانه قدر على الذكوة الاختيارية فلا تجزى الا اضطرارية لعدم الضرورة كى
له لانه مقدور على ذبحه ولم يذبح فصار كالميتة تمام قصد المذكور

له اي الكلب المعلم المرسل ممن يؤكل ذبيحته المصوب بالتسمية
اي ذكر اسم الله عليه عند الارسالة
اي مرسل الكلب او البازي
له لانه اجتمع السبع والحمر فتغلب جهة الحرم احتياطا ح

له ولونى التسمية يؤكل ايضاً بخلاف ما لو تركها عما حيث لا يؤكل ع س
له لانه ذابح بالرمي يكون السهم آلة له فتشترط التسمية عند الرمي وجميع بدن الصيد محمل لهذا النوع من الذكاة ولا بد من الحجج ليحقق معنى الذكاة هـ

له لما اخرجته مسلم عن ابى ثعلبة الحبشى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يدركه صيده بعد ثلاث قال كلة ما لم يبتئ ع س

له لان الاحتراز عن مثله ممكن فلا ضرورة اليه فيجزم د ا م ا د

له قوله تردى الى الارض اكرخى المتردية التي لا تشك ان تقع فوق شئ من السماء او من موضع فوق شئ وقع من ذلك الموضع الى موضع آخر فهذا لا يؤكل وهو المتردد وقال القدوري وهذا صحيح لان المتردى هو المتردد وذلك لانه لما اجتمع الحرفان قلبوا احدهما ياء كقولهم تقضى البازي وانما هو تقضض والمتردد فهو ان يقع على شئ ثم على شئ شح الهلابة

له لقوله عليه الصلوة والسلام فيه ما اهدى بجهده فكل وما اصابه بعرضه فلا تأكل د ا م ا د

وسائر الجوارح المعلمة وتعليم ان يترك الأكل ثلاث مرات وتعليم البازي بان يرجع اذ ادعونه فاذا ارسل كلبه المعلم او بازيه او صقره وذكر اسم الله تعالى عليه عند ارساله فاخذا ل الصيد وجرجه فمات حل اكله وان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه البازي اكل واذا درك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه فان ترك تركته حتى مات لم يؤكل وان خنقه الكلب ولم يخرج منه لم يؤكل وان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه لم يؤكل واذا رمى الرجل سهما الى صيد فبقي عند الرمي اكل ما اصاب اذا جرجه السهم فمات وان اذركه حيا ذكاه وان تركه تذكيته لم يؤكل واذا وقع السهم في شئ غاب عنه ولم ينزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل واذا رمى صيدا فوق الماء فمات لم يؤكل وكذلك ان وقع على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض لم يؤكل وان وقع على الارض ميتا اكل وما اصابه الغرض بعرضه لم يؤكل وان جرجه اكل ولا يؤكل ما اصابه السهم اذا مات منها واذا رمى الى صيد فقطع عضو منه اكل الصيد ولم يؤكل العصب وان قطعه اثنان والاكثر مما يلي العجز اكل ولا يؤكل صيد المجوسي والمردة والوشى ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنقه ولم يخرج منه من خير الامتناع فرماه آخر فقتله فهو الثاني ويؤكل وان كان الاول اثنى فرماه الثاني

وهو كذا في فقه السباع او في مختصر من الطير

وهو كذا في فقه السباع او في مختصر من الطير

وهو كذا في فقه السباع او في مختصر من الطير

وهو كذا في فقه السباع او في مختصر من الطير

وهو كذا في فقه السباع او في مختصر من الطير

له لانها تدق وتكسر ولا تخرج فصار كالمعرض اذا لم تجرح ح

له لما اخرجته الترمذي بسند ضعيف عن ابى واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة ع س

له اي اكل الكل من المبان والمبان منه جميعا اذ لا يمكن بقاء الحياة بعد هذا الحج فلا يتناول الحديث د ا م ا د
له لانه ذكر منه الحي مطلقا فتصرف الناحي حقيقة وحكما وهذا حي صورة لاحكام اذ لا يتوهم بقاء الحياة بعد هذا الحج ابن
له لانهم ليسوا من اهل الذكاة كما يأتى قريبا وذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار ح
له لانه هو الاخذ وقد قال عليه السلام المبيد لن اخذ ههنا

مد لا احتمال الموت بالثاني وهو ليس بذكاة للقدرة على ذكاة الاختيار بخلاف الوجه الاول هـ

لا تخاف الصيد برمي الاول

مد لانه بالرمي اقلف صيدا مملوكا للغير لان الاول ملكه بالرمي الثخن كـ

مد لانه اقلفه وهو جريح وقيمة المتلف تعتبر يوما لا اقلاف كـ

مد لا إطلاق قولهم قتلوا اذا احلتم فاصطادوا ولا يخص بأكول اللحم د

مد اما المسلم فلقوله قتلوا اما ذكيتهم والخطاب للمسلمين واما الكتاب فلقوله تعالى وطعاما الذين اوتوا الكتاب بحل لكم والمراد به مذكاتهم لان مطلق الطعام الغير المذكي يحل من اى كما فرقان داما

مد لانه لا مله فانه لا يقر على ما انتقل اليه هـ

مد لانه مشرك كالجوسي وهو الذى يعبد الوثن وهو الصيغ د

مد لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه د

مد للحلق يستعمل في العنق بمداقة الجرح فالحلق الذبح من مبدأ الحلق واللبة

مد لما اخرج عبد الرزاق موقفا على ابن عباس وعلى وصهر من الله عنهم الذكاة في الحلق واللبة ع س

مد لقوله عليه السلام افرادهم بما شئت وهي اسم جمع واقله الثلاث فيتناول المرئي والودجين الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الحلقوم فيثبت قطع الحلقوم باقتضا ع س

مد تشية ووج بضمتين عرفان عظمان في جاني قدام العنق بينهما الحلقوم والمرئي ج س

مد اى حل الاكل لان الاكثر حكم الكل داما

مد لان كلامها مخالف للآخر ولا بد من قطعها واما الودجان فالمقصود من قطعها انها ردم فينوب احدهما عن الآخر

مد لما اخرج الائمة الستة من حديث رافع ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا او ظفرا او شيئا حدثكم عن ذلك اما السن فنعظم واما الظفر فذى الجثة ع س

مد لقوله عليه السلام ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسوا الفسلة واذا ذبحتم فاحسوا الذبحة وليجد احدكم شفرته وليرج ذبيحته هـ

مد وهو محيط ابطن في جوف عظم الرقبة د

مد لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار ولا عجز اذا استأنس وصار مقدورا عليه هـ

مد لانه لا يشترط الا بعد تمام الخلق كـ

مد هو حيوان ينتهب بالناب كالذئب من سبع هوكل جارح منتهب قائد د

فقله لم يؤكل والثاني ضامن لقيمة الاول غير ما نقصته جراحه وجـ

اصطيدا ما يؤكل لحمه من الحيوان وما لا يؤكل وذبيحة المسلم والكفاي

حلال ولا يؤكل ذبيحة الجوسي والمرئى والوثني والخمر وان ترك الذبحة النسيئة

عند ذكاة الذبحة ميتة لا تؤكل وان تركها نسيئا ركت والذبح في الحلق و

اللبة والعروق التي تقطع في الذكاة أربعة للحلقوم والمرئي والودجان فاذا قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فذلك عندى حنيفة وقال

ابو يوسف ومحمد لا بد من قطع الحلقوم والمرئي واحد الودين ويجوز الذبح

بالثنية والبروة وبكل شيء انهر الدم الا السن القاسم والظفر القاسم ويستحب ان يحد الذابح شفرته ومن بلغ بالسكين النخاع او قطع الرام

كروه له ذلك ويؤكل ذبيحته وان ذبح الشاة من قفاها فان بقيت جثة حتى قطع العروق جاز ويكره وان ماتت قبل قطع العروق لم تؤكل وما استأ

من الصيد فذكاة الذبح وما توحش من النعم فذكاة العقر والجرح و

المسحب في الابل النحر فان ذبحها جاز ويكره والمسحب في البقر والغنم الذبح

فان نحرها جاز ويكره ومن نحر ناقه او ذبح بقرة او شاة فوجد في بطنها

جيفة ميتا لم يؤكل اشعر ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذى ناب من السباع

وكل ذى مخالب من الطيور ولا بأس بعراب الزرع ولا يؤكل الا بقع الذى ياكل

الجيف ويكره اكل لصنع والضب والجشش ان كلمها ولا يجوز اكل لحم الحمر

مد هو قطع رأسه قبل خروج روحه د

مد لانه لا يشترط الا بعد تمام الخلق كـ

مد هو حيوان ينتهب بالناب كالذئب من سبع هوكل جارح منتهب قائد د

مد لانه مشرك كالجوسي وهو الذى يعبد الوثن وهو الصيغ د
مد لما اخرج عبد الرزاق موقفا على ابن عباس وعلى وصهر من الله عنهم الذكاة في الحلق واللبة ع س
مد تشية ووج بضمتين عرفان عظمان في جاني قدام العنق بينهما الحلقوم والمرئي ج س
مد اى حل الاكل لان الاكثر حكم الكل داما
مد لان كلامها مخالف للآخر ولا بد من قطعها واما الودجان فالمقصود من قطعها انها ردم فينوب احدهما عن الآخر
مد لما اخرج الائمة الستة من حديث رافع ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا او ظفرا او شيئا حدثكم عن ذلك اما السن فنعظم واما الظفر فذى الجثة ع س
مد لقوله عليه السلام ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسوا الفسلة واذا ذبحتم فاحسوا الذبحة وليجد احدكم شفرته وليرج ذبيحته هـ
مد وهو محيط ابطن في جوف عظم الرقبة د
مد لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار ولا عجز اذا استأنس وصار مقدورا عليه هـ
مد لانه لا يشترط الا بعد تمام الخلق كـ
مد هو حيوان ينتهب بالناب كالذئب من سبع هوكل جارح منتهب قائد د
مد هو قطع رأسه قبل خروج روحه د
مد لانه لا يشترط الا بعد تمام الخلق كـ
مد هو حيوان ينتهب بالناب كالذئب من سبع هوكل جارح منتهب قائد د

لانه عبادة وفعلها بنفسه افضل
استحسانا لانها تعينت للذبح فصار المالك مستعينا بكل من كان اهلا للذبح اذ قاله دلالة في اخذ كل واحد منها مسلوحه منها
لانه لان كل واحد منهما وصكيل عن صاحبه فيما فعل دلالة
جمع بين وهو لغة القوة وشرعا عبارة عن عقيد قوي به عزها الحالف على الفعل او الترك
لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين هو فيها فاجب
ليقطع بها مال امرء مسلم حرم الله عليه الجنة وادخله النار
لقول عليه الصلوة والسلام خمس من الكبائر لا كفارة فيهن الاشارة بالله وقتل النفس بغير حق وعقوق الوالدين
والفرار من الزحف واليمين الفا جرة
لانها قربة وليس هو من اهلها

لانه لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم اليمان

ومن اللغو ان يقول والله انه لزيد وهو يظنه زيدا وانما هو عسمر والاصل فيه قوله تعالى لا يؤاخذكم بالغلو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم الآيات الا انه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره

وكما رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه رحمهم الله تعالى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدم من جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة انتهى وليس فيه اليمين كما زعم صاحب الهداية

متد اي فهو ومن فعله مختارا سواء تركه لدلالة فحوى الكلام عليه لان شرط الحث وجود الفعل حقيقة وقد وجد عناية اي صفات

ملك لان الحلف بها متعارف ومعنى اليمين وهو القوة حاصل لانه يعتقد تعظيم الله وصفاته فصلى ذكره جاملوا وما نفاه ان الحلف على تركه ان الحلف على فعله

ملك وهي التي يوصف بها وبضدها كالرحمة

ملك هذا اذا قلنا والقرآن والنبى اما لو قالنا ان البرى من القرآن والنبى فانه يكون ميمنا لان البرادة منها كفر وتعليق التكفر بالشرط يمين

ان كان يحسن الذبح ويكره ان يذبحها الكفاي واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية الاخر اجزا عنها ولا ضمان عليهما كتاب الايمان الايمان على ثلاثة اشرب يمين الغموس ويمين منعقة ويمين لغو فيمين الغموس هي الحلف على امر ماضى كالكذب فيه فله اليمين ياتى بها صاحبها ولا كفارة فيها الا الاستغفار واليمين المنعقة هي الحلف على الامر المستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حث في ذلك لزمته الكفارة ويمين اللغو ان يحلف على امر ماضى وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه فله الرجوع ان لا يؤاخذ الله بها صاحبها والقاصد في اليمين والمكره والناسي سواء ومن فعل المحلوف عليه مكرها او ناسيا سواء واليمين بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم او بصفة من صفاته كقوة الله وجلاله وكبريائه الا قوله لا وعلم الله فانه لا يكون ميمنا وان حلف بصفة من صفات الفعل كغضب الله وسخطه لم يكن حالفا ومن حلف بغير الله لم يكن حالفا كالنبى والقرآن والكعبة والحلف بحروف القسم وحروف القسم الواو كقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله وقد تضمن الحروف فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا وقال ابو حنيفة اذا قال وحق الله فليس بحالفا واذا قال اقسم او اقسم بالله او احلف او اخلف بالله او اشهد بالله فهو حالف وكذلك

من حلف ما قاله عن ان الحلف على امر ماضى وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه فله الرجوع ان لا يؤاخذ الله بها صاحبها والقاصد في اليمين والمكره والناسي سواء ومن فعل المحلوف عليه مكرها او ناسيا سواء واليمين بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم او بصفة من صفاته كقوة الله وجلاله وكبريائه الا قوله لا وعلم الله فانه لا يكون ميمنا وان حلف بصفة من صفات الفعل كغضب الله وسخطه لم يكن حالفا ومن حلف بغير الله لم يكن حالفا كالنبى والقرآن والكعبة والحلف بحروف القسم وحروف القسم الواو كقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله وقد تضمن الحروف فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا وقال ابو حنيفة اذا قال وحق الله فليس بحالفا واذا قال اقسم او اقسم بالله او احلف او اخلف بالله فهو حالف وكذلك

لانه لان كل ذلك معهود في الايمان ومذكور في القرآن

بعد والفرق بين الايمان والحذف بقاء اثر المضمردون المذوف عناية

لانه لانه يراد به طاعة الله تعالى اذا اطاعت حقوقه فيكون حالفا بغير الله

لانه فان هذه اللفاظ مستعملة في الحلف فجعل حالفا في الحالف واما

لأن العهد بين قال الله تعالى وأوفوا بعهده والميثاق عبارة عن العهد هذه

نك هذا إذا لم ينو بهذا النذر المطلق شيئا من القرب كج أو صوم فإن نوى شيئا منها يصح النذر بها فعليه ما نوى وإن لم ينو فعليه الكفارة ^{وأما}

نك لقوله عليه السلام من نذر نذرا ولم يقسم فعليه كفارة يمين ^{هذه}

نك لأنه لما جعل الشرط علما على الكفر فقد اعتقه واجب الامتناع وقد أمكن القول بوجوبه لغيره بجعله يمينا كما نقول في تحريم الحلال ^{هـ}
نك والاصل فيه قوله تعالى فكفارة أطعم عشرة مساكين الآية وكلمة أو للتخيير فكان الواجب احداً من الأشياء الثلاثة ^{هـ}

نك لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ^ط
وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه متابعات وهي كالتحريم المشهور كما في الهداية ^ط

طط جواب عما يقال ان متابعات من ابن استغيدت فأجاب بما ترى ^{طط}

نك لأن الكفارة لسائر الجناية ولا جناية هنا ^{هذه}

نك لقوله عليه السلام من حلف على يمين ورأى غير ما خبرا منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه ^{هذه}

عنه معناه من حلف على قسم عليه من فعل أو ترك لأن اليمين مركبة من قسم وهو بالله ومقسم عليه وهو قوله لا أفعلن كذا أو لا أفعلن فكان من باب ذكر الكل وإرادة البعض ^{عناية}

نك لأنه ليس بأهل لليمين فإنها تعقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون معظما ولا هو أهل للكفارة لأنها عبادة ^{هذه}

نك لأنه قبل المشرع وتغييره ولا قدرة له على ذلك بل الله تعالى هو المتصرف في ذلك ^{وأما}

نك لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ^{وأما}

نك لأن القصد هو البر لا يتصل مع اعتبار العمى وإذا سقط اعتبار به ينصرف إلى الطعام والشراب للحرف ^{هـ}

نك أي غير معلق بشرط مثل الله على صوم سنة وكان من جنسه واجب أي فرض وهو عبادة مقصودة خرج الوضوء وتكفين الميت ^{در مختار}

نك لا إطلاق الحديث فإنه لم يفصل بين كون النذر مطلقا أو معلقا بشرط ^ح

قوله وعهده الله وميثاقه وعلى نذرا ونذر الله وأن فعلت كذا فأتى
يهودي أو نصراني أو كافر فمؤمين وأن قال علي غضباً لله أو
سخطه أو أنا زان أو شارب تمر أو أكل ربوا فليس بخالف وكفارة
اليمين عتق رقبة بخير فيها ما يجزي في الظهار أو أن شاء كذا عشرة
مساكين كل واحد ثوباً فأزاد وأدناه ما يجزي فيه الصلوة أو أن شاء
أطعم عشرة مساكين كالإطعام في كفارة الظهار فإن لم يقدر على
احداً من الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات فإن قدم الكفارة على
الحث لم يجز ومن حلف على معصية مثل أن لا يصلي أو لا يكلم أباه أو
ليقتل فلاناً فينبغي أن يجتنب ويكفر عن يمينه فإذا خلف الكافر ثم
حث في حال الكفر أو بعد إسلامه فلا حث عليه ومن حرم على نفسه
شيئاً مما يملكه لم يصير محرماً وعليه أن استباحه كفارة يمين فإن
قال كل حلال علي حرام فهو على الطعام والشراب إلا أن ينوي غير
ذلك ومن نذر نذراً مطلقاً فعليه الوفاء به وإن علق نذره بشرط فو
الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر وروى أن أبا خيفة رجع عن ذلك
وقال إذا قال إن فعلت كذا فعلي كحة أو صوم سنة أو صدقة ما أملكه
أجزأه من ذلك كفارة يمين وهو قول محمد ومن حلف لا يدخل بيتاً فدخل
الكعبة أو المسجد أو البيعة أو الكنيسة لم يجتنب ومن حلف لا يتكلم فقرأ

عنه ان فعلت كذا فأتى

عنه ان فعلت كذا فأتى

عنه ان فعلت كذا فأتى

عنه ان فعلت كذا فأتى

عنه ان فعلت كذا فأتى

عنه ان فعلت كذا فأتى

نك لما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله اني نذرت في جاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فإوف بذكره وزاد البخاري فاعتكف ليلة ^ع

نك أي عن تعيين الوفاء بنفس النذر إلى القول بالتخيير بين كفارة اليمين وبين الوفاء بذلك ^{عناية}
نك يعني ان علق نذره بشرط لا يريد بثبوت كذا أو نحوه فحث بتخيير بين الكفارة وبين الوفاء بما التزم وذلك لأن كلامه نذر بظاهره يمين بمعناه لأنه قصد به المنع عن إجماد الشرط فيميل إلى أي الجهتين شاء بخلاف ما إذا علق بشرط يريد بثبوت لأن معنى اليمين وهو قصد المنع غير موجود فيه لأن قصده إظهار الرغبة فيما جعله شرطاً ^{در مختار}

نك لأن البيت ما أعد للبيوتة وهذه البقاع ما بنيت لها وتسمية البيت للعبة والمسجد مجاز ومطلق الاسم ينصرف إلى الحقيقة ^د

لأنه في الصلوة ليس بكلام لا عرفا ولا شرعا قال عليه السلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس هذه
لأن اليمين تعقد للبر فيستثنى منه زمان متحققه
لأن هذه الأفعال لها دوام بتجدد أفعالها حتى يضرب لها مدة يقال ركبت ولبست يوما ودرت
من لبس الثوب والركوب وغيرها مشددة فيكون باللبس كأنه ليس وكتب مثلا ثانيا

لأن استحسانا لأن الدخول لا دوام له لأنه انفصال من الخارج إلى الداخل هذه
لأن لما عينا تعلق ذلك ببقاء اسمها أي الدار والاسم فيها أي في الدار باق ولذا يقال دار عامرة
لأن وال اسم البيت بعد الانتهاء فانه لا يبات فيه

لأن الحرف يفتح لذاته ولم يظهر ان الداعي
معنى في المضاف إليه ففتح وصف الامانة
وتعلقت اليمين بالذات داماد

لأن العبد والدار لا يقصدان باليمين
لأنهما بل للنسبة إلى ملاكهما واليمين يفتقد
على مقصوده الخالف اذا احتمله اللفظ فصار
كأنه قال مادام للفلان

لأن الامتناع لذاته لا للطبلسان فكانت
الامانة للتعريف فتعلقت اليمين بالمعروف
ولهذا الوكلم المشترى لا يحنث

لأن صفة الصبا والشباب وان كانت
داعية إلى اليمين لكن هي جارية لأجل صبا وهي
عنه لأنها امرنا بتحمل اختلاف الفتيان ومرحلة
الصبيان فكان مجورا شرعا والمجور شرعا
كالمجور عاوة فلا يعتبر ويتعلق اليمين
بالإشارة
لأنه قال الخالف لا يكلم هذا الشخص سواء
كان شابا أو شيخا

لأن صفة الصغر في هذا البيت داعية
إلى اليمين فان المنع عنه أكثر متاعا عن
لحم الكباش

لأن صفة البسورة والرطوبة داعية
إلى اليمين
فتعقد اليمين بها

لأن البسر المذنب ما يكون في ذنبه قليل
رطب والرطب المذنب على عكسه فيكون
أكله أكل لبس والرطب وكل واحد مقصود
في الأكل

في الصلوة لم يحنث بيمينه لأن اليمين لا يحنث بيمينه
لأن اليمين تعقد للبر فيستثنى منه زمان متحققه
لأن هذه الأفعال لها دوام بتجدد أفعالها حتى يضرب لها مدة يقال ركبت ولبست يوما ودرت
من لبس الثوب والركوب وغيرها مشددة فيكون باللبس كأنه ليس وكتب مثلا ثانيا
لأن استحسانا لأن الدخول لا دوام له لأنه انفصال من الخارج إلى الداخل هذه
لأن لما عينا تعلق ذلك ببقاء اسمها أي الدار والاسم فيها أي في الدار باق ولذا يقال دار عامرة
لأن وال اسم البيت بعد الانتهاء فانه لا يبات فيه
لأن الحرف يفتح لذاته ولم يظهر ان الداعي
معنى في المضاف إليه ففتح وصف الامانة
وتعلقت اليمين بالذات داماد
لأن العبد والدار لا يقصدان باليمين
لأنهما بل للنسبة إلى ملاكهما واليمين يفتقد
على مقصوده الخالف اذا احتمله اللفظ فصار
كأنه قال مادام للفلان
لأن الامتناع لذاته لا للطبلسان فكانت
الامانة للتعريف فتعلقت اليمين بالمعروف
ولهذا الوكلم المشترى لا يحنث
لأن صفة الصبا والشباب وان كانت
داعية إلى اليمين لكن هي جارية لأجل صبا وهي
عنه لأنها امرنا بتحمل اختلاف الفتيان ومرحلة
الصبيان فكان مجورا شرعا والمجور شرعا
كالمجور عاوة فلا يعتبر ويتعلق اليمين
بالإشارة
لأنه قال الخالف لا يكلم هذا الشخص سواء
كان شابا أو شيخا
لأن صفة الصغر في هذا البيت داعية
إلى اليمين فان المنع عنه أكثر متاعا عن
لحم الكباش
لأن صفة البسورة والرطوبة داعية
إلى اليمين
فتعقد اليمين بها
لأن البسر المذنب ما يكون في ذنبه قليل
رطب والرطب المذنب على عكسه فيكون
أكله أكل لبس والرطب وكل واحد مقصود
في الأكل

في الصلوة لم يحنث بيمينه لأن اليمين لا يحنث بيمينه
لأن اليمين تعقد للبر فيستثنى منه زمان متحققه
لأن هذه الأفعال لها دوام بتجدد أفعالها حتى يضرب لها مدة يقال ركبت ولبست يوما ودرت
من لبس الثوب والركوب وغيرها مشددة فيكون باللبس كأنه ليس وكتب مثلا ثانيا

لأن القياس ان يحنث لأنه يسمى لحما في القرآن وجه الاستحسان ان التسمية مجازية لأن اللحم منشأه من الدم ولادم فيه لسكونه في الماء
عدا الكرج تناول الماء بالضم من موضع من غير ان يأخذ بيده يقال كرج الرجل في الماء اذا مد عنقه نحوه ليشرب منه
لأن حقيقة الشرب من دجلة بالكرج وهي مستعملة فثبت المصير إلى المجاز وان كان متعارفا
لأن اليمين عقدت على الماء دون التهر داماد
لأن الكلام اذا كان له حقيقة مستعملة فالعمل بها أولى من المجاز المتعارف

مد وهو سلامة الآلات والاسباب مع عدم المانع لانه المتعارف والايمان مبنية على العرف
أي الجوارح
من مر من اوساط ان
أي ما ذكر من سلامة الآلات

مد الحقيقة المقارنة للفعل لانه غير متعارف
أي التي تخلق معه بلا تأثير لها فيه لان افعال العباد مخلوقة لله تعالى فاذا لم يأت له عذر او لغيره لا يثبت
لانه قال لا تبتغي ان خلق الله تعالى اثبات وهو اذ لم يأت لم يخلق اثباته ولا استطاعته المقارنة والالات

مد لحي والحين له وساعة ولا ربعين سنة فجل على الوسط وهو ستة اشهر دأما
مد يعني يقع على سنة العرف والنكر سواء غناه
أي لفظا أيام

مد لانه اسم جمع ذكر منكرا في تناول اقل
الجمع وهو الثالث هـ

مد لانه جمع ذكر معرّفا فيصرف الى اقصى
ما يذكّر بلفظ الجمع وذلك عشرة
أي ما ذكر من الايام

مد لان اللام للمعهود وهو الاسبوع لانه
يدور عليها

مد لما ذكرنا ان الجمع المعرف عنده ينصرف
الى اقصى ما يذكّر بلفظ الجمع هو العشرة
وعندها ينصرف الى المعهود وهو اشهر
العام الاثنى عشر لانه يدور عليها

مد لان بينه وقعت على النقي والنقي لا يتخصص
بزمان دون زمان فحمل على التأنيد
أي مقصود الخالف بفعل المعلوم عليه
مد لان المقصود ايجاد الفعل وقد اوجده

مد كما لو قال لا تخرج الاباذني ان خرجت
من الدار الاباذني فانت طالق

مد لان التكرار وقعت في حيز النقي فتسمع
أي قوله لا تخرج

مد كما لو قال ان خرجت الان آذن لك
فانت طالق

مد لان الان للغاية فتنتهي اليقين به

مد لانه بعد ساكن بقاء اهله ومتاعه
فيها عذفا

مد لا مكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء

ومن حلف يمين وقال انشاء الله متصلا بيمينه فلا حث عليه وان حلف
ليأتينه ان استطاع فهذا على استطاعة الضميمة دون القدرة وان حلف
لا يكلم فلانا حينا او زمانا او الحين او الزمان فهو على ستة اشهر و
كذلك الذي عذبني يوسف ومحمد ولو حلف لا يكلم اياما فهو على ثلثة
ايام ولو حلف لا يكلم الايام فهو على عشرة ايام عندنا في حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد الايام الاسبوع ولو حلف لا يكلم الشهر فهو على عشرة
اشهر عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اثني عشر شهرا واذا حلف
لا يفعل كذا تركه ابدا وان حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة برفي يمينه
ومن حلف لا تخرج امرأته الاباذني فاذا نكحها مرة فخرجت ثم خرجت
مرة اخرى بغير اذنه حث ولا بد من اذنه في كل خروج وان قال الان
اذن لك فاذا نكحها مرة ثم خرجت بعدها بغير اذنه لم يثبت واذا حلف
لا يتعدى فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلو الظهر
الى نصف الليل والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر وان حلف ليقتضين
دينه الى قريب فهو ما دون الشهر وان قال اني بعد فهو اكثر من الشهر
ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه وترك فيها اهله و
متاعه حث ومن حلف ليصعد السماء او ليقلبن هذه الحجرة هك
انعدت يمينه وحث عقيبها ومن حلف ليقتضين فلانا دينه اليوم

قال الله عز وجل
ان رسول الله
عليه وسلم قال
من حلف على يمين
فقال انشاء الله
فانفذ ما عاهد
عليه من صفة
اليمين

بل بان قال احدهما اشترت من زيد والآخر من عمرو

منك لانهما يشتان الملك ليا يعهما فيصيران كأنهما اقاما البيعة على الملك من غير تاريخ فيخير كل منهما بين اخذ النصف بنصف الثمن وبين التمسك

بل لان البيعة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع

بل لان بيعة ما على ما لا يدل عليه اليد فاستويا في الاثبات وترجحت بيعة صاحب اليد باليد فيقضى له به كما اذا ادعى رجل ثوباً انه ملكه نسجه وهو مما لا يتكرر نسجه واقام على ذلك بيعة وادعى ذوا اليد مثل ذلك واقام عليه بيعة فانه يقضى بذلك لذى اليد

بل احتراز عن الشعر المنسوج فانه يتكرر

بل كما اذا ادعت غزل فطن انه ملكها غزلته بيدها

بل ان كان عبداً مثلاً في يد زيد وادعاه بكر بانه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه داماد

بل لان الاول وان كان بيت اولية الملك فهذا تلقى منه وفي هذا لا تنافي فقصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه

بل لان الاقرار بالشراء من صاحبه اقراره بالملك له فقصار بيعة كل منهما كأنها قامت على قرار الاقرار وفيه التها ترا بالاجماع لتعذر الجمع فكذلك هذا

بل لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ولهذا يجب قطعها للحاجة ولم يجب على المقاطع والضمان اذا قطعها بامر صاحبها بخلاف النفس فانه لو قتل بامره يجب عليه القصاص في رواية والدية في اخرى واذا سلك بالاطراف مسلك الاموال يجري فيه البذل كما يجري في الاموال منامروى عن الامام

بل اي في صورت دعوى النفس والاطراف لان النكول اقرار عندهما لكن فيه شبهة البذل فيمتنع في الطرف بما فيه شبهة القصاص كما في النفس فيجب المال فيها لتعذر القصاص اي كما يمتنع القصاص في النفس ما لم يقر عند الامام

بل لا يقد فاما مصر لانه لو قال لا بيعة لي او شهودي غيب لا يكفل

بل وكذا لا يكفل الا الى آخر المجلس فالاستثناء منصرف اليهما لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرار به بمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقادير ظاهراً

بل اي حكم القاضي بدفع الخصومة ويترك المدعى به في يد ذى اليد على ان يده يحفظ وامانة لا يد خصومة

بل لانه اثبت امرين احدهما الملك للغائب وهو غير مقبول شرعاً والآخر دفع خصومة المدعى وهذا مقبول

بل قوله وان قال ابتعته الخ يعني اذا ادعى على ذى اليد عينا فقال ذوا اليد اشترتها من الغائب لا تندفع الخصومة

بل لانه لما زعم ان يده يد ملك اعترف بكونه حاضراً

وان اقام كل واحد منهما بيعة على الشراء من آخر وذكر تاريخاً فيها سواء وان اقام الخارج البيعة على ملك مؤرخ واقام صاحب اليد البيعة على ملك اقدم تاريخاً كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بيعة بالتسليم فصاحب اليد اولى وكذلك التسليم في الثياب التي لا تسلم الا مرة واحدة وكل سبب الملك لا يتكرر وان اقام الخارج البيعة على الملك وصاحب اليد بيعة على الشراء منه كان اولى وان اقام كل واحد منهما البيعة على الشراء من الآخر ولا تاريخ بينهما تارتقا لبينتان فان اقام احد المدعين شاهدين والآخر أربعة ففيها سواء ومن ادعى قصاصاً على غيره فحدها يختلف فان نكل عن اليمين فيما دون النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويخلف وقال ابو يوسف ومحمد يلزقه الارض فيها واذا قال المدعى لبينة حاضرة قبل خصمي اعطيه كفلاً بنفسك ثلاثة ايام فان فعل والا امر بما لزمته الا ان يكون غريباً على الطريق فيلزمه مقدار مدة التكفيل مسافراً اي المدعى عليه مقدار مدة التكفيل وان قال المدعى عليه هذا الشيء اودعني فلا اتمالي ان يقوم من مجلسه في جواب مدعى اللذ وهو ذوا اليد المذكور الغائب او زعمه عند او غصبته منه واقام بيعة على ذلك فلا خصومة بيعة وبين المدعى وان قال ابتعته من الغائب فهو خصم وان قال المدعى سرق مني واقام البيعة وقال صاحب اليد اودعني

من اي تاريخ عنده
من اي تاريخ عنده
من اي تاريخ عنده

من اي تاريخ عنده
من اي تاريخ عنده
من اي تاريخ عنده

قلت لقوله عليه السلام المسلمون عدو
 بعضهم على بعض الا محدودا في قذف
 اي الحدود وكذا القصاص
 ولا لانه يجازل لاسقاطها فيشترط الاستقصاء
 فيها اي في شهود الحدود
 قلت قوله سال عنهم يعني في غير الحدود والقصاص
 لان في الحدود والقصاص يسأل قبل الطعن
 يعني
 قلت لانه تقابل الظاهران فيسأل طلبا
 للترجيح
 يعني كما ان الظاهران الشهود لا يكذبون
 فكذا الظاهران الخصم لا يكذب في طعنه
 قلت ثم التزكية في السران بيعت قطعة قريش
 كتب فيه اسماء الشهود وحليتهم ويليتم
 من المزكى بقرينة حالهم والتزكية في العلانية
 ان يجمع القاضي بين المزكى والشهود في مجلس
 القضاء فيسأل المزكى عن الشهود حضرة
 الشهود اهؤلاء عدول مقبول الشهادة
 ليزكيهم او يجرهم
 قلت اي من غير احتياج الى الاشهاد الا ترى
 ان حكم البيع وهو بثوث الملك في المبيع للمزكى
 وفي الثمن للبائع يثبت بنفس العقد وكذا في
 نظائره
 قلت اي رأى فعل القاضي وهو مما يعرف بالرؤية
 كالغصب والقتل
 قلت لانه كل واحد منها ثابت بالحكم بنفسه
 قلت فيما لا اشهاد فيه لانه غير واقع فيكون كذا
 وآحاد
 قلت لانها غير موجهة بنفسها وانما تصير
 موجهة بانقضاء المجلس لقضاء وانقضاء
 لا بد منه من تميز ليصير الفرع كالوكل

فلا لأنها غير موجبة بنفسها وإنما تصير
موجبة بانقضاء الحال تجانس القضاء والنفذ
لا بد منه من أجل ليصير الفرع كالوكل

هذا لان الشهادة من باب الولاية وهو لا يلين نفسه فالاول ان لا يثبت له الولاية على عبده هـ

مد لما قال الخصاصف عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجوز شهادة الولد لوالده ولا المرأة لزوجها
ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدته ولا السيد لعبده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره ^ح
^س لك لانها شهادة لنفسه من وجه لا شتر اكرهما ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل لا تنفاء التهمة ^{هنا}
^ب لا نقضاء التهمة لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا بسوطة بعضهم في مال البعض ^{هنا}
^ج مد لا تتركبان محرمات فان النبي عليه السلام عن الصوتين الاحقين الناجحة والغنية ^{هنا}
^د مد محرم ذلك قيد بالادمان ليكون ذلك ظاهرا منه لانه لا يخرج عن العدالة الا اذا كان يظهر منه ذلك وقد باللهولانه لو شرب للتناقض
لا تسقط عدالته لشبهة الاختلاف كما في صدر الشريعة وقيد بغير الخمر لان شرب الخمر يسقط العدالة ولو فطره ولو بغير لهو ^ي
^ز مد لانه قاذور البروة واذا كان لا يستحي عن من ذلك لا يمتنع عن الكذب فيشتم ^{هـ}

ولا وهم الصياغة والعلماء المجتهدون ومنهوان
الله تعالى عليهم لأن هذه الأفعال تدل على
قصور عقله ومروته ومن لم يمتنع عنها
لا يمتنع عن الكذب
ولا أصحاب بدع لا تكفر بخبرية وقد رتبة
لأن فسقهم كان من حيث الاعتقاد وأما
يوقعهم في هذا الهوى لا تدبرهم فصار بمن
يشرب الخمر أو يأكل من مأكولات التسمية عاملاً
مستجباً لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي

وَأَجْدَادِهِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدٍ الزَّوْجَيْنِ لِأَخْرَجُوا شَهَادَةَ الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ
وَلَا لِمَكَاتِبِهِ وَلَا شَهَادَةُ الشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ مِنْ شَرِكِهِمَا وَتُقْبَلُ
شَهَادَةُ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ وَعَمِّهِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُخْتِ لَا يَأْتِيهِ وَلَا يَأْتِيهِ وَلَا يَأْتِيهِ
وَلَا مُدَّ مِنْ الشَّرْبِ عَلَى الْسُّهُوِّ وَلَا مِنْ لَيْعٍ بِالطُّبُورِ وَلَا مِنْ كَيْفِيٍّ لِلْيَاسِ وَلَا
مِنْ يَأْتِي بِأَتَا مِنْ الْبَكَارِ النَّثِيِّ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْجُدُّ وَلَا مِنْ يَدْخُلُ الْحَامَّ بِغَيْرِ
إِذَارَةٍ أَوْ يَأْكُلُ الرِّبَا وَلَا الْمُقَامِرَ بِالزَّرْدِ وَالشُّطْرِيحِ وَلَا مَنْ يَفْعَلُ الْأَفْعَالَ
الْمُسْتَحْفَافَةَ كَالْبَوْلِ عَلَى الطَّرِيقِ وَالْأَكْلَ عَلَى الطَّرِيقِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ
يُظْهِرُ سَبَّ السَّلَفِ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَابِيَّةَ وَتُقْبَلُ
شَهَادَةُ أَهْلِ الذَّمِّ عَلَى الذَّمِّ وَأَنْ أَخْلَفَتْ مَالَهُمْ وَلَا تُقْبَلُ
شَهَادَةُ الْحَرْبِيِّ عَلَى الذَّمِّ وَأَنْ كَانَتْ لِحَسَنَاتٍ أَغْلَبَ مِنَ السَّيِّئَاتِ وَالرَّجُلُ
مَنْ يَحْتَنِبُ الْبَكَارِ ثَقُلَتْ شَهَادَتُهُ وَأَنْ أَلَمَ بِمَعْصِيَةٍ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ
الْأَقْلَفِ وَالْخَيْصَرِ وَلِذَا زَنَا وَشَهَادَةُ الْخَيْصَرِ جَائِزَةٌ وَإِذَا وَافَقَتْ
الشَّهَادَةُ الدَّعْوَى قُبِلَتْ وَإِنْ خَالَفَتْهَا لَمْ تُقْبَلْ وَيُعْتَبَرُ تَفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ
فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عِنْدَ بَعْضِ خِيفَةٍ فَإِنْ شَهِدَا أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْآخَرُ بِالْفَيْنِ
لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ وَأَنْ شَهِدَا أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْآخَرُ بِالْفِ وَخَمْسِمَائَةٍ وَالْمَدْعَى
يَدْعَى الْفَاوْخَمْسِمَائَةَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا بِالْفِ وَإِذَا شَهِدَا بِالْفِ وَقَالَ أَحَدُهُمَا
قَضَاءُ مِنْهَا خَمْسِمَائَةٍ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ بِالْفِ وَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ أَنْهُ قَضَاءُ

بعد هم قوم من غلاة الروافض يعتقدون
 الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون
 الشهادة لشيعتهم واجبة فتمكن التهمة
 في شهادتهم فلا تقبل ^د
 عنك لما رواه ابوداود والترمذي عن جابر رضي
 الله عنه من اجازته صلى الله عليه وسلم شهادة
 اهل الكتاب بعضهم على بعض ^ح
 ذلك لانه لا ولاية له عليه لان الذمي من اهل
 دارنا وهو اعلى حال امنه ^{هـ}
 ذلك لان في اعتباره اجتنابه لكل سبب باب
 الشهادة وهو مفتوح اجاب الحق ^و
 ذلك لان كل واحد من سوى الانبياء عليهم
 الصلوة والسلام لا يخلو من ارتكاب خطيئة
 فلو وقفت الشهادة على من لا ذنب له اسلا
 لتعذر وجوده ^ز
 بخلاف ان لم يكن مشكلا وان كان مشكلا
 يجعل امرأة في حق الشهادة احتياطا

دآمد
فلانہ رجل او امرأة وشهاد الجنین
مقبولة بالنص هذه
یعنی قوله قتل واستشهدوا شهیدین من
رجالکم الآية ويشهد الجنین مع رجل وامرأة
لا احتیاط لجس
ای ما ذکر من خمسائة
لانہ شهادة فرد د

ملاد لان تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها ههنا
 عبارة عن الشهادة عبارة عن الشهادة ايضا
 بان يأول ان الالف موجود في الالفين
 ملاد عند الامام لعدم الاتفاق لفظا ولان الدلالة على اقل بالتضمن غير معتبر داماد

هذا لا تقا قها على الالف لفظا ومعنى وقد انفرد احدهما بالالف وخمسمائة بالعطف والمعطوف غير المطوف عليه
فيثبت ما اتفقا عليه فيد بدعوى الاكثر لانه لو ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الالف او سكنت عن دعوى الخمسمائة
الرائدة لا تقبل لظهور تكذيبه الشاهد في الاكثر ^{دعى}

لأن أحدهما كاذبة بيقين ولا مجال للترجيح لأن القتل من باب الفعل والفعل الواحد لا يتكرر وأما

١٠١ احد الشهابين

لأن الأولى قد ترجحت بانفعال القضاء بها فلا تنقض بالثانية هذا على الشهادة

١٠٠ الشهادۃ الاولى

فان القاضي لا يلتفت اليها... اي الى الشهادة على الجرح

على أن الشهادة مستتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل

والا عوام قلوبهم تقبل فيها الشهادة بالسمع
لا ياتي الى الحج وتقطيع الاحكام

إي جواز الشهادة على الشهادة

بت وهو استئذان لشدة الحاجة إليها اذ
 شاهد الاصل وقد يعجز عن اداء الشهادة
 لبعض العوارض فلو لم يعجز الشهادة على الشهادة
 ادى على انواع الحقوق ولهذا يجوز الشهادة
 على الشهادة وان يكثر هذه
 اى وان بعدت د

عنه ای لا یمتع بعد تعدیل الشهود وقبله
قبلت

عنه بان فلانا قد تولى القضاء من جهة فلان
الامام داماد

لا لا أخرجه عبد الرزاق عن علي رضي الله
عنه أنه قال لا يجوز على شهادة الميت إلا
رجلان ع

لقد بقوله على شهادتي لانه لو قال اشهد
على ذلك لم يتجزأ الشهادة وقد بعلى لانه
لو قال بشهادتي لم يتجزأ

الاحتمال ان يكون امر بان يشهد مثل شهادتي
بالكذب ^{ان}
من الاحتمال ان يكون الاشهاد على نفس الحق
المشهود به فيكون امر بالكذب ^{ان}

٤ لان الفرع كالناب عنه فلا بد من التحميل والتوكيل ولا بد ان يشهد كما يشهد عند القاضي لنقله الى مجلس القضاء د ٢٢

فان لان من سمع اقرار غيره حل له الشهادة وان لم يقل شاهد هنا

ملّا لانه لا بد من شهادة الفرع وذكر الفرع
شهادة الأصل وذكر التحصيل

دی جواز شہادۂ شہود الفروع

فلان جوازها للحاجة وإنما يفسق عند عجز

مثلا لانفسهم من اهل التزكية معناه ان الله
ملا فاق بالانوار بلهم في بالغيره ١٧٠

من نفسه الصلاح والعدالة ولا يؤثروا
لما قلنا كذا في الهداية

الا ان يشهد معه آخرون في الشاهد اعلم ذلك ان لا يشهد بالف حتى

بِقَرَارِ الدَّعَى فِي قَبْضِ خِصْمَانِهِ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنْ زَيْدًا قَتَلَ يَوْمَ النِّصْفِ

لَمْ يُقْبَلِ الشَّهَادَتَيْنِ فَإِنْ سَبَقَتْ أَحَدُهُمَا فَفَقِصْ بِهَا ثُمَّ حَضَرْتَ الْآخَرَى

لَمْ يُقْبَلْ وَلَا يَسْمَعْ الْقَاضِي الشَّهَادَةَ عَلَى جَرْحٍ وَلَا يَحْكُمُ بِذَلِكَ وَلَا يَحْجُوزُ

لِلشَّاهِدَانِ يَشْهَدَانِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعَايَنِيهِ إِلَّا النَّسَبُ وَالْمَوْتَ وَالنِّكَاحَ وَالْدُخُولَ

وولاية القاضي فانه يسعه ان يشهد بهذه الاشياء اذا خبره بها من

يُتَّقَى بِهِ وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَسْقُطُ بِالشَّهَادَةِ

ولا تقبل في الحدود والقصاص وتجوز شهادة شاهدين على شهادة

شاهدين ولا يقبل شهادة واحد على شهادة واحد وصفة الشهاد

ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع اشهد على شهادة في ابي شهد ان فلا

بن فلان اقرعندی بکذا و اشهد بنی علی نفسه و ان لم یقل اشهد فی علی

نفسه جازو يقول شاه هذا الفرع عند الأداء أشهد أن لا إله إلا الله على

شهادته انه يشهد ان لا اله الا الله وحده بكذا وقال في اشهاد على شهادتي

بذلك ولا تقبل شهادة شهود الفرع إلا أن يموت شهود الأصل أو يغيبوا

مَسِيرَةٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا أَوْ تَمَرُّهُمْ حَرَضًا لَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَهُ

حضور مجلس الحاکم وان عدل شهود الأصل شهود الفرع جاز وان

في الأصل وهذه الأشياء بتحققة الم :

مذکورہ بالا کے مطابق یہ سب سے پہلے

ع هم المزلون للأصول وذلك لأن نقلهم لشهادتهم لا يمنع صحة تعدي
بحوزان يقال في ذلك تصحيح شهادة الشاهد لا تؤثر في شهادة الآخر

وفي شهادته وكنا اذا شهد شاهدان فعدل احدهما الاخر مع نفسه

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والله اعلم بالصواب

کتابخانه ملی افغانستان

مد لان المأخوذ عليهم النقل دون التعديل لانه قد يخطئ عليهم واذا نقلوا يتعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا
مد قوله وان اكرلخ معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما تواتر او غابوا ثم جاء الغرض يشهدون على
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الغرض وان لم يتكروا ^{شرح الهداية}

مد اي ان انكر قبل الحكم قيد بالانكار لانه لو سئل فسكت لم يبطل الاشهاد وقيدنا بقيل الحكم لانه الاصل لو انكر بعد الحكم لم يبطل
مد لان التعديل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهو شرط ^{اي بخبر الاصل وخبر الفرع} هـ

مد لان شرح القاضي في زمن عمر رضي الله تعالى
عنه كان يشهر بان يبعثه الى سوقه او الى قومه
لا يشاء فباحته ^د
بان يقال هذا شاهد زور فاحذروه ^{هـ}
مد لان عمر رضي الله عنه ضرب شاهد الزور
اربعين سوطا وسجن وجهه ^{قائمة}

مد هو ان يقول كنت مبطلا فيها اي الشهادة
وتحورها كان يقول رجعت عما شهدت به
او شهدت بزور فيما شهدت به
مد لان الحق انما يثبت بالقضاء والفاضي لا
يقضى بكلام مناقض للسببية ^{هـ}

مد لان الكلام الاول قد تأكد بالقضاء فلا
يناقضه الثاني ^د
مد وفائدتها انه لو ادعى الشهود عيسى رجوعها
لم يقبل خصومة ^{هـ}

مد لانه نسخ للشهادة فيختص بما تختص به
الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي
اي قاض كان ^{هـ}
اي سواء كان هو القاضى او لا لانه حكم بشهادتهما او
لبقاء نصف الحق ببقاء الرجل ^د

مد لان السبب على وجه العقد سبب الضمان
كما في البئر وقد سببا للاتلاف تعديا ^{هـ}
بان خرب بئر في الطريق او في ملك الغير فسقط
فيه ائسا فهلك حيث يضمن لكاخر الدية ^{هـ}

مد اذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقاء
احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على
الراجع ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف ^د
مد اي بعد رجوع واحد من الثلاثة فعلى هذا
ان الفاء في قوله فان رجع تعقيبية ^{هـ}

سكتوا عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حاله وان انكر شهود الاصل
الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع وقال ابو حنيفة في شاهد الزور
اشهره في السوق ولا اعززه وقال ابو يوسف ومحمد يوجعه ضربا
وتجنيه ^د كتاب الرجوع عن الشهادة ^د اذا رجع الشهود عن شهادتهم
قبل الحكم باسقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم
ووجب عليهم ضمان ما اتلفوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم
واذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم بينهما رجعا ضمنا للمال للشهود عليه
وان رجع احدهما ضمن النصف وان شهد بللمال ثلثة فرجع احدهم فلا
ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الرابع فان نصف المال وان شهد رجل
وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعتا ضمنا نصف الحق
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعت ثمان فلهن فلا ضمان عليهن
وان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى
الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند ابى حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وان
شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
عليهما وكذلك ان شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها وان
شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة وان شهدا ببيع بمثل القيمة

مد لان المأخوذ عليهم النقل دون التعديل لانه قد يخطئ عليهم واذا نقلوا يتعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا
مد قوله وان اكرلخ معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما تواتر او غابوا ثم جاء الغرض يشهدون على
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الغرض وان لم يتكروا ^{شرح الهداية}
مد اي ان انكر قبل الحكم قيد بالانكار لانه لو سئل فسكت لم يبطل الاشهاد وقيدنا بقيل الحكم لانه الاصل لو انكر بعد الحكم لم يبطل
مد لان التعديل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهو شرط ^{اي بخبر الاصل وخبر الفرع} هـ
مد لان شرح القاضي في زمن عمر رضي الله تعالى
عنه كان يشهر بان يبعثه الى سوقه او الى قومه
لا يشاء فباحته ^د
بان يقال هذا شاهد زور فاحذروه ^{هـ}
مد لان عمر رضي الله عنه ضرب شاهد الزور
اربعين سوطا وسجن وجهه ^{قائمة}
مد هو ان يقول كنت مبطلا فيها اي الشهادة
وتحورها كان يقول رجعت عما شهدت به
او شهدت بزور فيما شهدت به
مد لان الحق انما يثبت بالقضاء والفاضي لا
يقضى بكلام مناقض للسببية ^{هـ}
مد لان الكلام الاول قد تأكد بالقضاء فلا
يناقضه الثاني ^د
مد وفائدتها انه لو ادعى الشهود عيسى رجوعها
لم يقبل خصومة ^{هـ}
مد لانه نسخ للشهادة فيختص بما تختص به
الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي
اي قاض كان ^{هـ}
اي سواء كان هو القاضى او لا لانه حكم بشهادتهما او
لبقاء نصف الحق ببقاء الرجل ^د
مد لان السبب على وجه العقد سبب الضمان
كما في البئر وقد سببا للاتلاف تعديا ^{هـ}
بان خرب بئر في الطريق او في ملك الغير فسقط
فيه ائسا فهلك حيث يضمن لكاخر الدية ^{هـ}
مد اذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقاء
احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على
الراجع ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف ^د
مد اي بعد رجوع واحد من الثلاثة فعلى هذا
ان الفاء في قوله فان رجع تعقيبية ^{هـ}
مد لان المأخوذ عليهم النقل دون التعديل لانه قد يخطئ عليهم واذا نقلوا يتعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا
مد قوله وان اكرلخ معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما تواتر او غابوا ثم جاء الغرض يشهدون على
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الغرض وان لم يتكروا ^{شرح الهداية}
مد اي ان انكر قبل الحكم قيد بالانكار لانه لو سئل فسكت لم يبطل الاشهاد وقيدنا بقيل الحكم لانه الاصل لو انكر بعد الحكم لم يبطل
مد لان التعديل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهو شرط ^{اي بخبر الاصل وخبر الفرع} هـ
مد لان شرح القاضي في زمن عمر رضي الله تعالى
عنه كان يشهر بان يبعثه الى سوقه او الى قومه
لا يشاء فباحته ^د
بان يقال هذا شاهد زور فاحذروه ^{هـ}
مد لان عمر رضي الله عنه ضرب شاهد الزور
اربعين سوطا وسجن وجهه ^{قائمة}
مد هو ان يقول كنت مبطلا فيها اي الشهادة
وتحورها كان يقول رجعت عما شهدت به
او شهدت بزور فيما شهدت به
مد لان الحق انما يثبت بالقضاء والفاضي لا
يقضى بكلام مناقض للسببية ^{هـ}
مد لان الكلام الاول قد تأكد بالقضاء فلا
يناقضه الثاني ^د
مد وفائدتها انه لو ادعى الشهود عيسى رجوعها
لم يقبل خصومة ^{هـ}
مد لانه نسخ للشهادة فيختص بما تختص به
الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي
اي قاض كان ^{هـ}
اي سواء كان هو القاضى او لا لانه حكم بشهادتهما او
لبقاء نصف الحق ببقاء الرجل ^د
مد لان السبب على وجه العقد سبب الضمان
كما في البئر وقد سببا للاتلاف تعديا ^{هـ}
بان خرب بئر في الطريق او في ملك الغير فسقط
فيه ائسا فهلك حيث يضمن لكاخر الدية ^{هـ}
مد اذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقاء
احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على
الراجع ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف ^د
مد اي بعد رجوع واحد من الثلاثة فعلى هذا
ان الفاء في قوله فان رجع تعقيبية ^{هـ}

مد من المقبوض لبقاء نصف نصاب الشهادة وهو واحد من ثلاثة فيبقى نصف الحق ^د اما ^د
مد لبقاء ثلثة رباع الحق ببقاء رجل وامرأة ^د
مد لبقاء النصاب وهو رجل وامرأتان من العشر ^د
مد لان كل امرأتين قامت مقام رجل واحد فيصار كما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا جميعا ^{هـ}
مد لانهم وان كثروا يقرن مقام رجل واحد ولهذا تقبل شهادتهم الا باضمام رجل ^{هـ}
مد لان منافع البضغ غير متقومة عند الاتلاف لان التضمن يستدعي المماثلة ولا مماثلة بين البضغ والمال وانما تقوم على
الزوج عند التملك ضرورة الملك اظهرها بخطر المحل ^{هـ} مد بان ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي جاحدة واقام على ذلك
بينة ففنى بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اكثر او اقل ^د اما ^د

مد لا نه ليس بالتلف معنى نظرا الى العوض ه
هو الثمن من المشتري
مد لا نه لان الفرقه قبل الدخول في معنى الضمخ فيوجب سقوط جميع المهر ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق التمتع وكان واجبا بشا دهما د
مد لا نه لان الفرقه ما ليه العبد من غير عوض والولاء للعق لان العتق لا يتحول اليهما بهذا الضمان فلا يتحول الولاء ه
مد لان القتل وجد باختار الولي لانه ليس بمضطر فيه لاقتداره على العقوا ايضا ولم يكونا سببا بالقتل فلرايحة السببية
وقعت الشبهة وهي مانعة عن القود لاعن الدية لان المال يثبت مع الشبهة داماد

مد ما اقلنوه بشهادتهم لان الشهادة في
مجلس القضاء مبدرة منهم فكان التالف
معنا في اليهم ه
مد لا نه لانهم اكرروا السبب ولا يبطل القضاء
لتعارض الخبرين اما اذا كان قبل القضاء فانهما
تبطل شهادة الفرع لا تكار شهود الاصل التحيل
ولا بد منه ه

مد لان الفروع نقلوا شهادة الاصل فكان
الاصل حضوره عند مجلس القاضى
ثم رجع د

مد لان ما اعنى من القضاء لا ينقض بقولهم
ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن
شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع
ه

مد لان الحكم يضاف الى السبب وهو ههنا
الزنا بخلاف الاحصان فانه للزنا شرط كالزنا
والعقل والاسلام وهذه المعاي لا يستحق
عليها العقاب وانما يستحق العقاب بالزنا
ه

مد لان التزكية اعمال للشهادة اذ القاض
لا يعمل بها الا بالتزكية فصارت بمعنى علة
العلة بخلاف شهود الاحصان لانه شرط
محقق الحاصل ان الاحصان ليس فيه معنى
العلة لان الاحصان علامة معروفة حكم
الزنا الصادق فلا يتوقف ثبوت الزنا على
ثبوت الاحصان ويتوقف الحكم بشهود
الزنا على التزكية فظهر الفرق هـ

مد لان التزكية بين شهود التزكية هـ
مد لا نه لان التزكية ان علق عتق عبده بغير
وشهد الاخر ان الشرط الذي علق به العتق
وجد حكم الحاكم به ثم رجع جميعهم يضمن
شهود البين قيمة العبد لانهم اقبلوا العلة
وهو قوله انت حر ولا يضمن شهود الشرط
لان الشرط كان مانعا وهم ثبتوا زوال
المانع وتحكم يضاف الى العلة لا الى زوال المانع هـ

مد لان كلاهما من باب الولاية لانه تنفيذ القول على الغير هـ
مد لا نه لان التزكية ان علق عتق عبده بغير
وشهد الاخر ان الشرط الذي علق به العتق
وجد حكم الحاكم به ثم رجع جميعهم يضمن
شهود البين قيمة العبد لانهم اقبلوا العلة
وهو قوله انت حر ولا يضمن شهود الشرط
لان الشرط كان مانعا وهم ثبتوا زوال
المانع وتحكم يضاف الى العلة لا الى زوال المانع هـ

مد لا نه لان التزكية ان علق عتق عبده بغير
وشهد الاخر ان الشرط الذي علق به العتق
وجد حكم الحاكم به ثم رجع جميعهم يضمن
شهود البين قيمة العبد لانهم اقبلوا العلة
وهو قوله انت حر ولا يضمن شهود الشرط
لان الشرط كان مانعا وهم ثبتوا زوال
المانع وتحكم يضاف الى العلة لا الى زوال المانع هـ

او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمنا النقصان وان
شهدا على رجل انه طلق امراته قبل الدخول ثم رجعا ضمنا نصف المهر
فان كان بعد الدخول لم يضمنوا وان شهدا انه اعنى عبده ثم رجعا
ضمنا قيمته وان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية ولا
يقصص منهما واذا رجع شهود الفرع ضمنا وان رجع شهود الاصل
وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادة تنا فلا ضمان عليهم وان قالوا
اشهدناهم وغلطنا ضمنا وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل او
غلطوا في شهادتهم لم يثبت الى ذلك واذا شهد اربعة بالزنا وشاهدان
بالاحصان فرجع شهود الاحصان لم يضمنوا واذا رجع المزكون عن
التزكية ضمنا واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود
الشرط ثم رجعا فلا ضمان على شهود اليمين خاصة كتاب ادب القضا
لا يصح ولاية القاضى حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون من أهل
الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه انه يؤدى فوضه
ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يأتى من على نفسه الخيف
فيه ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسألها ومن قبل القضاء يسأل اليه
ديوان القاضى الذي قبله وينظر في حال الجوابين فمن اعترف بحق
الزومة اياه ومن انكر لم يقبل قول المعزول عليه الا ببينة وان لم تقم
بينة ادى ادم حبه

مد لا نه لان الفرقه ما ليه العبد من غير عوض والولاء للعق لان العتق لا يتحول اليهما بهذا الضمان فلا يتحول الولاء ه
مد لان القتل وجد باختار الولي لانه ليس بمضطر فيه لاقتداره على العقوا ايضا ولم يكونا سببا بالقتل فلرايحة السببية
وقعت الشبهة وهي مانعة عن القود لاعن الدية لان المال يثبت مع الشبهة داماد

مد لا نه لان الفرقه ما ليه العبد من غير عوض والولاء للعق لان العتق لا يتحول اليهما بهذا الضمان فلا يتحول الولاء ه
مد لان القتل وجد باختار الولي لانه ليس بمضطر فيه لاقتداره على العقوا ايضا ولم يكونا سببا بالقتل فلرايحة السببية
وقعت الشبهة وهي مانعة عن القود لاعن الدية لان المال يثبت مع الشبهة داماد

مد لان فعل القاضى العزول حق ظاهرا فلا يجعل كى لا يودى الى ابطال حق الغير هناك
هو صاحب الحق

مد قوله ولا يقبل قول العزول اى على من هو في يده انا انكر وقال هو لى بان المال الذى في يده يزداد يكون لعزول الابينة لما بينا شرحه
مد لانه ثبت باقرار ذى اليد كانت للعزول فيصح اقراره كانه في يده في الحال كى

مد لانه عليه السلام كان يفعل بين الحضور في المسجد كذا الخلفاء الراشدون بعده قوله والجامع اولى لانه اشهر وان كان الخصم
حاضرا ونفسا خرج القاضى الى باب المسجد فينظر في خصوصيتها او امر من يقبل بينهما
مد بهيئة يعلم الناس انه جلس لفصل الخصومات لا لعبادة اخرى لوجود الاثر بذلك ع من د

مد لان الخاصة مظنة التهمة بخلاف العامة
والخاصة ما لو علم المضيف ان القاضى
لا يحضرها لا يتخذها كى

مد لما رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن
سليمة رضى الله عنها قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من ابتلى بالقضاء بين المسلمين
فليسوا بينهم في المجلس والاشارة والنظر
لا يرفع صوته على احد الخصمين اكثر من الآخر
ع من د

مد لان المجلس جزء المماثلة فلا بد من ظهورها
لان قبولها يودى الى مراعاة المهدي كى

مد لان هذه الاشياء كلها تهمة وعيب الاخل
عنها داماد
مد اى لا يكلم القاضى احد الخصمين سرا ولا يثير
اليه بيده ولا براسه كى

مد لانه اذا حصل المال في يده ثبت غناؤه
هناك

مد لان اقامته على التزامه باختياره دليل
يساره لانه لا يلتزم الا بما يقدر على ادائه كى

مد لان الاصل في الادنى العسرة والمدعى
يدعى امره حارضا وهو الغناء فلم يقبل منه
داماد

مد اى خلى القاضى المحبوس لان عسرته
ثبت عنه فاستحق النظر الى الميسرة لانه
خفيه بعده يكون ظملا كى

مد لانهم منتظرون الى زمان قد دته على الانتفاء
وذلك غير ممكن في كل ساعة فيلازمونه
كى لا يخفيه كى

مد لانه لا يثبت له ان يشهد وان شهدوا
مد لانه ظالم بالامتناع عن الاتفاق
داماد

مد عند القاضى كاتب كى

بينة لم يجعل بخلية حتى ينادى عليه ويستظهر في امره وينظر في الودائع
ارفعها اي غلاتها اي اقامتها الجديد اي ما ذكر من الودائع
وارتفاع الوقوف فيخل على ما يقوم به البينة او يعترف به من هو في يده
اي ما ذكر من الودائع
ولا يقبل قول العزول الا ان يعترف الذي هو في يده ان العزول سلمها اليه
اي القاضى
فيقبل قوله فيها ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا في المسجد ولا يقبل هذا
اي قبل نقدا القضاء قاضى
الا من ذى رجم ثمرا او ممن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته ولا
اي قبل نقدا القضاء قاضى
يحضر دعوة الا ان تكون عامة وبشهاد الجنازة ويعود المريض ولا يضيف
عشر تعد التهمة
اجدا لخصمين دون خصمه واذا حضر اسوي بينهما في الجلوس والاقبال
اي القاضى
ولا يسارا احدهما ولا يثير اليه ولا يلقنه حجة واذا ثبت الحق عنه
اي مدبونه اي القاضى
وطلب صاحب الحق حبس غيره لم يجعل بحسبه وامره يدفع ما عليه
اي مدبونه اي القاضى
فان امتنع بحسبه في كل دين لزمه بدلا عن ما حصل في يده كمن البيع
اي مدبونه اي القاضى
او التزمه بعقد كالمهر والكفالة ولا يحسبه فيما سوى ذلك اذا قال
اي مدبونه اي القاضى
اى فقير الا ان يثبت غريمه ان له مالا او يحسبه شهرين او ثلاثة ثم
اي مدبونه اي القاضى
يسأل عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز لبينه وبين غريمه و
اي مدبونه اي القاضى
يجبس الرجل في نفقة زوجته ولا يجبس والذي في دين وله الا اذا امتنع
اي مدبونه اي القاضى
من الاتفاق عليه ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص
اي مدبونه اي القاضى
ويقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحقوق اذا شهد به عنه فان شهدوا
اي مدبونه اي القاضى
على خصم حكم بالشهادة وكفى بحكمه وان شهدوا بغير حضرة خصم لم يحكم
اي مدبونه اي القاضى

مد لان في ردعها
جميعه فطيرة
مد لان ذلك
ساقط
مد لان ذلك
ساقط

مد لان ذلك
ساقط
مد لان ذلك
ساقط
مد لان ذلك
ساقط

مد قيد بين الولد لان الولد يجبس بدين ااصله داماد
مد لانه نوع عقوبة فلا يستحقه الولد على والده كى

مد اذا لا يجوز فيها شهادتها وكذا قضاؤها داماد
مد اى القاضى المكتوب اليه انه كتاب فلان القاضى ونحته كى

مد اى خصم حاضره والمراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او السخر الذي جعله القاضى وكى لا يثبت الحق ولو كانت
المراد بالخصم هو المدعى عليه لما احتجج الى قاض آخر لان حكم القاضى قد تم على الاول
مد لان القضاء على الغائب لا يجوز هناك

من لانه يدعى فسخ القسمة بعد وقوعها فلا يصدق الابطحج ههنا
من لانه يدعى عليه الغصب وهو منكر فالقول قول المنكر دأما

من قد يكون له لم يشهد على نفسه بالاستيفاء لانه لو سبق منه ذلك لا يتخالفان وان صحت الدعوى بل بينة او يمين خصمه
من لانه الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصارت نظير الاختلاف في مقدار المبيع ههنا

من اي بعض شائع من نصيب احدها فاما في استحقاق بعض معين لا تفسخ القسمة بالاجماع ولو استحق بعض شائع في اكل
تفسخ بالا اتفاق ^{اي باخذ تمام حصته من المقسم}

من كما اذا كانت الدار بينهما نصفين
فقسمت فاستحق من يد احدها بيت هو
خمس اذ ربع ربع بنصف ما استحق في
نصيب صاحبه د

من لانه امكن جبر حقه بالمثل فلا يصار
الى الفسخ ^{حتى}

من لعدم تحقق الاقرار باستحقاق النصيب
الشائع دأما

من انما هو في حقه ما لا يملكه غيره

من هو فعل يوقه الانسان بغيره بقوت به
اي بذل الفعل رضاه اي رضاه ذلك
الغير فقط بدون فساد اختياره كالمحبس
مثلا او بفساد اختياره مع تحقق عدم
الرضاء ايضا كالتهديد بالقتل مثلا د

من لان الاكراه اسم لفعل يفعله المبرور
فينتفي به رضاه او بفساد اختياره مع
بقاء اهليته وهذا انما يتحقق اذا خاف
المكره تحقيق ما توعد به وفي ذلك انما يكون
من القادر والسلطان وغيره مستان عند
تحقق القدرة ههنا
والبايع مكره

من لان من شرط صحة هذه العقود التراضي
والاكراه بعدم الرضا فيفسد ما يخالف ما
اذا اكراه بضرب سوط او حبس يوما وقيد
يوم لانه لا يبالي به بالنظر الى العادة فلا
يتحقق به الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب
منصب يعلم انه يستضربه لقوت الرضا
ههنا
اي من تلف نفسه او عضوه

من لا قيد يكون اشتراط غيره مكره لانه اذا كان
مكرها ايضا يكون انفسه على سكره
دونه ^{حتى}
من القتل واتلاف عصب

وزعم انه مما اصابه شيء في يد صاحبه وقد شهد على نفسه بالاستيفاء
لم يصدق على ذلك الابينة وان قال استوفيت حتى ثم قال اخذت
بعضه فالقول قول خصمه مع يمينه وان قال اصابني الى موضع كذا
فلم تسلمه الي ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذا به شريكه في المالك
ففسخ القسمة وان استحق بعض نصيب احدهما بعينه لم تفسخ القسمة
عند ابى خيفة ويرجع بحصة ذلك من نصيب شريكه وقال ابو يوسف
تفسخ القسمة كتاب الاكراه الاكراه يثبت حكمه اذا حصل من
يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان او لصا واذا اكراه الرجل
على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقر لرجل بالف او يوافجر
دائرة واكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس فباع او اشترى
فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء فسخه وان كان قبض الثمن
طوعا فقد جاز البيع وان كان قبضه مكرها فليس باجارة وعليه
رده ان كان قائما في يده وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره
فيمنه وللمكره ان يضمن المكره ان شاء ومن اكراه على ان ياكل الميتة او
يشرب الخمر واكره على ذلك بحبس او ضرب او قيد لم يحل له الا ان يكره
بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك
وسعه ان يقدر على ما اكراه عليه ولا يسه ان يصبر على ما توعد به

من استحق نصيب
احدهما لا يفسخ
حتى يرد ما
او يرضى
العدلية د

من اي على ما ذكره
من البيع لا
عشر انا الفخر
الذي يراه

من لا يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك
وسعه ان يقدر على ما اكراه عليه ولا يسه ان يصبر على ما توعد به

من اي قيمة المبيع للبائع المكره لكون العقد سدا فكان عمولا عليه بالقيمة دأما

من لانه آله فيما يرجع الى الاتلاف فكان دفع مال البائع الى المشتري فيضمن ايهما شاء كالمص وفسد

من لان هذا لا يكون اكراها ملجأ اذ لا يضطر بمثل اكثر الناس فيلزم عيبتهم ليجب

من لان الاكراه ملجئ بهما وحرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار واعانة لا تشترط ارشده على العمل
الحل لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه دأما

لانه صار فرض عين كالصلوة والصوم وفرض العين مقدم على حق الزوج والمولى

ولا روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام ما قاتل قوما حتى دعاهم الى الاسلام

هذا
لانه لا يقبل منهم الا الاسلام قال الله تعالى فقالوا لهم ائذنا بالاسلام
مننا تعرض بالدماء والاموال اي انا كنا تعرض لدمائهم قبل قبول الجزية فيعد ما قبلوها اذا تعرضنا لهم او تعرضوا لنا يجب
لهم علينا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض ^{داماد}
لما اخرجهم اذ ارقطني بسند ضعيف عن علي رضي الله عنه بخال من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا

ث لقوله عليه السلام في وصية امراء
الاجناد فادعهم الى شهادة ان لا اله الا
الله ^{هكذا}
بقائه الناصر الاولياء والقاهر للاعداء
فيستعان في كل الامور ^{داماد}
لان عليه الصلوة والسلام احرف
البويرة وهي موضع بقرب المدينة ^{هكذا}
لان فلما يخلو حصن عن مسلم فلو امتنع
باعتباره لا تشد بابه ^{هكذا}
لان يودي الى ان يتخذوا ذلك ذريعة
الى ابطال قتالهم اجملا ^{هكذا}
سواء كان الهجوم منهم او عليهم

لان ان تغذو القير فعلا فلقد امكن
فصدا والطاعة بحسب الطاقة وما اصابوا
منهم لادية عليهم ولا كفارة لان الجهاد
فرض والغرامات لا تقترن بالفروض ^{هكذا}
لان الفرض ما موربه وسب الغرامة غلط
مخض وبينهما منافاة ^{هكذا}

لان الغالب هو السلامة والغالب كالتحقق
لان فيه تعريفين على الضباغ والفضية
وتعريف المصاحف على الاستخفاف فانهم
يستخفون بها مغايضة للمسلمين وهو القائل
الصحيح لقوله عليه السلام لا تشاؤوا بالقرآن
فارق العدو ^{هكذا}

لان المستفاد مما تقدم جواز جهادها
فدفع التوهم بهذا القول ^{هكذا}
على ترك القتال معهم ^{هكذا}

لان القدر هو نقصا العهد كما اذا عهد ان
لا يحاربهم في زمان كذا ثم يحاربهم فيه
قولهم يعهد وخادعهم جاز لقوله عليه الصلوة
والسلام الحرب خدعة ^{هكذا}

الدفع يخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن المولى واذا دخل
المسلمون دارا لحرب فاحصروا مدينة او حصنا دعوهم الى الاسلام
فان اجابوهم كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعوهم الى اداء الجزية فان
يدلوا عليهم بالمسلمين وعليهم ما عليهم ولا يجوز ان يقاتل من
لم تبلغه دعوة الاسلام الا بعد ان يدعوهم ويستحب ان يدعوه من
بكتفه الدعوة ولا يجب ذلك وان ابوا استعانوا بالله تعالى عليهم
وحاربوهم ونصبوا عليهم الجانيق وحرقوهم وارسلوا عليهم الماء
وقطعوا اشجارهم وافسدوا زروعهم ولا بأس برميهم وان كان
فيهم مسلم اسير او تاجر وان تترسوا بصبيان المسلمين او بالاسارى
لم يكفوا عن رميهم وقصدهم بالرمي الكفار ولا بأس بالخروج النساء
والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما يؤمن عليه ويكره
اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولا تقابل المرأة الا باذن زوجها
ولا العبد الا باذنه الا ان يجمع العدو وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا
ولا يغلوا ولا يمثلوا ولا يقتلوا احرار ولا شيخافانبا ولا صبيانا ولا اعرجا
ولا مفلجا الا ان يكون احدهما من له رأى في الحرب او تكون المرأة
ملكة ولا يقتلوا مجنونا وان رأى الامام ان يصالح اهل الحرب او فيرقا
منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وان صالحهم مدة

على ما ينبغي ان
يكون في الحرب
ولا بأس بقتل
المرأة الا باذن
زوجها
ولا بأس بقتل
العبد الا باذنه
ولا بأس بالخروج
النساء مع
المسلمين اذا
كان عسكرا
عظيما يؤمن
عليه ويكره
اخراج ذلك
في سرية لا
يؤمن عليها
ولا تقابل
المرأة الا
باذن زوجها
ولا العبد الا
باذنه الا ان
يجمع العدو
وينبغي
للمسلمين ان
لا يغدروا
ولا يغلوا
ولا يمثلوا
ولا يقتلوا
احرارا ولا
شيخافانبا
ولا صبيانا
ولا اعرجا
ولا مفلجا
الا ان يكون
احدهما من
له رأى في
الحرب او
تكون
المرأة
ملكة
ولا يقتلوا
مجنونا
وان رأى
الامام ان
يصالح
اهل الحرب
او فيرقا
منهم
كان في
ذلك
مصلحة
للمسلمين
فلا بأس
به وان
صالحهم
مدة

لان في حديث سليمان بن بريد رضي الله تعالى عنه وفيه اغزوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليا ^{هكذا}

لان السبج للقتل عندنا هو الحرب ولا يتحقق منهم هذا ^{هكذا}
لان لتعدى ضررها الى العباد ^{هكذا}

لان غير مخاطب الا ان يقاتل فيقتل دفعا لشره ^{هكذا}
لان اذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن للمسلمين قوة فلا بأس بالصالح على ترك الجزية مدة معينة ^{داماد}
لان المواد عن جهاد معنى اذا كانت خيرا للمسلمين لان المقصود وهو دفع الشر حاصل به بخلاف ما اذا لم يكن
خيرا لانه ترك الجهاد صورة ومعنى ^{هكذا}

لا د عليه الصلوة والسلام بهذا المودة التي كانت بينه وبين اهل مكة ولا بد من اشتراط علم ملك الكفار بالتقص
او مودة يبلغ الخبر الى ملكهم تحذرا عن القدر انتهى عنه
لا لانهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة الى نقضه بخلاف ما اذا دخل منهم فطعموا الطريق ولا منعة لهم حيث
لا يكون هلكا نقضا للعهد ^{هنا}

لا لانهم احرزوا انفسهم بالخروج اليها مراغين لمواليهم ^{هنا}
من لما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر كلوا
واغلفوا ولا تخملوا ^{هنا}
ف والمراد بالدهن المأكول كالزيت لانه لما صار مأكولا كان صرفه الى بدنه كصرفه الى اكله واذا لم يكن مأكولا لا ينفع به بل يرد
الى بيت المال كذا ذكره القدوري في شرحه ^{هنا}

لا وتأويله اذا احتاج اليه بان لم يكن له
سلاح انما احتاج الى هذا التأويل لانه اذا
احتاج الفارس الى استعمال سلاح الغنية
بسبب صيانه سلاحه لا يجوز ^{هنا}

لا اي لا يبيعه بالذهب والفضة والعروض
حتى لو باع شيئا بطعام جائز بشرط ان يأكله
لا اي لا يتخذون الغنية مالا لانفسهم وذلك
قبل القسمة ^{هنا}

له لان الاسلام ينشأ في ابتداء الاسترقاق
^{هنا}

احترز به عن الاسترقاق بقاء لان الاسلام
لا ينافيه وهذا لان الرق جزاء الكفر لا اصل
فانهم لما استكفوا اذ يكونوا عبيدا لله
جازا لهم بان يكونوا عبيدا لغيره بخلاف الرق
من الابتداء فانه صار من الارواح الحكية ^{هنا}

له لان العقار في الدار وسلطانها اذ هو من
جمله دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة ^{هنا}
له لانها كافرة حربية لا تتبعه في الاسلام ^{هنا}

له لانهم كفار حريون ولا تبعية لهم لانهم
على حكم انفسهم ^{هنا}
له اراد به التخليع بوجه كالحبة والاجارة
والاعارة ^{هنا}

له اي لا يبعث التجار اليهم بالبحار والمراد
هنا السلاح وغيره فيكون معنى الكلام ولا
يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولا يجهلها
التجار ايضا اليهم ^{هنا}

ينبع في وقت آخر بعد الصلح
عنه واذا اراد الامام العود الى دار الاسلام
ومعه مواش فلم يقدر ان يلقها الى دار الاسلام
ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها لتخ
له اي لا يعطى الاسارى الكفار ويؤخذ منهم
امالى المسلمين ^{هنا}

ثم رأى ان تقض الصلح انفع بئذ اليهم وقائلهم وان بدوا بغيره قالهم
ولم يبد اليهم اذ كان ذلك باتفاقهم واذا خرج عبيدهم الى عسكر المسلمين
فهم احرار ولا بأس بان يغلف العسكر في دار الحرب ولا ياكلوا ما وجدوه
من الطعام ويستعملوا الخطب ويذبحوا بالدهن ويقابلوا بما يجدونه
من السلاح كل ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا
يتمولوه ومن اسلم منهم احرز باسلامه نفسه وأولاده الصغار وكل
مال هو في يده او ودية في يده مسلم او ذمي فان ظهرنا على الدار فقارده
في غزو وجهه وتخلها في أولاده الكفار في ولا ينبغي ان يباع السلام
من اهل الحرب ولا يجز اليهم ولا يقادون بالاسارى عند اي حيلة
وقال ابو يوسف ومحمد يقادونهم اسارى المسلمين ولا يجوز ان عليهم
واذا فتح الامام بلدا غنوة فهو بالخيار ان شاء قسمة بين الغانمين
وان شاء اقر اهلها عليه ووضع عليهم الخراج وهو في الاسارى بالخيار
ان شاء قسمة وان شاء استرقهم وان شاء تركهم احرار اذمة للمسلمين
ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب واذا اراد القود ومقتهم مواش فلم
يقدر او اعلى نقلها الى دار الاسلام ذبحوها وخرقوها ولا يعقرونها
ولا يتركونها ولا تقسم غنمة في دار الحرب حتى يخرجوها الى دار الاسلام
والردة والعسكر سواء واذا حققت المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا

من لما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر كلوا
واغلفوا ولا تخملوا
ف والمراد بالدهن المأكول كالزيت لانه لما صار مأكولا كان صرفه الى بدنه كصرفه الى اكله واذا لم يكن مأكولا لا ينفع به بل يرد
الى بيت المال كذا ذكره القدوري في شرحه
لا وتأويله اذا احتاج اليه بان لم يكن له
سلاح انما احتاج الى هذا التأويل لانه اذا
احتاج الفارس الى استعمال سلاح الغنية
بسبب صيانه سلاحه لا يجوز
لا اي لا يبيعه بالذهب والفضة والعروض
حتى لو باع شيئا بطعام جائز بشرط ان يأكله
لا اي لا يتخذون الغنية مالا لانفسهم وذلك
قبل القسمة
له لان الاسلام ينشأ في ابتداء الاسترقاق
احترز به عن الاسترقاق بقاء لان الاسلام
لا ينافيه وهذا لان الرق جزاء الكفر لا اصل
فانهم لما استكفوا اذ يكونوا عبيدا لله
جازا لهم بان يكونوا عبيدا لغيره بخلاف الرق
من الابتداء فانه صار من الارواح الحكية
له لان العقار في الدار وسلطانها اذ هو من
جمله دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة
له لانها كافرة حربية لا تتبعه في الاسلام
له لانهم كفار حريون ولا تبعية لهم لانهم
على حكم انفسهم
له اراد به التخليع بوجه كالحبة والاجارة
والاعارة
له اي لا يبعث التجار اليهم بالبحار والمراد
هنا السلاح وغيره فيكون معنى الكلام ولا
يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولا يجهلها
التجار ايضا اليهم
ينبع في وقت آخر بعد الصلح
عنه واذا اراد الامام العود الى دار الاسلام
ومعه مواش فلم يقدر ان يلقها الى دار الاسلام
ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها لتخ
له اي لا يعطى الاسارى الكفار ويؤخذ منهم
امالى المسلمين
من لما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر كلوا
واغلفوا ولا تخملوا
ف والمراد بالدهن المأكول كالزيت لانه لما صار مأكولا كان صرفه الى بدنه كصرفه الى اكله واذا لم يكن مأكولا لا ينفع به بل يرد
الى بيت المال كذا ذكره القدوري في شرحه
لا وتأويله اذا احتاج اليه بان لم يكن له
سلاح انما احتاج الى هذا التأويل لانه اذا
احتاج الفارس الى استعمال سلاح الغنية
بسبب صيانه سلاحه لا يجوز
لا اي لا يبيعه بالذهب والفضة والعروض
حتى لو باع شيئا بطعام جائز بشرط ان يأكله
لا اي لا يتخذون الغنية مالا لانفسهم وذلك
قبل القسمة
له لان الاسلام ينشأ في ابتداء الاسترقاق
احترز به عن الاسترقاق بقاء لان الاسلام
لا ينافيه وهذا لان الرق جزاء الكفر لا اصل
فانهم لما استكفوا اذ يكونوا عبيدا لله
جازا لهم بان يكونوا عبيدا لغيره بخلاف الرق
من الابتداء فانه صار من الارواح الحكية
له لان العقار في الدار وسلطانها اذ هو من
جمله دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة
له لانها كافرة حربية لا تتبعه في الاسلام
له لانهم كفار حريون ولا تبعية لهم لانهم
على حكم انفسهم
له اراد به التخليع بوجه كالحبة والاجارة
والاعارة
له اي لا يبعث التجار اليهم بالبحار والمراد
هنا السلاح وغيره فيكون معنى الكلام ولا
يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولا يجهلها
التجار ايضا اليهم
ينبع في وقت آخر بعد الصلح
عنه واذا اراد الامام العود الى دار الاسلام
ومعه مواش فلم يقدر ان يلقها الى دار الاسلام
ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها لتخ
له اي لا يعطى الاسارى الكفار ويؤخذ منهم
امالى المسلمين

له لان المفاداة تكثير سواد الكفر وفي الترتب رجاء اسلامهم
بمعنى ذل وضع وهو لازم وقهرا متعد بل يكون هو تفسير بطريق شعور الذهن لان الذلة يلزم القهر ^{هنا}
له كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بسواد العراق بموافقة الصحابة رضي الله تعالى عنهم
له اي حقا واجبا للمسلمين عليهم من الجزية واخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وسمى اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وامانهم
له لما فيه من تقوية الكفار
له لان ذبح الحيوان يجوز لغير من صحيح ولا غرض اصح من كسر شوكة اعداء الله
له بان يقطع قوائمها ويدعها حية لما فيه من المثبة والتعذيب
له في استحقاق الغنية لتحق الاشارة في السبب وهو المجازة الى دار الحرب معهم
له وهو المبيشر الذي يرسل الى الجيوش ليزدادوا

۱۔ لانه عليه السلام كان يفتحه برسالة ولارسول بعده بشرع جديد

نَدَّ وَهُوَ شَيْءٌ كَانَ يَصْطَفِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ يَخْتَارُهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ مِثْلَ دَرْعٍ وَسَيْفٍ وَجَارِيَةٍ كَحَيٍّ

تد اى استدلو بالحديث المذكوران ذوى القربى استحقوا بالنصرة والقرابة جميعا فاما لم يجتمعوا لم يستحق فن جاء بعد ذلك من القرابة فقد عذمت من النصرة فحينئذ انما يستحقه بالضرر ودون غيره الحج

فك لما اخرجهم ابوداود والنسائي وابن ماجه رحمه الله عن جابر بن مطعم رضي الله عنه قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى من خيبر بين بني هاشم وبني المطلب جئت وعثمان بن عفان يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا ينكر فضلهم فكانت منهم اخواننا من بني المطلب عطيتهم وتركنا وانما نحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال انهم لم يغارفوني في الحاشية والاسلام وانما بنوها وبني المطلب شيء واحد ثم شبك بين اصابعه ح

ك قد يكونه بغير اذن الامام لانه اذا كان بالإذن
فقيه روايتان والمشهور انه يحتمل

الرأى المذكورين من الفواحش الخ

مت لان اخذتم حينئذ يكون اختلاسا وسرقه
لا فترا وغلبه ^د اي حين دخولهم بلادنا
الانام =

لا قد بالمنة لا ندخل جماعة لا منعة لهم
بغير إذن فاخذوا شيئا لا يحسن لانه
احتلاس لا غنية ^ك

لقد قد بالتاجر لان الاسير غير مستأن
فياح له ان تقرض للمهم ودمائهم

..الى دارالحرب لضرورة حربية

سید لایه و دخل یا مان فال تعرض غدر
 ای اسم المذکور
 نای خیر لایه حصله بالغدر

هذا هو المال الذي يوضع على الذمي وقد ثبت
ذلك بالكتاب والسنة والإجماع

أى إلى مشارق النجوم وقراها د

إقامته سنة ١٣٠٠
أد قولاً لا يمانع من أن يفتتح

لان عقد الذمة لا ينقض كونه خلعا عن الاسلام

وَسَمَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَقَطَ بِمَوْتِهِ كَمَا سَقَطَ الصَّبِيُّ وَسَمَّ ذُوهُ
الْقُرْبَى كَانُوا يَسْتَحِقُّونَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّصْرَةِ وَبَعْدَهُ
بِالْفَقْرِ وَإِذَا دَخَلَ الْوَاحِدُ أَوِ الْإِثْنَانِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ مُغِيرِينَ بغير إِذْنِ الْإِمَامِ
فَأَخَذُوا شَيْئًا لَمْ يَخْتَسِرُوا وَإِنْ دَخَلَ جَمَاعَةٌ لَهَا مُنْعَةٌ وَأَخَذُوا شَيْئًا
خَيْرَ وَأَنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُمُ الْإِمَامُ وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ جَرَّ أَهْلًا بِحِلٍّ
لَهُ إِنْ تَعَرَّضَ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ وَإِنْ عُدَّ زَيْمٌ وَأَخَذَ شَيْئًا
وَخَرَجَ بِهِ مُلْكُهُ مُلْكًا مَحْظُورًا أَوْ يُوعَرُّ أَنْ يَتَّصِدَّقَ بِهِ وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبَ
الْبَنَاءُ مَسْتَأْذِنًا لَمْ يُمْكَنْ أَنْ يُقِيمَ فِي دَارِهَا سَنَةً وَيَقُولُ لِدِ الْإِمَامِ إِنْ
أَقَمْتُ تَمَامَ السَّنَةِ وَضَعْتُ عَلَيْكَ الْجِزْيَةَ فَإِنَّا قَامُوا أَخَذْنَاهُ الْجِزْيَةَ وَمِنْهَا
ذِمَّتًا وَلَمْ يَتْرُكْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَإِنْ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَتَرَكَ

وَدِيعَةٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِي نَيْفٍ أَوْ ذِي مَتْرٍ فَقَدْ ضَارَ دَمُهُ مِثْلَ حَاثٍ بِالْعَوْدِ

وَمَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَالٍ عَلَى خَيْرِ فَنَاسٍ أَوْ قِلَّ سَعَتْ دِيُونُهُ

وَصَارَتِ الْوَدِيعَةُ فَيْئًا وَمَا أُوجِفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ

بغير مال يصرف مصاح المسلمين ما يصرف الحج وأرض العرب لها

والله اذا رزقكم اجر وهو ما بين العتبات العتيقة ^{على} قرية من قرى الكوفة ^{في} الصخرة ^{بدل} من قوله باليمن ^{لا}

طولا
إلى عبادان وأرض السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعها وتصرف فيها

اشات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق الي

معد لأن إثبات البدعية بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق اليه من يد العامة فيخص به فيسقط
هذا تبعا لنفسه فصار كما اذا كانت في يده حقيقة داماد

ملا لانه حصل بقوه المسلمين من غير قتال فكان كالحراج والجزية
ملا لان الحراج بمنزلة التقي فلا يثبت في اراعيم كما لا يثبت في رقابهم وهذا لان وضع الحراج من شرطه ان يُقَرَّ
اهل اعالي الكوفة كاهل اعالي العراق ومثله كاهل اعالي الامصار والاسلام والاسلام

فلان عمر رضي الله تعالى عنه ومنع عليها الخراج بحضرة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ذا ماد
 والفرق بين العشر والخراج فإنه إذا لم يذرع صاحب أرض الخراج مع تمكنه للزراعة يؤخذ منه الخراج بخلاف صاحب أرض العشر

عليه السلام وعلى جميع الطالبين لا سيما
الاحياء منهم في كل زمان و
مكان

علا رضى الله عنه
والراجح الى ذلك

علي بن محمد

لأن الاربق بالمسلمين وضع العشر عليهم لانه عبادة حتى يصرف مصارف الصدقات ويشترط فيه النية
لانه وظيفة ارض الكفار لما فيه من معنى العقوبة للتعليق بالتكمن من الزراعة وان لم يزرع
بشيء اى اجبى المسلم الارض التي لا مال لها ولا ينتفع بها احد ^{داماد}
لانه ما قرب من الشيء يأخذ حكمه كقضاء الدار لصاحبها الانتفاع به وان لم يكن ملكا له

دك وكان القياس عند ابي يوسف ان تكون البصرة خراجية لانها من جزاء ارض الخراج الا ان الصحابة رضوا الله تعالى عنهم
وضموا عليه العشر فترد القياس لاجلهم ^{داماد}

بـ كسرى وهو نهر على طريق الكوفة من
بغداد وهو يستقي من الفرات
لا قطعة ارض طولها ستون ذراعا وعرضا
كذلك

بـ وهو ثمانية ارطال بالعراق وذلك
اربعة امان عند الطرفين قوله ودرهم
وهو ان يكون وزنه اربعة عشر قيراطا
بـ بعضه ببعض بحيث تكون الارض
مشغولة به

بـ اى ما سوى ما ذكر مما ليس بتوظيف عمر
رضي الله تعالى عنه

بـ لا اعتبار بما وضعه عمر رضي الله تعالى عنه
فانه ما وضعه بحسب الطاقة ^{داماد}

بـ اى نقص الامار عن اهلها ما لا تطيقه
وجعل عليها ما تطيقه

بـ نقول عمر رضي الله تعالى عنه لما عليه
حتمنا الارض ما لا تطيقه فالا بل حتمنا ما
ما تطيق ولو زدنا لطاقته وهو دالت
على جواز النقص بحد الاطاقة

بـ الا بطلان القطع من الاصل اى
استأصلته آفة ^{بنابة}

بـ لانه فوات التكمن من الزراعة وهو النماء
التقديري المعبر في الخراج وفيما اذا اصبطل
الزرع آفة فوات النماء التقديري في بعض
الحول وكونه ناميا في جميع الحول شرط

بـ لان الارض قد اتصفت بالخراج فلا
تغير بتغير المالك

وكل ارض اسلم اهلها عليها او فتحت عنوة وقسمت بين الغائبين فهي
ارض عشر وكل ارض فتحت عنوة واقرا اهلها عليها فهي ارض خراج ومن
اجبى ارضنا مواتا فهي عند ابي يوسف معتبرة بمخبرها وان كانت من غير
ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من غير ارض العشر فهي عشرية
والبصرة عنده عشرية باجماع الصحابة رضي الله عنهم وقال محمد ان

اجاها بئر خررها او عين استخرجها او ماء دجلة او الفرات او الانهار

الغظار التي لا يملكها احد فهي عشرية وان اجاها بماء الانهار التي

الحفرها الا عالج مثل نهر الملك ونهر بردجرد فهي خراجية والخراج الذي

وضعه عمر رضي الله عنه على السواد من كل حربة يبلغه الماء فغيرها هي

وهو الصاع ودرهم ومن جريه الرطبة خمسة دراهم ومن جريه الكرم

المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف يوضع

عليها بحسب الطاقة فان لم تطيق ما وضع عليها بقصدهم الامام وان غلب

الماء على ارض الخراج او انقطع عنها او اصبطل الزرع آفة فلا خراج عليهم

وان غطتها صاحبها فعليه الخراج ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه

الخراج على حاله ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذي ي

يؤخذ منه الخراج ولا عشر في الخراج من ارض الخراج والخزينة على

ضربين جزية توضع بالتراضي والصلح فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق

بـ اى ما سوى ما ذكر مما ليس بتوظيف عمر رضي الله تعالى عنه
بـ لا اعتبار بما وضعه عمر رضي الله تعالى عنه فانه ما وضعه بحسب الطاقة
بـ اى نقص الامار عن اهلها ما لا تطيقه وجعل عليها ما تطيقه
بـ نقول عمر رضي الله تعالى عنه لما عليه حتمنا الارض ما لا تطيقه فالا بل حتمنا ما ما تطيق ولو زدنا لطاقته وهو دالت على جواز النقص بحد الاطاقة
بـ الا بطلان القطع من الاصل اى استأصلته آفة
بـ لانه فوات التكمن من الزراعة وهو النماء التقديري المعبر في الخراج وفيما اذا اصبطل الزرع آفة فوات النماء التقديري في بعض الحول وكونه ناميا في جميع الحول شرط
بـ لان الارض قد اتصفت بالخراج فلا تغير بتغير المالك

بـ لما اخرج ابن ابي شيبة عن طارق ابن شهاب ان دهقانة من ارض نهر الملك اسلمت فقال عمر رضي الله عنه
ادفعوا اليها ارضها تؤدى عنها الخراج

بـ لما قال ابراهيم النخعي رحمه الله لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم

بـ اسم لما يؤخذ من اهل الذمة لانها تجزي من القتل اى تقسم ميداني

بـ لان الموجب هو التراضي فلا يجوز التعدي الى غيره تهرزا عن الغدير

له وهو من يملك ما دون المائتين اولا يملك شيئا مضاف

اي من الوضوع على الغنم

له قتل ذلك عن عمرو وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم وهذا حديث مرسل ع

له لقوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية الاية هـ

له لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وضع الجزية على المجوس هـ
له لان النبي عليه السلام نشأ بين اظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فالعجز في حقهم اظهر فلا يقبل منهم الا الاسلام والسيف
له لكفرهم بعد الهداية للاسلام مع كونهم مستحقين للقتل

له لانها وجبت بدلا عن القتل او عن القتال وهما لا يقتلان ولا يقتلن ثلاث لعدم الاهلية هـ

اي المرأة والصبي

له لانهم اذا لم يخاطبوا الناس لا قتل عليهم والاصل في ذلك ان الجزية لا سقطت القتل فمن لا يجب عليه القتل لا توضع عليه الجزية هـ

له لقوله عليه السلام ليس على مسلم جزية جمع وزن وهو الضم هـ

له يعني اذا مرت على الذمى سنتان ونهر يؤخذ فيهما الجزية سقطت عن تلك العامين وتؤخذ منه جزية السنة التي هو فيها عند الامام روح د

له لانها عقوبة والعقوبات اذا اجتمعت تداخلت الحدود هـ

له لما اخرجته البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان خبىء في الاسلام ولا كنيسة والمراعاة مفدر خصاه ان تزع خصيته هـ

اي ما كانت قبل فتح الامام بلدتهم لان الابنية لا تبقى دائمة ولما اقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة هـ

له لان السب كفر فكفره المقارن له لا يمنع فالطاري لا يرفعه هذا اذ لم يعلن اما اذا اعلن بشتمه او اعتاد فالحق انه يقتل هـ

له فاذا انتقض عهد الذمة يقسم ماله بين ورثته وتبين منه زوجته الذمة اي وان لم يسلم هـ

له لان ما يدفع عنه قتالنا التزام الجزية وقبولها لا اداؤها وهو باق فلا ينتقض فيها اي فقد اتى بالفعل الحسنه هـ

لقتله مباح الدم

وَجَزْيَةٌ يَبْتَدِيهَا الْإِمَامُ وَضَعَهَا إِذَا غَلِبَ عَلَى الْكُفَّارِ وَأَوْقَعَهُمْ عَلَى أَمْلَاجِهِمْ
فَيَضَعُ عَلَى الْغَنِيِّ الظَّاهِرِ الْغَنَى فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا
يَأْخُذُ مِنْهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ الْحَالِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ
دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ دَرَاهِمِينَ وَعَلَى الْفَقِيرِ الْمُعْتَمِلِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ
دِرْهَمًا وَتَوَضَعُ الْجَزْيَةُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ وَعِبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ
الْعَجَمِ وَلَا تَوَضَعُ عَلَى عِبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا عَلَى الْمُرْتَدِّينَ وَلَا
جَزْيَةَ عَلَى امْرَأَةٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا زَمِينٍ وَلَا أَعْمَى وَلَا فَقِيرٍ غَيْرِ مُعْتَمِلٍ وَلَا
عَلَى الرِّهْبَانِ الَّذِينَ لَا يَخَاطَبُونَ النَّاسَ وَمَنْ أَسْلَمَ وَعَلَيْهِ جَزْيَةٌ سَقَطَتْ
عَنْهُ وَإِنْ اجْتَمَعَ لِحَوْلَانِ تَدَاخَلَتْ جَزَيَتَانِ وَلَا يَجُوزُ أَحَدُاقُ بَيْعَةٍ وَلَا
كُنَيْسَةٍ فِيهِ إِلَّا إِسْلَامٌ وَإِذَا انْهَدَمَتِ الْكُنَايِسُ وَالْبَيْعُ الْقَدِيمَةُ
أَعَادُوهَا وَتَوَضَعُ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالْقِيمِزِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي زِيَرِهِمْ وَمَرَكَبِهِمْ
وَسَرُوحِهِمْ وَقِلَاسِهِمْ وَلَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ السَّلَاحَ وَمَنْ
امْتَنَعَ مِنْ إِدَاءِ الْجَزْيَةِ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا أَوْ سَبَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْ
زَنَى بِمُسْلِمَةٍ لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهُ وَلَا يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ إِلَّا أَنْ يَلْحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ
أَوْ يَغْلِبُوا عَلَى مَوْضِعٍ فَيُحَارِبُونَهُ وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُسْلِمُ عَنِ الْإِسْلَامِ عُرِضَ عَلَيْهِ
الْإِسْلَامُ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ شَبْهَةٌ كُشِفَتْ لَهُ وَيُجِبُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَسْلَمَ وَالْإِسْلَامُ
قَبْلَ فَانْقَلَبَ قَائِلٌ قَبْلَ عُرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَائِلِ

وهو من يملك ما دون المائتين اولا يملك شيئا مضاف
اي من الوضوع على الغنم
له قتل ذلك عن عمرو وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم وهذا حديث مرسل ع
له لقوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية الاية هـ
له لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وضع الجزية على المجوس هـ
له لان النبي عليه السلام نشأ بين اظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فالعجز في حقهم اظهر فلا يقبل منهم الا الاسلام والسيف
له لكفرهم بعد الهداية للاسلام مع كونهم مستحقين للقتل
له لانها وجبت بدلا عن القتل او عن القتال وهما لا يقتلان ولا يقتلن ثلاث لعدم الاهلية هـ
اي المرأة والصبي
له لانهم اذا لم يخاطبوا الناس لا قتل عليهم والاصل في ذلك ان الجزية لا سقطت القتل فمن لا يجب عليه القتل لا توضع عليه الجزية هـ
له لقوله عليه السلام ليس على مسلم جزية جمع وزن وهو الضم هـ
له يعني اذا مرت على الذمى سنتان ونهر يؤخذ فيهما الجزية سقطت عن تلك العامين وتؤخذ منه جزية السنة التي هو فيها عند الامام روح د
له لانها عقوبة والعقوبات اذا اجتمعت تداخلت الحدود هـ
له لما اخرجته البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان خبىء في الاسلام ولا كنيسة والمراعاة مفدر خصاه ان تزع خصيته هـ
اي ما كانت قبل فتح الامام بلدتهم لان الابنية لا تبقى دائمة ولما اقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة هـ
له لان السب كفر فكفره المقارن له لا يمنع فالطاري لا يرفعه هذا اذ لم يعلن اما اذا اعلن بشتمه او اعتاد فالحق انه يقتل هـ
له فاذا انتقض عهد الذمة يقسم ماله بين ورثته وتبين منه زوجته الذمة اي وان لم يسلم هـ
له لان ما يدفع عنه قتالنا التزام الجزية وقبولها لا اداؤها وهو باق فلا ينتقض فيها اي فقد اتى بالفعل الحسنه هـ
لقتله مباح الدم

له لانهم صاروا بذلك حربا علينا فلا يقيد بقاء العهد بعد ذلك لان المقصود من عقد الذمة دفع الفساد بترك القتال هـ

له لقوله عليه الصلوة والسلام من بدل دينه فاقتلوه داماد

ترتيب

نهى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء من غير تفرقة بين الكافرة الأصلية والمرقة
لأنها امتنعت عن إيفاء حق الله تعالى بعد الإقرار فتجبر على إيفاء ما يحبس كما في حقوق العباد
موقوفاً إلى أن يتبين حاله لأن حاله متردد بين أن يسلم فيعود إلى العصمة وبين أن يثبت على ردة فيقتل
لوجوده قبل الردة فيستند الإرث إلى آخر جزء من أجزاء إسلامه لأن ردة بمنزلة موته فيكون توريث المسلم من المسلم كما
في حال كسبه حال ردة كسب مباح الدم ليس فيه حق لأحد فكان فيما كمال الحربي
لأنه بالحق صار من أهل الحرب وهم أموات في حق أحكام المسلمين لا تقطاع ولاية الأئمة كما هي منقطعة عن الموقف
فصار كما لو مات إلا أنه لا يستقر بحقه الأبقية
القاضي لا يحتمل العود إلى ما قبل من القضاء
وإذا تقرر موته يثبت الأحكام المتعلقة به وهي
ما ذكرناه كما في موت الحقيقي هذه

فأما الآية إذا ارتدت فلا تقتل ولكن تخمس حتى تسلم وتزول ملك
والمركة ^{لأنه لا عصمة دمه فكذلك عصمة ماله}
المرتدة عن أمواله بردة ذواتها أي فإن أسلم عادت على حالها وإن
أوقل على ردة انتقل ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين
وكان ما اكتسبه في حال ردة فينقل إلى ورثته في حال ردة
بما كان عليه من ثلث ماله ^{من كل ماله} وحلت الديون التي عليه ونقل
ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين وتقتضى الديون التي لزمته
في حال الإسلام مما اكتسبه في حال الإسلام وما لزمه من الديون في
حال ردة مما اكتسبه في حال ردة وما باعه أو اشتراه أو تصرف فيه
من أمواله في حال ردة موقوف فإن أسلم صحت عقوده وإن مات أو قتل
أو قتل بدار الحرب بطلت وإن عاد المرتد بعد الحكم ببقاءه إلى دار الإسلام
مسلماً فما وجد في يده ورثته من ماله بعينه أخذه والمرقة إذا نصرت
في ماله في حال ردة جاز تصرفها ونصارى بني تغلب يؤخذ من أموالهم
ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة ويؤخذ من نسايتهم ولا يؤخذ
من صبيانهم وما جاء الإمام من الخراج ومن أموال بني تغلب وما
أهداه أهل الحرب إلى الإمام والجزية تصرف في مصالح المسلمين
فتسكن منها البغور وتبنى القنطرة والجسور وتبني قضاة المسلمين وتبني
وعلمائهم منه ما يكفيهم ويدفع منه أرزاق المقابلة وذرائعهم

لأن المستحق بالسبب مختلف وحصول
كل واحد من الكسبين باعتبار السبب الذي
وجب له الدين فيقتضى كل دين من الكسب
الكتسب التي في تلك الحالة ليكون الغرم
بالغنى هذه
أي بأزاء الغنى
عنه قوله لأن المستحق يخفى أن المال على
الكسب هو السبب الموجب للدين لأن قضاء
الدين أهم فالظاهر أنه اكتسبه ليؤدي به
الدين اللازم عليه فيكون الكسب من إرباح
المال أئنة وغنائمه ومن له غنى الشيء
فعلية غرمه شرح الهداية
لأن بطلان عصمته أوجب حلالاً في
الأهلية
لأن الوارث كان خلفه لاستغنائه
عنه بموته الحكمي فإذا عاد ظهرت حاجته
وبطل حكم الخلف لكن إنما يعود إلى الملكة
بقضاء أو برضاء من الوارث دائماً
لأن ردتها لا تزيد عصمتها في حق الدم
ففي حق المال بالأولى ^{المرتدة لا يقتل}
فقد زالت عصمتها في حق المال بالأولى
لأن عمر رضي الله عنه صالحهم
على ذلك بمحض من العجالة رضي الله
عنهم هـ

هذا هو الحق لا خلاف فيه
فإن كان المرتد قد أسلم
فإن أسلم عادت على حالها
وإن قتل بدار الحرب بطلت
وإن عاد المرتد بعد الحكم
ببقاءه إلى دار الإسلام
مسلماً فما وجد في يده ورثته
من ماله بعينه أخذه والمرقة
إذا نصرت في ماله في حال ردة
جاز تصرفها ونصارى بني تغلب
يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ
من المسلمين من الزكاة ويؤخذ من
نسايتهم ولا يؤخذ من صبيانهم
وما جاء الإمام من الخراج ومن
أموال بني تغلب وما أهداه أهل
الحرب إلى الإمام والجزية تصرف
في مصالح المسلمين فتسكن منها
البغور وتبنى القنطرة والجسور
وتبني قضاة المسلمين وتبني
وعلمائهم منه ما يكفيهم ويدفع
منه أرزاق المقابلة وذرائعهم

لأن الصلح وقع على الصدقة المضاعفة والصدقة تجب عليهم دون الصبيان فكذلك المضاعف
لأن وفاء ذلك أنه لا يخمس ولا يقسم بين الغانمين
معد والفرق بينهما أن الأول لا يرفع والثاني يترفع
بما كان من الأجر
لأن هذه الأموال حصلت بقوة المسلمين من غير قتال فكانت لهم نعمة لمصالحهم العامة وهو لا يرفع عنهم نعمة الله
على الأباء فلو لم يصطلحوا كفهايتهم لاحتاجوا إلى الألباب فليترفعوا عن ذلك الأعمال

و قد معناه بشرط اتقاء موضع القضة بان لا يكون القضة في موضع الغم عند الاكل والشرب مثلا هـ
 سد لان ذلك تابع ولا معتبر بالتوابع فلا يكره كالجملة المكشوفة يا محرمير هـ
 على هذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين فيما اثر لاجل الضرورة خ س

بـ لقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه جرد والمهاجف ^{دامات}
بـ والمراد به النقطة مع اظهار الاعراب على ظاهره اذ في الاوائل كانوا لا يضعون النقطة على الخط م س ح
ط م اصح ان النبي عليه السلام ركب البغلة فلو كان هذا الفعل حراما لما ركبها لما فيه من فتح يا به

منه ولا يؤدى الى المحرج في استحضار الشهود
الى مواضع العقود داماد

آية الزاحوا آراء الحق و... من الاموال...

فلو شرطنا بشرط ان اشرايودي الى الحج فيقبل
فقلنا الواحد فيها عدلا كان او فاسقا كما قال كان
او مسلما عبدا كان او حرا ذكرا كان او انثى
دفعنا للحج عبادة

كأنه يخرج عن نجاسة الماء فيقسم إذا خبر
بها مسلم عدل ولو كان انتى أو عبداً لم ي

بـ بعد كثرة وقوعها حب وقوع المعاملات
فجاز ان يشترط فيها زيادة شرط فلا يقبل فيها
الا قول المسلم العدل لان الفاسق منهم كذا

منه لان ابداء الوجه والكف يلزمها بالضرورة
للأخذ والإعطاء د

بلکہ یعنی عندا مال الشہادۃ لا عند تحملہا لان
وجود من لا یشترى عند القبل ليس بمعدوم
بخلاف من یؤدیہا لان الاداء ضروری دس

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

فلما رواه الدارقطني بسند ضعيف عن
ابي ايوب رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم من السيرة الى الركبة عورة

ولا يستواء الرجل والمرأة في النظر الى ما
ليس بعورة كالثياب والدواب هـ

منظر لوجود المجانسة وانعدام الشهوة غالباً
كما في نظر الرجل الى الرجل هـ

ملاذ لقوله عليه الصلوة والسلام غفر لي
الا عن زوجتي وامتك داماد

هذه اى الساعدين وجد الساعدين من المرفق
الى الكتف

آية الزواج والبلور والعقيق ويحوز الشرب من الاثاء المفضض عند
لانها ليست في معنى الذهب والفضة

الى خيفة والركوب على التبرج المفضض والجلوس على السرير المفضض
 اي وضع علامات بين كل عشر ايات

ويكره التعشير في المصحف والتقطيع ولا بأس بحلته المصحف ونقش عليه
 وهو لها أعز به عليه السلام آية من تقطيعه

وَرَحْمَةً بِمَاءِ الدَّهَبِ وَيُكْرَهُ اسْمُ حِلَامٍ لِلْخَيْلِ وَلَا يَأْسُقُ بِخَصَاءِ أَلْبَمِهَا

وَأَيُّهَا الْخَيْرُ عَلَى خَيْرٍ وَجُورٍ لَا يَهْلِي فِي هَدْيِهِ وَالْإِدْنُ تَوَلَّى صَبِيحِي
وَالْعَيْنُ وَنُفْسًا فِي الْعَامِلَاتِ وَقَدْ أَلْزَمَتْ وَلَا تَقْضِي فَأَنْتَ الْإِلَهُ الْبَاقِي

العدل واللاحم زان ينظر إلى جمل من الأجسة إلا إلى وجهها وكفها وان

كان لا يأمن الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة ويحجز للقاضي اذا اراد

ان يحكم عليها والشاهد اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان

خاف ان يشترى ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها وينظر

الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا ما بين سترته الى ركبته ويجوز للمرأة ان

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ وَيَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنْ أَمَتِهِ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ وَ

والأقرب والعرض: ولا ينظر الظاهر ما يطالبه لا أن يأتى ما

وخذوا من الركبة إلى القدر رموا
لأنها ليست مواضع الزينة

إلى به من ذوات محارمه ولا بأس أن تمس ذلك إذا اراد الله أو أن يخاف

نعمولهم: اذ المراد بالزينة مواضع الزينة بطريق حذف التضاف و

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله

المشركين أو الجاهلين
للغنى والجاه
إذا علموا أنهم

1374

1

100

قامہ

١٠

منه لتحقيق الحاجة الى ذلك بالاركان والانزال في المسافة والخطاطة

سنة لا نها تخرج لخواج مولاهما وتخدمه ضيافة وهي في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الاجانب كحال المرأة داخله في حق محارم الاقارب هـ في جواز النظر الى ما يجوز النظر اليه

ملك لانه فحل غير محرم ولا زوج والشهوة متحققة بجواز النكاح في الجملة هـ

ملك العزل ان يطلأ فاذا قرب الى الازال اخرج ولم ينزل في الفرج درر

ملك بمعنى الحبس والمراد حبس الاوقات متربصا للعلم شرح هـ اذا اشترى ثوب ذلك البلد وجسه بخلاف ما اذا اشترى ثوبه

آخر كما سيذكر في ملك لانه خالصه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزرع فكذلك له ان يبيع هـ

ملك لانه لم يتعلق حق اهل بلد بطعام بل بآخر داماد ملك لان الثمن حق العاقد قاله تقديره كـ

ملك لان المعصية لا تقام بعينه بل بعد تغيره بخلاف بيع السلاح في ايام الفتنة لان المعصية تقوم بعينه هـ

ملك الوصية متملك مضاف الى ما بعد الموت هـ وفي الاصل اسم بمعنى المهدر ثم سمي الموصى به وصية د

ملك لانهما تبرع بمزلة الهبة والتبرعات ليست بواجبة حـ

ملك لقوله عليه السلام ان الله تعالى اعطى

كل ذي حق حقه الا لأوصية الوارث رواه

ابوداود والترمذي عـ

ملك لان حق الوارثة يتعلق بماله لان عقاد سبب

روا له اليهم وهو استخاؤه عن المال لكت

الشروع جوزه في حق الاجانب بقدر القوت

ليست اذ لك تفصيله في الاعمال الصالحة هـ

ملك لما قال الامام محمد رحمه الله في الاصل بلغنا

عن علي رضي الله عنه انه لم يجعل للقاتل ميراثا

عـ

ملك قوله ولا للقاتل سواء وصى له قبل القتل

ثم قتله او وصى له بعد الجرح وهذا اذا كان

ثمة وارث والا صحت طـ

ملك اي لقاتل مورثه فانه سيجي حرمانه في

كتاب الفرائض حـ

ملك قال اول لقوله تعالى لا ينهيكم الله عن الذين

لم يقاتلوك في الدين الاية والثاني لانهم بعد

الذمة ساووا المسلمين في المعاملات ولهمنا جان

التبرع من الجانبين في حالة الحيوة فكذلك بعد

الممات هـ

ملك لان اوان ثبوت حكمها بعد موت الموصي

داماد

ملك كما اذا قال لامرأة انت طالق غدا على درهم

فان ردها وقبولها باطل قبل الغد د

ملك سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان

في التقيص صلة القرابة بتوفير المال عليهم

بخلاف استحالة الثلث لانه استيفاء تمام

حقه فلا صلة ولا منة بـ

ملك لان الموصيات معتقدا عليه فلو صح رده

في غير وجهه سواء كان في حياته او بعد مماته

صار مقرورا من جهةه فلا اعتبار لرده في

غيبه ويبقى وصيا كما كان د

ملك لان الوصية اشياء ملك جديد ولا

يملك احد اشياء الملك لغيره بلا اختيار

داماد

ان يشترى والخصي في النظر الى الاجنية كالفحل ولا يجوز للمملوك
ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي ان ينظر اليه منها وبغير
عن امته بغير اذنها ولا يغفل عن زوجته الا باذنها ويكره الاحتكار
في اقوات الادمين والبهائم اذا كان ذلك في بلد يضرب الاحتكار باهله
ومن احتكر علة ضيعته او ما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر ولا ينبغي
للسلطان ان يسخر على الناس ويكره بيع السراج في ايام الفتنة ولا
باس بيع الغصير ممن يعلم انه يتخذ حمرأ كتاب الوصايا الز
غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لوارث الا ان يجزها
الورثة ولا يجوز الوصية بما زاد على الثلث ولا للقاتل ويجوز ان
يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم وقبول الوصية بعد الموت فان
قبلها الموصي له في حال الحياة او ردها فذلك باطل ويستحب ان يوصي
الانسان بدين الثلث واذا اوصى الى رجل فقبل الوصية في وجهه الموصي
وردها في غير وجهه فليس برد وان ردّها في وجهه فهو رد والموصي به
يملك بالقبول الا في مسئلة وهي ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له
قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورثته ومن اوصى الى عبد او كافر
او فاسق اخرجهم القاضى من الوصية ونصب غيره ومن اوصى الى عبد
نفسه وفي الورثة بكار لم نصح الوصية ومن اوصى الى من تعجز عن القيام

عشر لا يشترى
الى العصبية
عشر لا يشترى
على وجه الضربة
كانت في حيز
ما جاز لهم
على الدعا وصي
على المال
فيها مملوك
من غير قول

ملك لان الوصية من جانب الموصي وقد تمت بموته تمام ما لا يلحقه الفسخ من جهةه وانما يتوقف الحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع انشروط فيه الخيار للمشتري والبايع ثم مات من له الخيار قبل الاجازة د

ملك اتما للنظر لان العبد مملوك المنافع والكافر معاداة الدينية باعثة على ترك النظر والفاسق منهم بالتحية حـ

ملك لان الكبير ان يمنع العبد من التصرف او يبيع نصيبه فيمنعه المشتري عن التصرف فيجوز عن الوفاء بمنى الوصاية د

لأن في الضم رعاية المحققين حق الموصي وحق الورثة لأن تكميل النظر يحصل به لأن النظر يتم بأعانة غيره دائماً
لأن الولاية تثبت بالتفويض فيراعي وصف التفويض وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط مفيد هذه
لأنه لا يثبت على الولاية وربما يكون أحدهما غائباً في اشتراط اجتماعهما فساد الميت الإريانه لوفعله عند الضرورة جيرانه جاز
لأنها ليسا من باب الولاية فإنه يملكه لذلك وصاحب الدين اذا ظفر بجنس حقه فكان من باب الاعانة دس
لأن الاجتماع فيها متعة ولهنا يفرد بها احداً لو يكتلين هذه
على انهما لو تكلما حالة الخصومة معارياً لم يفهم القاضي دعواها لاختلاط كلام احدهما بالآخر د
لأن كل واحد منهما يستحق بسبب صحيح شرعاً وصاق الثلث من حقهما اذ لا مزيد للوصية على الثلث فيقسم على قدر حقهما بان يجعل
الثلث ثلاثة اسهم سهم لصاحب السدس
وسهمان لصاحب الثلث دائماً

لأن الموصي قد قصد شيئاً في الاستحقاق
والتفصيل وامتنع الاستحقاق بحق الورثة ولا
مانع من التفصيل فيثبت هذه
لأن الوصية بأكثر من الثلث اذ لم يضرها الورثة
تكون باطلة فكانه اوصى بالثلث لكل واحد
فينصف الثلث بينهما دائماً
لأن وجه فرق الامار رحمه الله بين هذه الصورة
وبين غيرها ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد
على الثلث صريحا كالنصف والثلثين ونحوهما
والشرع ابطال الوصية في الزائد يكون ذكره لغوا
فلا يعبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة
حيث لا يكون في العبارة ما يكون مطلوباً للوصية
كما اذا وصى بخمسين درهما وانفق ان ماله مائة
درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا مكانة
يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية
تكون معتبرة في حق الضرب دس
لأنه لو كان هذا كسراً الوصايا على قول ابي حنيفة
وجب ان لا يضر الموصي له بما زاد على الثلث
سج هـ

لأن المطلقة من التقيد بنصف او ثلث او نحوها
وصورة المجاباة ان يكون لرجل عبداً قيمته لحد
ثلثون والآخر ستون ولا مال له سواهما فاقوى
ان يباع الاول من زيد بعشرة والثاني من عمرو
بعشرين فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق
عمرو بربعين فيقسم الثلث بينهما اثلاثاً فباع
الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية له ويبيع
الثاني من عمرو بربعين والعشرون وصية له
فأخذ عمرو من الثلث بقدر وصية وأن كانت
ثلاثة على الثلث وصورة السعاية ان يوصى بعق
عبدين له قيمتهما ما ذكر ولا مال سواهما فعق
من الاول ثلثه بعشرة ويسعى بعشرين ويعق من
الثاني ثلثه بعشرين ويسعى بربعين وصورة الرأف
الرسالة ان يوصى لزيد بعشرين ولعمرو بربعين
وهما ثلثا ماله فالثلث بينهما اثلاثاً لزيد عشرة
ولعمرو عشرون اتفاقاً دس

لأنه اذا ما غ منه لأن مثل الشيء غير سواء كان
له ابن موجود اولاً وله ثلث ان اوصى مع اثنين

ونصف مع ابن واحد ان اجاز الزيادة والا فالثلث ح
لأنها ايجاب بعد الموت وهذا منجز غير مضاف واعتباره من اثنتي لمتعلق حق الورثة

أي ضمير مضاف الى الموت وهو مما وجب حكمه بعد موته كأنه حر بعد صرف ارضاه الزيد بعد موته د
مخدا صورة الاولى باع عبداً قيمته مائتان بمائة ثم اعق عبداً قيمته مائة ولا مال له سواهما يصرف الثلث الى الجباباة ويسعى المعتق في كل
قيمتهم وصورة العكس اعق الذي قيمته مائتان بمائة ولا مال له سواهما فيقسم الثلث وهو المائة بينهما تسعين فالمعتق يعتق نصفه
جبابا ويسعى في نصف قيمته وصاحب المجاباة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين ابنه هذا لان المجاباة انوى لانه في ضمن عقد المعاونة
لكن ان وجد العتق اولاً وهو لا يحفل بالرفع يزاحم المجاباة دس لانه العتق أقوى لانه لا يلحقه والمجاباة يقطعها الفسخ د
ملا بيان زوجة وابن واوصى لرجل يسهم من ماله فيعطى الموصي له من المال باذخير سهم الورثة وهو عيب الزوجة وهو ناقص من السدس فيتم له السدس هـ

بالوصية ضم اليه القاضي غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان يضر
عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحبه الا في شراء كفن الميت وتجهيزه
وطعام الصغار وكسوتهم ورد ودعوى بعينها وقضاء دين عليه
وتفدي وصية بعينها وعق عبداً بعينه والخصومة في حقوق الميت
ومن اوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بثلث ماله فلم يجز الورثة فالثلث
بينهما نصفان وان اوصى لاحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث
بينهما اثلاثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله وللآخر بثلث ماله فلم يجز الورثة
فالثلث بينهما على اربعة اسهم عند ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة
بينهما نصفان ولا يضر ابي حنيفة للموصي له بما زاد على الثلث الا في
المجاباة والسعاية والدرهم الرسالة ومن اوصى وعليه دين يحيط
بماله لم يجز الوصية الا ان يبرئ الغرماء من الدين ومن اوصى بنصيب
ابنه فالوصية باطلة وان اوصى بمثل نصيب ابنه جاز فان كان له ابنان
فلم يوصى له الثلث ومن اعق عبداً في خرضه او باع وجاني او وهب
فذلك كله وصية تعتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا
فان جاني ثم اعق فالجباباة اولى عند ابي حنيفة وان اعق ثم
جاني فيها سواء وقال ابو يوسف ومحمد العتق اولى في المسئلتين ومن
اوصى بسهم من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس

لأنه لو كان الموصي له مالاً فباع عبداً قيمته مائة ولا مال له سواهما يصرف الثلث الى الجباباة ويسعى المعتق في كل
قيمتهم وصورة العكس اعق الذي قيمته مائتان بمائة ولا مال له سواهما فيقسم الثلث وهو المائة بينهما تسعين فالمعتق يعتق نصفه
جبابا ويسعى في نصف قيمته وصاحب المجاباة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين ابنه هذا لان المجاباة انوى لانه في ضمن عقد المعاونة
لكن ان وجد العتق اولاً وهو لا يحفل بالرفع يزاحم المجاباة دس لانه العتق أقوى لانه لا يلحقه والمجاباة يقطعها الفسخ د
ملا بيان زوجة وابن واوصى لرجل يسهم من ماله فيعطى الموصي له من المال باذخير سهم الورثة وهو عيب الزوجة وهو ناقص من السدس فيتم له السدس هـ

لأنه لو كان الموصي له مالاً فباع عبداً قيمته مائة ولا مال له سواهما يصرف الثلث الى الجباباة ويسعى المعتق في كل
قيمتهم وصورة العكس اعق الذي قيمته مائتان بمائة ولا مال له سواهما فيقسم الثلث وهو المائة بينهما تسعين فالمعتق يعتق نصفه
جبابا ويسعى في نصف قيمته وصاحب المجاباة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين ابنه هذا لان المجاباة انوى لانه في ضمن عقد المعاونة
لكن ان وجد العتق اولاً وهو لا يحفل بالرفع يزاحم المجاباة دس لانه العتق أقوى لانه لا يلحقه والمجاباة يقطعها الفسخ د
ملا بيان زوجة وابن واوصى لرجل يسهم من ماله فيعطى الموصي له من المال باذخير سهم الورثة وهو عيب الزوجة وهو ناقص من السدس فيتم له السدس هـ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فَيَمُوتُ لَهُ السُّدُسُ وَإِنْ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ قَبْلَ لِلْوَرِثَةِ أَعْطَوْهُ مَا شِئْتُمْ
وَمِنْ أَوْصَى بِوَصَايَا مِنْ حَقِّهِ قَالُوا لَكَ تَعَالَى اللَّهُ تَعَالَى قَدْ مَاتَ الْفَرَّائِضُ مِنْهَا قَدْ مَاتَ
الْمَوْصِي أَوْ آخَرُهَا مِثْلُ الْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ وَقَالَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ
فَدَقِرَ مِنْهُ مَا قَدِمَهُ الْمَوْصِي وَمِنْ أَوْصَى بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَجْمَعِ عَنْهُ رَجُلًا
مِنْ بَلَدِهِ يَحْجُ رَاكِبًا فَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْوَصِيَّةُ النِّفْقَةَ أَجْمَعِ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ
تَبْلُغُ وَمِنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ حَاجًّا فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ وَأَوْصَى أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ
حَجٌّ مِنْ بَلَدِهِ عِنْدَ بَنِي حَنِيفَةَ وَلَا تَصُغُ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ وَالْمَكَاثِبُ وَأَنْ تَرَكَ
وَفَاءً وَيَجُوزُ لِلْمَوْصِي الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ فَإِذَا صَحَّ بِالرُّجُوعِ أَوْ فَعَلَ مَا
يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ كَانَ رَجُوعًا وَمِنْ حُجَّتِ الْوَصِيَّةُ لَمْ يَكُنْ رَجُوعًا وَمِنْ أَوْصَى
لِجِيرَانِهِ فَمِنْ الْمَلَاظِقُونَ عِنْدَ بَنِي حَنِيفَةَ وَمِنْ أَوْصَى لِإِصْهَارِهِ فَالْوَصِيَّةُ
لِكُلِّ ذِي دَحِيمٍ مُحَرَّمٍ مِنْ أَمْرَائِهِ وَأَوْصَى لِأَخْتَانِهِ فَالْحَتَنُ زَوْجٌ كَلِّ ذَا
رَحِمَةٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ وَمِنْ أَوْصَى لِأَقْرَبِيَّةٍ فَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ مِنْ كُلِّ
ذِي رَحِمَةٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْوَلَدَانِ وَالْوَلَدُ وَتَكُونُ لِلْأُمِّ نِصْفُهَا عَدًّا
وَإِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ وَلَهُ عَمَّانٌ وَخَالَانَ فَالْوَصِيَّةُ لِعَمِّهِ عِنْدَ بَنِي حَنِيفَةَ
وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَخَالَانَ فَلِلْعَمِّ النِّصْفُ وَلِلْخَالَائِنِ النِّصْفُ وَقَالَ أَبُو بَرٍّ
وَمِنْ أَوْصَى بِذَلِكَ مِنْ نِسْبَةٍ إِلَى أَقْصَى آبٍ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ وَمِنْ أَوْصَى
لِرَجُلٍ مِثْلُ ذَرَاهِهِ أَوْ ثَلَاثِ غَنَمَةٍ فَهَلْكَ ثَلَاثُ ذَلِكَ وَبَقِيَ ثَلَاثُهُ وَهُوَ مَخْرُجٌ

عبد الرحمن بن عبد الله

مدرسة لادني صوفي في الدار البيضاء

عشاق و اولاد النان
و اولاد النان
و اولاد النان

علا ان يكون الضيف محيا لكلما
فمن ارضاءه

ولان البحار عجاوة عن القرب وحقيقة ذلك
فالملاصق وما بعده بعيد بالنسبة اليه
نله لما روى ان النبي عليه السلام لما فرج
جويرية رضى الله عنها عتق كل من ملك من
ذى رحم محمد منها اكراما لها وكانوا يسمون
اصهار النبي عليه السلام واهل ابوداود

ملا لان الوصية اخت الميراث وفي الميراث
يعتبر الاقرب فالاقرب ^{هنا}

فلانهم لا يسمون اقاوب ومن سمي والدة قويا
كان منه عقوقا لان القريب من هرب بوسيلة
غيره وتقرب الوالد والولد بنفسه لا بغيره
لان ماله لا يقبل التبرع هـ

بأن ازاله عن ملكه اوزاد به زیاده تمنع
تسلیمه الایها

لانه ذكر بلفظ الجمع واقل الجمع في الومية
اشارة كما في الميراث

وَعِنْدَهَا الْكُلُّ عَلَى السَّوِيَّةِ فَتَقْسِمُ بَيْنَهُمْ
أَوْ بَاعًا أَوْ لَانَ اسْمُ الْقَرِيبِ يَتَنَاوَلُهُمْ وَلَا يَسْتَبِرُّ
إِنَّ الْأَقْرَبَ

فلأنه لا بد من اعتبار معنى الجمع وأقله في
الوصية والأرث شأن فيكون للواحد النصف
وبقي النصف الآخر ولا مستحق له أقرب
من الخالين فكان لهما د

اعتباراً للآل قب کا فی الارث

لأن القريب مشتق من القرابة فيكون
اسما لمن قامت به هداية

سلام هواقول اب اسلم او اول اب ادرك
الاسلام وان لم يسلم هـ

مثلا قيل يشترط اسلام الاب الاقصى وقيل لا يشترط ولكن بشرط ادراكه نداء سلام حتى لو اوصى علوى نذى فرايته فمن شرط الاسلام يصرف الوصية الى اولاد على وصي الله تعالى عنه لا الى اولاد الى طالب ومن لم يشترط يصرفها الى اولاد اب طالب فيدخر فيها اولاد عتيقيل وجعفر لانهما اخوه ولا يدخل اولاد عبدالمطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام ٥

هذا حاصله ان الاسماء اعترفت خمس شرائط وهي كونه ذارحم محرم واشتقاقه من الوالد والولد ومن لا يرث والاقر
بالاقرب وخالفاء في شرطين المحرمية والقرب فيكون عندهما الرحم بلا محرمية ويستوى الاقرب والابعد والتعقوا على اعتبار
الاشتباق فصا عدالة اسم جمع واشتقاقه من الجمع وان لا يكون وارثا ولا والدا او ولدا ابن عاتق

مدى من الثلث الباقي بعد هلاك الثلثين يخرج من ثلث بقية مال الموصى على

سك بان كانت ثلاثة - مثلاً فهلك منها اثنان وبقي واحد فله ذلك الباقي يتأمله لانه في الجنس الواحد يجمع حق الموصوله في الباقي
تقديم الوصية على الميراث ولانه لو لم يهلك شيء فللقاضي ان يجعل هذا الباقي له ابن عابدين ملخصاً

سبب یعنی فيما اذا لم تكن من جنس واحد بل كانت متغايرة

مَنْ بَانَ كَادِلُهُ ثَلَاثَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَهُوَ نَقْدٌ أَوْ عَيْنٌ قِيمَتُهَا ثَلَاثَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَيُفْعَلُ لَهُ الْإِلْفُ لِأَنَّهُ امْكُنْ أَيْضًا كُلُّ مُسْتَحِقٍّ إِلَى حَقِّهِ بِلَا تَجَسُّغٍ فَيُصَارُ إِلَيْهِ

١٠٠٠ الف من ثلث العين بان كان النقط ايضا الفا او العين قممها الف مثلاً د

مد لان الموصى له شريك الوارث فلو حصصناه
بالعين لبخسنا في حق الورثة لان للعين
حزبة على الدين داماد

لأنها استخلاف من وجه لأنه يجعل خليفة
في بعض ماله والجنين يصلح خليفة في الأثر
فكنا في الوصية

كقوله في حمل جاريتہ المنكوحۃ للغير
اوصيت بحمل جاريتي لفلان ح

لأنه يجرى فيه الأرض فتجرى فيه
الوصية أيضا لأنها اخته ^{أخ}

فان صححة وصية الكل موقوفه على وجوده
وانما يتعين وجوده اذا ولد في هذه المدة
دور

منه لان اسم الجارية لايتناول الجملة لفظا
ولكنه يستحق بالاطلاق تبعا فاذا افرد الامر
بالوصف صح افرادها ههنا

ملك ولو ولدت بعد موت موسى وقبول النومي
فهو للموسى له لانه بناء ملكه

فلا لأن الأم دخلت في الوصية أصالة والولد
حين كان متصلا بالأم فإذا ولدت قبل القسمة
والتركة قبلها بمقاة على ملك الميت حتى يفتقر
بهاديونه دخل في الوصية فيكونان للوصي له
هذه

ملافا فكان له ستمائة درهم واحة تساو
ثلثمائة فوالت ولد ايساوى ثلثمائة قبل
القسمة فلبوصى له الام وثلت الولد عنده
وعندهما له ثلثا كل واحد منهما ان كان

مخالان الولد دخل في الوصية تبعاً حال اتصاله
بها فلا يخرج عن الوصية بالانقضاء فتقد
الوصية فيهما على السوء من غير تقدير في
الاخذ من الامر وامام

فلا يجوز
جعل الولد شريكا معها فنقض الوصية بالام
الاصل ولا يجوز فنقض الاصل بالتبع وفي
محل لان الاصل والولد تبع والتبع لا ينفك

مقتضى ان المنافع يجوز تملكها بغير عوض كالاجارة والاعارة فكذلك بالوصية ويكون المصيبة محبوسا على ملائمة الميت في حق المنفعة كما في الوقف

بلا لا راحة المصيبة في الثلث لا تراحم الورثة

لومعه في الثلث لا تراحمه الورثة هداه

ملا لا نأخذ الموصل في الثالث وحقق في الثلثين كما في الوصية بالعين ولا يمكن قسمة العبد أجزاء لانه مما لا يحتمل القسمة فصرنا الى المهادنة
بعد لان الموصل واجب الحق للموكل ليستوفي النافع على حكم ملكه فلما انتقل الى وارث الموكل له استحقاقها من ذلك الموكل من غير
مرضاته وذلك لا يجوز ^{ههنا}

فلا يملك مضاف الى ما بعد الموت وملك الموصى ثابت في الحال فلا يقهر بملك الموصى له بعدموته 5

من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وان اوصى بثلث ثيابه فهلك
^{أضافة الثلث الى ما بقي اضافة العام الى الخاص}
 ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم تستحق الا
^{لا جميع ما بقي الذي هو الثلث}
 ثلث ما بقي من الثياب ومن اوصى لرجل بالفرهم وله عين ودين
^{لا اختلاف الجعنة}
 فان خرج الالف من ثلث العين دفعت الى الوصي له وان لم يخرج دفع
 اليه ثلث العين وكل ما خرج شئ من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي
 الالف ويجوز الوصية للرجل وبالرجل اذا وضع لاقبل من ستة اشهر
^{يعني اذا قال اوصيت بهذه الامنة الاحكام استثناء}
 من يوم الوصية ومن اوصى لرجل بجزارية الاحكام صحت الوصية والان
^{من روج غير مولاهما}
 ومن اوصى لرجل بجزارية فولدت بعد موت الموصي قبل ان يقبل الوصي له
^{اي الجزارية والولد من الثلث فيها للموصي له}
 ولدا ثم قبل وثمها يخرجان وان لم يخرجيا من الثلث ضرب بالثلث واخذ
^{بجارية عن الموصي به على السداد}
 ما يخصه منها جميعا في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يأخذ
^{اي من الام والولد جميعا لما في الصورة المذكورة}
 ذلك من الام فان فضل شئ اخذه من الولد ويجوز الوصية بمقدمة
^{في الورثة وبقي من الثلث}
 عبده وسكنى داره سنين معلومة ويجوز بذلك انما فان خرجت
^{اي نفس العبد اي قيمته}
 رقبة العبد من الثلث سلم اليه للخدمة وان كان لا مال له غيره خدمه
^{اي الى الوصي}
 الورثة يؤمين والوصي له يوم ما فان مات الموصي له عباد الى الورثة وان
^{اي فيما اوصى للولد}
 مات الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية واذا اوصى لولد فلان
^{اي بين جميع اولاده}
 فالوصية بينهم الذكور والانثى فيه سواء ومن اوصى لورثة فلان فالوصية
^{لجميع ورثته}
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن اوصى لزيد وعمر وثلث ماله فاذا عمرو

بالشفا
لنفسه ربي
اي جليلي
تحياتي من الدنيا

من الباب الثاني
والاول في
الحالات الاجاب
المع المبررات
الحق المبررات

ایمانی المیزان

ملك لأن المسئلة من ستة نصفه وهو الثلثة للزوجة وثلثه وهو اثنان للاخوة للام وسدسه وهو واحد للام وما فضل عن قرض
ذوي القروض شيء حتى يعطى الاخوة لا يورثون وهم عصبة وبه قال ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه واخذه عليا ونا وقال
عثمان ابن عفان رضي الله تعالى عنه فشرى الاولاد لاب وام مع الاولاد لام وبه اخذ مالك والشافعي وكان عمر رضي الله تعالى
يقول اولاً مثل ما قال الصديق رضي الله تعالى عنه ثم رجع عنه الى قول عثمان رضي الله عنه وسبب رجوعه انه سئل عن هذه
المسئلة فاجاب كما هو مذهب فقهاء واحد من الاولاد لاب وام وقال يا امير المؤمنين ولان سلم ان ابا نا كان حمارا لسانا من ام
واحدة فاطرق رأسه مليا وقال صدق لانه بنوام واحدة فشرى كلهم في الثلث ولذا سميت المسئلة حارية ومشتركة

هكذا
نصف
سيدر
ثلاث
اخي
مستند

ملك لان الرد انما يستحق بالرجم لقوله تعالى
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ولان
بين الزوجين

ملك الذي اكتسبه حالة اسلامه اذا مات
او قتل

ملك لاستناد زوال الملك لزمن الردة

ملك لانه مباح الدم فيكون ما يكتسبه في تلك
الحالة فينا كما في الحرب

ملك هذا هو المختار عندنا لانه قول ابو بكر وعمر
رضي الله تعالى عنهما

ما اكتسبه في حال اسلامه

ملك كما لو تزوج مجوسى امه فولدت بنتا وام
الام عن بنتها وهي بنت ابنتها ترث النصف
بكونها بنتا والسدس مكمل للثلثين بكونها
بنت ابن

ملك بناء على ان الابن المتزوج امه مات قبل الام

ملك اعتبارا بالمسلم اذا كان له قرابات
كابن العم اذا كان اخا لام كما مر

ملك اي اذا تزوج المجوسى او غيرها من المحارم
لا يرث منها بالنيكاح
بذيرت منها بكونه ابنا ابن

ملك لانه لا نسب لهما من قبل الاب فيكون لهما
مولى الا وهما واخوه بالزواج فيعق و
العصبة بقتل من مات ترك ثروة لاصل

فقلت النصف والباقي لبنى الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
وكذلك الفاضل من فرض الاخت من الاب والام لبنى الاب وبناى الاب
للكم مثل حظ الانثيين ومن ترك ابني عم احدهما اخ لام فلا يخ
السدس والباقي بينهما والمشرقة ان ترك المرأة زوجا واما واحدة
واختين من ام واخا لاب وام فللزوجة النصف والام السدس
ولو ولد الام الثلث ولا شيء للاخوة من الاب والام والفاضل عن فرض
ذوي السهام اذا لم يكن عصبة مردود عليهم بمقدار سهمهم الا على
الزوجين ولا يرث القاتل من المقتول والكفر كله ملة واحدة يتوارث
به اهلها ولا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم ومال المرتدة
لورثته من المسلمين وما اكتسبه في حال ردته في ذمة واذا غرق جماعة
او سقط عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم او لا فقال لكل واحد منهم
للأحياء من ورثته واذا اجتمع في المجوسى قرابات لم تفرق في
شخصين ورث احدهما مع الآخر ورث بها ولا يرث المجوسى بالانكحة
الفاسدة التي يستحلونها في دينهم وعصبة ولد الزنا وولد المملوك
مولى امها ومن مات وترك حملا وقف ماله حتى تضع امرأته حملا
في قول ابن خنيفة والجداولى باليراث من الاخوة عن ابى خنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد يقاس بهم الا ان تقصيه المقاسمة من الثلث

عندنا في ردته
وعلى الزوجين
ان ترك زوجا
واختين من ام
واخا لاب وام
فللزوجة النصف
والام السدس
ولو ولد الام
الثلث ولا شيء
للاخوة من الاب
والام والفاضل
عن فرض ذوي
السهام اذا لم
يكن عصبة مردود
عليهم بمقدار
سهمهم الا على
الزوجين ولا يرث
القاتل من المقتول
والكفر كله ملة
واحدة يتوارث
به اهلها ولا يرث
المسلم من الكافر
ولا الكافر من
المسلم ومال
المرتدة لورثته
من المسلمين وما
اكتسبه في حال
ردته في ذمة
واذا غرق جماعة
او سقط عليهم
حائط فلم يعلم
من مات منهم
او لا فقال لكل
واحد منهم
للأحياء من
ورثته واذا
اجتمع في
المجوسى
قرابات لم
تفرق في
شخصين ورث
احدهما مع
الآخر ورث
بها ولا يرث
المجوسى
بالانكحة
الفاسدة التي
يستحلونها في
دينهم وعصبة
ولد الزنا وولد
المملوك مولى
امها ومن مات
ترك حملا وقف
ماله حتى تضع
امرأته حملا
في قول ابن
خنيفة والجداولى
باليراث من
الاخوة عن ابى
خنيفة وقال
ابو يوسف
ومحمد يقاس
بهم الا ان
تقصيه المقاسمة
من الثلث

ملك لانه يشبه الاب من جهة ويشبه الاخ من جهة اخرى وهو السيد مدبر سر
ملك وتفسير المقاسمة هو ان يحل الميراث في شريعة الاخوة
ملك ويكون له الثلث والباقي بين الاخوة والذوات

ملك فاذا كان مع الجد اخ واحد اخذ بالمقاسمة نصف المال فهو غير له من الثلث واذا كان معه شوا من جهة من جهة
واذا كان معه ثلثة فالثلث غير له لان نصيبه بالمقاسمة حينئذ ربع
سيد شريف

٧	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

كزوجة وام

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

شقة مراعاة الثلث

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

تمة صحيحة ولا موافقة بينهما
طط اي عدد رؤس من الكسر عليهم السهام
مست وهي لا تنقسم عليهم لكن بينهما موافقة
بالثلث

لانه بضرب احدهما يجبر الكسر فيها

بضرب رؤس الفرق
مست وهو أربعة يكن الحاصل ثمانية ومنها
تصح المسئلة

داخلا في الآخر بان كان جزءا من الآخر

عدد رؤس النسوة فاصل المسئلة

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وتقول الى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة وان كان مع الربع ثلث
اوسدس فاصلها من اثني عشر وتقول الى ثلثة عشر وخمسة عشر
سبعة عشر واذا كان مع الثمن ثلثان اوسدس فاصلها من اربعة عشر
وتقول الى سبعة وعشرين فاذا انقسمت المسئلة على الورثة فقد
صحت وان لم تنقسم سهام فريق عليهم فاضرب عددهم في اصل
المسئلة وعولها ان كانت عائلة فما خرج منه تصح المسئلة كأمرة
واخوين للمرأة الربع ستم وللأخوين ما بقى ثلاثة أسهم لا تنقسم
عليهما فاضرب اثنين في اصل المسئلة فتكون ثمانية ومنها تصح وان
وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كأمرة
وستة أخوة للمرأة الربع ستم وللأخوة ثلثة فاضرب ثلث عددهم
في اصل المسئلة ومنها تصح وان لم تنقسم سهام فريقين أو أكثر فاضرب
أحد الفريقين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريق الثالث ثم ما اجتمع في
اصل المسئلة فان تساوت الأعداد اجزا أحدهما عن الآخر كأمراةين
واخوين فاضرب اثنين في اصل المسئلة فان كان أحد العددين جزءا من
الآخر اغني الأكثر عن الأقل كارب نسوة واخوين اذا ضربت الأربع
اجزا عن الاخوين وان وافق أحد العددين الآخر ضربت وفق
أحدهما في جميع الآخر ثم ما اجتمع في اصل المسئلة كارب نسوة

والعول ان الخصى
من اجزائه اذا
سوي

لصاحب المسئلة
من غير السهام

وهو اربعة
من اجزائه اذا
سوي

وهو اربعة
من اجزائه اذا
سوي

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

فهرست كتاب القدوري			صحيفه
باب التمتع	٤٢	باب قيام رمضان	٢٤
باب الجنائيات	٤٣	باب صلوة الخوف	٢٤
باب الإحصار	٤٦	باب صلوة الجنائز	٢٥
باب الفوات	٤٧	باب الشهيد	٢٦
باب الهدى	٤٧	باب الصلوة في الكعبة	٢٧
كتاب البيوع	٤٩	كتاب الزكاة	٢٧
باب خيار الشرط	٥٠	باب زكاة الإبل	٢٨
باب خيار الرؤية	٥١	باب صدقة البقر	٢٨
باب خيار العيب	٥٢	باب صدقة الغنم	٢٩
باب البيع الفاسد	٥٣	باب زكاة الخيل	٢٩
باب الإقالة	٥٤	باب زكاة الفضة	٣٠
باب المراجعة والتولية	٥٤	باب زكاة الذهب	٣٠
باب الربوا	٥٥	باب زكاة العروض	٣٠
باب السلم	٥٧	باب زكاة الزروع والثمار	٣١
كتاب الصرف	٥٨	باب من يجوز دفع الصدقة ومن لا	٣٢
كتاب الرهن	٦٠	باب صدقة الفطر	٣٣
كتاب الحجر	٦٣	كتاب الصوم	٣٤
كتاب الإفراق	٦٦	باب الاعتكاف	٣٦
كتاب الإجارة	٦٩	كتاب الحج	٣٦
كتاب الشفعة	٧٤	باب القران	٤١
		باب الاستسقاء	٢٣٣

كتاب الشركة	١١٤	كتاب الرضخاع	١٥٦	باب حد القذف
كتاب المضاربة	١١٦	كتاب الطلاق	١٥٧	كتاب السرقة
كتاب الوكالة	١٢٢	كتاب الرجعة	١٦٠	كتاب الاشربة
كتاب الكفالة	١٢٤	كتاب الايلاء	١٦٠	كتاب الصيد والذبائح
كتاب الحوالة	١٢٥	كتاب الخلع	١٦٣	كتاب الاضحية
كتاب الصلح	١٢٦	كتاب الظهار	١٦٤	كتاب الايمان
كتاب الهبة	١٢٨	كتاب اللعان	١٦٩	كتاب الدعوى
كتاب الوقف	١٣٠	كتاب العدة	١٧٥	كتاب الشهادة
كتاب الغصب	١٣٣	كتاب النفقات	١٧٩	كتاب الرجوع عن الشهادة
كتاب الوديعة	١٣٥	كتاب الحضنة	١٨٠	كتاب ادب القاضي
كتاب العارية	١٣٦	كتاب العتاق	١٨٢	كتاب القسمة
كتاب اللقيط	١٣٩	كتاب التدبير	١٨٥	كتاب الاكراه
كتاب اللقطة	١٣٩	باب الاستيلاء	١٨٦	كتاب السير
كتاب الخنثى	١٤٠	كتاب المكاتب	١٩٥	باب البغاة
كتاب المفقود	١٤٣	كتاب الولاء	١٩٥	كتاب المحظر والاباحة
كتاب الاباق	١٤٤	كتاب الجنائيات	١٩٧	كتاب الوصايا
كتاب احياء الموات	١٤٧	كتاب الديات	٢٠١	كتاب الفرائض
كتاب المأذون	١٥٢	باب القسامة	٢٠٤	حساب الفرائض
كتاب المزارعة	١٥٣	كتاب المعاقلة		
كتاب المساقاة	١٥٣	كتاب الحدود		
كتاب النكاح	١٥٦	باب حد الشرب		

